

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (263)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	20
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	34
حقوق الإنسان في العالم	209



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

تفعيل نظام محاسبة لصوص المال العام ومساءلة مسؤولي

الدوائر الحكومية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010 العدد 17318

<http://www.al-madina.com/node/265739>

حامد الرفاعي - جدة

كشفت مصادر "المدينة" بهيئة الرقابة والتحقيق عن وجود دراسة جديدة لتفعيل نظام مكافحة الاعتداء على المال العام واستغلال السلطة الوظيفية.

وأكدت المصادر أن ملف الدراسة الذي تم رفعه للجهات العليا من قبل عدة جهات حكومية خلال الأشهر الماضية يتضمن عدداً من الاقتراحات المتوakبة مع نظم مكافحة الرشوة والتزوير، ونظم تأديب الموظفين ومحاكمة الوزراء وتفعيل الأجهزة الرقابية، وتسهيل آليات عملها، ووضع لوائح تحصيل الرسوم وتعزيز نقل كل المعاملات إلى الحكومة الإلكترونية، لضمان الدقة والسرعة ومنع الانتفاع.

وفي السياق ذاته أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ "المدينة" أن مقترحات الدراسة تتواكب مع تطلعات الجمعية، مشدداً على أهمية تفعيل الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد والتي لا تتمتع في الوقت الحالي بالصلاحيات الكافية للقيام بدور فاعل في مكافحة الفساد. وأضاف: من هذا المنطلق تطالب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتعزيز الأجهزة الرقابية ودعمها، ومنها ديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، ومنح مجلس الشورى صلاحيات رقابية سابقة ولاحقة على كافة الأجهزة الحكومية دون استثناء، وتحديد إجراءات واضحة وعقوبات صارمة للمتورطين في قضايا فساد أو استغلال للسلطة بهدف الثراء غير المشروع دون استثناء، كما أن الحاجة تدعو إلى قيام الأجهزة الرقابية باتباع ونهج الشفافية التامة في الكشف عن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية ومتابعتها مع الجهات القضائية، ومحاسبة المتورطين فيها، إضافة إلى تمكين وسائل الإعلام من الكشف عن مظاهر الفساد أيًا كان الجهاز الحكومي الذي تظهر فيه، ومهما علا منصب المتورطين، إلى جانب حماية الصحفيين، الذين يكشفون عن حالات فساد، ونأمل أن يتم الإسراع بتمكين هيئة مكافحة الفساد من ممارسة أعمالها، وتوسيع صلاحياتها، ودعمها بما يمكنها من القيام بمهمة مكافحة الفساد، وبما يحمي المال العام والوظيفة العامة من الاستغلال، والإسراع في تفعيل استراتيجية مكافحة الفساد بكافة عناصرها، ومن الضروري كذلك وضع آلية واضحة للتنسيق بين الجهات المعنية بحماية المال العام والوظيفة العامة، بما يضمن قيامها بدورها في مكافحة الفساد، ولكيلا يتسبب تداخل الاختصاصات فيما بينها في عرقلة قيامها بما هو مطلوب منها. وزاد: القحطاني: إن الحاجة تدعو أيضاً إلى الإسراع في تعديل نظام ديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، خصوصاً نظام الديوان بما يسمح له بالرقابة على صرف الأموال العامة، وتنفيذ المشروعات الحكومية، وحق طلب التحقيق مع أي مسؤول يتهم بالفساد أو تبديد المال العام.

حقوق الإنسان تصف الوضع في شرطة الجموم بـ غير لائق

المصدر: جريدة الحياة - الأحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185052>

مكة المكرمة - أنور محمد

رصد فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة عدداً من الملاحظات على أداء مركز شرطة محافظة الجموم التابع لمكة المكرمة أثناء جولة أعضاء «الفرع» أمس (السبت) على «المركز». وأكد مدير فرع الجمعية الدكتور حسين الشريف وأعضاؤه الدكتور محمد السهلي وعبدالله خضراوي ومحمد كلنتن في الزيارة التي نفذوها أمس للوقوف على أداء مركز شرطة الجموم أن الوضع في مركز الشرطة «غير لائق، وغير مناسب حضارياً مع محافظة مثل الجموم مترامية الأطراف»، وطالبوا بضرورة تغيير بعض الملاحظات السالبة بشكل عاجل انطلاقاً من نواح إنسانية بحتة.

وشملت جولة وفد الجمعية داخل مركز شرطة الجموم الوقوف على غرف التوقيف والتحدث مع الموجودين داخلها لتسجيل ملاحظاتهم عن معاملة الأفراد والضباط معهم، إذ أقر الجميع بحسن التعامل. ووفقاً لأعضاء الوفد، عقب جولة داخل مبنى القسم، فإن ملاحظات عدة رصدت عليه منها، قُدم المبنى تماماً وتهالكة وعدم مناسبة لأداء مهماته، خصوصاً أن محافظة الجموم محافظة نامية بحاجة إلى مزيد من الدعم فيما يخص إنشاء مركز جديد للشرطة على رغم التطمينات التي تلقاها أعضاء الجمعية عن الانتهاء من مركز جديد يجري إنشاؤه واستلامه في مدة أقصاها سنة.

إلى ذلك، شدد أعضاء الجمعية على ملاحظات يجب تلافيها بشكل عاجل فيما يتعلق بغرف التوقيف في المركز، معتبرين القائمة حالياً لا تتناسب مطلقاً مع الوضع الإنساني وبحاجة إلى تحديث وتطوير عاجل، خصوصاً ما يتعلق بدورات المياه والحمامات، كما لمس الوفد حاجة المركز إلى دعم للأفراد والآليات، نظراً إلى اتساع محافظة الجموم التي تشمل أكثر من 168 قرية تتبع لها، وبالتالي تتضح أهمية هذا الدعم البشري والآليات.

وفي سياق ذي صلة، تناول وفد الجمعية موضوع التحقيق داخل المركز، إذ أعلن سعي الجمعية إلى إحالة التحقيقات الخاصة بجرائم محافظة الجموم إلى هيئة التحقيق والادعاء العام وعدم اكتفاء الهيئة بدور الرقابة على السجون، وذلك تطبيقاً لنظام الجزاءات الجنائية والمحافظة على الفصل بين الضبط والتحقيق، كما دَوّن الوفد ملاحظة خاصة وهي حاجة محافظة الجموم أمنياً إلى إيجاد دار إيواء تكون تابعة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في العاصمة المقدسة، يتم فيها إيداع الحالات المتعلقة بالطفل والمرأة إذا كانت أجنبية كموضوع الخادمت أو الأجنيات المتزوجات من سعوديين أو حتى المواطنين اللائي تكون لهن أوضاع اجتماعية معينة تستلزم بقاءهن في الدار إلى حين انتهاء مشكلاتهن.

وفضلاً عن ذلك، اكتشف الوفد اضطلاع مركز الجموم بأعباء من المفترض أن تقوم بها إدارة الجوازات في محافظة الجموم، وأخرى تتعلق بإدارة المرور، وثالثة من مهمات إدارة المخدرات وإدارة الحقوق المدنية. مؤكداً أن هذه الأمور يجب إعادة النظر فيها من القائمين وتعزيز المحافظة بهذه الجهات كيإيجاد مكتب لإدارة المرور ومكتب للجوازات وبقيّة الجهات المعنية من أجل تخفيف الضغط على مركز شرطة الجموم كي يتفرغ لمهام عمله الرئيسية.

وفيما رصد أعضاء الجمعية سابقاً ملاحظات عدة حول التعديلات في العاصمة المقدسة، اتضح لهم أمس أن محافظة الجموم لديها مشكلة تتعلق بهذا الموضوع أكدوا أنها ستكون من ضمن الملفات التي سيهتم بها الفرع مستقبلاً بغية إيجاد حل جذري لها.

وفي ختام جولتهم، استمع أعضاء الجمعية إلى شكاوى المواطنين الذين تصادف وجودهم داخل المركز مع زيارة الوفد، حول تضررهم من «وادي المرة» بالجموم (وادي فاطمة) عقب تضيق مساحة الوادي من 1200 متر إلى 200 متر فقط من أحد المستثمرين الذي صدر أمر من الإمارة بإيقاف العمل فيه، إذ وقف أعضاء الجمعية على حقيقة الأمر في «الوادي».

وفي هذا الشأن، قال الدكتور الشريف: «إن مشكلة الوادي منظورة في مكتب الجمعية منذ فترة وتم درس الملف وننتظر التقرير الفني من الدفاع المدني وأمانة العاصمة المقدسة إذا ما سيشكل تضيقه خطراً على القرى المجاورة من عدمه ومن ثم سيتخذ بشأنه الإجراء اللازم قريباً.»

التوصية بإنشاء مكتبين للجوازات والمخدرات .. جمعية حقوق الإنسان:

مقر شرطة الجموم لا يناسب إنسانيا والتدخل العاجل ضرورة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 17 شوال 1431 هـ الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 3388

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100926Con20100926374185htm>

حاتم المسعودي - مكة المكرمة

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة عددا من الملاحظات على مركز شرطة محافظة الجموم التابع لمدينة مكة المكرمة أمس، أثناء وقوفهم على أداء المركز الذي أعده بـ«غير اللائق، والمناسب لمحافظة مثل الجموم مترامية الأطراف».

وتفقد أعضاء فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة مركز شرطة الجموم، بحضور رئيس الفرع الدكتور حسين الشريف، وأعضاء الجمعية الدكتور محمد السهلي، وعبدالله خضراوي، ومحمد كلنتن وشملت غرف التوقيف والتحدث مع المتواجدين داخلها لتسجيل ملاحظاتهم عن معاملة الأفراد والضباط معهم.

وتجول الوفد داخل مبنى القسم وسجلوا ملاحظاتهم داخل هذه المرافق والمتمثلة في قدم المبنى وتهالكه وعدم مناسبته لأداء مهامه، خصوصا أن محافظة الجموم محافظة نامية، وتحتاج إلى مزيد من الدعم فيما يخص إنشاء مركز جديد للشرطة. ودعا رئيس جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف إلى ضرورة تغيير بعض الملاحظات السلبية بشكل عاجل، مضيفا «انطلاقا من نواحي إنسانية بحتة، والجمعية رصدت ملاحظات يجب تلافها بشكل عاجل فيما يتعلق بغرف التوقيف في المركز، حيث لا تتناسب مطلقا مع الوضع الإنساني، وتحتاج إلى تحديث وتطوير بشكل عاجل خاصة ما يتعلق بدورات المياه والحمامات».

وقال الشريف إن المركز بحاجة إلى دعم للأفراد والآليات نظرا لأن محافظة الجموم محافظة متسعة، وتشمل أكثر من 168 قرية تتبع لمركز شرطة الجموم، وبالتالي يتضح أهمية هذا الدعم البشري والآليات.

وأكد رئيس جمعية حقوق الإنسان حاجة محافظة الجموم الأمنية إلى إيجاد دار إيواء، أو دار الضيافة إن صح التعبير تابع للشؤون الاجتماعية، يكون في العاصمة المقدسة بحيث يتم إيداع الحالات المتعلقة بالطفل والمرأة سواء كانت أجنبية كموضوع الخادمات، أو الأجنبيات المتزوجات من سعوديين، أو حتى المواطنات اللاتي لهن أوضاع اجتماعية معينة تستلزم بقاءهم في الدار إلى حين انتهاء مشكلتهم.

وأشار الدكتور الشريف إلى أن الوفد سجل ملاحظات خاصة بوجود عبء إضافي على مركز شرطة الجموم يتعلق بالقيام بمهام إدارة الجوازات في منطقة الجموم، وبمهام تتعلق بالأمر الخاصة في إدارة المرور، وما يتعلق بأمور إدارة المخدرات وإدارة الحقوق المدنية. وأضاف «ولاشك أن هذه الأمور يجب إعادة النظر فيها من قبل القائمين وتعزيز المحافظة بهذه الجهات، كإيجاد مكتب لإدارة المرور، وآخر للجوازات».

ورأى رئيس جمعية حقوق الإنسان أن محافظة الجموم تعاني من قضية التبعيات التي ستكون ضمن الملفات المباشرة من الفرع مستقبلا، لإيجاد حل جذري ونهائي لمثل هذه الموضوعات، وستبذل جهود لإيجاد حل نهائي وعادل.

واستمع أعضاء الجمعية أثناء تواجدهم في قسم شرطة الجموم إلى شكاوى المواطنين الذين تصادف وجودهم داخل المركز، وبالأخص المتضررين من وادي المرة في الجموم (وادي فاطمة) إثر تضيق مساحة الوادي من 1200 إلى 200 متر بسبب مستنمر تم إيقافه من إمارة منطقة مكة المكرمة.

وأوضح الدكتور حسين أن مشكلة الوادي منظورة في مكتب الجمعية منذ فترة، وتم دراسة الملف «وننتظر التقرير الفني من قبل الدفاع المدني وأمانة العاصمة المقدسة عن مدى خطره على القرى المجاورة له وسيتم الانتهاء منه قريبا».

اختصاصيون يحذرون من تحول العنف ضد الآباء... إلى ظاهرة

المصدر: جريدة الحياة - الأحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185059>

جدة - إيمان السالم

أبدت مصادر أمنية وقضائية وحقوقية تخوفها من الزيادة المطردة في حالات عنف الأبناء ضد آبائهم التي تصل إلى أروقة الشرط والقضاء، معتبرين هذه الزيادة مؤشراً خطراً ينبئ بنشوء ظاهرة جديدة بات من الواجب على الجهات ذات العلاقة التوقف عندها ومعالجتها قبل أن تتفاقم إفرزاتها.

وعلى رغم أن النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز أصدر القرار رقم 1900 والقاضي باعتبار «عقوق الوالدين» من الجرائم الكبرى التي توجب التوقيف، إلا أن رحمة زرعت في قلوب الآباء تحد من تطبيق هذا القرار وتفعيله بشكل كامل للحد من تزايد حالات عنف الأبناء ضد آبائهم. بحسب قول خبير أمني لـ«الحياة».

وأكد مصدر «الحياة» الأمني (فضل عدم ذكر اسمه) هذه الزيادة في مشكلات عنف الأبناء ضد آبائهم، وقال: «تسجل شرط المحافظة يومياً مثل هذه الحالات. إلا أنها تنتهي غالباً في مركز الشرطة، ولا يتم تسجيلها رسمياً في المحاكم وهيئة التحقيق والادعاء العام، بطلب من الوالدين، إذ يرجح أن رجال الشرطة تخوف الابن العنيف مع عدم تصعيد الأمر إلى خارج المركز، ونحن نساعدهما على ذلك بحجز الأبناء العاقين في التوقيف مدة يوم أو يومين بغية تأديبهم». وأضاف: «بعد ذلك وباتفاق مع الوالدين، نأتي بالجميع ونعقد صلحاً، ونوضح للآب أسباب عنف ابنه وتغير وضعه إذا أمكننا معرفة ذلك، إذ إن الكثير من الآباء لا يعرفون مشكلات أبنائهم، وأحياناً يتضح أنه مدمن على المخدرات ووالديه لا يعرفان عن ذلك شيئاً».

وشدد على زيادة حالات العقوق حالياً مقارنة بالأعوام السابقة، «في الماضي لم تكن تسجل مثل هذه الأرقام في شكاوى العقوق، أما الآن فقد اختلف الأمر كثيراً إذ بات من المألوف أن نسجل في مركز الشرطة الواحد ثلاث حالات عقوق أسبوعياً».

وفي السياق ذاته، صادق القاضي في محكمة الاستئناف محمد مرداد على زيادة قضايا العقوق بقوله لـ«الحياة»: «كثيراً ما تنتظر المحاكم السعودية قضايا العقوق، ونستطيع أن نقول إنها زادت على الأعوام الماضية، ولعل أسبابها تعود إلى الإدمان أولاً وأخيراً إضافة إلى سوء التربية».

بينما أوضح أستاذ القانون والمستشار القانوني بهيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي أنه إذا ارتكب أحد الأبناء جريمة عقوق لأي من والديه ورغب الأب في اتخاذ إجراء رسمي، فعليه التوجه إلى قسم الشرطة المختص للإبلاغ عن الواقعة، وجرائم عقوق الوالدين من الجرائم الموجبة للتوقيف بقرار رقم 1900 الصادر من وزير الداخلية، إذ أصبحت من الجرائم الكبرى الموجبة للتوقيف ومن حق الشرطة احتجاز الابن وإحالاته خلال 24 ساعة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لتتولى التحقيق، وإذا ثبت لديها عقوقه تقوم بإحالة المتهم إلى المحكمة الجزئية. وغالباً ما تكون العقوبات تعزيرية تخضع لتقدير القاضي ورؤيته لما تستحقه الواقعة من عقاب».

وأشار إلى أن العقوق له أكثر من مظهر (الخروج عن الطاعة والتلفظ بالفاظ وأعلاها وأكبرها الاعتداء بدنياً على أحد الوالدين)، قال: «منذ 15 عاماً لم نستقبل قضايا عقوق والدين أو حتى أن نسأل بها إلا في خلال السنوات الأخيرة ولا نبالغ إن قلنا أنها تكاد تتحول إلى ظاهرة»، مرجعاً أسبابها إلى ضعف التربية والفضائيات التي أسقطت الكثير من الثوابت التربوية بين الجيل، والإدمان من أهم الأسباب الرئيسة للعقوق.

وفي سياق ذي صلة، قال رئيس المحكمة العامة القاضي إبراهيم القني لـ«الحياة»: «لدينا القليل من قضايا العقوق، إذ إن أكثر القضايا المنظورة لدينا قضايا نفقة، أما غير ذلك فتحول للمحكمة الجزئية وقد يحاولون الإصلاح قبل أن تحول للمحاكمة».

وشدد على أن أكبر عقوبة يواجهها العاق إن توفى تتمثل في أن يحرم من الجنة «فإنه أمرنا بأن لا نقل لهما أف ولا ننهرهما، فما بالك بمن يشتم الوالدين أو يعتدي عليهما بالضرب».

إلى ذلك، ذهب المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف إلى أن قضايا حقوق الوالدين تعتبر من القضايا النادرة، ورفض اعتبارها ظاهرة.



حقوق الإنسان: القسم متهاك.. ومطلوب إيجاد دار إيواء

للنساء

المصدر: جريدة المدينة الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 17320
<http://www.al-madina.com/node/265996>

محمد دراج - مكة
أكد مسؤولو جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أن مركز شرطة محافظة الجموم متهاك وتكتنفه بعض السلبيات، وطالبوا خلال زيارة تفقدية أمس بإيجاد دار إيواء للنساء.
وكانت الجمعية قامت صباح أمس بزيارة لمركز شرطة محافظة الجموم، والوقوف على بعض السلبيات التي تواجه المركز، واستمع الدكتور حسين الشريف لأقوال الموقوفين بحجز الشرطة بحضور مدير المركز العميد الدكتور محمد المنشاوي ومساعد مدير المركز العقيد إبراهيم الخديدي.. ووجه الدكتور حسين أسئلة إلى الموقوفين حول المعاملة والتغذية التي تقدم إليهم خلال فترة إيقافهم.. وتجول في مبنى القسم يرافقه أعضاء الجمعية بمكتب مكة المكرمة لتدوين الملاحظات ورفعها من خلال تقرير إلى الجهات المختصة لمعالجتها.
وقال الدكتور حسن الشريف في تصريح صحافي إن الملاحظات التي سجلت هي: تهالك المبنى وتطوير غرف التوقيف بشكل سريع إذ إن القسم يقع عليه اعباء كثيرة من حيث قيامه بعدة أعمال منها ضبط المتخلفين والمخدرات والقيام بعمل المرور ومعالجة قضايا الحقوق المدنية وقيام القسم بالتحقيق في جميع القضايا، وأشار الدكتور حسين إلى أنه لا بد من مباشرة هيئة التحقيق والادعاء العام للقضايا والتحقيق فيها لتخفيف العبء عن المركز وأشار إلى ضرورة وجود دوريات الامن والمخدرات والمرور كل في مجال عمله، وألمح إلى أن المركز يغطي 168 قرية فلا بد من زيادة عدد الافراد والآليات حتى يقوم المركز بمهامه على الوجه المطلوب مشيراً إلى أن المنطقة تكثر فيها المضاربات والتعديات على الاراضي البيضاء من قبل المعتدين على الاراضي.
واضاف أن الموقوفين ليس لديهم أي شكاوى وهم يعملون بكل انسانية، وألمح إلى ضرورة إيجاد دار لايواء لاستقبال الحالات من النساء والأطفال. وايضا استقبال الخادمت في الدار وهذه سترفع إلى وزارة الشؤون الاجتماعية.
بعد ذلك استمع إلى شكاوى المواطنين حول تضررهم من وادي المرة بالجموم وذلك بعد تضيق مساحة الوادي من مساحة ألف ومائتي متر إلى مائتي متر من قبل احد المستثمرين الذي صدر امر من الامارة بايقاف العمل فيه .
وقام اعضاء الجمعية بالوقوف على الوادي وقال الدكتور حسين الشريف إن مشكلة الوادي منظورة في مكتب الجمعية منذ فترة وتم دراسة الملف وننتظر التقرير الفني من قبل الدفاع المدني وامانة العاصمة هل يشكل خطراً على القرى المجاورة وسوف يتم الانتهاء منه قريباً إن شاء الله.

مستشفى يرفض علاج يتيم من مضاعفات جراحة

المصدر: جريدة شمس الأحد 17 شوال 1431 هـ الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 1719
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=110146>

مكة المكرمة. فواز العبدلي
تدخلت مؤسسة مكة المكرمة الخيرية في العاصمة المقدسة لعلاج طفل إفريقي يتيم بعد أن رفض أحد المستشفيات الخاصة «تحتفظ شمس باسمه» مواصلة علاجه عقب ظهور مضاعفات صحية نتجت من إجرائه عملية له في أذنه، مشيرة إلى أن علاج المضاعفات يعد منفصلاً ولا علاقه له بأي علاجات سابقة.
ووجه المشرف العام على المؤسسة الدكتور سعيد الشهراني قسم المتابعات العلاجية بالتنسيق مع أحد أكبر المستشفيات الخاصة بمحافظة جدة لاستقبال أحد أيتام مكة المكرمة وإعادة علاجه بعد التأكد من أسباب رفض المستشفى استكمال علاج الطفل خاصة بعدما ظهرت عليه مضاعفات صحية من جراء العملية الأولى، وهي التهابات أسفل الأذن اليسرى تصدر عنها روائح كريهة مصحوبة بإفرازات صديدية مستمرة. وكان الطفل بدر جمعة « 12 عاماً» أبلغ إدارة الجمعية عن تصرف المستشفى لافتاً إلى أن المضاعفات التي أصابته ألزمته فراش المرض وحرمة النوم من شدة الألم وأجبرته على الصراخ، كما حرّمته من الاستمتاع بعطلته الدراسية وهو يخشى الآن ألا يستطيع أن يلحق بالعام الدراسي الجديد. وأكد مسؤول العلاقات المنسق العلاجي لمستفيدي مؤسسة مكة الخيرية مع المستشفيات سمير البنداري لـ «شمس» متابعة المشرف العام على المؤسسة لحالة الطفل بدر، مشدداً على أنه سيتم عرضه على أحد الاستشاريين في المستشفيات الكبرى بجدة لتلافي ما يمكن تلافيه قبل تفاقم المضاعفات التي أصابته. مشيراً إلى أن شقيقة اليتيم لقبت دعماً حقوقياً من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة، وستتابع دعاوها ضد المستشفى الذي اقتطع منها مبلغاً مالياً على غير وجه حق، ولا سيما أن المؤسسة وجمعية زمزم دفعتا تكلفة العلاج.

حقوق الإنسان تحمل إشكاليات الجموم لـ.. لجنة حكومية

المصدر: جريدة شمس الإحداد 17 شوال 1431 هـ الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 1719
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=110140>



مكة المكرمة-فواز العبدلي
حملت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لجنة إمارة منطقة مكة المكرمة مسؤولية بقاء إشكاليات التعديلات على وادي محافظة الجموم التي لا يزال أهالي المحافظة يشكون منها رغم تشكيلها قبل سبعة أعوام.
وأوضح المشرف العام للجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن اللجنة وعلى الرغم من توليها ملف الوادي منذ ما يزيد على سبعة أعوام، إلا أنها لم تستطع البت في وضعيته وذلك بسبب تباطؤ أعمالها، مشيراً إلى أن الجمعية ستتابع الموضوع عبر الجهات المختصة حتى الانتهاء من هذه المشكلة.
جاء ذلك في أعقاب زيارة قامت بها الجمعية لمحافظة الجموم بدأت بمركز الشرطة، حيث اصطفت أعداد غفيرة من المواطنين مطالبين وفد الجمعية بقيادة مشرفها الدكتور حسين الشريف ومدير مكتبها الفرعي بالعاصمة المقدسة عبدالله خضراوي وعضوية الدكتور محمد السهلي ومحمد كلنتن بالوقوف على ما أشاروا إليه من تعديلات على وادي مجرى سيل المحافظة من قبل أحد رجال الأعمال الذين عجزوا عن إيقاف اعتداءاته، لنفوذ الواسع - على حد قولهم -
إلا أن الشريف لم يخف تلقي الجمعية خطاباً رسمياً من قبل إدارة الدفاع المدني بالمحافظة يفيد بعدم وجود أي اعتداءات على الوادي، وأنه ليس هناك أي مخاطر قد تنجم عنه.
وقال كل من محمد الحسيني وسعود العنقاوي وأحمد الأحمدى وخالد الأحمدى وفايز السيد لـ«شمس» إنهم يحملون جهات الاختصاص بالمحافظة مسؤولية ما يعيشه الوادي من تجاوزات قد تهدد أرواحهم في حال شهدت المحافظة أدنى موجة أمطار. وطالبوا بلجان التحقيق من خارج المحافظة وبإشراف ميداني ورسمي من قبل إمارة المنطقة.
إلى ذلك أكد الدكتور الشريف حاجة المحافظة لدار إيواء للنساء والأطفال ممن تدعو الحاجة الأمنية إلى إيقافهم على ذمة قضايا، وأشار إلى أن الجولة كشفت عن وجود أعباء كثيرة على عاتق مركز شرطة المحافظة لعدم وجود أي قطاع أمني آخر وهو ما جعل عناصرها يقومون - بواجباتهم المنوطة بهم كرجال شرطة وأيضاً بمهام أمنية أخرى ومنها أعمال المرور ومكافحة المخدرات، مع ما يتبع ذلك من نقص كبير للآليات التي لا تتجاوز أربع مركبات - مع ملاحظة المركز يخدم أيضاً 168 قرية تابعة للمحافظة.
وأضاف الشريف أن مبنى شرطة المحافظة يحتاج إلى الكثير من الأعمال التطويرية ليقابل الجهد الكبير الذي يؤديه في حفظ الأمن، مشيراً إلى أن محاولة المركز تغيير موقع التوقيف إلى مكان آخر في حرم القسم يحتاج إلى تكامل بقية المرافق بالمركز.

نظام لحماية الأطفال في منازلهم!

المصدر: جريدة شمس الأحد 17 شوال 1431 هـ الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 1719

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=110151>

الرياض. علي بلال ومزيد البريكيتي
يفتح مجلس الشورى غدا الاثنين ملف «نظام حماية الطفل»، في وقت بات تعريف الطفل عمريا بأنه: «كل من لم يتجاوز عمر الثمانية عشر سنة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل». وإذا كانت المملكة نجحت في المسارعة في الانضمام رسميا للبرتوكولين الاختباريين الخاصين بحقوق الأطفال، رغم أنها تطبق فعلياً هذه الاتفاقيات منذ وقت سابق للانضمام، في ضوء تطبيق الشريعة الإسلامية، إلا أن وجود نظام واضح لتقنين الأحكام ووضع الضوابط أمام الجميع للاهتمام بهذه الشريحة، يكرس أهمية الحفاظ على حقوق الطفل. وبالأمر يخرج بعض من أولياء الأمور والمقربين عن طوعهم، ويفترسون أبناءهم، ربما تأديباً، وربما انتقاماً، وربما خروجاً عن طوع العقل، وانصياعاً لأمر التخلف العقلي، لكن النتيجة الأخيرة لا تعني إلا انتهاكاً لحقوق الأطفال، فإلى متى تنتهك تلك الحقوق، وهل التشريعات وحدها كفيلة بالحفاظ على حماية الأطفال، أم أن المجتمع بأسره مسؤول عن تلك الحماية؟ وأليست الأنظمة الرادعة تكفل للأطفال عيشة هنية، أم أن الدور التوعوي يوفر الغطاء الآمن لنظام يحمي الحقوق، وفق تشريع سليم، مقتبس من الشرع الحكيم؟ جلسة خاصة

رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتور طلال بن حسن بكري أكد لـ «شمس» أن نظام حماية الطفل يناقشه المجلس للمرة الأولى ضمن جلساته: «بعد مناقشة أعضاء مجلس الشورى لنظام حماية الطفل، يرفع لمجلس الوزراء، فإذا تطابقت وجهات النظر يسري نظام حماية الطفل، ويعتبر ساري المفعول، وإذا حصل اختلاف يرجع النظام مرة أخرى لمجلس الشورى وتعاد دراسته مرة أخرى». وأوضح أن النظام يهدف بشكل عام إلى حماية الطفل من الإيذاء الجسدي والجنسي وكل أنواع الإيذاء. التمتع مطلوب

وكان الدكتور طلال بكري، شدد على أن المجلس أنهى دراسة مشروع نظام حماية الطفل، وذلك بناء على الأمر المرفوع من المقام السامي إلى المجلس بوضع دراسة عن الأطفال في المملكة، ومناقشة وضع قانون حمايتهم. وأكد بكري لـ «شمس» أن المجلس سيناقش قانون حماية الطفل من الأذى سواء كان جنسياً أو نفسياً، مبيناً أن أن القانون سيكون شاملاً لكل الأمور التي تضمن حماية الأطفال، وذلك بعد إقراره من مجلس هيئة الخبراء في الشورى، ودرسته من لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس، والهيئة العامة في المجلس. وأوضح بكري أن مشروع النظام شارك في دراسته 42 من المختصين في علم الاجتماع إضافة إلى مختلف التخصصات، متمنياً أن يدرس المجلس مواد النظام بتمعن، خصوصاً أنها مستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان والتزامات المملكة الدولية: «اللجنة أنهت دراسة المشروع بجميع جوانبه، ونتمنى أن يوافق عليه المجلس في أسرع وقت ممكن».

من جانب آخر شددت المصادر على أن عدداً من الأعضاء يفضلون تشديد العقوبات على من يتعرضون للأطفال بالأذى أي كان نوعه، مع التشدد كلما زاد الانتهاك: «لأن العقوبات الرادعة توقف الكثير من الانتهاكات، وتحد منها، وتعطي الأطفال الأمان المطلوب الذي ينشده؛ لأنه يعرف أن المجتمع كله يرفض تلك الأفعال الخارجة عن نمط الحياة والتقاليد والأنظمة والتشريع». سبع دور للحماية

وأوضح المدير العام للإدارة العامة للحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور محمد الحربي أن نظام حماية الطفل بعد دراسته والموافقة عليه سيرى النور للعمل به.

وأشار خلال مشاركته في لقاء تناول التعامل مع حالات العنف والإيذاء ضد الأطفال في المنشآت الصحية، أن الوزارة أنشأت الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بقرار من الوزير قبل ستة أعوام « 1 / 3 / 1425 هـ »، تخدم الطفل ما دون 18 عاماً، ويمكن للإدارة التدخل

في حالات الإيذاء بالتنسيق الفوري مع الجهات ذات العلاقة مثل إمارات المناطق والمحاكم الشرعية وأقسام الشرط. وكشف الحربي أن العمل جار على إنشاء سبع دور للحماية التي تم اعتمادها من قبل وزارة المالية في عدد من مناطق المملكة، وكل عام مالي تحاول وزارة الشؤون الاجتماعية حسب الإحصاءات التي ترد إليها أن توجد فيها داراً للحماية، كما قامت الوزارة بحث الجمعيات الخيرية على افتتاح أقسام حماية في كل جمعية، وتم توقيع اتفاقيات مع عشر جمعيات ودعمت بمبلغ 14 مليون ريال في تبوك ونجران والباحة والأحساء: «سيتم العمل مع إحدى الجهات البحثية التي قدمت عرضها لإعداد الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري»، كاشفاً عن إنشاء مجلس استشاري للحماية الاجتماعية الذي سيرى النور في القريب العاجل.

التحرشات الجنسية

وتعد التحرشات الجنسية أولى مهددات الأطفال، خاصة بعد

دراسة أعدت عن ظاهرة التحرش بالأطفال، وأثبتت أن ما يصل إلى نسبة 22.7% من الأطفال تعرضوا للتحرش الجنسي، بينما 62.1% رفضوا الإفصاح عن الأشخاص المعتدين عليهم، فيما ترجع الدراسة ذلك إلى حساسية العلاقة بين الأهل والطفل لعدم ثقته بهم وخوفاً منهم.

وأفادت الدراسة أن نسبة التحرش الجنسي بالأطفال مرتفعة، إذ يتعرض طفل من بين أربعة أطفال للتحرش.

الإيذاء في المدارس

وفي دراسة أخرى تناولت العنف والإيذاء في المدارس توضح أن 23% من الأطفال في سن ستة أعوام إلى عشرة أعوام في المرحلة الابتدائية يعدّون الأكثر تعرضاً للتحرش الجنسي، وذلك وفق العينة التي شملتها وتركزت تلك الدراسة على أثر العنف الجنسي على المجتمع

وذكرت دراسة أخرى أن ما يقارب 70% من حالات التحرش للأطفال ترتكب من الأقارب، وهو الأمر الخطير وأن السكوت على هذا الفعل يعد من أنواع الإرهاب الاجتماعي، ومن العنف النفسي أيضاً.

وحذرت الدراسة من تكتم الأهل بعد اكتشاف تعرض ابنهم للتحرش، والذي يعد من الخوف والتهرب من مواجهة المشكلة وهو يندرج تحت مسمى «العيب»، الذي يدفع ضريبته الابن.

وبيّنت الأرقام أن الأعداد في تزايد مستمر وتسجيل حالات التحرش بشكل كبير فضلاً عن بعض الحالات التي لم تذكر بسبب تكتم الأهل، وهو ما يؤثر على الطفل أثناء الكبر.

وأشارت الدراسة إلى أن عدم الكشف الحقيقي عن الأرقام المفزعة يؤدي إلى تفاقم المشكلة: «يجب أن يحس الشخص المجني عليه بالطمأنينة الاجتماعية من خلال تكاتف المؤسسات الحكومية والأهلية في هذا الجانب، وإبعاد سمة الخجل والخوف منه وأن الجميع يقف إلى جانبه».

التنفيذ أولاً

وتشير عضو جمعية حقوق الإنسان السعودية الحقوقية الدكتورة سهيلة زين العابدين، إلى أنه: «طالبنا مجلس الشورى بالإسراع في مناقشة تقنين الأحكام القضائية ومنها أحكام التحرش الجنسي، ومن المعروف أن التحرش لا يقبله لا الدين ولا العقل ولا رسالة سماوية، والكل يجرم هذا الفعل الشنيع، وبعد المناقشة نطالب بالتنفيذ، ولكن التنفيذ يتأخر دائماً، والمناقشات تكثر ولا أحد ينفذ، والأمر يعد خطيراً، خاصة أنه في الدول المجاورة يجرم هذا الفعل، ويحاكم مرتكبه بأقصى العقوبات، إذا كان هذا التحرش بالنساء فما بالك بالأطفال، وهنا الجرم يصبح خطيراً جداً، ونحن في حقوق الإنسان نطالب وما زلنا الإعلام بالمشاركة في هذه التوعية».

إدمان بعد التحرش

وتروي اختصاصيه نفسية ومدربة تطوير الذات ماجستير علم نفس ومدربة في الحرية النفسية سعيدة باغزال، حالة تحرش جنسي سبق أن تمت معالجتها: «أصيب الضحية بالإدمان، حتى بعد الزواج، وكان في شدة اليأس من الموضوع، يتكلم بحرقة عن إهمال الأهل والوالدين، حتى أصيب بالإحباط لعدم قدرته على التخلص من هذه الحالة،

العلاج اللاحق

وتناولت باغزال طرق العلاج التي: «تختلف حسب الحالات، فهناك طريقة العلاج بتقنية الحرية النفسية، وتعني التخلص من الآثار السلبية وإشعار الحالة بالأريحية التامة، ومحاولة أخذ المعلومات، أو نستخدم تقنية القلم وهي بعد تعرضه للقلم

نحاول إزاحة الأثر السلبي الناجم عن النفس، وهي متمكنة في تنقية القلم ونعمل توعية ووعظ ديني وإرشادي، ونقدم له قصصاً ومواعظ وتجارب سابقة في هذا المجال.»

تنفيذ دقيق
وتشير عضو اللجنة الأمنية في مجلس الشورى نواف الفغم، إلى أهمية سن هذا النظام: «هو من الضرورة لحماية الطفل وحماية المرأة، سواء كان الطفل في المدرسة أو خارجها أو حتى في المنزل، يوجد هناك تحرك عالمي بهذا الخصوص وقد كثرت في الآونة الأخيرة حوادث التحرش وخصوصاً من العمالة الوافدة ضد الأطفال، واليوم تبدأ مناقشة في المجلس لتلك العقوبات، ويجب أن تكون هناك عقوبات صارمة لمن يخالف النظام، لأنها جريمة محرمة شرعاً، فما بالنا بالأعراف والقيم والأخلاق، ونحن على علم أن الأمر لا يحتمل التأخير، وهو ما يجعل بإذن الله بوضع الخطوط العريضة في القادم من الوقت، وليكون هناك تنسيق ما بين المؤسسات التعليمية والاجتماعية، وأخذ منهم كافة المعلومات واختيار الخبراء ليضعوا جل معرفتهم وخبراتهم أمامنا ونحن سوف نصوت بلا شك لصالح هذا النظام الذي سيحمي المجتمع من هذه التصرفات الشاذة»



الشريف: ما زلنا متمسكين بـ ملاحظتنا تجاه دار الفتيات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185374>

مكة المكرمة - أنور محمد
أبدى مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف تمسكه بالملاحظات التي سجلها أعضاء الفرع على أداء مؤسسة دار الفتيات في مكة المكرمة في وقت سابق، معتبراً ما حدث من مشادات وشجارات في الدار أخيراً أمراً واقعاً، خصوصاً بين نساء يقضين مدة محكوميتهن في قضايا متنوعة.
وأكد أنه سبق أن سجل وأعضاء الجمعية ملاحظات على أداء مؤسسة دار الفتيات في مكة المكرمة، «وثبتت صحة المعلومات التي توصلنا إليها في حينه»، مؤكداً أنه سيعاود زيارة الدار في وقت لاحق، (يحدده مع أعضاء الفرع)، للوقوف على الإجراءات التي اتخذتها الدار بناء على ما توصلت إليه الجمعية من توصيات سابقة لمعرفة مدى تحسن الوضع من عدمه.

وكشف الشريف إجراء جمعيته حالياً اتصالات لتنسيق عقد اجتماع مع المدير العام للشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاي لمناقشة الملاحظات التي رصدها أعضاء الجمعية في ما يتعلق بالشؤون الاجتماعية في مكة المكرمة، «من بينها إيجاد دار إيواء تتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية في العاصمة المقدسة يتم فيها إيداع الحالات المتعلقة بالطفل والمرأة، خصوصاً إذا كانت أجنبية كموضوع الخادמות أو الأجنبيات المتزوجات من سعوديين أو حتى المواطنات اللاتي تكون لهن أوضاع اجتماعية معينة تستلزم بقاءهن في الدار إلى حين انتهاء مشكلاتهن»، في إشارة إلى أن عدداً من النساء (خصوصاً الأجنبيات) قد يتعرضن إلى مواقف مؤسفة أو مشكلات اجتماعية، ولا يجدن مكاناً لإيوائهن، «كما أن النظام يمنع حجز امرأة داخل غرف توقيف مراكز الشرطة مهما كان جرمها».

وكان تقرير صدر عن فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة أبان أن نزيلات دار الفتيات فيها يتعرضن لعدد من الانتهاكات، منها سوء المعاملة من بعض المراقبات وإدارة الدار، تصل أحياناً إلى الضرب والإيقاف تحت حرارة الشمس، كما سجل التقرير ملاحظات على مبنى الدار والغرف التي يتم استقبال النزيلات بها التي اتضح أنها غير مجهزة من ناحية الفرش أو مهياة للجلوس داخلها.

وانتهى التقرير إلى توصيات عدة، أهمها الاستعجال في إيجاد دار حديثة للفتيات مؤثثة بشكل جيد ومناسب لمثل هؤلاء النزيلات في أوضاعهن الاجتماعية والنفسية وضرورة متابعة المراقبات في الدار ورصد أي تجاوزات تحدث منهن ضدهن، واتخاذ الإجراءات النظامية حيالهن وبالتالي ضرورة سماع شكاواهن وأخذها مأخذ الجد في التعامل معها.
وجاء ضمن التوصيات أيضاً، ضرورة تأهيل وتدريب النزيلات أنفسهن إلى ما يؤهلن في الانخراط في المجتمع عند خروجهن من الدار مع إمكان حصولهن على وظائف تكفيهن للعيش، ولفت التقرير إلى أهمية تدريب الكوادر العاملة في دار رعاية الفتيات وتأهيلهن جيداً للتعامل مع النزيلات بشكل جيد.

تحرك حقوقي لإلحاق محرومين من التعليم بالدراسة

المصدر: جريدة شمس الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 1720
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=110314>

جدة. عبده الأسمرى
كشفت مصادر حقوقية مسؤولة عن تلقي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عددا من الشكاوى التي تتعلق بعدم قبول طلاب مستجدين للدراسة في المدارس لعدم استكمال الأوراق الخاصة بإثبات هويتهم، إضافة إلى عدم وجود أماكن شاغرة لطلاب في مدارس قريية من مساكنهم. وألمح المصدر إلى أن هنالك اتصالات وتنسيقا بدأ منذ مطلع الأسبوع الجاري بشأن تمكين الطلاب الذين لم يستكملوا إجراءاتهم وأوراقهم «التعليم حق لأي إنسان»، وقد تم التنسيق مع إدارات التعليم والمدارس لاستكمال تلك القضايا ومتابعة إثبات هوية الطلاب من خلال الجهات المختصة والعليا، ولفت إلى أن هنالك مدارس بدأت الإجراء. ومن جهته أكد مدير مجمع أبحر التعليمي محمد الزهراني أن التعليم حق مكتسب لأي طالب وليس له ذنب بما اقترفته يد والده من إهمال وتعثر في استكمال أوراق هويته. وقد أوضح مصدر في إدارة التعليم بمحافظة جدة أن كل قضية يتم التعامل معها وفق ما يأتي من توجيه وبناء على خلفياتها من وجود معاملة دائرة في جهة معينة وتنتظر الاستكمال وغيره.



حقوق الإنسان تستفسر ولجنة التعدييات لـ عكاظ: أنذر غير مرة

النظر في إزالة سور منزل مواطن دون سابق إنذار

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 شوال 1431 هـ الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 3391
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100929/Con20100929374703.htm>

عبد الرحمن شار - صيبيا
بعثت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جازان إلى لجنة التعدييات في محافظة صيبيا خطابا رسميا تستفسر فيه عن شكوى مواطن اتهم اللجنة بإزالة سور منزله المشيد منذ 18 عاما دون توجيه إنذارات إليه، إذ قال المواطن أحمد عطية: «إزالة السور أدت إلى نفوق عدد من الأغنام والأرانب كانت خلفه»، وأوضح لـ «عكاظ» المستشار في جمعية حقوق الإنسان في جازان عباس بن حسن البشير أن «قرار الإزالة يعد مجحفا وتعسفيا بحق المواطن، إذ كان ينبغي بعث عدة إنذارات قبل قرار الإزالة، ونحن بدورنا سنبعث بخطاب رسمي إلى لجنة التعدييات لتقصي الحقائق ومعرفة الدوافع التي أدت إلى إزالة سور منزل المواطن»، في المقابل، أكد لـ «عكاظ» رئيس لجنة التعدييات في محافظة صيبيا صالح القحطاني «أن اللجنة تحركت وفق الأنظمة المتبعة في الإزالة، والسور شيد قبل ثلاثة أشهر، فيما صدر قرار الإزالة إثر خلافات بينه وبين جاره على السور الذي شيد على حرم الأسفلت، وأنذر المواطن غير مرة إلا أنه لم يمثل لقرار الإزالة»، بدوره، قال أحمد عطية: «فوجئت في العاشرة من صباح أمس بإزالة سور منزلي، ونفوق بعض أغنامي وأرانبتي التي أربيها في حظيرة بالقرب من السور، بل والسبي أن منزلي أصبح مكشوبا وحرماته منتهكة، واستغرب أمر الإزالة مباشرة دون وجود سابق إنذار من قبل اللجنة، فلدي أوراق ثبوتية على الموقع ولا يوجد فيه أي تعدييات إطلاقا، إذ إنه مشيد منذ أكثر من 18 عاما».

لقطات محلية !

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 شوال 1431 هـ الموافق 25 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/184669>

زينب غاصب

الأسعار مازالت تعلق ولا تهبط، وتطفو ولا تتخف، وفي الوقت الذي ينتظر فيه الناس الانفراج فيها على كثير من السلع الغذائية، والكمالية، إذ هم يفاجؤون بارتفاع أسعار الخضروات والتي هي سلعة ضرورية ومهمة للغذاء كما في البصل، والثوم، ويظهر أن المشكلة ستبقى بلا حلول لفترة طويلة، خصوصاً وزارة التجارة، وجمعية حماية المستهلكين، تغط في نوم عميق، وبحسب الخبر الذي نشرته هنا صحيفة «الحياة» على صفحتها الأولى في 19 رمضان 1431 هـ أنها رصدت في جولة لها على مراكز تجارية عدة، تبايناً في أسعار المواد الغذائية تصل نسبته إلى 20 في المئة، والله يستر من القادم ويصبح رغيف الخبز معجزة للمواطن، في ظل ارتفاع أسعار القمح حتى إن بريطانيا كما ورد الخبر على أولى صفحات هذه الصحيفة بتاريخ 18 رمضان 1431 هـ تقوم بدراسة فك الخريطة الجينية للقمح بحيث تصبح نباته قادرة أكثر على مواجهة التغيرات المناخية، والصمود في أوقات شح المياه، والحيلولة دون قصره على الأغنياء، وذكر الخبر أن منظمة الأغذية العالمية والزراعية (الفاو) تتوقع أن يرتفع الطلب على القمح في عام 2030 بنحو 850 مليون طن، فما هي استعداداتنا المبكرة لمواجهة هذه الأزمة.

- الأمطار في منطقة جازان ظاهرة مناخية دائمة، والسيول مشكلة عصبية، أزهدت الكثير من الأرواح فلا يمر يوم إلا وقرأنا وسمعنا عن موت شخص أو عدة أشخاص، والجهات المسؤولة في وزارة المواصلات ووزارة الزراعة، تتفرج ولم تبادر لحل هذه المشكلة التي أهمها بناء السدود لحجز المياه، وإنقاذ الأرواح، والقيام بمشروع لتصريف مياه الأمطار بشكل دائم.

- كنت كتبت هنا في هذه الصفحة، منتصف العام الحالي، عن إساءة منسوبي الضمان الاجتماعي للمستفيدين منه، وكان الموضوع، بعنوان «تعت وتعت واصل في ضمان جدة» وأوردت أمثلة عن معاناة هؤلاء المستفيدين، وهضم بعض حقوقهم، بل والمماطلة في صرف مستحقاتهم، وأحياناً حرمانهم من هذه المستحقات بوضع العراقيل أمامهم، ويظهر أن الوضع ليس قاصراً على ضمان جدة بل تعداه إلى جميع المناطق، والدليل على صدق كلامي هو الخبر المنشور في أولى صفحات صحيفتنا هذه بتاريخ 15 رمضان 1431 هـ بعنوان انتقادات حقوقية جريئة لمعاملة منسوبي الضمان الاجتماعي للمستفيدين جاء فيه أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، فتحت باباً واسعاً لكيال الانتقادات لموظفي الضمان الاجتماعي في المناطق، خصوصاً تعاملهم مع المستفيدين، وكأنهم شحاذون، الآن وقد أمر خادم الحرمين الشريفين، بصرف (119,1) بليون ريال لهم، نرجو أن تسرع الإجراءات بصرفها من قبل مكاتب الضمان في جميع المناطق ولا نسمع بأحد من المستفيدين حرم منها، بحجج واهية.

- المتسولون في جدة ظاهرة تستحق الدراسة، واتخاذ الحل السريع بشكل عملي، فلم يعد ظهورهم محصوراً على الشوارع، أو أمام المحلات التجارية، أو الصرافات البنكية، بل تجاوزها إلى دق الأبواب، وإزعاج الناس في منازلهم بشتى الحيل التي يحيكونها لنيل مبتغاهم، بتبجح وفضاضة، وقلة أدب، مع العلم أنهم قد يمتلكون من الأموال ما لا يمتلكه مواطن محدود الدخل، ويتضح من هذا أن التسول أصبح مهنة من لا مهنة له، والدليل على ذلك ما أوردته إحدى صحفنا المحلية أن وزارة الشؤون الاجتماعية كشفت عن تحايل 2500 متسول ومتسولة على الضمان الاجتماعي، والجمعيات الخيرية، وأوضح المدير العام لمكافحة التسول أن الكثير منهم من غير الفقراء ومن مخالفين الإقامة النظامية الشرعية، وأنهم ضبطوا واحداً منهم وفي حوزته 72 ألف ريال، وبإسلام على كرم أهل هذا البلد، وطيبة قلوبهم.

المشروع الإصلاحي في يومنا الوطني

المصدر: جريدة اليوم الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 13618
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13617&I=786964&G=1>

مهننا الحبل

ركيزتان أساسيتان نحتفي بهما في يومنا الوطني، الأولى: إعادة الذكرى للتاريخ الودودي خاصة في ذكرى مئوية الأحساء المصادفة للذكرى الثمانين من أن مشروع توحيد المؤسس يقوم الآن على أكبر مشروع وودوي عربي ضم أقاليم المشرق العربي في كيان جغرافي سياسي واحد، وللأحساء مقام خاص كون انضمامها كان ركيزة استراتيجية للكيان العربي الموحد في الاجتماعات والقرارات التاريخية التي اتخذتها الاحساء عبر علماء المدارس الشرعية ووجهاتها نحو دعوة الملك عبد العزيز ومراسلته وتأمين كافة وسائل استقرار المشروع الجديد حتى أعلن واستقر الأمر لأن الاحساء الصالحة والمصلحة التي لم تفسد في يوم من الأيام بادرت بعد انهيار الحكم العثماني وانفراط الأمن وسلخ أجزاء منها للنفوذ الانجليزي إلى هذه الوقفة لتكون الأحساء جزءاً من مشروع الوحدة للمشرق العربي معززة رابط الهوية الإسلامية بمفهومها الشمولي المعتدل التي كانت تعيشه أم الخير ودفعها للوحدة العربية الإسلامية مع المؤسس .

والركيزة الثانية : هي أننا في وطننا نعيش مرحلة مركزية من مفهوم إعادة تأسيس الدولة التجديدي تبناه خادم الحرمين الشريفين في مسارات مركزية تُشكل قاعدة المشروع الإصلاحي الذي تواكب عليه كل وطني من أطيافنا الفكرية لنقل الدولة إلى عهد الإصلاح التقدمي بتأسيس دستوري قائم على قواعد التشريع الإسلامي .

فعلى صعيد السلطة القضائية أصدر في عهد الملك النظام القضائي الجديد الذي يعد ركيزة تدوين الدستور الإسلامي اللازم للنهضة الوطنية، وقد مثل تقنين أحكام القضاء وتفصيلات برنامج العدل مساحة واسعة لتحقيق العدل وفصل السلطات خاصة حين يُطبق مع نظام الإجراءات الجزائية وحقوق المتهمين ومنع إيقافهم دون سلطة القانون وأسبابه الوجيهة.

وخلال تولي الملك صَدْر خطابا وطنيا جديدا يحمل مضامين تأسيسية لمفاهيم الوحدة الوطنية بين أقاليم المملكة ولحمتها وتساويها في نظرة القيادة وأطلق خطاباً يُعيدُ التذكير بمفاهيم الحقوق لأبناء الشعب في مسارات عدة وهو ما أدركه أبناء الشعب والنخبة المثقفة من أن مساري الحقوق ركيزة مهمة للمشروع الوطني سواء في الحقوق العامة المطلقة للمواطن في التعبير عن آرائه وحراكه ومشاركته المجتمعية والمؤسسية وضمان احترام هذه المشاركة وحمايتها قانونيا التي صدر بها آخر بيان للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن عام 2008 وتعزيزت الثقافة الوطنية لهذا المضمار المهم، والمسار الآخر هو الحقوق الاجتماعية للطفل والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.

وصارح الملك أبناء شعبه مراراً بمتابعته وتألمه وحرصه على أوضاعهم الاقتصادية، وكشف غطاء المزايا والمداين الذين ينكرون حاجة الوطن الماسة إلى مشاريع تنقل ذوي الدخل المحدود من مآسهم واحتياجات الطبقة الوسطى الضرورية إلى تغيير شامل لسقف الرواتب وزيادة الموارد المالية للشريحتين، وضبط رفع الأسعار المجنون وفواتير الخدمات المرتفعة المتعددة التي تثقل ظهر المواطن، وبالتالي أصبح طرح هذه القضايا في العهد التجديدي لأبناء الشعب متداولاً متزايداً في الأمل بأن يصل إلى مرحلة المعالجة التنفيذية الملموسة.

لقد خاطب الملك أبناء شعبه في أكثر من أربعة خطابات رئيسة فاجأهم فيه بأنه يحمل همهم ويُدرك ما يدور في خواطرهم من هموم عامة وحقوقية واقتصادية وكان خطاب فاجعة جدة مركزياً في هذه القضية وإن لم تُعلن ربما لأسباب قضائية مبررات أحكام المتهمين والمبرئين في الأمانة وغيرها، لكن مقاطع الخطاب وصراحته عززت ما يعتقده هذا الشعب في شخصية الملك من رفضه القاطع كل مناورات التعطيل أو التبرير لمسار الإصلاح الوطني، وكانت خطابه - التي تُدين وتذكر بان هناك من يسعى لتعطيل التعاميم والقرارات الإصلاحية وتحذير القائد من هذه المواقف الخطيرة -

هي إعادة لتأكيد خيارات الملك لأبناء شعبه في مشروع الإصلاح الوطني الدستوري الإسلامي الذي تبناه أبناءه من النخبة الثقافية والرأي العام .
مهمتنا الواجبة

لذلك وبعد مصارحة الملك وتحفيزه أبناءه من كل المناطق والتوجهات فان الموقف الوطني المسؤول يحتاج الى أن ينظر أين عطلت الرغبات والتوجهات السامية؟ ولماذا تعثرت بعض المسارات أو أبطئت خارج رغبة القائد والشعب فنعمل بروح وطنية مسئولة من الداخل الوطني كمتقنين ورأي عام على تعزيز جوانب الرصد والمراجعة والنقد لتحقيق آمالنا الوطنية وتعزيز المشروع الإصلاحي بدءاً من تطبيق ما يصدر من أنظمة تقاوم الفساد، وانتهاءً بالعمل على استكمال إصدار الدستور الإسلامي الشامل المنظم للحقوق والواجبات بين الدولة والمجتمع ، وهذه المهمة تحتاج الى ان يدرك كل مسئول في كل الوزارات والقطاعات مهمته في المشروع ليدفع به نحو التقدم للمسار التنفيذي الذي حين يسود في قطاعات ومسارات عديدة وجه الملك نحوها سيشكل رابطة عميقة لوحدتنا الوطنية وأمننا القومي وثوابتنا الإسلامية والوطنية .
التعاون لا الصراع

وهو ما يلقي على النخبة الثقافية مسئولية إضافية بالخروج من شرقة معادلة الصراع إلى توازن الاتحاد والتعاون من أجل المصلحة الوطنية لكل أبناء الشعب، مدركين ان مشروع الإصلاح الوطني لا يمكن أن يخرج عن المرجعية الدستورية الإسلامية وهي ذات الوقت ليست مواقف لوعاظ أو لتيار، إنما مشروع حضاري من فقه إسلامي أصيل يعزز قيم المواطنة والتقدم والشراسة للجميع ليستشعر المواطن - وبصورة اكبر فاكبر - بتغييره الأفضل اقتصاديا وسياسيا وتنمويا وصحيا، حينها نكون قد وفينا ليوثنا الوطني وللمشروع الإصلاحي الذي تبناه القائد ليحيا الوطن لرفعة الإنسان والمواطن فيزداد قوة ذاتية ويتعزز دوره العربي في الخليج ومن أجل قضايا الأمة والإنسان وأولها نصرة فلسطين وأقصاها الأسير .

الجرائم المتعاضمة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 3388
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100926/Con20100926374113.htm>

سعد عطية الغامدي

مئات الملايين هنا، ومئات الملايين هناك، ليست في مشاريع تنموية ولا في رفع الفقر عن الفقراء، ولا في إنشاء المساكن للذين لا يجدون ما يؤويهم عن حر الصيف وقر الشتاء. ليست في شيء من ذلك أبداً، بل هي سرقات ورشاوى وأكل لأموال الناس بالباطل في استثمارات ظاهرها الربح السريع الوفير وباطنها النصب والتغدير. الطامة الكبرى أن أصحابها ممن يعملون في القضاء أو كتابة العدل أو التربية والتعليم أو إصلاح الطرق أو توفير الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والصرف الصحي، مما يبعث على التقزز والخوف من الجراءة الفاضحة التي لا تراعي حرمة مكان ولا زمان ولا عمل هو من أجل الأعمال لارتباطه بالعدل بين الناس وتعليم الناس. الطامة الأخرى أن الحالات التي تبحثها الصحف وتقدم ما تقدم من معلومات عنها تغيب .. ثم تغيب، كحال أولئك الذين يذهبون إلى العالم الآخر، فلا يعود منهم أحد ولا يخبر عنهم أحد. بالأمس رفعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عقيرتها بضرورة محاربة الفساد وسرعة تطبيق تشريع إقرار النزاهة ويبدو أنها لم تتحمل ما تراه وتسمعه كل يوم من جرائم، والأمر أيسر من ذلك بكثير، فكثير من هذه الجرائم لم تعد تخفى حتى على المبتدئين من محرري الصحافة وليست في حاجة إلى خبراء من أمثال: بوب ودورد. قليلاً ما تسمع أو تقرأ عن أمثال هذه الأرقام في أغلب دول العالم مما يضاعف من خصوصيتنا من جهة وجسارتنا من جهة أخرى وتراجعنا من جهة ثالثة ونحن نضم أقدس البقاع على وجه الأرض.

التفعيل هو المشكلة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 3388
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100926/Con20100926374114.htm>

حمود أبو طالب

إلى وقت قريب كان مصطلح «المال العام» نخبويا، لا تعي معناه ودلالاته وتتحدث عنه سوى النخبة المثقفة، ولم يكن له وجود في التداول الإعلامي والخطاب الاجتماعي. الآن لم يعد الأمر كذلك، فقد أصبح هذا المصطلح معروفا للأكثرية وشائعا بين الناس. ليس ذلك فحسب، بل أصبح متاحا الحديث عن سوء استخدامه وهدره والاعتداء عليه، وأصبحت وسائل الإعلام تتحدث عنه في أخبارها وتقاريرها، مستشهدة بأمثلة تحدث بين حين وآخر في أكثر من موقع، لا تمثل سوى رأس جبل الجليد. كما لم تعد هناك جهة تستطيع الادعاء العلني أنها مستثناة أو تكتسب حصانة ضد الحديث عن فساد فيها أدى إلى العبث بالمال العام.. ومع كل هذا التطور الإيجابي إلا أنها المرة الأولى – بالنسبة لي – التي أقرأ فيها مصطلح «لصوص المال العام» بشكل علني بارز في الصفحة الأولى لإحدى صحفنا..

لقد نشرت صحيفة المدينة خبرا رئيسيا في عددها ليوم الجمعة الماضي يفيد بوجود دراسة لتفعيل نظام مكافحة الاعتداء على المال العام واستغلال السلطة الوظيفية، وتطوير آليات مكافحة الرشوة والتزوير، وتعزيز دور الأجهزة الرقابية. كما تضمن الخبر تصريحاً لرئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يشير فيه إلى ضرورة تعديل نظام ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق، بما يسمح بالرقابة الفعالة على صرف الأموال العامة، واتباع نهج الشفافية التامة في الكشف عن المخالفات والتجاوزات وكل مظاهر الفساد أيا كان الجهاز الحكومي الذي تظهر فيه، ومهما علا منصب المتورطين، وتمكين وسائل الإعلام من الكشف عن ذلك وحماية الصحفيين الذين يكشفون عن حالات الفساد..

كل ذلك جميل ورائع.. لكن الأهم والأجمل والأروع ألا تبقى الدراسة مجرد دراسة، أو تتحول إلى نظام دون تفعيل.. المشكلة دائما ليست في وضع الأنظمة وإنما في عدم تطبيقها، أو اختراقها بالاستثناءات. وكم من أنظمة جيدة لدينا لكننا لم نستفد منها كثيرا بسبب خلل التطبيق.. وحين نتحدث عن المال العام فهناك عدد لا يحصى من أساليب سوء استخدامه ونهبه، وإذا كان مستحيلا ضبط كل هذه الأساليب فعلى الأقل ضبط ما هو شائع وفاضح منها بنظام صارم لا يقبل الاستثناء.

حقوق مائلة!!

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 13621
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13620&I=787734&G=1>

د/عبدالله الطويرقي

هيئة وجمعية حقوق الإنسان في البلد من سنوات الآن ولهما حضور إعلامي طيب حقيقة، وماهم بمقصرين في التعاطي مع الشأن العام في البلد وهذا شيء يشكرون عليه مقارنة بغيرهم من وزارات التجفيف للإعلام وتطيش الحال، وأغلب ظني ان الهيئتين الكريمتين تصفق البلد بفرمانات قوية نهاية كل عام مثل المنظمات الناشطة في هذا الشأن عالميا تنتقد فيه اجهزة ومؤسسات حكومية وخاصة في ممارسات لاتليق بحقوق الناس.. ما يهمني انا وانتم معاشر الأحبة هنا ليس الطبطة والهددة على اكتاف وظهور من يتقدمون بدعوى انتهاك لحقوقهم في البلد سواء من افراد او مؤسسات او اجهزة حكومية او خاصة، وظهور في مؤتمرات صحافية وتعليقات إخبارية في وسائل الإعلام عن وضع الخادمة سين والمكفول صاد والمواطنة عين الباحثة عن علاج الخ، لكي تتأكد البلد انهم قائمون بعملهم على أكمل وجه، وكسب القبول الشعبي في الاوساط العامة بمبادرات استعراضية غالبا ماتكتفي بالكلاميات وينتهي الشؤ ولا نكاد نعلم ماذا حدث فعلا في القضية الفلانية والبلوى العلانية التي اتخمتنا تعليقاً وتفنيداً لها إعلامياً لأسابيع وأشهر.. طيب السؤال الذي يطرح نفسه عليّ أنا وانتم هنا، هل فعلا دور هاتين الجهتين المعنيتين بأخطر شيء في أي مجتمع الا وهو الحقوق الادمية، يقتصر فقط على الملاحقة لحالات الانتهاك وتسجيل موقف عام ورسمي امام الرأي العام والإدانة للممارسات الفردية والمؤسسية علنا وبلا أية مواربات وخارج عرف الدبلوماسية الحكومية في البلد؟! أنا فقط أقول سؤالا بصرخ في رأسي منذ ظهور الهيئة والجمعية للنور في البلد والمتعلق بالدور الغائب لهاتين الهيئتين الحكومية والمجتمعية في استزراع ثقافة الحقوق من الصفر في اجهزة الحكومة وفي الحياة الاجتماعية وفي كافة مناحي اليوميات في البلد وفي مؤسسات التنشئة الكبرى كالتعليم والإعلام والأسرة والمسجد والحي...!!! أين هو هذا الدور؟ أم ان الجماعة لا يتعاطون الدراسات ولا يعترفون بالتخطيط والمنجيات في استصلاح البيئة الحقوقية في رؤوس خلق الله وفي بيئات العمل والحياة وبشكل يرسم الحدود الطبيعية للبني آدم وللمؤسسات في البلد وهو ما نفتقر إليه بلا أدنى شك!!! ويراهنون فقط على أن وجودهم اسما وظهورهم إعلاميا سيبدد ويقارب ويضبط المسائل الحقوقية مثل العالم والناس في العالم المتقدم.. وان مسائل الحقوق هذه مسائل تنموية غاية في التعقيد وقمة في التشابك الفردي المؤسسي الزمكاني وعلينا أن نطوّل بالنا كثيرا فالأهم ماتحقق لها ماهي فيه من عدالة ومساواة واحترام للحقوق الخاصة والعامة إلا بعد عقود من العمل والصبر وربما طول الأنفاس!!! دعونا نتساءل كم من مواد حقوقية اساسية تتعلق بالموظف في الخدمة المدنية تم إدراجها ضمن نظام الخدمة المدنية العتيد لضبط تجاوزات الأجهزة والحوول دون البطش بحقوق الموظف كالترقية والعلاوة وغيرها من قبل المتنفيذين في الجهاز؟! وكمن من المواد الحقوقية أدرجت في النظام التربوي في البلد لتضمن لنا وعيا مبكرا ومخلوقات غير منتهكة الحقوق وعندها كرامة وتحترم حقوقها وحقوق البلد عليها؟ أو كم من مادة حقوقية فرضت على أي منظومة عمل وأعمال حكومية أو خاصة تتعلق بحق الأولوية للعامل والموظف المواطن في بلده في الحصول على وظيفة الوافد طالما تتوافر شروطها.. ألم تنتبه الهيئتان الحقوقيان لمصائب الاستقدام والعمل والأنظمة التي تبيح البطش خلال 90 يوما بمصير البني آدم ومعيشته من قبل مشغل حكومي أو مقاول مواطن أو شركة متعاقدة أو مستثمر أجنبي؟! لا أظن أن المسألة تتوقف عند هذا الحد!!.....

نسائي هيئة حقوق الإنسان يزور مستشفى الحرس

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010 العدد 3385
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100923Con20100923373496.htm>

معتوق الشريف - جدة

زار وفد من القسم النسوي في هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة مدينة الملك عبدالعزيز الطبية (مستشفى الملك خالد للشؤون الصحية بالحرس الوطني) أمس الأول. وتفقد وفد الهيئة النسائي العنابر والأقسام الخاصة بالأطفال، وقدموا للأطفال المنومين في المستشفى أشكالا متعددة من الهدايا احتفالاً باليوم الوطن، والتقى المراجعين، وبحث مع إدارة المستشفى ملاحظاتهم، وأكدوا للجميع حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على توفر العناية الطبية للجميع، وحماية حقوق الإنسان من خلال مؤسسات حكومية وأهلية تحافظ وتراقب تطبيق هذه الحقوق، وخاصة حقوق الأطفال والمستضعفين.



محطات مهمة في مسيرة الوطن بقيادة خادم الحرمين الملك

عبدالله بن عبدالعزيز

عنايته الدائمة بالشأن الداخلي ورفع مستوى معيشة المواطن

ورفاهيته

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010 العدد 13875
<http://www.al-jazirah.com/20100924ym1.htm>

المدينة المنورة - مروان عمر قصاص

ونحن نعيش فرحة الذكرى السنوية لليوم الوطني المجيد حاولت أن أرصد بعض المنجزات التي تحققت على يد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال السنوات القليلة من عهده الزاهر الميمون وهي إنجازات تجاوزت بعظمتها وشموليبتها الفترة الزمنية فحمداً لله من قبل ومن بعد.

* منذ اليوم الأول لتوليته الحكم يوم الاثنين 26 جمادى الآخرة 1426 هـ الموافق للأول من أغسطس 2005م وضع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) هموم شعبه وأمته نصب عينيه وتمثل ذلك في العديد من القرارات والأوامر الملكية السامية التي تصب في مصلحة وطنه وأبناء شعبه، من منطلق حرصه - أيده الله - على توفير كل سبل الحياة الكريمة للمواطنين الذين أحاطوه بكل مشاعر الحب والولاء في كافة أرجاء البلاد.

* عنايته الكبيرة رعاه الله بالفقراء والمحتاجين من خلال العديد من القرارات والخطوات والتوجيهات التي تصب في مساعدة تلك الفئة ولعل آخر هذه القرارات صرف أكثر من مليار ريال للمستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي إضافة إلى توزيع الوحدات السكنية من خلال برنامج وقف خادم الحرمين الشريفين لوالديه.

* وفي تاريخ 14 - 7 - 1426 خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يطالب المواطنين خلال استقباله لهم في المدينة المنورة، بعدم مناداته بكلمة مولاي، قائلاً «إن الجلالة للرب عز وجل، والمولى هو الرب عز وجل ولا تقال لأي فرد.

* وفي تاريخ 15 - 7 - 1426 هـ صدر أمر خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز باستكمال الأعمال المتبقية من مشروع توسعة المسجد النبوي الشريف بتكاليف إجمالية قدرها أربعة آلاف وسبعمائة مليون ريال شمل تطوير عدد من المناطق المحيطة بالمنطقة المركزية من المدينة المنورة.

* وفي يوم الاثنين 17 رجب 1426 هـ وافق مجلس الوزراء الموقر على مشروع نظام الطيران المدني، ومن أبرز ملامح النظام التأكيد على سيادة المملكة وسيطرتها على المطارات المدنية والطائرات والأنشطة والعمليات الجوية، وتطبيق أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها المملكة، وتحديد الاختصاصات اللازمة لسلطات الطيران المدني في المملكة حتى تتمكن من تنظيم أنشطة الطيران المدني والنقل الجوي بها.

* وتخفيفاً على المواطنين المتعسرين وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 2-8-1426 هـ برئاسة خدام الحرمين الشريفين على عدد من القواعد المنظمة لتقسيم مديونيات الخزينة العامة للدولة على العاجزين عن الوفاء بها دفعة واحدة والإعفاء من الدين عند الإعسار أو الإفلاس.

* وفي تاريخ 7 - 8 - 1426 هـ وأثناء استقباله لوفد من أهالي منطقة الباحة قدموا تهنئتهم له بمناسبة توليه مقاليد الحكم ألقى خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الكلمة التالية: (إخواني بهذه المناسبة السعيدة في خاطري شيء أحب أن أخبركم به... إخواني... إن تقبيل اليد أمر دخيل على قيمنا وأخلاقنا ولا تقبله النفس الحرة الشريفة إلى جانب أنه يؤدي إلى الانحناء وهو أمر مخالف لشرع الله والمؤمن لا يحني لغير الله الواحد الأحد.. لذلك أعلن من مكاني هذا عن رفضي القاطع لهذا الأمر وأسأل الجميع أن يعملوا ذلك ويمتنعوا عن تقبيل اليد إلا للوالدين برأ بهم.. هذا وأسأل الله لي ولكم التوفيق والسداد وشكراً لكم).

* وفي الثامن من شعبان 1426 هـ أصدر مجلس الوزراء برئاسة خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قراراً بإنشاء هيئة حقوق الإنسان ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وتعيين رئيس لها بمرتبة وزير وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لها الاستقلال التام في ممارسة مهامها المنصوص عليها في هذا التنظيم ومقرها الرئيسي مدينة الرياض ويجوز لها فتح فروع وإنشاء مكاتب في مناطق المملكة.

* وفي يوم 18-10-1426 هـ افتتح خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- أعمال المنتدى الدولي للطاقة وشهد افتتاح مبنى الأمانة العامة للمنتدى بالرياض وتدشين نظام معلومات الطاقة التابع لها، وقال في حفل الافتتاح أن السياسة البترولية للمملكة واضحة وتتميز بالصدق والشفافية، وإنها قائمة على ركنين أساسيين هما تحقيق السعر المعقول والعادل للبترول والثاني توفير الامدادات الكافية لكل المستهلكين وقال -حفظه الله- أن مصلحتنا الوطنية لا تتعارض مع مصالح المجتمع الدولي.

* في التاسع عشر من شوال 1426 هـ وافق مجلس الوزراء الموقر برئاسة خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على خطة التنمية التي تضمنت رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتوفير فرص العمل للمواطنين وتنمية الموارد البشرية عن طريق الاستمرار في تطوير التعليم والتدريب واكتساب المهارات والتوسع في العلوم التطبيقية والتقنية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة السعودية وإزالة المعوقات أمام توسيع مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية والإنمائية.

* وفي يومي 5 و6 من ذي القعدة 1426 هـ ترأس خدام الحرمين الشريفين القمة الإسلامية الاستثنائية بمكة المكرمة، ويشار إلى أن خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز كان قد دعا خلال موسم الحج الماضي إلى عقد هذه القمة الاستثنائية من أجل تدارس أحوال الأمة الإسلامية وأن يسبق ذلك لقاءات بين مفكري وعلماء الأمة الإسلامية في مكة المكرمة.

* يوم الاثنين 27 صفر 1427 هـ وافق مجلس الوزراء على الترخيص بتأسيس مصرف الإنماء ليزاول الأعمال المصرفية والاستثمارية وفق نظام مراقبة البنوك والأنظمة المعمول بها في المملكة برأسمال 15 مليار ريال بهدف توفير خدمات مصرفية متخصصة ومتطورة ومتنوعة، ورغبة في منح الفرصة للمواطنين لتملك النسبة الأكبر في رأسمال المصرف وجه خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز باكتفاء كل من صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بحصص متساوية 30% من رأسمال المصرف وطرح النسبة المتبقية والبالغة 70% للاكتتاب العام للمواطنين.

* وفي يوم الثلاثاء 21 ربيع الأول 1427 هـ وافق مجلس الوزراء المقرر برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على مشروع نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم والذي يتيح للهيئة ممارسة اختصاصاتها مثلما خول للولي أو الوصي أو الوكيل أو الناظر، وعليها الواجبات المقررة عليهم طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية ولها على الأخص الوصاية على أموال القصر والحمل الذين لا ولي ولا وصي لهم وإدارة أموالهم والقوامة على أموال ناقصي الأهلية وفاقديها الذين لم تعين المحكمة المختصة قيماً لإدارة أموالهم وإدارة أموال من لا يعرف له وارث وأموال الغائبين والمفقودين والوكالة عنهم في المسائل المالية وحفظ أموال المجهولين حتى تثبت لأصحابها شرعاً والإشراف على تصرفات الأوصياء والقيمين والأولياء وحفظ الديات والأموال والتركات المتنازع عليها حتى ينتهي الإيجاب الشرعي فيها إذا عهدت المحكمة المختصة إلى الهيئة بذلك وأي مهمة تسند إليها بموجب النظام أو قرار من مجلس الوزراء أو أمر من المقام السامي.

* وفي الرابع عشر من شهر جمادى الأولى 1427 هـ صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتسديد دين الموقوفين في الحقوق الخاصة ممن عليهم ديون أو ديات وثبت عجزهم عن السداد، بالإضافة إلى العفو عن سجناء الحق العام الموقوفين والمحكومين في جميع سجون المملكة ممن لا تدرج قضاياهم في الجرائم الكبيرة، وقد شملت المكرمة السامية 4000 سعودي ومقيم.

* وخلال زيارة للمدينة المنورة أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يوم الجمعة 20 جمادى الآخرة 1427 هـ تحويل مطار الأمير فهد بن عبدالعزيز إلى مطار دولي وذلك من خلال كلمته -أيده الله- التي ألقاها في الحفل الذي أقامه أهالي المنطقة احتفاءً بمقدمه.

* وفي يوم السبت 21 جمادى الآخرة 1427 هـ رعى -حفظه الله- وبحضور سمو ولي عهده الأمين حفل افتتاح إمارة منطقة المدينة المنورة والمرحلة الأولى من المدينة الجامعية بجامعة طيبة، ووضع حجر الأساس للمرحلة الثانية للمدينة ومستشفى الحرس الوطني ومدينة الملك عبدالله الطبية التي تشمل مستشفى الولادة والأطفال ومستشفى تخصصي بسعة 500 سرير إضافة إلى مستشفى للصحة النفسية ومعالجة الإدمان وكلية صحية.

- اقترح حفظه الله إقامة مركز دولي لمكافحة الإرهاب وذلك خلال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في مدينة الرياض في شهر فبراير 2005 برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وبمشاركة أكثر من 50 دولة عربية وإسلامية وأجنبية إلى جانب عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والعربية. وامتدت مشاركات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الخارجية إلى أبعد من ذلك حيث يحرص رعاه الله دائماً على المشاركة وحضور المؤتمرات الدولية والعربية والإقليمية والزيارات الرسمية لمعظم دول العالم ويسهم بفاعلية في وضع الأسس الثابتة القوية لمجتمع دولي يسوده السلام والأمن والإخاء.

* وفي المجال الاقتصادي أثمرت توجيهات خادم الحرمين الشريفين بن الملك عبدالله بن عبدالعزيز نحو الإصلاح الاقتصادي الشامل وتكثيف الجهود من أجل تحسين بيئة الأعمال في البلاد وإطلاق برنامج شامل لحل الصعوبات التي تواجه الاستثمارات المحلية والمشاركة والأجنبية بالتعاون بين جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة عن حصول المملكة العربية السعودية على جائزة تقديرية من البنك الدولي تقديراً للخطوات المتسارعة التي اتخذتها مؤخراً في مجال الإصلاح الاقتصادي ودخول المملكة ضمن قائمة أفضل عشر دول أجرت إصلاحات اقتصادية انعكست بصورة إيجابية على تصنيفها في تقرير أداء الأعمال الذي يصدره البنك الدولي. وصنفت المملكة أفضل بيئة استثمارية في العالم العربي والشرق الأوسط باحتلالها المركز 23 من أصل 178 دولة.

* وللتأصيل الشرعي لمفهوم الحوار الإسلامي مع أتباع الأديان والثقافات والحضارات المختلفة في العالم رعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- في الثلاثين من شهر جمادى الأولى 1429 هـ حفل افتتاح المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار الذي نظّمته رابطة العالم الإسلامي بقصر الصفا في مكة المكرمة. وأوصى المشاركون في المؤتمر بإنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي للتواصل بين الحضارات بهدف إشاعة ثقافة الحوار وتدريب وتنمية مهاراته وفق أسس علمية دقيقة وإنشاء جائزة الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمية للحوار الحضاري ومنحها للشخصيات والهيئات العالمية التي تسهم في تطوير الحوار وتحقيق أهدافه. وفي المجال السياسي حافظت المملكة على منهجها الذي انتهجته منذ عهد مؤسسها الراحل الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- القائم على سياسة الاعتدال والاتزان والحكمة وبعد النظر على الصعد كافة ومنها الصعيد الخارجي حيث تعمل المملكة على خدمة الإسلام والمسلمين وقضاياهم ونصرتهم ومد يد العون والدعم لهم في ظل نظرة متوازنة مع مقتضيات العصر وظروف المجتمع

- الدولي وأسس العلاقات الدولية المرعية والمعمول بها بين دول العالم كافة منطلقاً من القاعدة الأساس وهي العقيدة الإسلامية الصحيحة.
- * افتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية - كاوست في 23 سبتمبر 2009 والذي يوافق اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية، وحضر حفل الافتتاح العديد من رؤساء الدول ووزراء.
 - * إنشاء مشاريع لتسهيل الحج مثل جسر الجمرات الجديد، وقطار الحرمين السريع للربط بين المدينة المنورة ومكة.
 - * إصدار مرسوم لإنشاء مدينة للطاقة الذرية والمتجددة وذلك لتوفير مصادر بديلة لتوليد الكهرباء وإنتاج المياه المحلاة، وكان مرسوم تأسيسها قد أسمها مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة (4).
 - * الإعلان عن مشروعات اقتصادية ضخمة منها مدينة الملك عبدالله الاقتصادية ومدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد ومدينة المعرفة ومدينة جازان الاقتصادية.
 - * التوسع في برامج الابتعاث التعليمي للخارج وزيادة رواتب الطلبة المبتعثين إلى الخارج بنسبة 50%.
 - * تأسيس جامعات جديدة في المدينة المنورة وتبوك وحائل وجيزان والطائف والقصيم والجوف والباحة وعرعر ونجران.
 - * إجراء تعديل في فقرة من فقرات النظام الأساسي للحكم بإنشاء هيئة البيعة والتي صدر بيوم الخميس 28 رمضان 1427 هـ وإصدار اللائحة التنفيذية لنظام هيئة البيعة بصيغته النهائية.

المحكمة تنظر قضية موظف ضد ديوان الخدمة غداً

المصدر: جريدة عكاظ السبت 16 شوال 1431 هـ الموافق 25 سبتمبر 2010 العدد 3387

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100925/Con20100925373994.htm>

سالم الجهني - جدة

تنظر الدائرة 19 في المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة قضية أحمد عطية الزهراني الموظف في الأمن العام ضد ديوان الخدمة المدنية غداً، بسبب رفضها ترقبته إلى المرتبة الخامسة باعتبارها الدرجة المستحقة لخدمته. وجاءت دعوى الزهراني إثر تثبيت شرطة جدة لمجموعة من الموظفين من نفس دائرته لهم نفس الخبرة والمؤهلات على المرتبة الخامسة، في الوقت الذي تم تثبيته على المرتبة الرابعة، إذ اتضح له أن الموظف المختص برفع بيانات الموظفين في شرطة المحافظة أدخل بيانات خاطئة حول تاريخ التحاقه بالعمل.

وبين لـ«عكاظ» الزهراني أنه تمت إدانة الموظف المتسبب في حدوث الخطأ في حينه من قبل فرع هيئة الرقابة والتحقيق في منطقة مكة المكرمة، بعد تلقيه كامل القضية من قبل شعبة المتابعة في شرطة محافظة جدة. وأضاف «على إثر ذلك تم الرفع للجنة التثبيت في وزارة الخدمة المدنية للنظر في قضية الموظف المتضرر، ومنحه المرتبة التي يستحقها غير أن وزارة الخدمة المدنية رفضت ذلك بحجة أن ترشيحي على المرتبة الرابعة، وكان من المفترض الاعتراض على ذلك في حينه».

وأفاد الموظف المتضرر بأنه وجه خلال هذه الفترة عدة برقيات تظلمية إلى عدد من الجهات من ضمنها إدارة الأمن العام وهيئة حقوق الإنسان وإدارة المتابعة في وزارة الداخلية، ومدير عام فرع وزارة الخدمة المدنية في منطقة مكة المكرمة، بيد أنه لم يكتب لهذه المحاولات النجاح.

ورفع الموظف الزهراني دعوى ضد وزارة الخدمة المدنية لدى الدائرة الفرعية التاسعة عشرة في المحكمة الإدارية في جدة، وقبل صدور الحكم من الدائرة أكملت لجنة التثبيت في وزارة الخدمة المدنية بتوجيه الأمن العام إجراءات تثبيته على المرتبة الخامسة، لكنه احتج بعد أن تبين له أنه لا يزال في الدرجة الأولى من المرتبة الخامسة وزملاؤه الذين تم تثبيتهم معه على الدرجة الثالثة.

حقوق الإنسان: مبادرات خادم الحرمين أحدثت نقلة بترسيخ

مبادئ العدل والمساواة

المصدر: جريدة الرياض السبت 16 شوال 1431 هـ الموافق 25 سبتمبر 2010 العدد 15433
<http://www.alriyadh.com/25/09/2010/article562216.html>

الرياض - نايف آل زاحم

نوهت هيئة حقوق الإنسان بما يتمتع به المواطن والمقيم في المملكة العربية السعودية من رعاية واهتمام من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - وحكومته الرشيدة . وأكدت أن مبادرات خادم الحرمين الشريفين الإنسانية أحدثت نقلة جوهرية في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان على جميع المستويات محلياً وإقليمياً ودولياً، وبشهادة المنظمات الحقوقية في أنحاء العالم، مبيّنة أنه -رعاه الله- منح الأعمال الإنسانية ما تستحقه من البذل والعطاء والعمل، متسماً أدواراً كبرى عالمية لنشر ثقافة الحوار والسلام والمحبة، ومبدياً ومكرساً اهتمامه الكبير بقضايا الإنسان داخلياً وحماية حقوقه كاملة . وأوضحت الهيئة في تقرير لها بمناسبة ذكرى اليوم الوطني الثمانين أن جهود المملكة في حماية حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي انطلقت من التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية السمحة التي تدعو إلى كل ما يحفظ حياة وكرامة الإنسان في جميع مراحل حياته من خلال عدد من الإجراءات من ضمنها ما نصت عليه المادة 26 من النظام الأساسي للحكم التي تؤكد التزام المملكة بحماية حقوق الإنسان . وبيّنت أن موافقة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة مثال جلي لتأكيد سياسته الرامية إلى رعاية الإنسان وحماية حقوقه والمحافظة عليها، من أجل تمكين المواطن والمقيم من التمتع بحياة كريمة تزدهر فيها القيم الإنسانية التي كفلها الشرع المطهر، موضحة أن البرنامج يعد أحد الركائز المهمة التي نص عليها تنظيم هيئة حقوق الإنسان. وتناولت الهيئة في تقريرها ما حقّقته التجربة السعودية من نجاحات ملموسة في مناهضة الإرهاب والفكر المتطرف من خلال تبني برامج ومؤتمرات وندوات فكرية وحوارية مثل برنامج مناصحة الموقوفين أمنياً، وإعادة تأهيلهم داخل المجتمع والذي حظي بإشادة عالمية وتم تطبيقه في عدد من الدول، ونظمت بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب عام 2005م لتأطير العمل الدولي الجماعي، ومن أبرز ما صدر عنه دعوة المملكة لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب مع إيمان المملكة بأن مواجهة التطرف والإرهاب إنما يكون عبر معالجة جذوره ومسبباته.

الهيئة: مبادرات خادم الحرمين أحدثت نقلة جوهرية في تعزيز حماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 17320

<http://www.al-madina.com/node/265976>

ماجد عسيري - الدمام

نوهت هيئة حقوق الإنسان بما يتمتع به الإنسان في المملكة مواطنًا ومقيمًا من رعاية واهتمام من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يحفظه الله- وحكومته الرشيدة. وأكدت أن مبادرات خادم الحرمين الشريفين الإنسانية قادت إلى إحداث نقلة جوهرية في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان، ليس داخل المملكة فحسب بل على المستويين الإقليمي والدولي قولًا وفعلًا، وبشهادة المنظمات الحقوقية في أنحاء العالم، حيث منح، حفظه الله، الأعمال الإنسانية ما تستحقه من البذل والعطاء والعمل، متسنيًا أدوارًا كبرى عالمية لنشر ثقافة الحوار والسلام والمحبة، ومبدئيًا ومكرسًا اهتمامه الكبير بقضايا الإنسان داخليًا وحماية حقوقه كاملة .

الشرعية وحقوق الإنسان

وبيّنت أن جهود المملكة في حماية حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي انطلقت من التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية السمحة التي تدعو إلى كل ما يحفظ حياة وكرامة الإنسان في جميع مراحل حياته من خلال عدد من الإجراءات من ضمنها ما نصت عليه المادة 26 من النظام الأساسي للحكم، التي تؤكد التزام المملكة بحماية حقوق الإنسان . وأوضحت الهيئة في تقرير لها بمناسبة ذكرى اليوم الوطني الثمانين أن موافقة الملك على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة مثال جلي لتأكيد سياسته الرامية إلى رعاية الإنسان وحماية حقوقه والمحافظة عليها، من أجل تمكين المواطن والمقيم من التمتع بحياة كريمة تزدهر فيها القيم الإنسانية، التي كفلها الشرع المطهر، موضحة أن البرنامج يعد إحدى الركائز المهمة التي نص عليها تنظيم هيئة حقوق الإنسان.

وتناولت الهيئة في تقريرها بما حققته التجربة السعودية من نجاحات ملموسة في مناهضة الإرهاب والفكر المتطرف من خلال تبني برامج ومؤتمرات وندوات فكرية وحوارية مثل برنامج مناصحة الموقوفين أمنياً، وإعادة تأهيلهم داخل المجتمع والذي حظى بإشادة عالمية وتم تطبيقه في عدد من الدول، ونظمت بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب عام 2005م لتأطير العمل الدولي الجماعي، ومن أبرز ما صدر عنه دعوة المملكة لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب مع إيمان المملكة بأن مواجهة التطرف والإرهاب إنما يكون عبر معالجة جذوره ومسبباته . ولفتت النظر إلى الاهتمام الذي أولاه الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ توليه مسؤولية الحكم لقضايا حقوق الإنسان، وإرساء دعائم حماية هذه الحقوق على المستويين المحلي والدولي مع مراعاة معتقدات المجتمعات .

وقالت "إن جهود المملكة وإسهاماتها في حماية حقوق الإنسان حظيت بتقدير كبير من الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية، وتوج ذلك بفوزها بعضوية أول مجلس لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام 2006م وبإعادة انتخابها عضواً بهذا المجلس عن القارة الآسيوية لمدة 3 سنوات جديدة بدءاً من العام الجاري 2009م .

وأكدت أن هذه الإنجازات العالمية والتقدير جاءت انعكاساً لجهود وعمل دؤوب ومخلص من لدنه -حفظه الله- في عدة مجالات ومنها المجال الإنساني، ويعكس ذلك عنايته بالحوار بين أتباع الأديان والثقافات، وسياسته التي عززت مكانة المملكة ودورها الحيوي على كل المستويات، واهتمامه بترسيخ مبادئ العدل والمساواة، وصيانة الحقوق والحريات المشروعة، ورؤيته الإصلاحية الشاملة، بالإضافة لجهود المملكة لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، ومواجهة أزمات الفقر العالمية، والعمل على تحسين المستوى المعيشي للكثير من الدول النامية، وشجبتها الدائم لمحاولات إشاعة التعصب والكرهية وازدراء العقائد، فضلاً عن إسهاماتها لدعم التنمية البشرية بما يوفر الحقوق الأساسية للإنسان في

التعليم والعلاج والتعبير عن الرأي المسؤول، ومبادرات حكومة المملكة تجاه صياغة توجه إنساني عالمي يحمي هذه الحقوق ويتصدى لكل ما يمثل مساساً بها أو اعتداء عليها.

وأضافت "إن التقدير الدولي والإشادات التي حصلت عليها المملكة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة شاهدة على المكانة العالمية، التي يحظى بها خادم الحرمين الشريفين."

ولفتت النظر إلى تقدير العديد من المنظمات الدولية والإقليمية لنظام العمل والعمال بالمملكة، وما تحقق للمرأة من فرص عمل كبيرة في مختلف المجالات دون أي تمييز كما يحد من التجاوزات التي تمثل انتهاكاً لحقوق العامل من قبل صاحب العمل.

وأشادت هيئة حقوق الإنسان في تقريرها بجهود حكومة خادم الحرمين الشريفين المتمثلة في تعزيز وتعميق مبادئ العدل والمساواة بين كل أفراد المجتمع، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة، ودعم الدولة توجه الجامعات ومؤسسات البحث العلمي لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتبني الدراسات المتعلقة بحماية هذه الحقوق، وسن العديد من الأنظمة، وكان آخرها نظام مكافحة الإتجار بالأشخاص والذي استوفى المعايير الدولية لحماية الإنسان من الإنسان.

كما أشادت بجهود حكومة خادم الحرمين الشريفين في تطوير مرفق القضاء، وإنشاء قضاء متخصص يتمثل في المحاكم العمالية، ومحاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم الجزئية، والمحاكم التجارية، وكذلك نظام المجالس البلدية الجديد، الذي يأخذ في الاعتبار تجربة المجالس البلدية الحالية، ويهدف إلى توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية.

ونوهت الهيئة بما يحظى به التعليم من اهتمام كبير من خلال رصد كبرى الموازنات لوزارة التربية والتعليم وذلك لخدمة التربية والتعليم في بلادنا، حيث شغل الهم المعرفي والتعليمي بال خادم الحرمين الشريفين، وهو القائل: "التعليم في المملكة أنموذج متميز وركيزة رئيسية للاستثمار والتنمية، والأجيال القادمة هم الثروة الحقيقية، والاهتمام بهم هدف أساسي"، فكان من ثمارها نهضة في التعليم العام والتعليم العالي من حيث البناء والتجهيزات، فتم إنشاء آلاف المدارس وعشرات الجامعات، واستمراراً لذلك الاهتمام فقد كرس -أيده الله- جهود انطلاق عصر جديد من الإنجاز العلمي في المملكة بافتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، محققاً بذلك ما كان حلمًا وفكرة تدور في خلد -يحفظه الله- وما كان قد أعلنه من أن هذه الجامعة ستكون داراً للحكمة، ومنتدًى للعلماء، ومنارة علم عالمية تسهم في التواصل المعرفي والعلمي بين دول العالم. وأصدر توجيهاته الكريمة للاستمرار في برنامج خادم الحرمين الشريفين لابتعاث عشرات الآلاف من أبناء وبنات الوطن للدراسة في أرقى الجامعات العالمية وليكونوا جسوراً للتواصل مع مختلف الشعوب والثقافات.

هيئة حقوق الإنسان تصدر تقريراً بمناسبة الذكرى الوطنية الثمانين

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 13878

<http://www.al-jazirah.com/20100927In1d.htm>

الجزيرة - الرياض

نوّهت هيئة حقوق الإنسان بما يتمتع به الإنسان في المملكة العربية السعودية - مواطناً ومقيماً - من رعاية واهتمام من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز -حفظه الله- وحكومته الرشيدة. وأكدت هيئة حقوق الإنسان أن مبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الإنسانية قادت إلى إحداث نقلة جوهرية في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان، ليس داخل المملكة فحسب.. بل على المستويين الإقليمي والدولي قولاً وفعلاً، وبشهادة المنظمات الحقوقية في أنحاء العالم، حيث منح، حفظه الله، الأعمال الإنسانية ما تستحقه من البذل والعطاء والعمل، متنسماً أدواراً كبرى عالمية لنشر ثقافة الحوار والسلام والمحبة، ومبدياً ومكرساً اهتمامه الكبير بقضايا الإنسان داخلياً وحماية حقوقه كاملة. وبيّنت أن جهود المملكة في حماية حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي انطلقت من التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية السمحة التي تدعو إلى كل ما يحفظ حياة وكرامة الإنسان في جميع مراحل حياته من خلال عدد من الإجراءات من ضمنها ما نصت عليه المادة 26 من النظام الأساسي للحكم التي تؤكد التزام المملكة بحماية حقوق الإنسان.

وبيّنت الهيئة في تقرير لها بمناسبة ذكرى اليوم الوطني الثمانين أن موافقة الملك -حفظه الله- على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة مثال جلي لتأكيد سياسته الرامية إلى رعاية الإنسان وحماية حقوقه والمحافظة عليها، من أجل تمكين المواطن والمقيم من التمتع بحياة كريمة تزدهر فيها القيم الإنسانية التي كفلها الشرع المطهر، موضحة أن البرنامج يُعد أحد الركائز المهمة التي نص عليها تنظيم هيئة حقوق الإنسان. وتناولت الهيئة في تقريرها ما حقّقته التجربة السعودية من نجاحات ملموسة في مناهضة الإرهاب والفكر المتطرف من خلال تبني برامج ومؤتمرات وندوات فكرية وحوارية مثل برنامج مناصحة الموقوفين أمنياً، وإعادة تأهيلهم داخل المجتمع الذي حظي بإشادة عالمية وتم تطبيقه في عدد من الدول، ونظمت بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب عام 2005م لتأطير العمل الدولي الجماعي، ومن أبرز ما صدر عنه دعوة المملكة لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب مع إيمان المملكة بأن مواجهة التطرف والإرهاب إنما تكون عبر معالجة جذوره ومسبباته.

افتتاح ورشة العمل الأولى لرسم إستراتيجية هيئة حقوق

الإنسان.. د. زيد الحسين:

الجهات الحكومية تتعاون معنا بفاعلية.. ونسعى للاستفادة

من التجارب العالمية

المصدر: جريدة الجزيرة - الأربعاء 20 شوال 1431 هـ الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 13880

<http://www.al-jazirah.com/20100929fe12.htm>

الجزيرة - ياسر الجالجل

برر نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين تأخر الخطة الإستراتيجية للهيئة حتى يتسنى للهيئة وأعضائها العمل وممارسته لمعرفة العمل وطبيعته وممارسته بشكل جيد وقال لا يمكن وضع خطة إستراتيجية لأي هيئة قبل معرفة العمل وإيجابيته وسلبياته حتى يتسنى الإلمام بكافة تفاصيل العمل ويتعرف على شؤون خاصة بأن بعض المفاهيم والمصطلحات تعتبر جديدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان بينما حقوق الإنسان ضمن حياتنا ونمارسها منذ أكثر من 1400 سنة وأكثر، معتبراً بأن مصطلح حقوق الإنسان يعتبر حديث بالنسبة للمملكة لذلك لا يمكن أن يكون للهيئة خطة إستراتيجية في سنتها الأولى أو الثانية وحتى الرابعة قبل أن تستوعب ما في المجتمع وتعرف أبعاده الذي يجب على الهيئة التوجه به.

وحول مدى نجاح الهيئة في عملها منذ إنشائها قال د الحسين: إننا لا نستطيع أن نحكم على أدائها ومدى نجاحنا ونترك هذا الحكم لجهات أخرى محايدة لأن أي شخص لا يستطيع الحكم على نفسه، وأكد أن تعاون الجهات الحكومية مع هيئة حقوق الإنسان تعاون مثمر وفعال ومنقطع النظير بحسب وصف د. الحسين مشدداً بأن جميع الجهات الحكومية تتعاون تعاون كلي وتام مع الهيئة بكل القضايا ويأتي ذلك من منطلق المشاركة هذه الجهات والهيئة لخدمة الإنسان وحقوقه جاء ذلك خلال افتتاحه أمس ورشة العمل الخاصة بالخطة الإستراتيجية بعيدة المدى للهيئة والتي خصصت لأعضاء مجلس الهيئة وبعض منسوبيه بمشاركة معهد الملك عبدالله للدراسات بجامعة الملك سعود، وأكد د. الحسين بأن عمل هذه الورشات والخطة الإستراتيجية يأتي ضمن تنظيم مؤسس له بعد صدور الموافقة السامية على إنشاء هيئة حقوق الإنسان والتي تأتي من ضمن النظم العالمية المعروفة لحقوق الإنسان وهي أيضاً خاضعة لجميع المعايير التي تمارس على أجهزة الدولة. وقد قدمت كلمة معالي رئيس الهيئة الدكتور بندر العبيان ألقاها نيابة عنه د. زيد الحسين وجاء فيها استئجاراً من الهيئة بعظم المسؤولية التي أسندها ولادة الأمر -حفظهم الله- إلى الجهاز، ومواكبة لما تشهده المملكة من حركة نمو وتطوير متسارعة في كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، فقد جاء إنشاء هيئة حقوق الإنسان، التي تضطلع بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، ولأن المحافظة على حقوق الإنسان كما يراها خادم الحرمين الشريفين تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات. وانطلاقاً من هذا ورغبة من الهيئة في أن تقوم بأداء مهامها الموكولة إليها على أسس منهجية وعلمية، وبكفاءة عالية، وتطويرها بصفة مستمرة، من خلال دمج الخبرة العملية بالمرجعيات العلمية. فقد عقدت هذه الشراكة بين الهيئة وجامعة الملك سعود ممثلة في معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية، لوضع خطة إستراتيجية بعيدة المدى استجابة للتحديات المستقبلية التي يفرضها الواقع المعاش.

يأتي هذا المشروع المهم بين الهيئة والجامعة في ظل الاهتمام والدعم المستمرين الذين تلقاهما الهيئة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وصاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس

مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز -حفظهم الله جميعاً- الذين يشجعون على الاستفادة من الجهات العلمية الوطنية المتخصصة لدعم مشاريع الدولة الحيوية والجهات الحكومية التي تحتاج إلى الاستشارات العلمية والعملية المتخصصة لتحسين مستوى الأداء العملي، بما يحقق تطلعات ولاة الأمر حفظهم الله.

وبين معاليه أن ورش العمل تمثل أداة مهمة في بناء الخطط الإستراتيجية، من خلال ما توصل إليه من تعميق لمفاهيم يُحتاج إليها عند رسم الخطط. لذا فالهيئة تعمل على هذه الورش بمشاركة أعضاء الهيئة والقيادات الإدارية فيها، وذوي العلاقة من المختصين فيها، مع العمل على توسيع قاعدة المشاركة والاستفادة من المختصين والممارسين، ونأمل أن يتم الاستفادة منها إلى أقصى حد لخدمة أهداف الهيئة، واستعراض العوامل المؤثرة على مستقبل العمل في الهيئة وتحديد البنيات التي سيكون العمل في إطارها، واستعراض الوضع الراهن للهيئة من خلال نقاط القوة والضعف، وكذلك العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على أداء الهيئة، وكذلك استعراض النتائج المرجوة التي وضعت أهدافاً للمشروع.

وبين معاليه أنه هناك ثلاث ركائز لعمل الهيئة وخططها وهي أولاً: الهيئة للارتقاء بأعمالها وأداء فروعها، ثانياً: المواطن للارتقاء بتقديم خدمات متميزة، ومتكاملة له في الداخل والخارج بالإضافة إلى المقيمين، ثالثاً المنظمات: لتفعيل دور الهيئة مع الأجهزة الحكومية والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية.

وتوقع معاليه أن تسهم خطوات الهيئة التطويرية التي تقوم به في نشر ثقافة التخطيط المؤسسي والتفكير الاستراتيجي بين منسوبي الهيئة، من خلال الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية والتقنية والأنماط الحديثة في التدريب والعمل الميداني والمسحي واستطلاع الرأي العام، لمعرفة مؤشرات انتهاك حقوق الإنسان، ومعالجتها بالوسائل المتاحة والتي ينص عليها تنظيم الهيئة. مع مراعاة الخطط التنموية للملكة والرؤى المستقبلية التي يتطلع إليها المواطن والمقيم، وما يحقق تطلعات ولاة الأمر.

من جانبه قال رئيس فريق العمل المشرف على ورشة العمل الدكتور معدي آل مذهب تشرفت جامعة الملك سعود بثقة المسؤولين في الهيئة لإعداد خطة إستراتيجية بعيدة المدى وهي نقطة تحتسب لها في الاعتماد على الكوادر الوطنية وبناء شراكة مستمرة مع الجامعة.

جميع أعضاء الفريق سعوديين متخصصين ذوي خبرة ونحن الآن نعمل على تحليل الوضع الراهن من حيث نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات وكذلك تطلعات المسؤولين، كما نعمل بشكل تزامني على مراجعة الممارسات الناجحة لهيئات مماثلة في دول متقدمة، وسنخرج إن شاء الله برؤية ورسالة وأهداف وقيم تعمل من خلالها الهيئة.

وتتضمن الخطة أيضاً إعداد هيكل تنظيمي وإستراتيجية لتقنية المعلومات ومؤشرات أداء للحكم من خلالها على التقدم في تحقيق الأهداف. ما تفعله الهيئة من حيث الاهتمام بالبعد الإستراتيجي يجب أن يكون ديدن بقية المنظمات العامة والخاصة

التشدد تجاه قضايا المرأة في المجتمع السعودي

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 13878

<http://www.al-jazirah.com.sa/20100927ar1d.htm>

د. عبد الرحمن الحبيب

هذا عنوان دراسة نشرها مركز أسبار وهي عبارة عن حلقة أولى من دراسات في المجتمع السعودي لقياس تطور النظرة المجتمعية تجاه بعض القضايا، وقرنت نتائجها مع دراسة سابقة بهدف تحديد التغيرات في مستويات

التشدد إزاء قضايا المرأة.

بلغ حجم العينة 2990 فرداً في الدراسة الثانية، موزعة على المتغيرات التالية: مناطق المملكة، الفئات العمرية، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، نوعية المهنة، الدخل الشهري، استخدام الإنترنت من عدمه. أكثر ما أدهشني بالنسبة لإجابات العينة للعبارات المتعلقة بالمرأة هي النسبة العالية للتشدد في الإجابة عن العبارة التالية: «يجب منع النساء من الذهاب إلى الأسواق المختلطة». ففي الدراسة الثانية بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين لحد كبير والموافقين لحد ما حوالي 64% مقابل 35% لغير الموافقين بشدة ولحد كبير ولحد ما. الدهشة هنا أن الأسواق بالأساس مختلطة، بينما الأسواق النسائية أو الرجالية هي في مواقع نادرة جداً بل وغير موجودة في أغلب المناطق، ولم تعرف مفردة «مختلطة» إلا مؤخراً مع التشدد، فالأصل في الأسواق هو الاختلاط. هذا يعني أن حوالي الثلثين يرفضون أصلاً ذهاب المرأة للأسواق، فهل هذا نفاق أم ازدواجية بين الفكر والتطبيق أم خلل في العبارة الذي تظهر فيه كلمة «مختلطة» وكأنها تحريضية؟!

وبالانتقال إلى متوسط النتائج لكلا الدراستين يتضح أن مناطق الرياض ومكة المكرمة والشرقية هي الأقل تشدداً مقارنة مع البقية، أي أن التشدد يقل في المدن الكبرى وينخفض مع الحالة المدنية. كذلك قلَّ التشدد بزيادة المستوى التعليمي، حيث يبلغ أقصاه مع الأميين لينخفض تدريجياً ويصل إلى أدناه مع الجامعيين. كما قلَّ التشدد عند مستخدمي الإنترنت مقارنة مع الذين لا يستخدمونه. أما بالنسبة للمهنة فالتشدد انخفض إلى أدناه مع الموظفين الحكوميين المدنيين وموظفي القطاع الخاص وبلغ أعلاه مع عاطلين عن العمل ثم المتقاعدين ثم العسكريين. كذلك فالاتجاه العام للتشدد انخفض مع زيادة الدخل.

الطريف بالنسبة للحالة الاجتماعية أن التشدد بلغ أقصاه مع فئة مطلق وأرمل وهبط إلى أدناه مع فئة متزوج وأعزب، مما يوحي بتأثير التجربة الشخصية والاستقرار الاجتماعي على الموقف تجاه قضايا المرأة.

الخلاصة العامة التي يمكن الوصول إليها من هاتين الدراستين أن التشدد مرتفع تجاه قضايا المرأة في المجتمع السعودي، وأنه ينخفض في المدن الكبرى، كما ينخفض مع زيادة الوعي المعرفي ممثلاً في زيادة المستوى التعليمي واستخدام الإنترنت. كذلك ينخفض التشدد مع الاستقرار الوظيفي وزيادة الدخل ومع الاستقرار الاجتماعي.

ولنا أن نسأل هل التشدد العربي تجاه حقوق المرأة والحساسية المفرطة في هذا الموضوع، هل هي حالة عربية استثنائية تمتد جذورها في الثقافة العربية وطابعها القبلي والبدوي؟ هل هي فهم متشدد لتعاليم الدين؟ هل هي حالة اقتصادية موقع المرأة فيه هامشي وبالتالي يصبح وضعها الحقوقي مهماً؟ هل المسألة مرتبطة بالتمدن ومستوى التعليم والثقافة؟ هل يخشى الرجل العربي من أن تكون حقوق المرأة على حساب حقوقه وسلطته المطلقة؟ لماذا يرتضي مجتمع أن يقوم نصفه بقمع نصفه الآخر؟ لماذا يكون حق تعليم وعمل المرأة بيد الرجل وكأن المرأة إنسان غير عاقل لا نثق بقراراتها رغم أنها أصبحت تنبؤاً أعلى المناصب؟ كيف يمكن السماح العلني بالعنف الأسري من الرجل تجاه المرأة دون أن تتم حمايتها إلا في حدود ضيقة؟ كيف يمكن السماح العلني لأب يحجر على ابنته طوال عمره، أو زوج يهجر زوجته ويغلق عليها منافذ الحياة دون أن يعطيها حق الطلاق؟ كيف يمكن السماح العلني أن يستولي أب على راتب ابنته أو لزوج على راتب زوجته!

لماذا يرضى كثير من القضاة بالتمييز ضد المرأة رغم أن كثير من القوانين المحلية والتعاليم الدينية تساوي بين الجنسين، ورغم توقيع جميع الدول العربية على المواثيق الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة؟ فكما ذكر تقرير التنمية البشرية العربية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان «نحو نهوض المرأة في الوطن العربي»: إن مما يزيد وطأة عدم المساواة بين الجنسين في البلاد العربية أن كثيراً من القضاة يمارس سلطته بإضافة معايير تمييزية أخرى ضد المرأة وفقاً للعادات والتقاليد المجحفة بحق المرأة.

لعل العادات والتقاليد القديمة هي العامل المحدد في هذا التشدد، كما استنتجنا من نتائج دراسة مركز أسبار بأن التشدد يقل في المدن الكبرى.. فالمعروف أن الضبط الاجتماعي في المدينة يكون للأنظمة والقوانين بينما في البلدات والريف يكون للعادات والتقاليد والأعراف. إلا أن مدننا حديثة جداً وهي في حاجة ماسة لمزيد من التوعية والتشريعات ومؤسسات المجتمع المدني.

فعلى سبيل المثال، تشكلت حديثاً لجان لكل منطقة في المملكة تحت مسمى «لجنة الحماية الاجتماعية» التابعة للإدارة العامة للحماية الاجتماعية، إضافة لبعض الجهات الأخرى التي نشأت مؤخراً مثل برنامج الأمان الأسري الوطني (الذي تم إنشاؤه لحماية المرأة والطفل من العنف) والمركز الخيري للإرشاد الاجتماعي والاستشارات الأسرية، وهيئة حقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات الأهلية والحقوقية..

وكثير من هذه الجهات تتطور بشكل مستمر سواء عبر أدائها أو عبر أنظمتها ولكنها لا تزال في مراحلها المبكرة وقاصرة عن أداء وظائفها بفعالية بسبب أن نسبة كبيرة من الناس تنكر وجود العنف أسري، معتقدة أن في الإنكار ستر.. وكثير منهم بالأساس لا يعرف أن ما يحدث من حالات تصنف تحت مصطلح «عنف أسري»، هي فعلاً عنف ضد المرأة تعاقب عليه الأنظمة، فالمصطلح حسب التعريف الرسمي لا ينحصر بالاعتداء الجسدي بل أيضاً المعنوي كالترهيب والتحقير أو مصادرة الحقوق كالاستيلاء على الراتب والممتلكات أو العضل أو الحرمان من الحقوق كالتعليم والعمل.. الخ. الادعاء بعدم وجود سلبياتنا الاجتماعية وممارساتنا القمعية ضد المرأة لا يؤدي إلى اختفائها بل سيفاقمها.. فلا بد من إلقاء الضوء على تلك الممارسات ومناقشتها دون حساسيات مسبقة، وتحليلها والحوار حولها بشفافية.. فتنوير العقول ليست مسألة فكرية بعيدة عن الممارسة، والتغير في السلوك يبدأ من العقل أولاً.. لذا فالتنوير هو قاعدة انطلاق للإصلاح والتحرر ناقلاً سلوكياتنا من طبيعتها التقليدية التلقائية إلى سلوك واع وعقلاني..

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الرياض: إغلاق 20 مدرسة أهلية مخالفة للاشتراطات البلدية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/184111>

الرياض - ظافر الشعلان

كشف رئيس لجنة التعليم الأهلي في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض إبراهيم السالم أن وزارة الشؤون البلدية والقروية أغلقت 20 مدرسة أهلية قائمة (بنين وبنات) (في الرياض لمخالفتها الاشتراطات الفنية واشتراطات التصميم والبناء ومتطلبات السلامة الواجب توافرها في مثل هذه المشاريع) أكد السالم في تصريح لـ «الحياة» أن قرار الإغلاق يأتي موافقاً لتوجيه وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير منصور بن متعب بن عبدالعزيز والقاضي بتشكيل لجنة من الوزارة ومجلس الغرف التجارية للنظر في الشروط البلدية الحالية لإنشاء المدارس الأهلية.

وكانت وزارة الشؤون البلدية شددت على أن متطلبات إنشاء المدارس الأهلية على الأراضي الفضاء (غير المخصصة مرفق تعليمي) تتمثل في أن يكون الموقع على شارعين أحدهما تجاري لا يقل عرضه عن 20 متراً، وأن يكون الموقع بعيداً عن تقاطعات الشوارع التجارية الرئيسية بمسافة لا تقل عن 50 متراً، وألا تقل المسافة بين الموقع وأقرب محطة وقود عن 20 متراً ولا تقل المسافة بين الموقع والمحلات بيع الغاز عن 50 متراً، مع أخذ موافقة الجهة التعليمية والجهة التخطيطية بالبلدية على الموقع المراد إقامة المشروع عليه.

فيما حددت الوزارة على أنه ينبغي ألا تقل مساحة الأرض للمنشأة التعليمية لرياض الأطفال عن 900 متر مربع، والمدارس الابتدائية 2500 متر مربع، والمدارس المتوسطة 3500 متر مربع، والمدارس الثانوية 5000 متر مربع، ومجمع مدارس (رياض الأطفال - ابتدائي - متوسط - ثانوي) 7500 متر مربع.

وتتناول هذه الاشتراطات الفنية متطلبات إنشاء المدارس الأهلية سواء على الأراضي الفضاء غير المخصصة لمرفق تعليمي أو تلك المخصصة كمرفق تعليمي، وكذلك تغيير استعمال المنشآت القائمة إلى مدارس أهلية، كما تتناول الإجراءات الخاصة بالترخيص والجهات ذات العلاقة، واشتراطات التصميم والبناء ومتطلبات السلامة الواجب توافرها في مثل هذه المشاريع.

وفي حال الأراضي الفضاء يتوجب تقديم طلب للبلدية التابع لها موقع المدرسة المراد إنشاؤها مرفق معه صك الملكية، وذلك بغرض إعداد قرار مساحي للأرض طبقاً للملكية والمخطط المعتمد وتحديد نوع المدرسة (ابتدائي - متوسط - ثانوي) وكذلك بنين وبنات، مع أخذ الموافقة من الجهة التعليمية والجهة التخطيطية بالبلدية على الموقع، وإعداد المخططات الأولية طبقاً لأنظمة واشتراطات البناء المعتمدة وتقديمها لأخذ الموافقة عليها من الجهات التعليمية ثم تقديمها للبلدية والمخططات التنفيذية واستكمال إجراءات إصدار رخصة البناء من قبل البلدية المختصة.

بيشة: تميم يحرم معلمين من إكمال دراساتهم العليا في جامعة الملك خالد

المصدر: جريدة الحياة الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/184113>

بيشة - محمد الطفيل

فوجئ عدد من المعلمين والمدرسين التابعين للإدارة العامة للتربية والتعليم في محافظة بيشة ممن جرى قبولهم لإكمال دراساتهم العليا وفقاً لنظام التدريب والابتعاث، بقرار يمنعهم من إكمال مسيرتهم، إذ حددت المسافة التي سيقطعونها الدارس بين مقر عمله والجامعة التي سيدرس فيها بـ 150 كيلو متر في حدها الأقصى وهو ما يعني عملياً أن المعلمين لن يتمكنوا من إكمال دراساتهم لأن أقرب جامعة تبعد عن محافظة بيشة 250 كيلو متراً. وأكد المعلم محمد بن سعيد الغامدي أنه رفع شكوى إلى مسؤولين في وزارة التربية والتعليم للمطالبة بعدم تطبيق هذا القرار على محافظة بيشة نظراً لأن المحافظة تفتقر إلى جامعة ولا يوجد فيها سوى أربع كليات تربوية لا يزيد عدد طلابها عن 1000 طالب.

وقال لـ «الحياة»: «نعاني كثيراً من عدم وجود جامعة في محافظتنا، ويزيدون الأمر تعقيداً بمثل هذا القرار، ونرجو من وزارة التربية والتعليم السماح لنا بإكمال الدراسات العليا في أقرب جامعة وهي جامعة الملك خالد التي تبعد عنا 250 كيلو متراً». وكان مدير التدريب التربوي في إدارة التربية والتعليم في محافظة بيشة الدكتور سعد الرمثي ذكر أن المسافة التي سيقطعونها الدارسون على رأس العمل وضعت بناءً على تميم وزاري برقم (1/31) وتاريخ 1429/5/19 هـ تضمن ضوابط الاعتداد بالمؤهلات العلمية ممن حصلوا عليها وهم على رأس العمل، ومن تلك الضوابط أن تكون المسافة بين مقر عمل الموظف والجهة التعليمية في حدود ضعف مسافة الانتداب المحددة نظاماً. وبما أن مسافة الانتداب هي 75 كيلو متراً، فإن المسافة بين الجامعة التي لدى المعلمين قبول فيها (الملك خالد) ومقرات عملهم يجب أن تكون أقل من ضعف مسافة الانتداب المحددة بـ 150 كيلو متراً. يذكر أن 75 ألف طالب وطالبة يكملون تعليمهم العام في محافظة بيشة سنوياً، ولا يجد عدد كبير منهم مقاعد في فروع الجامعة التي لا تزيد مقاعدها عن 1000 مقعد، خصوصاً أن طلاب محافظات تثليث وسبت العلاية ورنبة التي تبعد عن بيشة 150 كيلو متراً يستفيدون من فرع الجامعة مما يشكل ضغطاً كبيراً على المحافظات في مجال الدراسة والتدريب والابتعاث.

طليقة تتزوج بآخر أثناء العدة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010 العدد 3385
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100923Con2010092337362.htm>

«عكاظ» - جازان
لم تكتف زوجة مواطن من تعذيب زوجها وحبسه في غرفة بمفرده قبل انفصالهما لتقدم على الزواج أثناء العدة الشرعية بعد 43 يوما من طلاقهما.
حيث طالب مواطن من محافظة الدرب القبض على طليقته وزوجها والتحقيق معهما نتيجة ارتباطهما أثناء عدة الطلاق. وأوضح لـ«عكاظ» وكيل المدعي هادي أحمد، أن موكله طلق زوجته الثانية في شعبان الماضي، إلا أنه تفاجأ في العيد بزواجها من مواطن آخر أثناء العدة الشرعية، مستغربا موافقة المأذون على إتمام العقد.
وقدم المواطن دعوى في محكمة الشقيق مقر سكنهما، وطلب تحويل القضية إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي تلقت الشكوى وخاطبت الشرطة لإحضارهما والتحقيق معهما وعرضهما على الحاكم الشرعي.
ويؤكد هادي أن موكله عانى من زوجته وكان يتعرض لأصناف العذاب منها وآخرها قبل طلاقه قامت بحبسه في إحدى الغرف أكثر من 12 ساعة دون رحمة، مما استلزم حضور أبنائه الذين نقلوه بدورهم إلى المستشفى حيث مكث عدة أيام. ومن جهته نفى مأذون الأنكحة الذي عقد للزوجين أن يكون عقد دون التثبت.
وقال لـ«عكاظ»: «عندما عرفت أنها مطلقة طلبت صك الطلاق وتحدثنا مرتين مع الزوجة عن أنها مازالت في العدة ولكنها أكدت لي أنها حاضت ثلاث مرات وسمت لي التواريخ وبناء عليه تم العقد، مشيرا إلى أن تأكيد المرأة هو ما يعتد به ولا نملك غير».

تأجيل الحسم في قضية مكفوفي المدينة إلى 24 ذي القعدة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010 العدد 3385
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100923Con20100923373502.htm>

ماجد الصقيري - المدينة المنورة
أرجأت المحكمة الإدارية في المدينة المنورة النظر في قضية المعلمين المكفوفين ضد أمانة المدينة المنورة إلى الرابع والعشرين من شهر ذي القعدة المقبل، ويأتي قرار التأجيل إثر تسلمها خطاب تظلم سابق كانت قد طلبته من وكيل المدعين، والذي سبق أن قدمه لأمانة المدينة أوضح فيه تظلمه من عدم تنفيذ قرار منح ذوي الاحتياجات الخاصة، مطالبا بمنح موكله أراضي، مستندا على قرار وزاري يعطي الأحقية في منح الأراضي لذوي الاحتياجات الخاصة، وعلمت «عكاظ» من مصدر مطلع أن الجلسة المقبلة ستكون الأخيرة، حيث سيتم فيها النطق بالحكم.
وكانت أمانة المدينة أكدت في اللائحة التي قدمتها إلى المحكمة الإدارية عدم أحقية المعلمين في منح الأراضي، بحجة قدرتهم على العمل.
كما ذكر محامي الأمانة: «إن المعلمين يعملون في معهد النور للمعوقين، وهم متعاقدون ويجب عليهم انتظار دورهم في الحصول على منح الأراضي كبقية المواطنين، إذ أن كف البصر من أخف درجات الإعاقة في ظل وجود معاقين أشد فقرا وحاجة لهذه الأراضي».

الشؤون البلدية تلزم مغاسل ملابس المرضى بـ اشتراطات صحية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/184107>

جدة - أحمد العمري

سعيًا منها إلى تكثيف سبل السلامة من كثير من الأمراض والأوبئة التي تنتقل عبر الملابس والأغطية، ألزمت وزارة الشؤون البلدية والقروية محال غسيل ملابس المرضى ومنسوجات المستشفيات بالتقيد بلائحة الاشتراطات الخاصة بمغاسل الملابس.

وكشف تعميم صادر بهذا الخصوص (حصلت «الحياة» على نسخة منه) استناد القرار إلى ملاحظات رصدتها «الشؤون البلدية» حول عدم التزام بعض محال غسيل الملابس بتطبيق الاشتراطات الصحية الخاصة بلائحة مغاسل الملابس الصادرة بالقرار الوزاري رقم 21546

وأفاد التعميم رغبة الوزارة في إلزام محال المغاسل بالتقيد بالأنظمة والتعليمات التي تنظم عملها وتقديم أفضل الخدمات لزبائنهم حفاظاً على الصحة العامة.

ووفقاً للتعميم، لم يقتصر تشديد وزارة الشؤون البلدية والقروية على محال الغسيل فحسب، بل وجهت الجهات المختصة بتشديد الرقابة الصحية على محال بيع مغاسل الملابس والتأكد من التزامها بتطبيق الاشتراطات الصحية الواردة في لائحة مغاسل الملابس، وأن المحال التي تضطلع بغسل ملابس المرضى ومنسوجات المستشفيات لديها ترخيص بذلك وملتزمة بالاشتراطات الصحية بها، إضافة إلى التأكد من تطبيق الاشتراطات الخاصة بمغاسل ومنسوجات المستشفيات، ومحاسبة المخالفين وتطبيق أقصى العقوبات بحقهم طبقاً لللائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية.

وحددت «الوزارة» الاشتراطات الخاصة بمحال الملابس في أن تقع المغسلة بالدور الأرضي، وأن لا يكون الموقع في محل أو مكان ملحق به سكن، كما تضمنت الاشتراطات أن تكون المغاسل في موقع لا ينجم عنه إزعاج أو ضرر مباشر لحيرانه، وأن يكون مجازاً لهذا الاستخدام، شريطة أن تتوافر فيه مأمونية للصرف الصحي، وأن تناسب المساحة مع عدد العمال وعدد آلات الغسل المزمع استخدامها في المغسلة وحجمها وأنوعها .

التحقيق مع مركز صحي تسبب في إصابة حامل بغيبوبة تامة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010 العدد 17319

<http://www.al-madina.com/node/265457>

محمد البيضاني - الباحة

تحقق الشؤون الصحية في منطقة الباحة في شكوى تقدم بها احد المواطنين يتهم فيها مركز صحي الحجرة بالاھمال والتسبب في دخول زوجته في غيبوبة تامة رغم انها دخلت إلى قسم الطوارئ سليمة. وقال الزوج علي ابراهيم السويدي الزهراني من أهالي قلوة إن زوجته (44 سنة) اشتكت من حمى وزكام وهي حامل في الشهر الثامن وتم مراجعة طوارئ مركز صحي الحجرة وتم استدعاء طبيب النساء والولادة وقام بجراء عملية قيصرية لها بالرغم من انها مازالت في الشهر الثامن وتم تحويل الطفل لمستشفى الملك بالباحة، بسبب صعوبة في التنفس. واضاف: بقيت الأم بمستشفى الولادة بالحجرة حيث تدهورت صحتها بانخفاض في التنفس والضغط وتسهم بالدم فتم تحويلها إلى مستشفى قلوة ومن ثم نقلها إلى مستشفى الملك فهد بالباحة وادخالها العناية المركزة.

وزارة العدل: مخالقات المالك سبب تصدعات كتابة العدل في

مكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010 العدد 17319

<http://www.al-madina.com/node/265546>

عبدالعزیز الشلاحي - الرياض

قال وكيل وزارة العدل حمد بن عبدالعزيز الصبيح إن مخالقات المالك كانت وراء التصدعات التي ظهرت في كتابة عدل الثانية في مكة بعد يومين من استلامها. وقال إن المالك لم يتقيد باشتراطات البلدية بالبناء وذلك ببروز المبنى من الجهة الشرقية (واجهة المبنى) دون الأخذ بالاعتبار للتصميم الإنشائي، مما أدى إلى ظهور التصدعات بعد تشغيل المبنى، وحيث أن الوزارة عند استئجارها للمبنى لم تسجل أي ملاحظات على سلامة المبنى على اعتبار أن المبنى جديد وتحت إشراف مكتب هندسي وبعد أن تم ملاحظة التصدعات طلب من المالك إحضار فسخ البناء والمخططات التنفيذية المعتمدة من البلدية لدراستها وتحديد أسباب المشكلات وقد تبين أن المالك قد خالف في شروط البناء ولم يتقيد بالاشتراطات والمخططات المعتمدة من البلدية وكان الأخرى أن يلزم من قبل الجهة المختصة بإزالة هذه المخالفات وعدم السماح له باستكمال البناء وفي حالة السماح له بذلك يجب عليه أن يقدم ما يثبت اتخاذه التدابير اللازمة لسلامة البناء إنشائياً مع العلم انه يتطلب عند إدخال التيار الكهربائي لأي منشأة تقديم شهادة من البلدية بسلامة مبنى أو عدم وجود مخالفات إنشائية. وأشار إلى ان الوزارة طلبت سرعة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة المبنى إنشائياً من خلال مكتب هندسي متخصص ومعتمد. وأضاف الصبيح أن الوزارة تعمل على استمرارية العمل في كتابة العدل الثانية وفق إجراءات احترافية للسلامة العامة من خلال تخصيص الجزء الآخر للمبنى، حيث جرى العمل على تصحيح وصيانة الجزء المخالف وفق الشروط السليمة. وأوضح ان الوزارة سعت جاهدة وضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بتصميم المباني العدلية وفق أحدث التصاميم، حيث تم تسليم العديد من المباني والمخصصة

لكتابات العدل بشقيها الأولى والثانية والمحاكم والتي تم بمشيئة الله تعالى تدشين العمل بها في العديد من مناطق المملكة ومنها ماتم الانتهاء وتسليمها لافتتاحها عما قريب.



مدير مدرسة بأبو عريش يعتدي على معلم بالضرب

المصدر: جريدة الوطن الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=22114&CategoryID=5

جازان : عبد الله البارقي، الوطن 2010-09-23 2:14 AM
أقدم مدير مدرسة الفاروق الابتدائية بأبو عريش أول من أمس على ضرب أحد معلمي المدرسة، بعد أن تقدم المعلم بشكوى لمكتب التربية والتعليم بمحافظة أبو عريش ضده ، اتهمه فيها بالتجاوز في العمل الإداري وصندوق المقصف المدرسي . وقالت مصادر لـ "الوطن"، إن مدير المدرسة استدعى المعلم إلى غرفته، وأغلق الباب ثم انهال عليه ضرباً ، أثناء وجود 3 مشرفين حضروا للتحقيق في القضية وتمكنوا من فتح باب غرفة المدير وإسعاف المعلم لمستشفى أبو عريش . وأوضح الناطق الإعلامي لشرطة جازان النقيب عبدالرحمن الزهراني، أن شرطة محافظة أبو عريش تلقت بلاغا من معلم الأسبوع الحالي يفيد باعتداء مدير مدرسته عليه بالضرب داخل المدرسة ووقت الدوام الرسمي. وأشار الزهراني إلى أنه تم فتح ملف للقضية وأخذت أقوال المعلم المجني عليه والذي قدم للمحققين تقريراً طبياً يثبت تعرضه إلى إصابات جراء ما تلقاه من اعتداء من مدير المدرسة، مشيراً إلى أنه تم استدعاء مدير المدرسة المتهم بقضية الاعتداء ويواصل محققو الشرطة معرفة تفاصيل أكثر عن القضية وحقيقتها. وأجرت "الوطن" اتصالاً هاتفياً أمس بمدير المركز الإعلامي التربوي بتعليم جازان محمد الرياني لمعرفة تفاصيل أكثر عن الحادثة، إلا أنه اكتفى بإرسال رسالة نصية تتضمن "انتظروا الإجابة مكتوبة يوم السبت بعد الحصول على الإفادة من مكتب التربية في أبو عريش."

بعد فك ارتباطهم بالوزارة خريجو كلية المعلمين شهاداتهم غير معترف بها ويناشدون التربية بتعيينهم

المصدر: جريدة اليوم الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010 العدد 13615
<http://www.alvaum.com/issue/article.php?IN=13614&I=786338&G=2>

شذى الطيب – الجبيل

ناشد خريجو كلية المعلمين دفعتي 1429 هـ و 1430 هـ وزارة التربية و التعليم بحل مشكلتهم والعمل على تعيينهم بدوائرها المختلفة مشيرين الى انهم التحقوا بكليات إعداد المعلمين عامي 1426 هـ و عام 1427 هـ حيث كانت جهة تعليمية تتبع لوزارة التربية والتعليم وطلابها خاضعين لشروطها وأحكامها وتدرس لهم المناهج التي وضعت من قبل الوزارة.

وأشاروا الى صدور قرار من مجلس الوزراء عام 1428 هـ يقضي بنقل الكليات من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة التعليم العالي وبالتالي تغيير مسمى الكليات إلى الكليات الجامعية وانهم رغم تخرجهم وحصولهم على وثائق بدرجة بكالوريوس تربوي كل حسب تخصصه الا انهم لم يحصلوا على وظائف كون شهاداتهم - حسب تعبيرهم - لا يعترف بها لدى أي جهة سواء كانت حكومية أو قطاع خاص باستثناء القطاع التعليمي التابع لوزارة التربية والتعليم. ولفتوا إلى أنهم سعوا للحصول على وظائف بعيدة عن مجال التدريس وأنهم فوجئوا بأن وثائقهم غير معترف بها لدى تلك الجهات وأن شهادة الثانوية العامة هي ما سيتم احتسابها لهم.

ولفت عدد من الخريجين توجههم الى وزارة التربية و التعليم لطرح مشكلتهم وابلاغهم من قبل مسؤولين بالوزارة بأن الوزارة ليست المعنية بتعيينهم وان تعيينهم يتم وفق نظام الخدمة المدنية مهيبين بالمسؤولين بحل مشكلتهم وتعيينهم بمهن التدريس.

إدارات تعليم: إقرار توجيهات فنية وإدارية لضبط العمل في المدارس الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/184094>

جدة - منى المنجومي

لجأت إدارات تعليم في المحافظات السعودية أخيراً، إلى إقرار عدد من التوجيهات الفنية والإدارية لضبط العمل في المدارس الأهلية، مطالبة في الوقت ذاته مديري المدارس بدرس هذه التوجيهات بدقة، وتنفيذ ما جاء فيها بكل عناية ما لم يصدر خلاف ذلك وفقاً لتعميم صادر عن إحدى الإدارات التعليمية (حصلت «الحياة» على نسخته منه) (فإن التوجيهات الفنية والإدارية التي عممت على المدارس الأهلية، اشتملت على ضرورة الإشراف التربوي الكامل والعميق والمستمر للمدرسة أساتذة وطلاباً والعمل على ما من شأنه رفع مستوى التعليم بالمدرسة ومتابعة التحصيل العلمي والسلوكي والأخلاقي والأداء التربوي والانتظام الإداري، في حين يعد مدير المدرسة الأهلية مسؤولاً أمام الوزارة وإدارة التربية والتعليم عن متابعة وتطبيق السياسة التعليمية داخل المدرسة وتزويد جهة الإشراف بأي مخالفة أو قصور مثل (تأخير رواتب العاملين، تدريس مناهج إضافية من دون الحصول على موافقة جهة الإشراف، زيادة رسوم تسجيل الطلاب أثناء العام الدراسي).

ونصت التوجيهات على أن يكون المقصف المدرسي في المدارس الأهلية تحت إشراف مدير المدرسة، وعلى مدير المدرسة عدم تمكين أي عامل للعمل بالمقصف المدرسي سواء للبيع أو تحصيل المبالغ إلا بعد حصوله على شهادة صحية معتمدة من قبل الجهات المختصة مع تطبيق الاشتراطات الصحية للمقاصف المدرسية، والحرص على عدم إلغاء عقد أي معلم خلال العام الدراسي إلا بعد تعبئة الاستمارة الخاصة بذلك وعرضها على إدارة التعليم الأهلي والأجنبي واعتمادها من قبل مدير التربية والتعليم بالمحافظة، لافتة إلى أن من يلغى عقده بسبب تدني مستواه الفني أو بسبب قضية يرحل إلى بلده مع التوصية بعدم التعاقد معه مرة أخرى، لذا يجب توخي الحذر والحيطه في الأشخاص المطلوب التعاقد معهم وعدم تشغيلهم إلا بعد التأكد من الجهات المختصة وإدارات التربية والتعليم التابعين لها سابقاً بأنه لا توجد عليه أي ملاحظات. ونبهت التوجيهات إلى أن المعلم الذي قدم استقالته من المدرسة الأهلية لا يتم التعاقد معه إلا بعد مضي سنتين من تاريخ تقديم الاستقالة، مع الحرص على عدم افتتاح مدارس أو مراحل أعلى من دون الحصول على ترخيص نظامي، وأن تسير المدارس الأهلية طبقاً للمنهج التعليمي الحكومي ولجهة الإشراف أن تمنح بعض المدارس الأهلية ترخيصاً بإدخال بعض المواد التكميلية والإضافية إذا رأت ذلك يحقق مصلحة تربوية أو تعليمية، مع تخصيص مقر للوسائل التعليمية وتأمين الوسائل التعليمية كافة اللازمة لكل منهج، إضافة إلى تخصيص معلم للحاسب الآلي يتفق وعدد الطلاب من حيث الأجهزة وسماحة المقر مع توافر جهاز رئيس متكامل للمعلم، وتخصيص معلم للغة الإنكليزية يتفق وعدد الطلاب من حيث الأجهزة السمعية ومساحة المقر وتوافر الوسائل المساندة من الكتب والشرائط السمعية والبصرية، فضلاً عن تخصيص مقر لمختبر العلوم للمرحلة الابتدائية وآخر للمرحلة المتوسطة وأن لا تقل مساحته عن 40 متراً مربعاً وتأمين مستلزماتها من أجهزة، وتخصيص مختبر لكل منهج علمي للمرحلة الثانوية وفق الآتي (مختبر فيزياء، مختبر كيمياء، مختبر أحياء وجيولوجيا) لا تقل مساحة المختبر عن 40 متراً مربعاً مع تأمين مستلزماتها من أجهزة ومواد وفق حاجات المادة العلمية لكل منهج وفق الفهرس الموحد لمستلزمات المختبرات المدرسية فوق المرحلة الابتدائية. وطالبت التوجيهات بوضع مرافق في حافلات نقل الطلاب أثناء الحضور والانصراف، وكذلك إنشاء مكتب للإشراف والتطوير التربوي في كل مدرسة أهلية يعمل به كفاءات مميزة من الوطنيين والمتقاعدين، مع الحرص على رفع الخطه السنوية لكل مشرف تربوي معين من قبل مالك المدرسة الأهلية ومعتمد من قبل إدارة التربية والتعليم - إن وجد مشرف

قبل بدء العام الدراسي إلى مركز الإشراف التربوي التابعة له المدرسة، متضمنة جميع عناصر خطة المشرفين التربويين في إدارة التربية والتعليم والبرامج التدريبية والتطويرية التي يعتزم تنفيذها، ويبلغ بإجازتها أو التعديل عليها، ويزود التعليم الأهلي بصورة للتأكد من خطط جميع المشرفين التربويين في المدارس الأهلية وإجازتها، وإبلاغ إدارة التعليم الأهلي والأجنبي عن المعلمين الذين تزيد أعمارهم على ستين عاماً.

وبخصوص «دروس التقوية» أكدت التوجيهات على عدم إقامة مركز للخدمات التربوية «دروس تقوية» بالمدرسة إلا بعد موافقة إدارة التربية والتعليم «إدارة التعليم الأهلي والأجنبي»، في حين أقرت قصور مسؤولية المختبرات في المدارس الأهلية على محضري المختبرات السعوديين الحاصلين على دبلوم محضري مختبر وفي حالة عدم وجود ذلك تسند المسؤولية عن المختبر المدرسي لأحد معلمي العلوم السعوديين، وفي حالة تعذر ذلك يسند الجانب الإشرافي على المختبرات إلى مدير المدرسة لحين إيجاد مؤهلين سعوديين، وأن لا يسمح للمتعاقد غير السعوديين بأداء عمل وظيفة تخالف الوظيفة المثبتة على إقامته والتي سبق أن استقدم أو نقلت كفالاته لأداء مهماتها.

وأوضحت التوجيهات أن كل مدرسة أهلية ملزمة باستكمال متطلبات الحصول على تأشيرات وهي: الحصول على سجل تجاري، الحصول على شهادة مصلحة الزكاة والدخل، الحصول على شهادة تسجيل منشأة في التأمينات الاجتماعية، تسجيل جميع العاملين في المدرسة الأهلية لدى مكاتب العمل، إضافة إلى تحقيق نسبة السعودة التي تقرها جهة الإشراف، مع ضرورة تحويل المكتبة المدرسية إلى مركز مصادر تعلم وفق الاشتراطات والتجهيزات المطلوبة من قبل وزارة التربية والتعليم، مطالبة في الوقت ذاته بتعيين أمين مركز مصادر تعلم متفرغ ومتخصص، وتخصيص دورة مياه واحدة لكل 25 طالباً، إضافة إلى عدم تدريس منهج بديل أو إثرائي في المدارس الأهلية إلا بعد أخذ الموافقة على تدريسه من قبل وزارة التربية والتعليم وفق ما ورد في «الدليل التطبيقي لاعتماد المقررات البديلة والإثرائية في المدارس الأهلية»، مع ضرورة إيجاد نظام داخلي لكل مدرسة أهلية، وعدم ربط تسليم الوثائق الدراسية الأصلية للطلاب أو التأثير على تحصيلهم الدراسي بتحصيل الرسوم الدراسية وعلى المدارس أن تعالج مشكلة التأخر عن سداد الرسوم بالطرق النظامية الأخرى عن طريق الجهات الحكومية المختصة.

وشددت التوجيهات المقررة على ضرورة تحري الدقة في إصدار شهادة الخبرة للوظائف التعليمية مع ملاحظة أن احتساب بداية الخبرة يبدأ مع بداية تحويل المستفيد من قبل مدير المدرسة أو المالك إلى إدارة التربية والتعليم وبخطاب رسمي حتى يتم إصدار الصلاحية المطلوبة، وعدم فتح فصول جديدة بعد رفع استمارات المسح الخاصة بالتعليم الأهلي إلا بعد الرجوع إلى إدارة التعليم الأهلي والأجنبي.

العمل يرفع قضية موظف مع شركته إلى الحقوق المدنية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/184104>

جدة - أحمد الهلالي
قرر مكتب العمل في محافظة جدة إحالة قضية موظف في إحدى الشركات يطالب فيها بتعويضه مبلغ 100 ألف ريال، إلى إدارة الحقوق المدنية في «شرطة المحافظة».

وجاء قرار مكتب العمل رفع أوراق القضية بعد تأخر الشركة في تنفيذ الاتفاق الذي أقره الطرفان ونص على أن يتنازل المدعي خالد عبدالستار عن كل ما اشتملت عليه دعواه من مطالبات، إضافة إلى التزام الشركة المدعي عليها (تحتفظ «الحياة» باسمها) بإعطاء الموظف شهادة خبرة عن مدة خدمته إضافة إلى إخلاء طرف.

وفي السياق ذاته، تضمن اتفاق الجانبين تحويل مبلغ 92 ألف ريال إلى حساب الموظف خلال خمسة أيام من تاريخ توقيع الاتفاق بينهما، على أن تلتزم الشركة بتحويل 25 ألف ريال قيمة بوليصة التأمين، إضافة تكفلها باستخراج تأشيرة الخروج النهائي للموظف ولعائلته وذلك خلال خمسة أيام مع صرف قيمة التذاكر.

وجاء قرار الاتفاق بعد جلسات عدة جرت في الدعوى التي قدمها الموظف ضد الشركة في مكتب العمل بعد اتهامها إياه بالاختلاس زوراً (بحسب الدعوى التي قدمها)، إضافة إلى مطالبته بنقل كفالاته ومكافأة وحقوق نهاية الخدمة، وتواصل دفع راتبه الشهري حتى الفصل النهائي للقضية.

وكانت الشركة رفضت سابقاً خلال لائحة الرد التي قدمتها، جميع المطالب التي حددها الموظف، مشيرة إلى أن المدعي «الموظف» لا يستحق التعويض، إذ إن من حق الشركة الاستفسار من أي موظف عن المعلومات التي ترغبها والعمليات المحاسبية وفق النظام الداخلي للشركة ومبادئ ومعايير مهنة المحاسبة المتعارف عليها.

وقالت الشركة إنها أحالت جميع المستندات إلى الجهات القضائية المختصة للنظر فيها ومن ثم إصدار قرارها النهائي بشأن ذلك، مضيفة أنه في ما يتعلق بنقل كفالة الموظف فإن طلبه سابق لأوانه بسبب وجود قضية اختلاس ضده منظورة أمام الجهات القضائية والجناية المختصة.

وفي خطابه التظلمي، قال المدعي (الموظف): «طلب مني الحضور من جدة إلى الرياض من دون علم أحد وعلى أن أتقدم بطلب إجازة مرضية من المسؤولين في القسم فأجبت بأنني سأحدث مع مدير الفرع العلمي أن هناك ضغطاً في العمل بسبب إقبال حسابات الشهر».

وتابع: «ذهبت إلى «الشرطة» في الرياض فتم إدخالني التوقيف وبدأ التحقيق معي في اليوم التالي ووجهت اتهامات من الشركة بأنني مختلس مبلغ 110 آلاف ريال بناء على تقرير مكتب المراجع القانوني من دون مرفقات، وعند الانتهاء من التحقيق وتقديم الأدلة التي تثبت براءتي أصدر المحقق أمر إطلاق سراحي فخرجت من التوقيف ولم أستطع الاتصال بأي شخص لفقد الجوال الخاصة بي».

وزاد: «إن الشركة ماطلت في تنفيذ الاتفاق من دون أي سبب يذكر»، مشيراً إلى أن تأخير الشركة أضر به كثيراً كونه لم يدفع قيمة إيجار منزله، إضافة إلى دخول العام الدراسي وهو لم يسجل أبنائه في المدارس بسبب مماطلة الشركة.

الإمارة توجه بتنفيذ 20 توصية لإنهاء الأزمة

تجدد الاشتباكات بين نزيلات دار فتيات مكة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010 العدد 3385

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100923/Con20100923373662htm>

حاتم المسعودي، سلمان السلمي - مكة المكرمة

في الوقت الذي وزعت فيه الشؤون الاجتماعية بياناً صحافياً أمس تفيد بأن ما حدث في دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة لا يعدو عن كونه اشتباكاً بسيطاً، شهدت الدار البارحة تكراراً للاشتباكات بين النزيلات باستخدام العصي ما أدى إلى تدخل الجهات الأمنية.

وتدخلت الجهات الأمنية لفض اشتباك جديد بين نفس النزيلات اللاتي اشتبكن أمس الأول، إذ لم تفرقهن الدار في عنابر مختلفة، وتركتهن مجتمعات في عنبر واحد. وأوضحت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أن الاشتباك حدث بين النزيلات أنفسهن اللاتي حدث بينهن الاشتباك السابق، حيث لم تفرقهن الدار عن بعضهن البعض، ما أدى إلى نشوء مناوشات تطورت إلى اشتباك بالأيدي والعصي.

وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية جازمت أن حادثة الشغب التي شهدتها دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة أمس الأول، لم تخلف سوى إصابة واحدة فقط نقلت إلى المستشفى، نتيجة تعرض النزيلة لأزمة تنفسية حيث تعاني أصلاً من مرض مزمن.

وبحسب بيان أصدرته الوزارة أمس، فإن العراك انحصر بين ثلاث نزيلات، ما استدعى تدخل الإدارة والاستعانة بأفراد من الشرطة لفض النزاع «حيث انتهى العراك بمجرد مباشرة الواقعة من قبل الجهات ذات العلاقة، وتم أخذ تعهدات بحق مثيرات الشغب والمشاركات فيه».

وأكد الناطق الإعلامي في الوزارة محمد بن إبراهيم العوض، أن مثل هذه المشاكل تحدث في أي دار إيوائية أو مؤسسة إصلاحية، لأن الدار تحتضن فتيات جانحات يقضين محكومياتهن فيها أو هن رهن التحقيق لاقترافهن جناحاً أو جنائيات أو جرائم قد تصل إلى حد القتل، وخلص العوض إلى القول بأن الأمور عادت إلى طبيعتها فور انتهاء العراك والقضاء على مسبباته.

ميدانياً ومن داخل الدار، أبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة أن شرارة العراك نشبت بين نزيلتين من ذوات البشرة السمراء مسجونات في قضايا أخلاقية، ويتمتعن ببنية جسمانية قوية، وبحسب المصادر فإن النزيلتان يحاولن ممارسة الشذوذ الجنسي، ما دفع نزيلات إلى اللجوء إلى الإدارة وتحرير شكوى رسمية يطالبن فيها بإيقاف النزيلتين في سجن انفرادي واتخاذ إجراء رادع بحقهن.

ونقلت المصادر أن النزيلتين عند علمها بأمر الشكوى عمدن إلى مشادة كلامية، ما أدى إلى نشوب عراك استخدمت فيه أخشاب وملاعق وعلاقات ملابس.

وكشفت المصادر أن النزيلتين المتورطتين في إثارة الشغب «سبق إيقافهما في سجن انفرادي خلال فترة عيد رمضان المبارك، إلا أنهن قمن بكسر باب الغرفة والخروج منه دون رادع» ما ضاعف سطوتهن.

إلى ذلك، وجهت إمارة منطقة مكة المكرمة وزارة الشؤون الاجتماعية بتنفيذ توصيات اللجنة الرباعية التي سبق أن أمرت الإمارة بتشكيلها لدراسة أوضاع دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة.

وأبانت المصادر «أن اللجنة شكلت قبل ثلاثة أشهر من أربع جهات حكومية تمثل الإمارة والشؤون الاجتماعية وشرطة العاصمة المقدسة وهيئة التحقيق والرقابة، وباشرت أعمالها ميدانياً واستجوبت خلال عملها نزيلات الدار والمراقبات والأخصائيات والإداريات، كما تنقلت بين مدن دور الرعاية للفتيات في المملكة لاستجواب بعض النزيلات اللاتي تم نقلهن من الدار من قبل الشؤون الاجتماعية. وأضاف المصدر «أن اللجنة أنهت أعمالها خلال شهر رمضان الماضي ورفعت

20 توصية للإمارة كفيلة بحل مشكلة دار مكة بشكل جذري وخلال الأسبوع الماضي وجهت الإمارة بتنفيذ توصيات اللجنة التي أقرتها». وشملت التوصيات دراسة قضايا النزيلات وإنهاءها بشكل عاجل وإيجاد روابط بين النزيلات وأسرها وتحسين أوضاعهن المعيشية داخل الدار وإيجاد برامج توعوية تثقيفية توجيحية تتم برمجتها بشكل منظم داخل الدار، إضافة إلى تأهيل العاملات تأهيلاً يمكنهن من التعامل الحسن مع النزيلات والإسراع في إنهاء مشاريع الترميم التي كانت الشؤون الاجتماعية قد وقعت عقودها مع عدد من المقاولين كانوا قد تسببوا في تأخر إنفاذها في الوقت المحدد.



خدمات إثيوبيا ومالي وكمبوديا يعوض نقص السريلانكية

المصدر: جريدة شمس الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010 العدد 1717

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=109974>

الرياض. صلاح المحمد

حسم نائب القنصل السريلانكي في الرياض مصطفى بخار الدين الجدل بين مكاتب الاستقدام السعودية حول صدور قرار من بلاده بإيقاف استقدام العمالة السريلانكية خاصة الخادمت للأسر السعودية على خلفية مقاضاة الخادمة «إل بي أريواثي» والمعروفة بـ «خادمة المسامير» كفيلها السعودي بعد مزاعم لها أنها تعرضت للتعذيب على يديه وأفراد أسرته بدق 24 مسماراً في جسدها، ومطالبته بتعويض 24 مليون ريال بواقع مليون ريال عن كل مسمار. ونفى بخار الدين أن تكون هناك أي تحركات من قبل حكومته بشأن إيقاف الاستقدام من بلده سريلانكا، ولا نية لذلك التوجه مستقبلاً، مشيراً إلى أن موضوع وقف الاستقدام لم يطرح أصلاً بشكل رسمي، ولم يكن محل مشاورات من الجانب السريلانكي مع لجنة الاستقدام في الفترة الماضية: «وأي تصرف أو إيقاف لعمالتنا لا بد أن يعقبه قرار رسمي من الخارجية السعودية للسفارة السريلانكية بالرياض»، مؤكداً أن مكاتب الاستقدام في بلاده تزاوّل عملها بشكل طبيعي، في ظل عدم صدور قرار سعودي أو سريلانكي بإيقاف هذه العمالة.

وتنسجم تصريحات القنصل السريلانكي بالرياض

مع توجهات اللجنة الوطنية للاستقدام في مجلس الغرف السعودية، التي أكدت «خفض» سعر استقدام العمالة السريلانكية المسلمة وغير المسلمة ثلاثة آلاف ريال، مع مطلع شوال الجاري، وليس «منع» الاستقدام، حيث توصلت اللجنة إلى اتفاق مع اتحاد العمالة السريلانكية يتم بموجبها خفض سعر استقدام العمالة السريلانكية المسلمة وغير المسلمة من 8500 إلى 5500 ريال، على أن يضاف لهذه الأسعار قيمة استخراج التأشيرة أو فرق تذاكر السفر إذا كانت محطة القدوم خارج نطاق مدينتي الرياض أو الدمام، وهي خطوة من الجانبين للسيطرة على أسعار الاستقدام بين البلدين وتنظيمها والحد من التجاوزات التي يفتعلها بعض السماسرة في المكاتب السعودية أو السريلانكية.

وإلى ذلك تعتزم اللجنة الوطنية للاستقدام تنويع مصادر الاستقدام من دول مختلفة، حيث توقع مذكرة تعاون خلال أيام مع كمبوديا يتم بموجبها استقدام عمالة منزلية من الجنسين، كما أن هناك اتجاهاً للاستقدام من دولة مالي، حيث يزور وفد من اللجنة دولة مالي الثلاثاء المقبل بدعوة من وزير العمل المالي، للتباحث بشأن فتح الاستقدام للأيدي العاملة المالية في مهن مختلفة، وتأتي المباحثات المزمع إجراؤها في 28 سبتمبر الجاري، في العاصمة المالية باماكو، بعد أيام من إعلان اللجنة الوطنية للاستقدام توقيعها مذكرة تعاون مع دولة كمبوديا يتم بموجبها استقدام عمالة منزلية من الجنسين، ومفاوضات أخرى مع مكاتب إثيوبية لاستقدام خادمت من إثيوبيا بديلاً للعمالة السريلانكية، حيث تم التوافق على أن تكون رواتب السائقين بالنسبة للعمالة الإثيوبية في حدود ألف ريال والعمالات المنزليات 700 ريال، وتم رفع نتيجة المفاوضات إلى وزارة العمل السعودية لإصدار تصاريح نظامية تحوّل مكاتب الاستقدام للتنسيق مع شركات العمالة الإثيوبية في توفير السائقين والخادمت للأسر السعودية.

وفي تعليقه على جدوى الدول البديلة للخدمات أكد رئيس اللجنة سعد البداح، أن التنويع ضروري، وأن أسعار استقدام العمالة الكمبودية ستكون في حدود الأسعار الجديدة للعمالة السريلانكية والإندونيسية التي أعلنت أخيراً، وأنها ستكون في متناول الجميع، عند توقيع مذكرة التفاهم بين الطرفين، وأشار إلى أن اللجنة الوطنية للاستقدام لن تتخلى عن دورها في حماية مصالح المواطن السعودي، وكذلك حماية حقوق العامل الأجنبي

التقصي عن فرضيتي الصرع والعنف في وفاة خادمة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010 العدد 3386

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100924Con2010092437376.htm>

عبد الله المقاطي - ظلم

تتحقق شرطة محافظة الطائف عن آثار كدمات بدت على جثة خادمة آسيوية وصلت إلى مستشفى أهلي البارحة الأولى. وقالت التقارير إن كفيل الخادمة أحضرها إلى المستشفى غير أنها توفيت بعد لحظات من وصولها، وعندما تنبّهت الأطقم الطبية إلى وجود كدمات سارعت إلى إبلاغ سلطات الأمن. ووصلت إلى المكان فرق من دوريات قسم الشريعة والطبيب الشرعي والأدلة الجنائية، وتحفظت الأجهزة المعنية على جثة الخادمة، وتواصل تحقيقاتها مع الكفيل الذي أشار في التحقيقات الأولية إلى أن الخادمة كانت تعاني من الصرع وسقطت فجأة داخل المنزل وبعد نقلها للمستشفى تبين وفاتها. وأكد مصدر أمني لـ«عكاظ» أن التحقيقات لا تزال مستمرة للتأكد من أسباب الوفاة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة.

بعد 12 عاماً.. الأوقاف تنهي عقد موظف وتتهمه بالتقاعس

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010 العدد 3386

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100924Con20100924373844.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

تنظر المحكمة الإدارية في جدة الأحد المقبل دعوى موظف يتهم إدارة الأوقاف التابعة لوزارة الشؤون الإسلامية بفصله تعسفياً بعد نحو 12 عاماً من العمل متعاقداً. وبحسب الموظف المفصول فإنه فوجئ بالقرار الذي تضمن أيضاً أن سبب الفصل هو التقاعس الوظيفي، مؤكداً أنه طوال كل هذه الفترة لم يتغيب عن عمله سوى ثلاثة أيام، وأن جميع التقارير تؤكد أن أدائه متميز، وزاد «طوال السنوات التي مضت يتم تجديد عقدي بناء على ما يرفع من تقارير تؤكد أن عملي متميز». بدوره، أكد ممثل وزارة الشؤون الإسلامية في الجلسة الأخيرة التي عقدت أمام رئيس الدائرة الفرعية الإدارية الـ 24 أن الموظف يدرك أن عليه ملاحظات في الإنتاجية والانضباط، وقد سبق وأن وعد المدير العام للأوقاف والمساجد في جدة أكثر من مرة أنه سيجتهد في عمله وأنه سيرضي المسؤولين، وبناء عليه تم التجديد له لعام، لكن - والحديث هنا لممثل الأوقاف - أدائه لم يتحسن ولم يف بوعده، مطالباً المحكمة برد الدعوى لعدم جاهة ما يدعيه ورد اعتبار الأوقاف والمساجد في جدة وتأديب المذكور بما يستحق من عقاب على ما بدر منه من افتراءات مجانية للحقيقة، لا سيما أنه لا يزال يعمل إماماً وخطيباً في أحد الجوامع في جدة. وزاد ممثل إدارة الأوقاف، «سجل على الموظف المتغيب أكثر من ستة أيام غياب دون عذر شرعي وفق ما جاء في بيانات الحضور والانصراف، كما صدرت بحقه عدة إنذارات بسبب تقاعسه عن عمله وكثرة استئذاناته بحجة أنه في مهمة عمل وهو يقضيها في مصالحه الشخصية».

أميركا : طالب سعودي يتعرض للطعن بسبب موقف إنساني

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/184446>

الدمام - محمد الداوود

كاد مُبتعث سعودي إلى الولايات المتحدة الأميركية يدفع حياته ثمناً لموقف « إنساني» قام به. وبدأت تفاصيل الحادثة عندما كان الطالب الذي يدرس في جامعة سنترال ميزوري في مدينة وارينزبيرغ، عائداً إلى منزله مساءً، بعد زيارة صديق، وتوقف بسيارته ليقبل شخصاً واقفاً، بينما كان المطر يهطل بغزارة. لكن الأخير وفيما كان يهم بالنزول من السيارة سدّد له طعنات عدة طاولت أنحاء متفرقة من جسده، بينها يده ورأسه، ما استدعى إجراء 100 غرزة له لرتق جروحه، إضافة إلى إجراء عمليات جراحية عدة.

وذكر زملاء الطالب السعوديون في حديثهم إلى «الحياة»، أن الحادثة وقعت أول من أمس، على بُعد أميال من قرية صغيرة تبعد ساعة عن مدينة كانسس سيتي. ونجا الطالب بأعجوبة، بعد أن أوهم الجاني الذي يُرجح أن يكون أسود البشرة وفي العقد الثاني من العمر، بأنه توفى، فحاول المعتدي إخفاء معالم الجريمة، إذ بادر إلى نقله للمقعد الخلفي في السيارة، حتى يستطيع الهروب بالسيارة، ودفن الضحية. إلا أن السيارة توقفت عن الحركة تماماً، ما أجبر الجاني على التراجع منها.

ومن ثم تمكن الطالب السعودي المصاب من الهروب والوصول إلى أقرب مستشفى لتلقي العلاج. وقال المسؤول الأمني في مدينة وارينزبيرغ: «تعرض الطالب إلى تمزقات عدة وطعنات في اليدين والرأس والجذع العلوي، أثناء رحلة بالسيارة من مجمع سكني في شارع بارك 1505». وأضاف: «غادر الطالب مجعاً سكنياً بعد زيارة أصدقائه في الفترة بين الساعة والثامنة مساءً، وتوقف لالتقاط رجل يمشي في المطر. وأثناء ذلك قام هذا الشخص الممتلئ الجسم ويتميز بأسنان معدنية، بطعن الطالب. وبعد الهجوم قاد الطالب سيارته بنفسه إلى مركز طبي غرب ولاية ميسوري، إذ نقل أفراد الخدمات الطبية أنه تعرض لإصابات خطيرة. لكنها لا تهدد حياته، ويتوقع شفاؤه قريباً». وقال المحقق باك إدواردز: «الدافع غير معروف حتى الآن. والتحريرات قائمة. وما زلنا نحقق في موضوع سيارة الطالب»، داعياً كل من يملك أي معلومات عن الجاني إلى سرعة تقديمها للجهات المختصة.»

لطيفة بونيان: نظام الجمعيات الخيرية سيحد من تحايل البعض

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/184391>

الرياض - سحر البندر

أكدت مديرة مكتب الإشراف النسائي في وزارة الشؤون الاجتماعية في الرياض لطيفة بونيان، أن النظام الموحد لعمل الجمعيات الخيرية الذي من المقرر تطبيقه العام المقبل سيمنع التحايل من بعض الأشخاص الذين يطلبون الدعم المالي من أكثر من جمعية، مشيرة إلى أن بعض الجمعيات النسائية تعاني من قلة الموارد المالية. وأضافت لـ«الحياة» أمس أن كل جمعية ستعمل على إدخال بيانات الأسر التي ترعاها في النظام، ما يمكن من التأكد من عدم استفادة الشخص من أكثر من جمعية، لافتة إلى أن هذا النظام سيعمل على توضيح بعض المهام التي تقوم بها الجمعيات النسائية، ومنها إعالة الأسر التي ليس لها رب أسرة، بشرط استمرار أبنائها في التعليم، أو الدخول في دورات، ليكون أحد أفرادها عائلاً لها في المستقبل.

وقالت: «مكتب الإشراف النسائي يشرف على 14 جمعية خيرية نسائية في الرياض وحائل والجوف والقصيم، ويعمل على تدريب الموظفين داخل الفرع النسائي الذي افتتح أخيراً، وعملنا معهم تكاملي، وما نقوم به إجراءات نظامية فقط، لأن بعض البرامج التي تقدمها الجمعية تحتاج إلى مساندة وزارات أخرى»، مضيفة أن البعض يعتقدون أن الوزارة تعوق عمل الجمعيات الخيرية، ولا تراعي الشخصية الاعتبارية لها وتتدخل في عملها، في حين أن مكتب الإشراف يشرف فقط على حضور الجمعية العمومية، لتوضيح القائمين على العمل فيها والمتطوعين. وشددت على أهمية الاستفادة من انضمام المقيمين إلى عضوية الجمعيات بطريقة مقننة ونظامية وبشكل رسمي، لافتة إلى أن الوزارة تدرس الأنظمة في فترات ثابتة، وتعمل على الإضافة إليها وتعديلها بما يتماشى مع مصلحة المواطن.

وذكرت أن جمعيات تخصصية جديدة ستظهر إلى السطح، لتعمل على التطوير والتنمية الاجتماعية، لافتة إلى أن بعض الجمعيات النسائية تعاني في الفترة الأخيرة من قلة الموارد المالية، ولذلك يعمل مكتب الإشراف على توضيح كيفية تدريب العاملين فيها، ليسهموا في الأعمال التي يمكن أن تعود على الجمعية بالنفع. وأشارت بونيان إلى ضرورة تأكد الإعلاميين من الحالات التي تشتكي من تدني مستوى المعيشة قبل الكتابة عنها، إذ تبين للوزارة عدم دقة ما نشرته صحف عن بعض الحالات، داعية إلى علاقة متكاملة بين الإعلام والجهات الخدمية، للتحقق من أن الأسر التي نشر عنها هي في الأصل ليست من الأسماء المدرجة لديها.

25 مليوناً لمستلزمات

مستفيدي «الضمان» المدرسية

أودعت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بوكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي مساء أول من أمس 25 مليون ريال في حسابات المستفيدين من الضمان الاجتماعي مخصصة لبرنامج «المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي». وأوضح وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أن هذا المبلغ يمثل استحقاق الطلبة والطالبات من أبناء مستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي لشراء الحقائب والزي المدرسي للفصل الدراسي الأول. ودعا الأسر الضمانية التي لم يودع في حسابها المبلغ المخصص لهذا البرنامج إلى التقدم بـ «مشاهد مدرسية» تفيد بأن أبناءهم وبناتهم منخرطون في سلك التعليم العام، وذلك عن طريق مكاتب الضمان الاجتماعي ووحداته المنتشرة في المناطق كافة لتتم إضافتهم إلى القوائم ويتمكنوا من الاستفادة من البرنامج.

وأشار إلى أن برنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي يأتي ضمن منظومة من البرامج المساندة التي تقدمها وكالة الضمان الاجتماعي للمستفيدين وعددها 9 برامج.

الشورى يناقش حماية الطفل من الإساءة الاثنىين المقبل. لجنة الأسرة: عدم استخراج الأوراق الثبوتية أو حجبها يدخل ضمن بنود الإساءة والإهمال

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010 العدد 15432

<http://www.alriyadh.com/24/09/2010/article562100.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي

حسنت لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس الشورى الجدل حول تعريف الطفل ضمن نظامها المطروح للنقاش تحت قبة المجلس الاثنىين المقبل ليصبح الطفل " كل إنسان لم يتجاوز عمره الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل بموجب القانون المطبق عليه " وهو نص التعريف في اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها المملكة .
وأضافت اللجنة على المشروع المقترح لحماية حقوق الطفل بعد أن بدأت في دراسته قبل أكثر من عامين عددا من العناصر التي اعتبرتها تدخل فيما يعد إهمالا وإساءة للطفل فيما لو تعرض لها وهي عدم استخراج الأوراق الثبوتية أو حجبها أو عدم المحافظة عليها وعدم استكمال التطعيمات الصحية الواجبة وكذلك التسبب في انقطاع الطفل عن التعليم ، والتحرش به جنسيا أو تعريضه للاستغلال الجنسي ، واستخدام الكلمات المسيئة له وتعريضه لمشاهد مخلة بالأداب أو إجرامية أو غير مناسبة لسنه ، والتمييز لأي سبب عرقي أو اجتماعي أو اقتصادي السماح له بقيادة المركبة دون السن القانونية .

وأكدت اللجنة أهمية الإبلاغ عن حالات الإيذاء من خلال إضافة مادة مستقلة تطالب كل من يطلع على إيذاء الإبلاغ عنها للجهات المختصة كما أن على تلك الجهات تسهيل الإجراءات للطفل للتبليغ عن الإيذاء الذي يقع عليه وتحدد اللائحة التنفيذية لمشروع حماية الطفل إجراءات التبليغ .

واشترطت لجنة الأسرة والشباب في المادة الثامنة من النظام المقترح حضور المحامي في حالة اتهام الطفل بارتكاب جريمة وذلك في سائر الإجراءات الجنائية ، كما شددت اللجنة على حق الوالدين في رعاية أطفالهم وأضافت عبارة " ولا ينزع منهما هذا الحق إلا بحكم قضائي " للمادة الخامسة عشرة ، وأكدت حق الطفل في الاتصال بوالديه وزيارتها أو أحدهما في حالة حدوث خلاف بينهما .

وحول خلو مشروع نظام حماية حقوق الطفل من العقوبات أوضحت اللجنة أنها تتفق مع مشروع الحكومة بهذا الشأن في أن العقوبات قد عالجتها الأنظمة الأخرى كنظام الإجراءات الجزائية ، إضافة إلى ما جاء في المادة الثالثة والعشرين من النظام المقترح والتي تنص على أن تتولى المحكمة المختصة النظر في مخالفات أحكام هذا النظام وتقرير العقوبة المناسبة بحق المخالف .

وتضمن مشروع نظام حماية الطفل - الذي انفردت الرياض بنشر أهم مواده في وقت سابق - منع كل ضرر يتعرض له الطفل والحد منه كالإساءة الجسدية، والنفسية والاجتماعية، وتعرض الطفل لسوء التعامل الذي قد يسبب أضرارا نفسية وصحية له، وحمايته من الاعتداء أو الأذى أو الاستغلال الجنسي، ومن الإهمال والتقصير وعدم توفير حاجات الطفل الأساسية الجسدية، والصحية، والعاطفية، والنفسية، والتربوية، والتعليمية، والفكرية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية .
ولفتت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب نظر أعضاء المجلس إلى أنها تدرس نظاماً آخر خاص بالحماية من الإيذاء وهو الأصل لما فيه من إجراءات للإبلاغ عن حالات الإيذاء وآلية استقبال البلاغات والتعامل معها وحماية المبلغ ومساءلة مخالف أحكام النظام ، وتأمل أن يكون ذلك في حسابان أعضاء المجلس خلال مناقشة مشروع نظام حماية الطفل ، مؤكداً رفعها لنظام الإيذاء فور الانتهاء من دراسته .

النقل إلى المدارس النائية يلتهم ثلث رواتب المعلمات

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010 العدد 17318

<http://www.al-madina.com/node/265725>

فاطمة مشهور - جدة

لا زالت قضية المعلمات مع المدارس النائية مشكلة بلا حلول حقيقية، والأمر لا يقتصر على الحوادث التي يروح ضحيتها معلمات ينتقلن إلى مدارس نائية بعد الفجر مباشرة، بل وصل الأمر إلى حد استغلالهن عن طريق من يقوم بإيصالهن .. ورغم كل تلك المأساة إلا أن عملية النقل نفسها ربما تلتهم ثلث رواتب العديد من المعلمات اللاتي يضطرن إلى التنقل يوميا في رحلة طويلة محفوفة بالمخاطر عبر حافلات منتهية الصلاحية. "المدينة" التقت مع بعض المعلمات من سكان محافظة جدة واللواتي يعملن في مدارس خارج المدينة للتعرف على بعض المتاعب والمشاكل التي يواجهنها. تقول المعلمة "سميرة م": "بعد تخرجي من الكلية وتعييني كمعلمة في المرحلة المتوسطة تم تعييني في إحدى القرى خارج محافظة جدة .. وقبلت ذلك مضطرة لعدم وجود وظيفة شاغرة في جدة علماً بأن هذه القرية تقع على بعد 50 كيلو متراً من جدة ولعدم عثوري على وسيلة نقل من وإلى مدرستي ولأنني المعلمة الوحيدة المكلفة للعمل في تلك القرية من معلمات جدة فلقد تكفل زوجي وهو موظف في القطاع الخاص بنقلي من وإلى مدرستي علماً بأن عمل زوجي هو في محافظة جدة ومن هنا فقد أصبح الأمر عبارة عن معاناة كبيرة لي ولأسرتي حيث أضطر للتحرك من منزلي في جدة فجراً وقبل ساعة ونصف من الدوام الرسمي برفق زوجي ثم يعود زوجي إلى جدة لمباشرة عمله في إحدى شركات القطاع الخاص مما يضطرن للبقاء في المدرسة بانتظار حضوره من جدة وفي الغالب يصل في موعد يتجاوز الساعة الثالثة عصراً ليأخذني من المدرسة ونصل جدة بعد الساعة الرابعة عصراً وهكذا أمضي خارج منزلي يوماً قرابة 10 ساعات متواصلة. وتمضي قائلة: لقد أثر ذلك سلباً على أسرتي ومتابعة أبنائي لأنني أصل إلى المنزل مرهقة ومتعبة وبالتالي أضطر إلى النوم كذلك تسبب ذلك في متاعب لزوجي وذلك لأنه يضطر إلى الخروج من المنزل مبكراً جداً والعودة متأخراً. وأخيراً وجد زوجي الخيار الوحيد هو الإستعانة بسائق يوصلني وأضطررت لدفع له ما يقارب ربع الراتب وذلك في سبيل أن يبقى زوجي الوقت الذي أفضيه بعيداً عنهم برفقة أبنائي. قصة أخرى وقصة أخرى تذكرها المعلمة "ن ب" فنقول: بعد تخرجي من الكلية تم تعييني في إحدى المدارس المتوسطة خارج مدينة جدة وتحديداً في قرية تبعد نحو 45 كيلو متراً من جدة ولأنني منفصلة عن زوجي فقد قام والدي بتأمين وسيلة نقل جماعية لي مع بعض المعلمات وهي عبارة عن سيارة (ميكروباص) تقوم بنقلي يومياً من وإلى مدرستي ولست بمفردي بل مع 5 معلمات أخريات يعملن في مدارس أخرى قريبة من تلك القرية وهكذا وجدت نفسي مضطرة للتحرك من المنزل في الفجر الباكر من كل يوم حيث تأتي السيارة فتأخذني من المنزل أولاً ومن ثم يتم الانتقال إلى منازل بقية زميلاتي المعلمات وهن من سكان أحياء متفرقة من جدة. وتستغرق عملية جمع المعلمات من منازلهم في تلك الأحياء حوالي ساعة كاملة بعد ذلك نتحرك باتجاه شمال جدة حيث يتم توزيع المعلمات إلى مدارسهن وهذه العملية تستغرق زهاء الساعة أيضاً لأن كل معلمة تعمل في مدرسة مختلفة وبعيدة عن بعضها البعض ومن سوء حظي أن أكون آخر من يصل إلى مدرسته وفي بعض الحالات أصل متأخرة جداً أي بعد الدوام المدرسي وبعد انتهاء الدوام الرسمي تأتيني الحافلة أولاً ثم نتحرك لجمع بقية المعلمات من المدارس الأخرى وتستغرق هذه العملية كذلك وقتاً لا بأس به ثم أصل إلى منزلي في حدود الساعة الثالثة والنصف ظهراً. وأضافت: لا أخفيكم بأن هذا الأمر قد سبب لي إرباكاً في حياتي الأسرية وأثر عليها بالسلب حيث لم أتمكن من متابعة أبنائي وزوجي ووضع منزلي والمناسبات المختلفة التي تحدث في محيط الأسرة كما أنني انقطعت تماماً عن كل مناسبة اجتماعية وتطالب بأن تكون هناك مميزات إضافية للمعلمات اللواتي يعملن خارج محيط المدن التي يسكن فيها تقديراً لظروفهن الصعبة ومن غير المنطقي أن يتم مساواة المعلمات اللواتي يعملن في مدارس تقع بجانب مساكنهن ومساواتهن مع معلمات يعملن خارج المدينة. حادث محزن وتذكر المعلمة فاطمة س والتي تعمل في مدرسة أهلية بجدة بحزن شديد زميلة لها توفيت قبل سنوات قليلة نتيجة حادث مأساوي تعرضت له مع بعض زميلاتها وهن في طريقهن بين جدة وقرية تقع شمال

المدينة بعد أن انقلب الحافلة التي تقل عدد من المعلمات ومن بينهن زميلتها والتي تعد صديقة عزيزة لها وجميعهن فارقن الحياة فوراً وتقول إن تكليف المعلمة بالعمل خارج المدينة بينما هي أصلاً تسكن في المدينة تعد مشكلة تحتاج إلى علاج جذري وسريع. وللأسف فقد أصبحت مسألة نقل المعلمات اللواتي يعملن خارج المدن قضية مهمة وبالإضافة إلى مايتعرضن له من حوادث مؤلمة فلقد تحولت إلى استغلال مادي جشع من لدن البعض فأنا أعرف معلمة تدفع ثلث راتبها الشهري من أجل النقل من وإلى جدة. كما أن بعض السيارات التي تستخدم في نقل المعلمات تعتبر قديمة ومستهلكة وكثيرة الاعطال ومع ذلك فإن المعلمات المكلفات للعمل خارج المدن مضطرات لاستخدام هذه السيارات القديمة لتأمين عملية الانتقال.



وزير العدل: النظام القضائي الجديد قفزة كبيرة في المفاهيم الإجرائية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010 العدد 17318

<http://www.al-madina.com/node/265740>

المدينة - الرياض

قال وزير العدل د. محمد بن عبد الكريم العيسى إن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز اضطلع بمهام كبيرة في بنائنا الوطني ترجمت أفقه القيادي، وحجم اضطلاع بالمسؤولية، ولا تستقر في ذاكرة التاريخ إلا الحقائق التي تصنعها عزائم الرجال، حينما تستشرف المستقبل، متوكلة على ربها، لا تعجز ولا تني، وهي تستشعر ثقل المسؤولية، وأعباءها الجسيمة. وأضاف في كلمته بمناسبة اليوم الوطني: ونحن في المرفق العدلي نستذكر باعتزاز النقلة النوعية التي شهدناها قضاء المملكة سواء في نظامه الجديد، أو مشروع خادم الحرمين الشريفين، لتطوير مرفق القضاء، الذي أسهم في إحداث هذه النقلة، وهياً المزيد من الأسباب، لقيام المرفق بالمهام والمسؤوليات المناطة به على أكمل وجه، ولا سيما دعمه بمبلغ سبعة آلاف مليون ريال، وهو ما ثمنه عالياً منسوب المرفق العدلي وكافة المعنيين بالشأن الحقوقي. لقد أضاف هذا "العطاء السخي"، و"الثراء التنظيمي" و"الدعم المعنوي" إلى تاريخنا العدلي معالم مهمة، تركزت في مجملها، على درجات التقاضي، بإنشاء محاكم الاستئناف، والمحكمة العليا، بعد أن كانت اختصاصاتها موزعة على محكمة التمييز، والهيئة الدائمة بالمجلس الأعلى للقضاء، لتمثل هذه النقلة وحدة موضوعية في إجراءات ودرجات التقاضي، كما تضمنت الآلية التنفيذية لنظام القضاء إحداث العديد من الوظائف القضائية والوظائف المساندة، في تأكيد واضح لتفعيل هذه النقلة بكل جدية وفاعلية، ويؤمل بعون الله أن تشهد الساحة القضائية بعد هذا الدعم الكبير العديد من المنجزات، وبخاصة ما يتعلق بإنجاز القضايا، وتوحيد مبادئها، وتدريب القضاة، وإيفادهم للمزيد من التحصيل والتأهيل، والتفاعل مع الحراك العدلي في الجوانب العلمية والإجرائية والتطبيقية في الداخل والخارج، وتحصيل العديد من المكاسب والشراكات ذات الصلة لصالح الجهاز القضائي الذي تميز بهويته الشرعية واعتزازه الدائم بقيمها وثوابتها الراسخة، ليبسط عدل الشريعة على الجميع.

وأشار إلى أن من المعنيين بالشأن القضائي والحقوقي أشادوا بهذا المنجز التاريخي لخادم الحرمين الشريفين ووصفوا النظام القضائي الجديد بأنه يمثل قفزة كبيرة، لا سيما في المفاهيم الإجرائية للمنظومة العدلية، قد تكون غير مسبوقة في بعض الدول المتقدمة، وكلنا على يقين بأن ثقة خادم الحرمين الشريفين في مرفق العدالة، ودعمه الكبير له ستزيد من تميزه وعطائه، وسيكون المستقبل مواكبا للمزيد من الطموح والتطلعات. وقال إن الأسس الراسخة والحكمة التي تركزت عليها سياسة خادم الحرمين الشريفين في تصريف شؤون الدولة، قامت على هدي كريم ونهج قويم من كتاب الله تعالى وسنة نبيه الأمين صلى الله عليه وسلم، وهي الأسس التي رسخ مبادئها، وأرسى دعائمها القائد المؤسس جلالة الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه.

عضو شوري: 90 ألف خريجة تنتظر التعيين.. والتربية ترفض

إنشاء مساكن لمعلمات النائية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010 العدد 17318

<http://www.al-madina.com/node/265724>

فاطمة مشهور - جدة

كشف عضو اللجنة التعليمية في مجلس الشورى الدكتور خليل آل إبراهيم عن أن هناك أكثر من 90 ألف معلمة على قائمة انتظار التعيين، حيث تم تعيين 9 آلاف فقط من بين 100 ألف متقدمة. وأكد لـ «المدينة» أن المجلس طرح قضية نقل معلمات المدارس النائية في محاولة جادة لإيجاد حل سواء من خلال تبني وزارة التربية إيجاد مساكن جماعية للمعلمات في تلك المناطق البعيدة، خاصة في تلك المناطق التي تزيد المسافة فيها على 50 - 100 كيلو، إلا أن الوزارة لم تتبن هذا الحل ولم تستجب له ربما للإشكاليات الموجودة في هذا الموضوع. وطالب وزارة التربية بالبحث عن حلول أخرى بعد رفضها لإنشاء مساكن للمعلمات، منها توفير وسائل مواصلات آمنة وسائقين على مستوى من الكفاءة في القيادة لتلافي ما يتعرضن له من حوادث لتتقلن مع بعض العمالة في سيارات صغيرة غير آمنة لا تتحمل المسافات الطويلة. وقال إن ذلك إن حدث فإنه سيحد من نسبة الحوادث بشكل كبير، التي تنتج من التنقل من منطقة لأخرى. ودعا وزارة التربية إلى التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية لإعادة الحوافز، التي كانت تمنح للمعلمة التي تنتقل يوميًا من المدينة للعمل في القرى والهجر كصرف مبالغ مالية إضافية لهن. وأشار إلى أن حركة النقل وصلت هذا العام لـ 9 آلاف معلمة في حين أن عدد المتقدمات للنقل 100 ألف، وتم تحقيق نسبة ما يقارب من 10 إلى 12 في المائة من طلبات النقل، ونفس العدد ينطبق في العام الماضي، مؤكدا أن النقل يتم حسب الاحتياجات وكل مدرسة لها تشكيل في عدد المعلمات، وعندما يفرغ مقعد في هذه المدرسة تنتقل إليها معلمة من قائمة طالبات النقل وهكذا والعملية هي مرتبطة باحتياجات الوزارة. وأضاف أنه لكي نفهم هذه القضية لا بد أن توضح أسبابها وسبب المعاناة أن الكثير من الوظائف التعليمية، التي تطرح لا تكون إلا في المناطق النائية وفي بعض المدن الصغيرة والقرى والهجر، وبالتالي فإن الكثير من المعلمات ينخرطن في هذه الوظائف هن من اللواتي يسكن خارج تلك المدن النائية أو القرى، وبالتالي يضطرن للتنقل بين مقر سكنهن ومناطق العمل. وأشار إلى أن الوزارة حاولت في فترة ماضية أن تحد من هذه القضية من خلال توظيف بنات المدن الصغيرة والقرى في أماكن العمل حتى تحد من سفر المعلمات من منطقة سكنها إلى مكان عملها، لكن نظرا لعدم وجود معلمات من سكان هذه المناطق النائية اضطرت الوزارة إلى تعيين معلمات من خارج هذه المدن مع الاشتراط عليهن بعدم المطالبة بالنقل لفترة من الزمن، مما يضطرهن للتنقل من مدينة لأخرى. وأشار إلى أن هذه القضية تحتاج من مجلس الشورى أن يتابعها وأن تنظر إليها وزارة التربية والتعليم نظرة فعلية لأن حوادث المعلمات زادت بشكل ملحوظ، هذا غير عن المعاناة التي تتعرض لها المعلمة من خلال خروجها منذ وقت مبكر جدا وعودتها في وقت متأخر والمصاريف التي تتكبدها المعلمة لتأمين المواصلات من وإلى مكان عملها، وكل هذه أمور يجب أن توجد لها حلول سواء في عمليات نقل المعلمات أو توظيف المعلمات التي لا تبعد مساكنهن عن مساكن العمل هذه التي تبعد بشكل كبير. قضية تحتاج إلى حلول وأوضح أن هذه القضية مازالت ظاهرة وتحتاج لفترة من الزمن ليتم حلها فعلى الوزارة أن تنتظر إليها على أقل تقدير حتى لو يتم دفع مبلغ معين من المال من قبل المعلمات والباقي تتحمله الوزارة في سبيل توفير وسائل مواصلات في عمليات منظمة تقوم بها الوزارة وتقوم بالاتفاق مع شركات تعمل على نقل المعلمات أو إيجاد مساكن جماعية للمعلمات كما أسلفت، بحيث تستقر المعلمات في هذا المسكن فترة أيام الأسبوع ونهاية الأسبوع يعدن إلى أسرهن. وأشار إلى أن القضية أمام مفارقتين: المفارقة الأولى أن بناتنا هن بحاجة للوظائف وللعمل من منظور مادي في المقام الأول، والمفارقة الثانية أن المدارس تحتاج إلى معلمات فنحن أمام مفارقتين كيف نستطيع أن نوفق بين ظروف المعلمات وكل معلمة لها ظروفها الخاصة وبين ظروف العمل وأهمية تواجد المعلمات في هذا الجانب. وأكد آل إبراهيم أن مجلس الشورى لا يتوانى عن مناقشة أي

من القضايا العالقة والتي تحتاج إلى حلول، وقد تم مناقشة قضية تتعلق بالحد من فتح المدارس في الهجر والقرى وخاصة في التي لا تتوفر فيها أعداد كبيرة من الطالبات، والطرح الآخر الذي تم مناقشته بضرورة إنشاء مجمعات تعليمية تدرس فيه جميع طالبات القرى المتجاورة، حيث تنتقل فيه فتيات المناطق المجاورة للدراسة إلى مجمعات مركزية بدلا من أن تنتقل المعلمات لكل هذه القرى تنتقل هؤلاء طالبات من القرى المتجاورة إلى هذه المدارس، بحيث نقل من أعداد تلك المدارس الصغيرة المنتشرة في كل هجرة وفي كل تجمع سكاني وهذا ربما يحد من هذه القضية ويقارب المسافات بحيث إنه عندما تكون هناك مجمعات ربما هذا يساعد في حل هذه المشكلة لكن هذه قضية سوف تظل مادامت هناك حاجة للعمل ومادام هناك عدم اكتفاء محلي من بنات المحافظات والقرى بإشغال هذه الوظائف، والوزارة تشترط أن تكون المتقدمة من سكان المحافظة أو لديها أحد الأقرباء من الصلة المباشرة يسكن هذه المحافظة حتى تحد من ذلك، فالمعلمات يكتبن إقرارا على أنفسهن وفي النهاية يظهر أن تلك الطالبة غير مستقرة في المحافظة وبالتالي تضطر أن تنتقل من مكان لآخر. لا واسطة في نقل المعلمات ونفى أن تكون هناك أي واسطة تتم في عملية نقل المعلمات، فحن في لجنة الشؤون التعليمية في مجلس الشورى مطلعون على إجراءات النقل والقضية الآن بها نوع من الصرامة ومن الصعب أن يتم نقل أي معلمة بطريق الواسطة لأن هناك أرقاما وهناك تواريخ التعيين، ناهيك عن قضية الاستثناءات والتي تم الحد منها بشكل كبير جدا ممن يتقدم للنقل وفرص النقل. وأكد أن حركة النقل وصلت هذا العام لـ 9 آلاف معلمة في حين أن عدد المتقدمات للنقل 100 ألف، وتم تحقيق نسبة ما يقارب من 10 إلى 12 في المائة من طلبات النقل ونفس العدد ينطبق في العام الماضي، مؤكدا أن النقل يتم حسب الاحتياجات وكل مدرسة لها تشكيل في عدد المعلمات، وعندما يفرغ مقعد في هذه المدرسة تنتقل إليها معلمة من قائمة طالبات النقل وهكذا والعملية هي مرتبطة باحتياجات الوزارة. وعن لماذا لا تكون هناك حوافز تمنح للمعلمة التي تنتقل يوميا من المدينة للعمل في القرى والهجر كصرف مبالغ مالية إضافية لهن.. قال: نظام الخدمة المدنية في السابق كانت تقدم فيه الحوافز لمن يعمل في المناطق النائية ولكن هذه الحوافز أوقفت في فترة، ولم يعاد البت فيها لكنها موجودة في النظام وكان يفترض من وزارة التربية والتعليم أن تبحث هذا الموضوع مع وزارة الخدمة المدنية وتتنظر لماذا لا يعاد هذا الحافز لمن تعمل في من هذه المناطق وكلفة العمل في هذه المناطق سواء من خلال الانتقال أو السكن. وعن هل هناك سقف زمني لعمل المعلمة خارج المدينة التي تسكن فيها قال: حسب علمي أن المعلمات اللواتي يعين في أماكن نائية يوقعن على تعهد بعدم المطالبة بالنقل مدة ثلاث سنوات ولا يقبل فيها طلب نقل المعلمة الجديدة وما بعد هذه المدة تدخل في آلية الفرز والمفاضلة.

التسليف: الدوائر الحكومية وراء تأخر القروض.. ولا استثناءات في الصرف

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010 العدد 17318

<http://www.al-madina.com/node/265730>

أحمد الأنصاري - ينبع المدينة - الرياض
اتهم مدير بنك التسليف في محافظة ينبع محمد سمرقندي الجهات الحكومية بأنها وراء تأخر تسليم القروض للموظفين، مؤكداً أن تلك الجهات لديها متأخرات في ينبع فقط تصل إلى 22 مليون ريال كانت كفيلة بتسريع طوابير الانتظار لو تم صرفها في موعدها. ونفى وجود أي واسطة أو محسوبية أو استثناءات في تسليم القروض ما عدا قروض الزواج التي يتم استثناءها خلال عملية الصرف. وقد بلغ إجمالي قيمة القروض التي صرفت للمواطنين من خلال بنك التسليف في ينبع ابتداءً من بداية العام الهجري إلى نهاية رمضان ما يزيد على 45 مليون ريال استفاد منها 1200 شخص وكانت القروض موزعة ما بين قروض زوج 5800 قرض بقيمة 26,100 مليون ريال وقروض ترميم 30 قرضاً بقيمة مليون ريال وقروض أسرية 597 بمبلغ 18 مليوناً ليصبح الإجمالي 45 مليون ريال وبلغت المتأخرات لدى الفرع 22 مليون ريال. وقال سمرقندي لـ "المدينة" إن الإقبال على بنك التسليف بينبع هذا العام عادي وقمنا بصرف 45 مليون ريال لـ 1200 مقترض من بداية محرم وحتى نهاية رمضان من هذا العام وفي قوائم الانتظار يوجد لدينا 2300 متقدم ينتظرون صرف قروضهم. وعن الأسباب التي جعلت هناك تأخر في صرف القروض للمواطنين ذكر أن هناك عدة أسباب أهمها: عدم التزام عدد كبير من المقترضين بالسداد لبنك التسليف والأمر الآخر تأخر الدوائر الحكومية في تسليم المبالغ المستقطعة لموظفيها وبلغت المبالغ المتأخرة 22 مليون ريال بإمكانها تسريع عملية الصرف وإن وجد هذا المبلغ فبإمكاننا الصرف لأكثر من 25 بالمائة من الموجودين في قائمة الانتظار. وفيما يخص فترات الانتظار للمتقدمين على قروض في بنك التسليف فتصل إلى سنة ونصف وأكثر في بعض الحالات. وعن كيفية التعامل مع المراجعين من قبل الموظفين قال إننا نعمل لخدمة المواطن الذي يقوم بمراجعة بنك التسليف ونقدم له كل الخدمات المتوفرة لدينا ولكن يجب على المواطن أن يراعي النظام وأن يلتزم بالترتيب والانضباط وإحضار الأوراق المطلوبة والاستفسار إذا رغب وأن يكون الاحترام هو المتبادل بين الأطراف وليس رفع الأصوات واتهام الموظفين بالواسطة والمحابة والإهمال وغيرها من الأمور. وعن المحسوبيات والواسطة في الحصول على القروض ذكر سمرقندي أن المعاملات بأرقام ولا يمكن تقديم معاملة على حساب معاملة إلا في الحالات الاستثنائية مثل قروض الزواج وبالنسبة للقروض الأخرى يوجد فيها تقديم ولا يمكن لأي موظف تقديم القرض لأن المعاملة تمر على أكثر من موظف وأنا من ضمن هؤلاء الموظفين ولكن المراجعين أحياناً يقومون بإطلاق الاتهامات بدون وجه حق ولا معرفة الحقيقة ولكن لمجرد تفريغ شحنة بداخله. من جهته يقول المواطن حمدان الجهني: "تقدمت إلى بنك التسليف في شهر صفر من العام الحالي لأحصل على قرض زواج وتفاجأت بكارت مراجعة بعد سنة ونصف في رمضان المقبل وكان موعد زواجي في شهر شعبان وعليه عدد من الالتزامات ومبلغ القرض سيساعدني في حل الكثير من المشكلات المالية خصوصاً وجود ديون عليه لعدد من الأشخاص بسبب الزواج وأطالب بنك التسليف بتسريع صرف القرض في أقرب فرص". --- 25 مليون ريال في حسابات مستفيدي "الضمان" للحقيبة والزي المدرسي أودعت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بوكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي مساء أمس الأول في حسابات مستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي المبالغ المخصصة لبرنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي البالغ إجماليها 25 مليون ريال لشراء المستلزمات الدراسية للفصل الأول من العام الدراسي الحالي 1431هـ/1432هـ. وأوضح معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين أن هذا المبلغ يمثل استحقاق الطلبة والطالبات من أبناء مستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي لشراء الحقيبة والزي المدرسي للفصل الدراسي الأول من هذا العام. وحث الوزير الأسر الضمانية التي لم يودع في حسابها المبلغ المخصص لهذا البرنامج أن

يتقدموا بمشاهد مدرسية تفيد بأن أبناءهم وبناتهم منخرطون في سلك التعليم العام ، وذلك عن طريق مكاتب الضمان الاجتماعي ووحداته المنتشرة في كافة مناطق ومحافظات ومراكز المملكة ليتمكنوا من الاستفادة من البرنامج. وأشار إلى أن برنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي هو برنامج يأتي ضمن منظومة من البرامج المساندة التي تقدمها وكالة الضمان الاجتماعي للمستفيدين وعددها تسعة برامج.



مشادات بين موظفي مكتب استقدام أبها والمراجعين

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010 العدد 17318

<http://www.al-madina.com/node/265656>

عبدالرحمن القرني - أبها

اشتكى عدد كبير من مراجعي مكتب الاستقدام التابع لوزارة العمل بمنطقة عسير من سوء تقديم خدمات طلب الاستقدام للعمالة المنزلية "خادمات وسائقين" حيث يشهد مكتب الاستقدام بأبها مشادات وملاسات كلامية بين الموظفين والمراجعين الذين يطلبون استقدام ولديهم على كفالتهم «خادمات» حيث أوضح الموظفون أن الصلاحيات الممنوحة لهم تقديم الخدمات للمراجعين الذين يطلبون تأشيرات "للمرة الأولى فقط" وعلى الراغبين في استقدام زيادة مراجعة "الرياض ، أو الدمام أو جدة."

"المدينة" حصلت على صور ضوئية قامت بالتقاطها في كونتر المراجعين حيث يقول : سعيد طلحان : ثلاثة أيام أحضر إلى مكتب الاستقدام من أجل محاولة إقناعهم في إصدار لي تأشيرة لاندونيسيا حيث ارغب في التقديم لكسب الوقت في الاستقدام ولكن رفضوا مما سوف اضطر دفع (300) ريال لأحد المكاتب لاستخراج التأشيرة عن طريق مدينة جدة . فما الفائدة من هذا المكتب في عسير وهل نظام الاستقدام من مدينة إلى مدينة يختلف ولماذا لا تمنح الصلاحيات للمكتب هنا ويحل مشكلة المعاناة في الاستقدام. من جهته قال فؤاد عقيلي مدير الاستقدام بأبها أن هذه هي الصلاحيات التي منحت لنا و عدة مدن بالمملكة فيما رفض التعليق على الأسباب.



مساع لكف يد الضابط التايلاندي عن العمل

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=22241&CategoryID=5

الرياض :عمر الزبيدي 2010-09-24 2:54 AM

تبذل السفارة السعودية في تايلاند مساعي لإيقاف الجنرال التايلاندي سومكيد بونثانم المتهم مع ضباط آخرين في اختطاف وقتل رجل الأعمال السعودي محمد الرويلي في بانكوك عام 1990 عن الخدمة ، وأكد القائم بالأعمال في السفارة السعودية في بانكوك نبيل عشري في حديث لـ "الوطن" أنهم يسعون لإيقاف الجنرال بونثانم نهائيا عن العمل حتى صدور قرار المحكمة التي تباشر عملها في نوفمبر المقبل والتي سيتم من خلالها تقديم أدلة جديدة تثبت تورطه. وكانت الضغوط التي بذلتها البعثة السعودية في بانكوك قد نجحت في إلغاء ترقية بونثانم . وبين عشري أن إيقاف الترقية جاء بعد جهود استمرت لأكثر من شهر وكانت الصعوبة فيها أن جهاز الشرطة لا يتبع لوزير الداخلية بل لرئيس الوزراء ، وهناك من يريد مساعدة الجنرال سومكيد داخل الجهاز . وأكد ثقته بالقضاء التايلاندي خاصة أن المدعي العام والنيابة العامة هما من يسعيان الآن إلى كشف الحقائق ومعاينة المذنب

نزىل يفارق الحياة بعد مشاجرة فى سجن جازان

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/184397>

جازان - يحيى الخردلي

توفي السجين أحمد شراحيلي فى مستشفى الملك فهد المركزى التى نقل إليها عقب مشاجرة مع أحد النزلاء فى السجن العام فى جازان أول من أمس.

وذكر المتحدث الإعلامى باسم شرطة منطقة جازان النقيب عبدالرحمن الزهراني لـ«الحياة» أن مضاربة حدثت بين اثنين من السجناء فى سجن جازان، ولم تظهر فى البداية أى أعراض على شراحيلي، لكن حالته ساءت فى اليوم التالى فجرى تحويله إلى مستشفى الملك فهد، وتوفي هناك، لافتاً إلى أن التحقيق جارٍ فى تلك القضية، وستحول أوراق القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام. من جهته، أكد مصدر مطلع فى مستشفى الملك فهد أن التقارير الطبية تثبت أن السجين متوفٍ دماغياً ووضعته الصحي كان سيئاً للغاية. وعلمت الحياة أو والد السجين رفض تسلم جثته أمس، وطالب بالتحقيق فى أسباب وفاته.

وحاولت «الحياة» الحصول على تعليق من مدير مستشفى الملك فهد الدكتور يحيى صولان، لكنه لم يجب على الاتصال، كما لم يجب مدير الشؤون الصحية فى منطقة جازان الدكتور محسن طريقي.

شرطة جدة - عكاظ:

والدة الطفلين سحر ورافيا اختفت بعد سرقة أوراق ثبوتية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 16 شوال 1431 هـ. الموافق 25 سبتمبر 2010 العدد 3387

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100925/Con20100925373993.htm>

إبراهيم علوي - جدة

ألمح لـ«عكاظ» الناطق الإعلامي لشرطة جدة العقيد مسفر الجعيد، أن التحقيق في حادثة اختفاء الطفلين سحر ورافيا (7، 9 أعوام) في كورنيش جدة، يشير إلى وجود معلومات تفيد باحتمالية ضلوع والدة الفتاتين في اختفائهما، وبالأخص بعد سرقتها أوراقا ثبوتية لصديقة لها في الطائف، ويعتقد أنها ستستفيد بها في الهروب بالطفلتين. وقال العقيد الجعيد إن التحقيق يتطرق إلى كافة الاحتمالات، ومنها علاقة والدتهما بالحادثة، حيث أكد ذوو الطفلين أنهما تقيمان مع عمهما الذي حصل على حق حضانتها ورعايتهما وفق حكم شرعي؛ لوجود خلافات مع والدتهما، وهي من جنسية عربية.

وأشار الناطق الإعلامي لشرطة جدة إلى توافر معلومات تفيد بضلوعها في اختفاء أوراق رسمية تخص إحدى صديقاتها في محافظة الطائف، حيث قدمت صديقتها بلاغا أمنيا يوضح أن والدة الطفلين اختفت وبصحبتهما أوراق ثبوتية خاصة. ودعت صديقة والدة الطفلين الجهات الأمنية إلى ضبطها خوفا من استغلالها الأوراق الثبوتية في أمر مخالف، مشيرة إلى أن أم الطفلين أجرت اتصالا بها أكدت وجود ابنتيهما لديها بعد أن اصطحبتهما من أحد المساجد في كورنيش جدة. وتقدم ولي أمر الطفلين ببلاغ إلى الجهات الأمنية يفيد باختفاء الطفلين رافيا وسحر اللتين قدمتا من محافظة الطائف مع أسرة والدتهما المتوفى، حيث يرافقهما أحد أشقائهما الذي أكد أن الفتاتين توجهتا إلى دورات مياه خاصة بأحد المساجد المطلة على الكورنيش، ولم تعودا.

وبدأت الأسرة على الفور بالبحث عنهما بمساعدة بعض الأشخاص المتواجدين على الكورنيش، وبعد اختفاء كل أثر يدل على مكانهما تقدموا ببلاغ إلى الجهات الأمنية، إذ تم تشكيل فريق عمل من مركز شرطة السلامة بمتابعة من اللواء علي الغامدي مدير شرطة جدة، ومساعدته للأمن الجنائي، وقاد الفريق مدير مركز شرطة السلامة المقدم هاشم الجهني. وحصلت الجهات الأمنية على صور الطفلتين من شقيقتهما، وجرى توزيعها على رجال الأمن في منطقة الكورنيش أملا في العثور عليهما.

في جلستها بعد غد .. ووكيل الورثة: لن نتنازل الإدارية تنظر قضية مواطن متوفى ضد شرطة الكامل

المصدر: جريدة عكاظ السبت 16 شوال 1431 هـ. الموافق 25 سبتمبر 2010 العدد 3387
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100925/Con20100925373869.htm>

أحمد السلمي - جدة

تنظر المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة بعد غد في ثالث جلسات قضية سجن المواطن سعدي منيع الله السلمي ضد شرطة محافظة الكامل والذي توفي قبل عدة أشهر إثر مرض عضال، والتي يتهم فيها المواطن المحافظ بإيقافه في سجن شرطة الكامل لمدة 28 يوما إثر خلاف بينه وبين جاره على قطعة أرض دون مراعاة لكبر سنه الذي تجاوز 77 عاما عند إيداعه التوقيف.

وشهدت التسع جلسات السابقة تحويل التهمة من المحافظ إلى مدير شرطة المحافظة، بعد أن دافع المحافظ عن نفسه بحجة أن من يصدر قرار الإيقاف هو مدير الشرطة وليس المحافظ، ما دفع ناظر القضية في ديوان المظالم إلى مطالبة وكيل الورثة رفع دعوى ضد شرطة محافظة الكامل باعتبارها الجهة التنفيذية المتسببة في سجن المواطن 28 يوما دون مستند نظامي حسب نص الحكم.

بدوره، أكد لـ«عكاظ» وكيل الورثة فهد سعدي بأنهم لن يتنازلوا عن القضية حتى إنهاؤها شرعا، إذ أن «حق المسلم حيا مثل حقه ميتا كما نص عليه الشرع وحفظه له». («عكاظ» - 1431/5/11 هـ)

وقال وكيل الورثة: «سنطارد حق والدي شرعا أمام القضاء حتى إصدار حكم، إذ أن ناظر القضية أثبت حق والدي لدى شرطة المحافظة، لذا تقدمت بلائحة دعوى جديدة بموجب الحكم الذي صدر أخيرا بعد أكثر من تسع جلسات للقضية في ديوان المظالم». من جهته، أوضح لـ«عكاظ» مصدر في شرطة محافظة الكامل في وقت سابق، أن مدير الشرطة السابق يعمل الآن في موقع آخر، قائلا: «سجلات السجناء الموجودة لديهم تثبت أن المواطن سجن 28 يوما وأن أمر الإيقاف جاء بخطاب رسمي من قبل المحافظ». وزاد المصدر: «بعد مضي خمسة أيام على سجنه تمت مخاطبة المحافظ من أجل إطلاق سراحه المواطن إلا أنه عمد بخطاب رسمي آخر بعدم إطلاق سراحه بحكم أنه الحاكم الإداري للمحافظة، والشرطة لديها إثباتات على ذلك».

وكان ممثل الأمن العام، أوضح في الجلسة السابقة لناظر القضية أن المحافظ السابق هو من تسبب في سجن المواطن وأن الشرطة جهة تنفيذية فقط والحاكم الإداري هو من يصدر أوامر الإيقاف.

ارتفاع حصيلة المتورطين إلى 10 ومرشحة لـ 30

القبض على 5 متورطين جدد بالفساد في قضية محكمة المدينة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 16 شوال 1431 هـ. الموافق 25 سبتمبر 2010 العدد 3387

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100925/Con20100925373872htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة

نجحت المباحث الإدارية في منطقة المدينة المنورة في القبض على خمسة متورطين جدد في قضية الفساد المالي والإداري في المحكمة العامة في المنطقة، ليكون إجمالي المقبوض عليهم حتى الآن عشرة موظفين ومسؤولين. وأوضحت لـ «عكاظ» مصادر أمنية أن ملف الفساد الذي تلاحقه المباحث الإدارية سيطيح بـ 30 موظفاً جديداً خلال الأيام المقبلة، إذ جرى التحفظ على قاض سابق في المحكمة، موظف سابق في صحائف الدعوى، موظف مناقصات في إدارة حكومية، رجال أعمال، كاتب عدل، إضافة إلى قاض لم يعد من إجازته حتى الآن ليتم استجوابه. وأكدت المصادر أنه جرى الرفع لوزارة الداخلية من أجل إسقاط الحصانة عن أحد القضاة، تمهيداً للقبض عليه، وإخضاعه للتحقيق في قضايا تجاوزات مالية ضخمة بلغت ملايين الريالات، بعد إكتشاف نحو 600 مليون ريال في رصيده البنكي.

وقالت المصادر «إن التحقيقات كشفت تورط القاضي بالاستيلاء على إدارة ثلاثة أوقاف تابعة لمواطنين تتجاوز قيمتها الـ 200 مليون ريال، خصوصاً أن عدداً من المحامين أبلغوا رئيس مجلس القضاء الأعلى الدكتور صالح بن حميد في زيارته لمحكمة المدينة قبل رمضان الماضي بوجود تجاوزات للقاضي، وتم الوعد بالتحقق من الشكوى إلا أنها أهملت وتباطأ التحقيق فيها».

وأضافت المصادر أن القاضي الذي لا يزال يحتفظ بحق الحصانة، حصل على عمولة بقيمة 15 مليون ريال قبل رمضان الماضي، تقاضاها بسبب تسهيلات تتعلق بإنشاء وقف، ثم تقدم بإجازة مفتوحة. ونبهت المصادر أن القضية اكتشفت بعد أن تشاجر مجموعة من رجال الأعمال، تمكن أحدهم من جمع مليار ريال على مدى عشرة أعوام، إذ اختلف هؤلاء التجار فيما بينهم على تقسيم مبالغ مسروقة جمعت عن طريق بيع عقارات وأراض لمواطنين بطرق غير قانونية، ما دعاهم للتقاضي أمام المحكمة، الأمر الذي فتح عين الرقيب ليبدأ تتبعهم ومعرفة مصادر أموالهم.

ولفتت المصادر التي وصفت المجموعة بـ «العصابة» إلى أن محامياً شهيراً هو من يترجم هذه العمليات لخبرته القانونية في الاحتيال على الأنظمة، عبر معرفته للثغرات في نهب أموال المواطنين دون وجه حق. وأكدت المصادر أن البحث جارٍ عن متهم آخر هرب إلى خارج المملكة بعد علمه القبض على شركائه، إذ عثر في حسابه المصرفي على 200 مليون ريال وجرى تجميدها لحين الانتهاء من التحقيقات.

وقالت المصادر «إن أجهزة الأمن تلاحق المتهم، إذ يجري حالياً استدعاؤه عن طريق الإنتربول الدولي، للقبض عليه ومن ثم استجوابه حول قضايا الفساد المالي التي طالت عدداً من الموظفين والمسؤولين في محكمة المدينة». وألمحت المصادر إلى تورط وكيل شرعي لأحد أئمة المسجد النبوي والذي يترأس جمعيتين خيريتين في المنطقة، مضيفة أن الشكوك تحوم حول قاض في المحكمة جرى إقالته في وقت سابق، ثم عاد للعمل عبر علاقاته الشخصية. من جهته، أوضح لـ «عكاظ» حمد السهلي (متضرر) أنه ساعد الأجهزة الأمنية على كشف التلاعب المالي في المحكمة، بعد تقديمه مستندات رسمية عن عدد من المتورطين استولوا على أراض وعقارات دون وجه حق. وأشارت لـ «عكاظ» سيدة أعمال تدعى ع. هـ إلى أن القاضي المتهم في قضية الفساد، حفظ قضيتها وعطلها والمتعلقة بمحاولة البعض الاستيلاء على سوقها التجارية والمقدرة قيمتها بـ 12 مليون ريال.

وكانت «عكاظ» قد انفردت بخبرها السبت الماضي عن القبض على موظفين في المحكمة العامة في المدينة بعد تورطهم في قضايا فساد مالي بملايين الريالات.

الثلاثاء القادم في مقر الأمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات تُنظّم ورشة عمل لعلاج المدمنين

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 16 شوال 1431 هـ الموافق 25 سبتمبر 2010 العدد 13876
<http://www.al-jazirah.com/20100925In9d.htm>

الجزيرة - الرياض
تعقد أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ورشة عمل متخصصة بعنوان (ورشة عمل علاج المدمنين وتأهيل المتعافين.. الفرص والمعوقات)، وذلك في تمام الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الثلاثاء بمقرها الدائم بطريق التخصصي (خلف أسواق اليورومارشيه). وقد عملت الترتيبات اللازمة كافة لانعقاد هذه الورشة، ووجهت الدعوة إلى عدد من رجال الأعمال والمؤسسات الصحية.
وتهدف هذه الورشة إلى استكشاف فرص مشاركة القطاع الخاص في الجهود الوطنية في مجال علاج المدمنين وعلاج المتعافين وبحث المعوقات التنظيمية والإدارية للمشاركة الفاعلة في مواجهة ظاهرة المخدرات في المجال الطبي وأشكاله كافة، والتعرف على احتياجات المستثمرين في مجال العلاج والتأهيل ضمن دائرة المسؤولية الاجتماعية.
الجدير ذكره أن أمانة اللجنة وجهت الدعوة إلى الراغبين من رجال الأعمال والمهتمين للمشاركة في هذه الورشة والتعرف على رؤية المستثمرين وأوجه الاستثمار التي يرغبون في المبادرة من خلالها.
وللاستفسار يُرجى الاتصال على هاتف الأمانة رقم 014841030، وفاكس رقم 014818003، أو زيارة الموقع الإلكتروني www.ncnc.org.sa.

تصديق اعترافات المتهمين اليمنيين بقضية الجزائرية

المصدر: جريدة الوطن السبت 16 شوال 1431 هـ. الموافق 25 سبتمبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=22275&CategoryID=3

مكة المكرمة: علي العميري 2010-09-25 12:55 AM

تحيل هيئة التحقيق والادعاء العام بالعاصمة المقدسة اليوم الوافدين اليمنيين (عمار وجلال) إلى المحكمة العامة لتصديق اعترافتهما شرعا. وكان الوافدان قد تم إيقافهما والتحقيق معهما في قضية الفتاة الجزائرية "صارة بنويس" التي لقيت حتفها الثلاثاء قبل الماضي. في حين أكدت التحقيقات أن الوافد (عمار) ضبط في خلوة غير شرعية مع الفتاة الجزائرية، وأن الآخر (جلال) هو من عثر عليه في خلوته وأبلغ عنه.

ولقيت "بنويس" حتفها إثر محاولتها النزول من سطح الفندق الذي كانت تسكن فيه إلى سطح الفندق الملاصق بعدما تم العثور عليها بخلوة غير شرعية مع الوافد (عمار).

وجاء قرار إحالة الوافدين (عمار وجلال) إلى المحكمة على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها بعد التحقيقات التي تمت مع الوافدين وعدد من العاملين في الفنادق المتجاورين، وفي ضوء تقارير المعمل الجنائي والبصمات التي تم رفعها من موقع وفاة الفتاة الجزائرية.

وعلمت "الوطن" أن الأدلة الجنائية انتهت من تحليل العينات التي تم أخذها من الفندق وموقع الوفاة، وأنها سلمت للجنة التحقيق المشكلة من دائرتي النفس والعرض والأخلاق في هيئة التحقيق والادعاء العام، وهي اللجنة التي ستتولى استكمال الإجراءات تمهيدا لإغلاق ملف القضية.

تحيل هيئة التحقيق والادعاء العام بالعاصمة المقدسة اليوم الوافدين اليمنيين (عمار وجلال) إلى المحكمة العامة لتصديق اعترافتهما شرعا. وكان الوافدان قد تم إيقافهما والتحقيق معهما في قضية الفتاة الجزائرية "صارة بنويس" التي لقيت حتفها الثلاثاء قبل الماضي. في حين أكدت التحقيقات أن الوافد (عمار) ضبط في خلوة غير شرعية مع الفتاة الجزائرية، وأن الوافد (جلال) هو من اعترف عليه بذلك، وهو من عثر عليه في خلوته وأبلغ عنه.

ولقيت "بنويس" حتفها إثر محاولتها النزول من سطح الفندق الذي كانت تسكن فيه إلى سطح الفندق الملاصق بعدما تم العثور عليها بخلوة غير شرعية مع الوافد (عمار). وجاء قرار إحالة الوافدين (عمار وجلال) إلى المحكمة على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها بعد التحقيقات التي تمت مع الوافدين وعدد من العاملين في الفنادق المتجاورين، وفي ضوء تقارير المعمل الجنائي والبصمات التي تم رفعها من موقع وفاة الفتاة الجزائرية.

وعلمت "الوطن" من مصادر موثوقة أن الأدلة الجنائية انتهت من تحليل العينات التي تم أخذها من الفندق وموقع الوفاة، وأنها سلمت لهيئة التحقيق والادعاء العام (لجنة التحقيق المشكلة من دائرتي النفس والعرض والأخلاق)، التي تتولى استكمال الإجراءات تمهيدا لإغلاق هذا الملف وإسدال الستار عليه بشكل نهائي.

وأشارت المصادر إلى أن الوافدين الآسيويين اللذين أُلقي القبض عليهما على ذمة ذات القضية واللذين سقطت عليهما الفتاة بينما كانا على سطح الفندق المجاور لن يتم إطلاق سراحهما رغم أن التحقيقات أثبتت عدم علاقتهما بالقضية، لأن أحدهما متهرب من كفيله منذ أربع سنوات، والكفيل سبق أن أبلغ الجوازات عن تهربه، ومع ذلك ظل يعمل لدى الآخرين. أما العامل الآسيوي الآخر، فإن سبب عدم إطلاق سراحه، يعود إلى أن كفيله لم يحضر لاستلامه.

وأبان الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان أنه سيتم تسليم الوافدين الآسيويين لإدارة متابعة الوافدين لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالهما في ضوء الأنظمة المتبعة، مشيرا إلى أنه سيتم التحقيق مع من قاموا بتشغيلهما وتطبيق الأنظمة بحقهم.

يذكر أن جثمان الفتاة الجزائرية دفن في مقابر الشرائع بمكة المكرمة يوم الثلاثاء الماضي الحادي والعشرين من سبتمبر الجاري، بعد اقتناع (مربيها وحاضنها) بوفاتها قضاء وقدر، وتسجيله قناعته بذلك لدى هيئة التحقيق والادعاء العام، وكذلك قناعته بأنها لم تتعرض للاغتصاب كما تردد، وأن وفاتها نجمت عن محاولتها النزول من سطح الفندق الذي كانت تسكن فيه إلى سطح الفندق الملاصق له.

وتمت عملية الدفن بحضور والد الفتاة (مربيها) والقنصل الجزائري السفير صالح عطية الذي أكد لـ "الوطن" أن ملف القضية انتهى، وأن كافة ملابسات الوفاة قد كشفت، كما أشاد القنصل عطية بتعاون أجهزة الأمن السعودية مع القنصلية الجزائرية وحرصها على كشف الحقائق في وقت قصير.

وكان القنصل الجزائري قد أجرى اتصالاً بوالد الفتاة الحقيقي، والذي يعيش في فرنسا، وأطلعته على كافة التحقيقات التي أجرتها الجهات الأمنية وكذلك هيئة التحقيق والادعاء العام ممثلة في دائرتي النفس والعرض والأخلاق.



مسؤول في مطار جدة: إخلال شركات الطيران والعمرة

بمواعيدها سبب التكدس

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 شوال 1431 هـ الموافق 25 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/184728>

جدة - ياسر الأبنوي - حسن السهيمي

نفض مدير الصالة الشمالية في مطار الملك عبدالعزيز سمير سراج يده من غالبية المشكلات التي أدت إلى تكدس المعتمرين في الصالة، مرجعاً المشكلة إلى سببين رئيسيين لا علاقة لإدارة الصالة بهما (بحسب زعمه)، أولهما عدم محافظة بعض شركات الطيران على مواعيدها، والثاني إخلال شركات العمرة بأوقات الحضور إلى الصالة المجدولة.

وقال سراج لـ «الحياة»: «إن أعداد الرحلات الجوية المقبلة والمغادرة عبر الصالة الشمالية المختصة بخطوط الطيران الأجنبية كما هي لم تنقص، بيد أن الركاب تسببوا في إحداث مشكلة التكدس، إذ كانوا يأتون بأعداد كبيرة في شكل «مجموعات» دفعة واحدة ما سبب ازدحاماً وتكدساً».

وأضاف: «نواجه إلى جانب ما يحدث من الركاب مشكلة أخرى تتمثل في عدم التزام بعض شركات الطيران الأفريقية بمواعيد الرحلات، الأمر الذي يتسبب في ركة كبيرة في الصالة، ما استدعى إدارة المطار إلى محاولة حل هذه المشكلة من خلال فرض العقوبات التي تنص عليها الاتفاقات الدولية».

وأشار سراج إلى أن عدد المعتمرين القادمين عبر الصالة الشمالية هذا العام زاد عن العام الماضي زيادة ملحوظة، وبنسبة ليست بالقليلة، إذ قدم عبرها العام الماضي نحو 630 ألف راكب، بينما وصل عددهم هذا العام إلى 850 ألف راكب بزيادة بلغت 220 ألف راكب.

ورفض سراج أن يكون هناك تأخير لرحلات الركاب يصل إلى 12 ساعة، غير أن توافد الركاب سوباً وافتراشهم أرضية صالة المطار أدى إلى هذه المشكلة، التي تحاول إدارة الصالة تلافيها بإبلاغ مؤسسات العمرة بعدم إحضار معتمريها إلا في الأوقات المحددة لسفرهم، لا أن يأتوا بهم إلى الصالة قبل مواعيد إقلاع الرحلة بساعات طويلة.

وفي سياق متصل، أكد مدير الصالة الشمالية في مطار الملك عبدالعزيز أن الصالة لا تعاني مشكلة بالنسبة للمعتمرين الجزائريين، إذ توجد رحلة يومية لهم تنطلق في موعدها وبمجرد حضورهم إلى صالة المطار.

وحول تأثر الرحلات الجوية المغادرة بعد رمضان بتوقف شركة «سما» للطيران عن العمل، أفاد سراج أن ركاب رحلات «سما» نقلوا وتمت جدولة سفرهم على رحلات شركة طيران مصرية، ما أسهم في تلافي مشكلة تأخر سفرهم أو تكدسهم في صالة المطار، خصوصاً أن رحلات تلك الشركة كانت شاغرة، وما تم كان بناء على اتفاق بينها وبين شركة سما للطيران، موضحاً أن جدولة الرحلات لركاب الشركة المتوقفة أقرت نهاية شهر رمضان المبارك الماضي، وجميع الركاب الذين حضروا إلى الصالة للمغادرة وجدوا مقاعدهم البديلة في الشركة المصرية مباشرة، بعد أن زادت الشركة المصرية عدد رحلاتها رحلتين إضافيتين يومياً لتسيير ركاب «سما»، ما أدى إلى حل مشكلة الركاب بصورة جذرية.

وقل سراج من حجم المشكلات التقنية في نقل العفش ووزنه في الصالة الشمالية، مشيراً إلى وجود جسر مخصص للعمل في حال تعطل سيور نقل العفش، يعمل على نقله حتى يتم إصلاح الخل.

مؤسسة التقاعد ترفض طلب سعوديات خفض سن إحالتهم لـ المعاش

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 شوال 1431 هـ الموافق 25 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/184811>

الرياض - رياض المسلم

تستثني النساء السعوديات «سن التقاعد» عند الحديث عن المساواة مع الرجال، فهن يطالبن بخفضه لهن إلى 50 بدلاً من 60 عاماً، والسماح لهن بالتقاعد الباكر بعد خدمة 15 عاماً بدلاً من 20 عاماً التي تحددها أنظمة المؤسسة العامة للتقاعد التي لا تفرق بين المرأة والرجل. فيما أعلنت «المؤسسة» أنها تتوقع إحالة 256 ألف موظف إلى التقاعد خلال الأعوام العشرة المقبلة. وطالبت موظفات عدة في أجهزة الدولة، من خلال عرائض قدمنها إلى مجلس الشورى، بخفض أعوام خدمتهن كي يحلن إلى التقاعد باكراً، وتولت لجنة الإدارة والموارد البشرية في «الشورى» مسؤولية نقل مطالبهن إلى المؤسسة العامة للتقاعد التي قابلت ذلك بالرفض. وأوضحت المؤسسة في رد على «الشورى» (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن «هذا الموضوع تكرر بحثه في الأعوام الماضية، وأن أنظمة التقاعد في العالم تهدف إلى تأمين مورد مالي للموظف إذا وصل إلى سن الشيخوخة، وعدم القدرة على مواصلة العمل»، معتبرة أن «الشورى» «يطلب بإحلال موظفين محل متقاعدين، ويتحول دور المؤسسة من جهة مسؤولة عن دفع المعاشات إلى جهة تدفع رواتب نيابة عن الجهات الحكومية».

وكان أعضاء في مجلس الشورى شددوا في الدورة الماضية على ضرورة خفض سن التقاعد للموظفة من 60 إلى 50 عاماً، إضافة إلى إمكان حصول المرأة على التقاعد الباكر إذا أكملت 15 عاماً، ولكن مطالب الأعضاء في ذلك الوقت قوبلت بالرفض من غالبية الأعضاء، وتجددت المطالب من نساء يرين أنهن عندما يصلن إلى 60 عاماً تكون قدرتهن على العمل أضعف بكثير من الرجل بحكم الطبيعة وفوارق القوة بين الجنسين. وتوقعت المؤسسة العامة للتقاعد إحالة 256 ألف موظف من الجنسين - مدنيين وعسكريين - إلى التقاعد خلال الأعوام العشرة المقبلة. وأوضحت في تقريرها السنوي الأخير (اطلعت «الحياة» على نسخة منه) أن متوسط نمو نسبة أعداد المتقاعدين للأعوام الخمسة الماضية بلغ نحو 7.6 في المئة.

اقتحموا منزله وضربوه دون إذن رسمي

التحقيق مع 3 أعضاء من هيئة الأمر بالمعروف بعد براءة

مواطن من الابتزاز

المصدر: جريدة عكاظ السبت 16 شوال 1431 هـ. الموافق 25 سبتمبر 2010 العدد 3387
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100925/Con20100925373875htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة

تحقق هيئة الرقابة والتحقيق مع ثلاثة من منسوبي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة المدينة المنورة، على خلفية اتهام عضو هيئة تدريس في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في المنطقة، بتعرضه للضرب والسجن دون وجه حق.

وقال لـ«عكاظ» المدعي «إن ثلاثة من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، اقتحموا منزلي وفتشوه دون إذن رسمي، ثم ضربوني وشتموني لأسباب لا أعرفها، سوى وجود دعوى كيدية من بعض مسؤولين أحدهما يعمل في الهيئة والآخر في ناد رياضي».

وأوضح المدعي أن ما تعرض له من الاعتداء الجسدي واللفظي يتناقض مع المادتين رقم 35 و40 من نظام الإجراءات الجزائية، مضيفاً أن الحادثة تأتي على خلفية قضية ابتزاز ملفقة من جانب زوجتين سابقتين، إذ حصل خلالها على حكم بالبراءة من المحكمة الجزئية ومصدق من محكمة التمييز بصك رقم 30/839.

وأشار المدعي أن أعضاء الهيئة احتالوا عليه بعد إيهامه برغبته شراء سيارته المتوقفة أمام منزله، وعند نزوله للقاءهم فوجئ بنزول ثلاثة أشخاص من سيارة غير رسمية مظلمة بالكامل، عمدوا لضربي ومن ثم تقييدي وإركابي سيارتهم بالقوة دون معرفة شخصياتهم الحقيقية.

وأكد المدعي أن أعضاء الهيئة سلبوه محفظته الشخصية وهاتفه الجوال، ثم اقتحموا منزله بغرض تفتيشه، مطالبين بتوقيع اعترافه على التهم المنسوبة له دون مستند قانوني.

وقال المدعي «طلبت منهم أن يسلموني للجهات الأمنية وأن يكشفوا عن هوياتهم الحقيقية، إلا أنهم رفضوا ذلك، واحتجزوني في سيارتهم لمدة ثلاث ساعات، ثم نقلوني إلى مركز الهيئة وسجنوني لمدة 14 يوماً ولم يتم التحقيق معي أو إطلاع الجهاز الأمني عن الحادثة».

ولفت المدعي أن مركز الهيئة، أحاله لهيئة التحقيق والادعاء العام مكبلاً، إذ جرى التحقيق معه دون كاتب ضبط، ما يعني أن كافة الإجراءات التي تعرض لها تخالف الأنظمة والقوانين، منها أن قاضي المحكمة منحه البراءة بعد عامين من الإطلاح على القضية وجلسات المحاكمة.

وأوضح المدعي أنه تقدم بشكوى ضد أعضاء الهيئة للتحقيق معهم لدى هيئة الرقابة والتحقيق، بانتظار إحالة القضية لديوان المظالم قريباً، مضيفاً أن آخر جلسة كانت في تاريخ 1431/6/19 هـ.

وأضاف المدعي أنه يطالب برد اعتبار ضد من تسبب له بالأذى وتشويه سمعته، بشأن الدعوى الكيدية التي تعرض لها منذ العامين الماضيين، خلافاً لتعويضه عن الأيام التي قضاها في سجن الهيئة وتعرضه للضرب المبرح دون وجه حق، وإخفاء الحادثة عن الجهات الأمنية في حينها.

من جهته أوضح لـ«عكاظ» المتحدث الإعلامي في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة بندر الربيش، أن الحادثة وقعت في عام 1429 هـ، وطالب بمنحه وقتاً للتأكد من ملف القضية، ثم أغلق هاتفه الجوال، ما يعني عدم رغبته التعليق على هذه القضية.

محام مزيف يبتز المطلقات والأرامل

المصدر: جريدة عكاظ السبت 16 شوال 1431 هـ الموافق 25 سبتمبر 2010 العدد 3387

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100925Con20100925373977.htm>

عبد الهادي الربيعي - الطائف

تستعد هيئة التحقيق والإدعاء العام في الطائف للرفع إلى جهات الاختصاص للحكم في قضية خمسيني ادعى المحاماة وأوهم المطلقات والأرامل بقدرته على استعادة حقوقهن بالمجان، مدعياً ابتغاه وجه الله من وراء هذا العمل. وأعد المحامي المزيف لنفسه مكتباً يستقبل فيه النسوة ويختلي بهن لمعرفة قضاياهن ورمى من هذا العمل إلى الإيقاع بهن وإقامة علاقات غير مشروعة ومن ثم تصويرهن وتهديدن حتى أوقعت به هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خلال كمين أعدته له.

وكشف لـ «عكاظ» مصدر داخل لجنة التحقيق أن اللجنة مشكلة من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، البحث الجاني، وشرطة الطائف أحالت ملف القضية إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام تمهيداً للرفع إلى الحاكم الإداري وإحالاته للقضاء لإصدار الحكم الشرعي المناسب.



والدة شرعاء تطالب بتنفيذ العقوبة لـ قاتليها

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 شوال 1431 هـ الموافق 25 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/184770>

الرياض - سحر البندر

عامان مضيا على مقتل الطفلة شرعاء على يد والدها وزوجته من دون أن يحكم عليهما، في حين شددت والدة الضحية على مطالبتها بتنفيذ حد القتل على المعتدين اللذين حرماها من طفلتها ذات الـ 11 ربيعاً، خصوصاً أن التقرير الصادر من مجمع الملك سعود الطبي في الرياض، أكد أن الوفاة تعود إلى توقف القلب، والتنفس الناجم عن إصابة في الرأس. وقالت والدة الطفلة شرعاء بدرية الرحيمان في حديثٍ إلى «الحياة»: «عامان وأنا أتردد على المحكمة من دون جدوى، وقبل ستة أشهر راجعتها، وذكروا لي أنه صدر حكم بالسجن خمس سنوات، ودفع دية مضاعفة، وعندما طلبت ما يثبت حق ابنتي، قال لي القاضي ان هناك خطأ في الحكم، وأعيد إلى محكمة التمييز»، متسائلة عن سبب وجود القضية حتى الآن من دون أن يعاقب المجرمان اللذان قتلا طفلتها.

وأكدت أنها لن تتنازل عن حقها في تنفيذ الحد على قاتل ابنتها وزوجته، خصوصاً بعدما شاهدت ما تعرضت له من تعذيب أثناء تغسيلها شرعاء، إذ كانت الكسور في الرقبة والأضلع واضحة، إضافة إلى آثار كدمات في الوجه والساقين. يذكر أن الطفلة شرعاء توفيت بعدما ضربها والدها مطلع نيسان 2008 وعلقها في نافذة، وغادر المنزل ثم عاد بعد ساعات ليجدها فارقت الحياة، وكشفت التحقيقات الأولية أن والد الطفلة عمد إلى هذا الفعل بعدما أبلغته زوجته أنها زارت مدرسة شرعاء في اليوم الذي توفيت فيه، واكتشفت أن مستواها الدراسي سيئ.

بسبب ترحيلها مقيماً مطلوباً

المظالم تلزم الأمن العام بدفع 86000 ريال لمواطن

المصدر: جريدة الرياض السبت 16 شوال 1431 هـ الموافق 25 سبتمبر 2010 العدد 15433
<http://www.alriyadh.com/2010/09/25/article562264.html>

الرياض - أسامة الجمعان

ألزم ديوان المظالم (المحكمة الإدارية) مديرية الأمن العام بأن تدفع للمواطن مبلغ (86000) ريال بسبب ترحيلها مقيماً صدر بحقه حكم شرعي بدفع 86000 ريال قيمة مسروقات سرقتها المقيم من مكتبة المواطن، وأيد الاستئناف الحكم. وتشير التفاصيل (حصلت الرياض على نسخة من الحكم) إلى أن المواطن تقدم إلى الديوان بدعوى تضمنت أن مقيماً (بمني الجنسية) سرق مكتبته في مدينة الجبيل وتم القبض على السارق وحكم عليه بدفع مبلغ وقدره ستة وثمانون ألفاً وهي قيمة المسروقات الثابتة بالصك الشرعي الصادر عن محكمة الجبيل العامة وقد أودع السارق السجن وتم إحالة الصك إلى الحقوق المدنية بالجبيل من قبل محافظة الجبيل وبعد ذلك تم إرسال الخطاب الصادر عن الإمارة لمحافظة الجبيل وتم إحالته إلى شرطة الجبيل وأحيل إلى سجون الجبيل من قبل الشرطة بخطابهم القاضي بأخذ ما له وما عليه قبل ترحيله ولكن السجون قاموا بترحيله دون أخذ حقه الخاص وطلب في ختام دعواه تعريض المتسبب في ترحيل المقيم وتكليفهم بدفع مبلغ 86000 ريال .

وأوضح ديوان المظالم أنه كان الواجب على شرطة الجبيل ممثلة في إدارة الحقوق المدنية التأكد من مدى احتواء الأوراق على حق خاص ومن ثم إشعار السجن بذلك لتنفيذ الأمر الإمارة المتضمن (ثم ترحيلهم بعد تصفية ما لهم وما عليهم من حقوق) مبيناً أن إبقاء الحقوق المدنية للصك المتعلق بمطالبة المدعي تحت يدها يعد تقصيراً منها في اتخاذ الإجراءات التي تعد من صميم أعمالها وتكفل في سبيلها الحقوق الخاصة وبالتالي توافر أركان المسؤولية التقصيرية بحققها من خطأ وضرر وعلاقة سببية إذ إن عدم إحاطة السجن علماً بوجود مطالبة في حق خاص قد أنتج ضرراً على المواطن بتقويت حقه في مطالبة السجن بالمبلغ الثابت في ذمته تمثل ذلك في ترحيله.

طبيب يقاضي التخصصات الصحية لحسابتها على تخرج الأطباء الشرعيين

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 شوال 1431 هـ. الموافق 25 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/184758>

الرياض - سحر البندر

رفع طبيب سعودي في إدارة الطب الشرعي في صحة الرياض دعوى قضائية إلى الدائرة الإدارية في ديوان المظالم ضد اللجنة العلمية للطب الشرعي في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، لمحاسبة المسؤولين عن تخرج أطباء الطب الشرعي، كونهم غير متفرغين للدراسة والتدريب، إضافة إلى عدم قبوله ضمن برنامج الزمالة السعودية لثلاث سنوات متتالية، على رغم ترشيحه من ثلاثة استشاريين.

وقال الطبيب (تحتفظ «الحياة» باسمه): «الدائرة الإدارية في ديوان المظالم حددت 1432 - 2 - 11 هـ، للنظر في شكواي، والاستفسار من المسؤولين عن تخرج أطباء في تخصص الطب الشرعي، كونهم لم يكونوا متفرغين للدراسة والتدريب»، مشيراً إلى أنه لم يتم قبوله لثلاث سنوات متتالية في برنامج الزمالة السعودية على رغم ترشيحه من ثلاثة استشاريين سعوديين، وحاجة هذا القطاع للسعودة.

وشدد على أهمية الاستعانة بأكاديميين حاصلين على شهادة الدكتوراه في السموم الجنائية لتقويم برامج الماجستير في السموم الذي يعقد في جامعة نايف للعلوم الأمنية للتأكد من فاعليته، إذ إنه تم الأخذ بتقويم رئيس اللجنة العلمية للطب الشرعي، الذي أكد أن البرنامج لا يتناسب مع كادر الأطباء وهذا غير صحيح، ما أدى إلى قطع طبيبين دراستهما، أحدهما أنهى فصلاً دراسياً كاملاً، مشيراً إلى أنه تم ترشيح الطبيبين من الاستشاريين في الطب الشرعي، لدراسة هذا التخصص، على رغم أن الأطباء الشرعيين هم الفئات المستهدفة بحسب دليل البرنامج الصادر عن الجامعة.

وذكر أن حديث رئيس اللجنة العلمية «حاجة المختص في هذا المجال تحتاج إلى دراسة وإيجاد حلول علاجية» يتناقض مع دليل إجراءات العمل للأطباء الشرعيين في المملكة، الذي يحظر مباشرة أي طبيب شرعي متابعة حالة قبل شفاؤها، كون الطبيب المشرف على الحالة هو من يقوم بكتابة التقرير مع مراعاة المصطلحات العلمية، في حين أن التخصص الذي يتناول الدور العلاجي في السموم السريرية وليست الجنائية.

وحاولت «الحياة» طوال الأسابيع الماضية الحصول على تعليق من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، من خلال إرسالها أكثر من خطاب، لكنها حتى الآن لم تتلقَ أي رد.

يرعاها الأمير نايف

ندوة الاعتدال السعودي تستعرض سمات الاعتدال في الخطاب الثقافي السعودي

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 15434
<http://www.alriyadh.com/2010/09/26/article562389.html>

جدة - صالح الرويس

تنطلق مساء اليوم الأحد تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية فعاليات الندوة العلمية الأولى لكرسي صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز ومن المتوقع ان يلقي سموه كلمة ضافية شاملة تتحدث عن مفهوم الاعتدال ودوره في تحقيق سمات الاعتدال في الخطاب الثقافي السعودي وذلك في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة .

من ناحية أخرى كشف المشرف على كرسي الأمير خالد الفيصل الدكتور سعيد بن مسفر المالكي، عن أن ندوة الاعتدال تناقش الاعتدال ونواقصه التي ستعقد خلال الأسبوع المقبل في جامعة الملك عبد العزيز، تحت عنوان "منهج الاعتدال السعودي الأسس والمنطلقات" ستستعرض العديد من المحاور، وذلك من خلال 15 بحثاً سيتم عرضها، حيث تدور حول ثلاثة محاور رئيسية وهي المحور التاريخي والاجتماعي، السياسي والاقتصادي، الثقافي .

وذكر أن الجلسة الثانية التي ستعقد في اليوم الثاني من انطلاق فعاليات الندوة ستبدأ بالمتحدث الرئيس الأستاذ الدكتور محمود بن محمد سفر (أستاذ الكرسي)، الذي سيلقي ورقة علمية بعنوان : الاعتدال ونواقصه: مفهوم حضاري ، ثم تتواصل بعد ذلك فعاليات الجلسة التي سيديرها الأستاذ الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري، عميد كلية الاقتصاد والإدارة، وسوف تستعرض محوري : صياغة الأنظمة والمواقف السياسية وفق منهج الاعتدال السعودي، والسياسات الاقتصادية ومركزات منهج الاعتدال السعودي .

وقال إن البحث الأول سيكون عن الاعتدال السعودي في السياسات الاقتصادية يليه الدكتور أيمن بن صالح فاضل، أما البحث الثاني فسيكون عن مضامين منهج الاعتدال في النظام الأساسي للحكم بالملكة العربية السعودية: رؤية مبنية على الأسس الدستورية القانونية للدكتور محمد بن حسن القحطاني .

وأضاف أنه ستكون هناك قراءة علمية في سياسة المغفور له بإذن الله الملك عبد العزيز وتأسيس نهج الاعتدال السياسي السعودي للدكتور وليد بن نايف السديري، وذلك في البحث الثالث من هذه الجلسة ، إلى جانب بحث رابع بعنوان: منهج الاعتدال السعودي وتحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي للدكتور إبراهيم بن محمد أبو العلا من كلية الاقتصاد والإدارة بالجامعة .

وأشار المشرف على كرسي الأمير خالد الفيصل إلى أن المتحدث الرئيس للجلسة الثالثة هو الأستاذ الدكتور محمد بن خضر عريف، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وذلك في بحث بعنوان: سمات الاعتدال في الخطاب الثقافي السعودي: الملك عبد الله بن عبد العزيز نموذجاً، ثم تبدأ بعد ذلك فعاليات الجلسة العلمية الثالثة التي سيديرها الأستاذ الدكتور يوسف بن عبد العزيز التركي، عميد البحث العلمي بالجامعة، وستدور محاورها حول الثوابت الدينية ودورها في تأصيل منهج الاعتدال السعودي، والخصوصية الثقافية في بناء منهج الاعتدال السعودي. وأفاد بأن أول البحوث سيكون للفريق أول محمود بن محمد بخش، مستشار النائب الثاني وزير الداخلية ورئيس لجنة الضباط العليا، بعنوان: واقعية منهج الاعتدال السعودي، مشيراً إلى أن الدكتور حمد بن محمد الرزبن، قاض بالمحكمة العامة بجدة، سيتحدث عن نظرية الاعتدال في الأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية، وسيكون ثالث أبحاث هذه الجلسة للدكتورة سلوى بنت محمد المحمادي من جامعة أم القرى، التي ستناقش الثوابت الدينية ودورها في تأصيل منهج الاعتدال السعودي، فيما سيلقي الدكتور عصام بن



اللجان التحضيرية لحصر أضرار ممتلكات النازحين تبدأ اجتماعها

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 15434
<http://www.alriyadh.com/26/09/2010/article562393.html>

جازان - موسى الكليبي
اجتمعت أمس اللجنة المشكلة لحصر الأضرار وتقدير التلفيات بالقرى التابعة لمحافظة الحرث الناتجة عن الأحداث في الجنوب، وأوضح مدير الدفاع المدني بمنطقة جازان العميد حمود بن عبد الحميد الحساني أنه بناءً على توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان فقد تم عقد اجتماع تحضيري للجان المشكلة لحصر أضرار وتقدير التلفيات بالقرى الواقعة على الحزام الحدودي والتي تضررت جراء الأحداث الجنوبية، وبين أنه من خلال الاجتماع استعرضت اللجنة أعمالها سواء الإدارية أو الميدانية حيث شكلت أربع لجان ميدانية ممثلة بمندوبي الجهات، وسيتم جدولته القرى المخلاة تمهيداً لإخطار سكانها بموعد مراجعة مركز الاستقبال بمنطقة الإسناد بمحافظة أحد المسارحة.



مولود جديد يفصل معلمة الساعات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 3388
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100926/Con2010092637415.htm>

خالد البلاهدي - الخبر
تموت الضحكة على أسوار الشفاه وتكسو الخيبة ما تبقى من الملامح، حين تقتل فرحة المولود بإكراه على مغادرة الوظيفة، فبدلاً من منح الأم إجازة أمومة وهبتها إدارة مدرستها إقالة مفتوحة.
بخيبة أمل، أجبرت المعلمة (ف. خ) على تقديم استقالتها بعد وضعها مولودها الجديد بالتزامن مع العام الدراسي الجديد، بعد فترة عمل استمرت أكثر من ثلاث سنوات.
تقول (ف. خ) «عملت معلمة في روضة (شمالي محافظة الأحساء) وخلال فترة عملي حرصت على التزود بالدورات في رياض الأطفال، والحاسب الآلي المعتمدة من إدارة التربية والتعليم للبنات، لكن بمجرد وضعي مولودي أجبروني على تقديم الاستقالة، والسبب كما يدعون أنني أعمل بنظام الساعات».
وأوضحت المعلمة أنها خريجة من جامعة الملك فيصل وتحمل شهادة البكالوريوس في تخصص خدمة اجتماعية وعلم اجتماع. وأشارت إلى أن مديرة الروضة رفعت أكثر من ثلاثة خطابات رسمية لمدير شؤون الموظفين في إدارة التربية والتعليم للبنات في الأحساء، طالبت فيها بإعادة المعلمة إلى مدرستها، لكن «شؤون الموظفين» في الإدارة رفضت الطلب. وتضيف «أتمنى من وزير التربية والتعليم ونائبته النظر في موضوعي ومراعاة ظروف الصعبة، وإرجاعي إلى وظيفتي كي أكمل الخدمة بتدريس الأطفال في الروضة. وأوضح مصدر في تعليم البنات في الأحساء أن زوج المعلمة رفع خطاباً لوزارة التربية والتعليم بطلب إرجاعها لعملها السابق، ثم أحيل إلى تعليم الأحساء، وأعيد للوزارة للنظر فيه.

شكرت سفارة المملكة في القاهرة.. أم الشاب المتهم بالزواج من قاصر تكشف لـ الرياض تفاصيل وقوعهما في الفخ ذهبت شاكية فأودعوني وابني السجن.. وسامسة الزواج استولوا على مالنا

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 شوال 1431 هـ الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 15434

<http://www.alriyadh.com/26/09/2010/article562436.html>

الرياض - محمد السهلي

كشفت والدة الشاب السعودي الذي وقع ضحية نصب واحتيال بتزويجه من قاصر في مصر مدعيا والدها والوسيط أنها في سن الزواج المسموح به وتعرض مع والدته للسجن مدد مختلفة وتم الإفراج عنهما بكفالات مادية لحين إنهاء القضية وذلك بجهود من سفارة المملكة في القاهرة وبمتابعة من صاحب السمو الأمير خالد بن سعود وكيل وزارة الخارجية الأسباب التي جعلتها وابنها ضحية نصب واحتيال في الوقت الذي جاءت للقاهرة ومعها ابنها لتزويجه، حيث إنه الوحيد وتريد الفرع بزواجه ورؤية أبنائه وهي على قيد الحياة .

وفي اتصال ل (الرياض) مع أم الشاب قالت ابني يتيم الأب والوحيد مع أخواته ولديه ظروف صحية وظروف خاصة جعلت الجميع يرفض تزويجه ولم أترك مكانا إلا وخطبت له ولم يوفق الله ونصحتني الكثيرون بالذهاب الى مصر والبحث له في الأرياف عن بنت حلال ترضى به زوجا وقدمت على وزارة الداخلية بطلب الحصول على الموافقة وتم عمل الكشف الطبي والإجراءات المطلوبة قبل 7 أشهر بانتظار صدور الموافقة وهذا جعلني أذهب وابني الى مصر قبل خمسة أشهر من الآن لتمليكها حتى تصدر الموافقة ويستطيع أخذ زوجته للمملكة ولم يدر في خلدي أنني سأقع وابني ضحية نصب واحتيال .

زوجوا ابني من قاصر دون علمنا وعندما طالبتهم بالتوثيق ماطلوني ورفضوا إعادة المهر وتواصل بنيرة حزينة قائلة أنا مثل كل أم تريد الفرع بتزويج أبنائها وهي على قيد الحياة وتزيد الرغبة إذا كان لديها مثلي ابن واحد ولهذا حزمت وابني حقائبنا وتوجهنا الى القاهرة وقابلت سمسارا أخذني لأحد الأرياف للخطبة التي تمت بموافقة الوالدين والبنت وتم التمليك بحضور السمسار والمحامي وكتبوا في العقد عمر البنت 20 سنة على أن يتم التمليك بواسطة المأذون الشرعي وتصديقه من سفارة المملكة حتى تأتي الموافقة ويأخذ ولدي زوجته للمملكة ولم أعلم أنني ضحية نصب طلبوا مني المهر حتى أمسك البنت لابني لحين عودتي لمصر في المرة القادمة وأعطيتهم 21500 جنيه وذهبا اشتريته من المملكة بقيمة 7 آلاف ريال لتفرح به زوجة ابني فيما أخذ السمسار 7 آلاف جنيه والمحامي 1500 جنيه .

الأب لديه قصص مماثلة من النصب بعقد الزواج لابنته عدة مرات من خليجيين رجعت بعد ذلك الى مصر للتمليك الشرعي في السفارة السعودية وطلبت منهم التمليك بواسطة المأذون الشرعي لأتفاجأ بتهرب الأب والسمسار والمحامي وعرفت من أحد أقاربهم أن البنت قاصر وأني سأعرض وابني لمشكلة الزواج من قاصر تحدثت مع والدها موضحة له أنني أجهل أنظمتكم وعليكم إرجاع المهر وبدأ والدها في التهرب وعرفت أنه لديه قصص مماثلة من النصب بعقد الزواج لابنته عدة مرات على مواطنين من الكويت والإمارات وله سوابق في هذا الشأن . وتردفت قائلة "توجهت الى مركز الشرطة لتقديم شكوى ضد والد الزوجة وتفاجئت بإدخالي وابني السجن بتهمة الزواج من قاصر والذي ينص على السجن 5 سنوات ."

ما حدث معنا سيناريو يتكرر مع مواطنين من دول الخليج ..
وبجهود شؤون الرعايا في سفارة المملكة تم الإفراج عني وبقيت أتابع قضية ابني فيما بقيت بناتي في المملكة لوحدهم مما زاد معاناتي سوءاً وتكلفت جهود السفارة بالإفراج عن ابني حتى يتم إنهاء القضية. ولن أنسى جهود السفارة ووقوفها معي ومع ابني وأتمنى صدور الموافقة على تزويج ابني من الخارج حتى يتحقق حلم أم تبذل الغالي والنفيس من أجل اكتمال فرحتها بتزويج ابنها الوحيد .
من جانبه، قال رئيس شؤون الرعايا في سفارة المملكة بالقاهرة إبراهيم الحميد، إنه تم بحمد الله تم الإفراج عن الشاب والدته وذلك بمتابعة صاحب السمو الأمير خالد بن سعود وكيل وزارة الخارجية ومتابعة معالي السفير الأستاذ هشام ناظر ومنتظر إجراءات إنهاء القضية لتعود الأم وابنها للمملكة منوها بأهمية الذهاب أولاً للسفارة للراغبين بالزواج حتى يتعرفوا على أنظمة البلد ويستفيدوا من نصيح السفارة.



أمانة جدة تعكف على دراسات تقضي على مشكلات الصرف الصحي... نهائياً

المصدر: جريدة الحياة - الأحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185054>

جدة - أحمد العمري
كشفت مصادر خاصة في أمانة محافظة جدة لـ«الحياة» عكوف «الأمانة» على دراسات بشأن اتخاذ تدابير احترازية للأحياء القائمة سكانياً تعالج مشكلاتها الخاصة بالصرف الصحي التي تواجهها «الأمانة» يومياً في أحياء العروس وتتزايد باستمرار مع ظهور متواصل للمياه الجوفية. ويأتي ضمن الموجهات العامة لتلك الدراسات المزمع مناقشتها، إلزام المخططات بشهادات شبكة صرف صحي ضمن مشروع تنفيذ أي مخطط جديد، وأن يتم ذلك حتى في مشاريع المخططات قيد التجهيز، إضافة إلى التقيد بعدم إفراغ الأراضي للبيع ما لم يتم ربط شبكة الصرف الصحي للمخطط بشبكة الصرف الصحي العامة (وهي عادة موجودة بالخطوط الرئيسية)، وأخيراً الحصول على شهادة من شركة المياه الوطنية بربط المخطط بشبكة الصرف الصحي قبل الموافقة أو اعتماد إفراغ أراضي المخططات.
وأكدت المصادر ذاتها تخصيص «أمانة جدة» 100 مليون ريال موازنات لردم وتجفيف المياه الجوفية في أحياء المحافظة الساحلية، خصوصاً قبل موسم الأمطار لهذا العام، تتضمن الأحياء التي تنشأ عليها تلك المشاريع (وهي الأجاويد، النعيم، قويزة، البوادي، السامر، وغيرها)، وحظي حي الأجاويد بنصيب الأسد من الموازنة المخصصة لردم تلك المياه، إذ بلغت الموازنة المخصصة له 42 مليون ريال بسبب كثرة الشكاوى من تراكم المياه الجوفية أمام الكثير من المنازل وفي الشوارع الداخلية نتيجة لدفن البرك والبحيرات الناتجة من مياه أمطار جدة، إضافة إلى إنشاء مخطط جديد بعيد عن الرقابة» مخطط الأجاويد 3»، وذلك لدفعهم جميع أماكن تجمع الأمطار ورفعهم منسوب المخطط عن حي «الأجاويد 1 و 2» ليقف سداً أمام الأمطار وتصريف السيول.
وأوضح أحد سكان حي السامر عبدالرحمن الأحمرى: «منذ سنوات عدة نعاني من مشكلة المياه الجوفية، وقد تفاقم الوضع بشكل كبير خلال الأيام الأخيرة حتى إننا خسرنا الكثير جراء تكرار عملية شطف ودفن هذه المياه ولكن يظل الوضع كما هو، نتيجة لعودة المياه مرة أخرى للظهور بشكل مفاجئ»، مبيناً أن ظهور تلك المياه بدا أمراً مقلقاً ومفاجئاً، إذ يصل ارتفاع منسوب المياه إلى حوالى نصف المتر في أغلب شوارع الحي وأصبحت سياراتنا ومنازلنا تسبح في المياه الأسنة.

5 وزارات وجهات تتفق على تعديلات في تصرفات المحققين

حظر الحيلولة دون إسعاف المصابين لإجراء التحقيق

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 3388

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100926/Con20100926374015htm>

عدنان الشبراوي - جدة

تدرس وزارة الداخلية وعدد من الوزارات والمجالس والهيئات الحكومية إضافة باب جديد تحت مسمى «تصرفات المحقق» إلى نظام الإجراءات الجزائية الذي يشهد حالياً تعديلات على مواده بالحذف والإضافة والتعديل، ومن أبرز هذه التعديلات حظر الحيلولة دون إسعاف المصابين من قبل هيئة التحقيق بقصد استكمال التحقيق، وجاءت دراسة التعديلات الجديدة التي يتوقع إقرارها قريباً، وتجريها وزارة الداخلية، وزارة العدل، المجلس الأعلى للقضاء، هيئة التحقيق والادعاء العام وديوان المظالم لتشمل إجراءات التحقيق، إذ نصت على أن «للمحقق إذا رأى أن لا وجه للسير في الدعوى أن يوصي بحفظ الأوراق، ولرئيس الدائرة التي يتبعها المحقق الأمر بحفظها».

ورأى مندوبو وزارة الداخلية، أن يضاف إلى هذه المادة أو في مادة مستقلة «للمحقق أن يوصي بحفظ الأوراق إذا لم تصح نسبة الوقائع إلى المتهم، أو إذا وجد مانع مسؤولية، أو عذر يعفي من العقاب، أو إذا انقضت الدعوى الجزائية العامة أو الخاصة في إحدى الأحوال المذكورة في هذا النظام، أو إذا كان الضرر الناتج عن الجريمة طفيفاً، أو كانت الملاحقة القضائية تولد مفسدة يفوق ضررها ما يمكن أن تحققه من نتائج، وكان هذا الضرر أشد من ضرر الجريمة، أو إذا كان من شأن السير في الدعوى استفحال الخطر، أو زيادة العداوة والخصومات، أو كانت الدعوى مقامة من جهة حكومية على أحد منسوبيها ورأت أن لا مصلحة من ملاحقته جنائياً، أو إذا كان الفعل الجرمي ناتجاً عن إهمال الأبوين أو الأبناء، ولم يتأذ أحد غير أفراد الأسرة، أو وقوع تجاوز يمكن تسويغه في مباشرة حق الولاية أو التعليم أو واجبات الوظيفة، أو التخالص في الجرائم المالية في غير جرائم الحدود، أو سحب المضرور دعواه التي لا تحرك الدعوى العامة فيها إلا بناء على شكواه»، وتضمنت التعديلات الجديدة إضافة ستة أحكام جديدة في هذا الباب، ومن أهم تلك الأحكام النص التالي: «يطلق سراح المتهم الموقوف إذا استكمل قرار الحفظ شكله النظامي؛ ما لم يكن موقوفاً لسبب آخر»، وأضيف كذلك حكماً بالنص التالي: «لا يشترط لحفظ الأوراق في قضايا التعزير أن يسبقها تحقيق»، وحكم ثالث ينص على «وقف السير في الدعوى، وحفظ الأوراق لا يمنع من إعادة التحقيق في القضية لأسباب يذكرها المحقق في المحضر».

كما أضيف حكم رابع بالنص التالي: «لا يجوز للمحقق أن يقوم بالتحقيق في أية قضية، أو التحضير لها، أو إصدار أي قرار فيها في الأحوال التالية، إذا وقعت الجريمة عليه شخصياً أو كان زوجاً لأحد الخصوم أو كانت تربطه بأحدهم صلة قرابة أو مصاهرة إلى الدرجة الرابعة، وإذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح تأثيرها في مسار التحقيق، وإذا كان قد سبق أن أدى أي عمل في القضية بوصفه خبيراً أو محكماً أو وكيلاً أو بأداء شهادة فيها ونحو ذلك. وهناك حكم خامس ينص على التالي، «للمحقق إذا كانت لديه أسباب يجد معها حرجاً من التحقيق في قضية أن يطلب من رئيسه بذاكرة مسببة تنحيته قبل البدء فيه، ولرئيسه قبول هذا الطلب أو رفضه»، وحكم سادس نصه «إذا أحييت القضية إلى محقق مختص فلا تحال إلى محقق آخر إلا بقرار مسبب، يصادق عليه من رئيس الهيئة أو من ينيبه في الجرائم الكبيرة، ومن رئيس فرع الهيئة في المنطقة فيما عداها، ولرئيس الدائرة التي يتبعها المحقق في كل الأحوال أن يكلف محققاً أو أكثر مع محقق القضية في أي مرحلة من مراحل التحقيق لاستكمال إجراءاته».

وجاء في تعديل المادة 63 أنه إذا صدر أمر بالحفظ وجب على المحقق إبلاغ المجني عليه والمدعي بالحق الخاص، فإذا توفي أحدهما أبلغ ورثته جميعهم في مكان إقامته، وتضمن التعديل الجديد كذلك مقترحاً قدمه مندوبو وزارة الداخلية لإضافة النص التالي في النظام، «يحظر على المحقق أن يحول دون إسعاف المصابين في الحادث؛ بقصد إجراء التحقيق أو استكمالها».

تجمع 50 عاملاً في عرعر للمطالبة برواتبهم

المصدر: جريدة الوطن الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=22455&CategoryID=5

عرعر: عبدالله الخدير 2010-09-26 3:10 AM

تجمع أمس أمام مكتب العمل بعرعر حوالي 50 عاملاً من جنسيات مختلفة يعملون لدى إحدى المؤسسات الوطنية مطالبين بصرف رواتبهم المتأخرة من صاحب العمل منذ 6 أشهر. وأكد بعضهم أنهم لم يتمكنوا من استلام رواتبهم المتأخرة التي تجاوزت 6 أشهر. وطالبوا بصرف مستحققاتهم ونقل كفالتهم أو منحهم تأشيرات خروج نهائي رافضين العمل لدى مؤسستهم. وأكد مدير مكتب العمل والعمال بمنطقة الحدود الشمالية صلف الجارد لـ "الوطن" استدعاء الكفيل وأخذ إقرار خطي بدفع جميع المستحقات المتأخرة للعمالة خلال 3 أيام. مؤكداً أنه في حال عدم الالتزام بالإقرار ستطبق بحق المؤسسة العقوبات النظامية. مشيراً إلى أن الموضوع محل اهتمامه ومتابعته الشخصية.

إصابة مدير مستشفى وحارس أمن إثر مشاجرة في حائل

المصدر: جريدة الوطن الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=22457&CategoryID=5

حائل: ماجد الطريقي 2010-09-26 2:58 AM

وقعت مشاجرة بين مدير مستشفى الملك خالد بحائل الدكتور فواز الراشد واثنين من حراس الأمن في المستشفى أول من أمس، أدخل على أثرها مدير المستشفى قسم الباطنة بالمستشفى بعد تعرضه لكسر في اليد، كما أدخل أحد حراسي الأمن قسم الجراحة بعد تعرضه لبعض الإصابات. وكان مدير المستشفى قد طبق أنظمة صارمة على حراس الأمن المتغيبين والمتأخرين عن العمل، الأمر الذي لم يرق لهم وتسبب في اعتداء اثنين منهم على مدير المستشفى إثر احتدام النقاش بينهم. من جهته، أوضح الناطق الإعلامي بشرطة حائل المقدم عبدالعزيز الزنيدي أنه نشب خلاف بين مدير مستشفى الملك خالد بحائل واثنين من حراس الأمن في المستشفى أدى إلى حدوث مشاجرة نتج عنها بعض الإصابات واتخذت الإجراءات اللازمة ولا يزال التحقيق جارياً. والتقت "الوطن" أحد حراس الأمن سلطان فضي الشمري 30 عاماً، الذي تشاجر مع مدير المستشفى، وقال الشمري إن البداية كانت نقاشاً بينه وبين مدير المستشفى بعد أن خصم من راتبه 800 ريال ولم يبق له إلا 1200 ريال بسبب الغياب، مؤكداً أنه لم يتوقع أن تصل الأمور إلى المشاجرة. وأكد الشمري الذي يرقد حالياً في قسم الجراحة أنه تعرض إلى قطع عرق أصابع يديه وسيدخل إلى قسم العمليات لإجراء عملية جراحية. وأوضح مدير الأمن بمستشفى الملك خالد محمد سمير، أن الحراس توقفوا عن العمل الأسبوع الماضي بعد فصل أحد زملائهم بسبب غياب يوم واحد، مشيراً إلى أنهم احتجوا على القرار ورفعوا خطاباً لנائب مدير مستشفى الملك خالد.

التربية ترصد مخالفات تكليف الطلاب بأعباء مالية

المصدر: جريدة الوطن الأحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=22415&CategoryID=5

جدة: حسن السلمي 2010-09-26 2:24 AM

بدأ عدد من اللجان بمتابعة ورصد مخالفات تكليف الطلاب بأعباء مالية في 43 إدارة تعليمية للبنين في تفعيل مقتضيات تعميم وزارة التربية والتعليم القاضي بالتيشير على الطلاب في طلبات الأدوات المدرسية، ومنع مطالبتهم بنوعيات معينة تكلف أولياء أمورهم مبالغ باهظة، أو جمع أية تبرعات.

جاء ذلك في تعميم نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنين خالد بن عبد الله السبتي مؤخراً، المتضمن حرص الوزارة على عدم تكليف الطلاب بأية طلبات مدرسية ليست من واجباتهم، سواء كانت وسائل أو مستلزمات تعليمية، أو طلبات أخرى مثل: مواد تزيين الفصول أو المدرسة أو الصحف أو اللوحات الحائطية أو الأقمشة، أو تصوير وتكبير الكتب أو طلب تبرعات.

وطالبت وزارة التربية بأن يتم تأمين الوسائل والأدوات والمستلزمات التعليمية من البنود المالية المخصصة لذلك، ومن صناديق المدارس، وصناديق إدارات التربية والتعليم، والتأكيد على التيسير في طلب الأدوات المدرسية الأساسية الخاصة بالطلاب، والتي هي من واجباتهم مثل الدفاتر والأقلام الشخصية والملابس الرياضية.

وشددت على عدم مطالبة الطلاب بأنواع محددة أو مواصفات معينة ومكلفة من الزي المدرسي أو الرياضي، وأن يتم الاكتفاء بما يفي بالغرض ويحقق الهدف، ولا يكلف أولياء أمور الطلاب بأية مبالغ إضافية وعالية.

من جانبه، أكد مدير عام التوجيه والإرشاد بالوزارة عبدالكريم بن سليمان الجربوع، على أن اللجان الميدانية المشكلة من كل من التوجيه والإرشاد، والمتابعة الإدارية، والإشراف التربوي في جميع إدارات التربية والتعليم بالمملكة، ستتولى المتابعة الميدانية، واتخاذ الإجراءات اللازمة وفق التعليمات المنصوص عليها بهذا الخصوص.

وأشار إلى أن وكالة الوزارة للتعليم ممثلة بالإدارة العامة للتوجيه والإرشاد طالبت برفع تقارير دورية حول أية ملاحظات يتم رصدها في الميدان التربوي فيما يتعلق بهذا الخصوص، وأهمية التواصل من قبل أولياء أمور الطلاب مع هذه اللجان، ومع إدارة التربية والتعليم في حال وجود أية مخالفات في هذا الاتجاه.

الحكمة تنظر دعوى مساهمين يطالبون التجارة بتعويضهم

بـ 351 مليون ريال

المصدر: جريدة الحياة الإحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185032>

جدة - أحمد الهاللي

تنظر المحكمة الإدارية في منطقة الرياض في الأول من ذي الحجة المقبل دعوى قضائية ضد وزارة التجارة يطالب فيها عدد من المساهمين في مخطط البشري في العاصمة المقدسة بتعويضات تصل إلى أكثر من 351 مليون ريال. وتضمنت الدعوى التي قدمها «وكيل المساهمين» المحامي محمد المونس مطالب بإلزام وزارة التجارة بتعويض من فات عليهم بـ «المبلغ المعلن» الذي يمثل ناتج بيع أرض المساهمة التي تصل مساحتها إلى (413034) متراً مربعاً المخصصة للمساهمة، وتوزيع المبلغ للمساهمين كافة كل بمقدار حصته فيها وترك أمر التوزيع للجنة الوزارية المشكلة لتصفية المساهمات المتعثرة.

وجاء ضمن لائحة الدعوى أيضاً: «ترتب على إصدار وزارة التجارة التصريح بالمساهمة من دون توافر شروطه والتأسيس عليه في طرح الأرض في مساهمة، إلحاق ضرر جسيم بالمساهمين المدعين على خلفية حبس أموالهم مدة أربع سنوات، نتيجة عدم إمكان بيع الأرض (موضع مساهمتهم)، ما فوت عليهم الاستفادة المشروعة من بيع الأرض وفق السعر المعروض (850) ريالاً للمتر المربع.»

وفي الدعوى قال المؤنس: «إن الخطأ المؤسس عليه في طلب التعويض هو أن شروط إصدار التصريح تتطلب أن يكون طالب التصريح هو المالك للأرض أو أن تؤخذ موافقته بطرح أرضه للمساهمة تثبت أمام الموظف المختص في وزارة التجارة.»

وأضاف: «الأرض مملوكة للمواطن (تحتفظ «الحياة» باسمه) بموجب الصك المعول عليه في طلب الترخيص، وبرجوع الإدارة للمدعى عليها (وزارة التجارة) إلى الجهات ذات العلاقة وإجابة كتابة عدل جدة بأن الصك ساري المفعول ومستوف للإجراءات النظامية، إضافة إلى إجابة إدارة التخطيط العمراني من جانبها، يتضح أن الأرض تقع ضمن النطاق العمراني وأنها مملوكة بالفعل للمواطن.»

وأشار إلى ما حدث له من أضرار نتيجة خطأ المدعى عليها (وزارة التجارة)، واستدرك: «إلا أنه بانتهاء المدة المحددة في الترخيص (1428/8/20) لم يعمل المكتب «المقصود «بتصفية المساهمة، كما لم تستطع وزارة التجارة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصفية، ما يذهب بالتفسير إلى بطلان إصدارها للترخيص، وعدم استجابة المرخص له بالحضور إليها، وعدم قدرتها على إجراء التصفية النظامية وفق ما يقتضي النظام نتيجة أن مالك الأرض يرفض بيع أرضه لمن تقدم للوزارة بطلب شرائها بواقع (850) ريالاً للمتر المربع، مؤسباً رفضه أنه لا علاقة له بالمساهمة، ولم يبيع أرضه أو جزءاً منها للمرخص لهم بالمساهمة ولم يؤخذ إذن من «الوزارة» عند إصدار التصريح بطرحها في مساهمة وفق ما تقضي به الأنظمة.»

وفي هذا الصدد، سبق أن أكدت مصادر لـ «الحياة» أن أمانة العاصمة المقدسة أبلغت وزارة التجارة بعدم إمكان فرز مساحة مساهمة مخطط البشري في مكة المكرمة بعد مخاطبات جرت بين «التجارة» و«الشؤون البلدية» لتسهيل تصفيتها وإعادة أموال 1500 مساهم، إذ إن عدم فرز المساحة كان من أبرز المشكلات التي تواجه تصفية المساهمة وإعادة أموال المساهمين، إضافة إلى أنه تم الإعلان عن المساهمة من أشخاص لا يمتلكون المخطط، خصوصاً أن «صك المخطط» باسم و«المساهمة» باسم آخر.

و(بحسب المصدر)، فإن هذه المشكلات جاءت ضمن عدد من العراقيل التي واجهت التصفية بعد أن أسندت وزارة التجارة والصناعة إلى أحد مكاتب المحاماة لتصفيتها، تمهيداً لبيع المخطط وفق شروط تصفية المساهمات العقارية التي أقرت أخيراً من الجهات العليا.

وكانت المساهمة قد فتحت قبل سنوات على أرض «خام مشاع» غير مطورة واستقطبت أكثر من 1500 مساهم، إذ يقع المخطط المرفوعة بشأنه الدعوى في أهم المواقع في العاصمة المقدسة بالقرب من الحرم المكي الشريف والمشاعر المقدسة.

يذكر أن وزارة التجارة والصناعة قررت تصفية مساهمة مخطط البشرى التي جمعت خلالها أكثر من 132 مليون ريال من أكثر من 1500 مساهم، إذ وضعت «الوزارة» يدها على جروح آلاف المساهمين ممن وقعوا ضحايا للمساهمات العقارية في السعودية التي وصلت إلى أكثر من 60 مساهمة لمعالجتها، وقررت تصفية العشرات من المساهمات من خلال تعيين مصفين قانونيين.



البحث عنهما يطال شمالي ووسط جدة الشرطة تحذر من محاولات إخفاء رافيا وسحر

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 3388

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100926/Con20100926374184.htm>

إبراهيم علوي - جدة

تواصل الجهات الأمنية في جدة التحقيق والبحث في حادثة اختفاء الطفلتين رافيا وسحر في كورنيش جدة الأربعاء الماضي، وبالأخص بعد اختفاء والدتهما التي تحوم حولها الشكوك في ارتباطها بالحادثة، وهو ما دفع رجال الأمن إلى تنفيذ حملات تفتيش على مواقع شمالي ووسط جدة.

وأكد لـ «عكاظ» الناطق الإعلامي لشرطة جدة العقيد مسفر الجعيد، أن الشرطة شكلت فريقا متخصصا يضم ضباطا من مركز شرطة السلامة وشعبة التحريات والبحث الجنائي يعمل على متابعة مواقع يتوقع أن تكون الأم قد لجأت إليها، مشيرا إلى أن المعلومات التي حصل عليها فريق التحقيق تبحث في عدة فرضيات منها خطف الفتاتين، أو ضياعهما، أو أن إحدى الأسر قد تكون وجدت الطفلتين. ودعا الناطق الإعلامي لشرطة جدة المواطنين والمقيمين ممن شاهدوا الفتاتين تحت أي ظروف إلى إبلاغ الجهات الأمنية، أو تسليمهما إلى أقرب مركز شرطة، محذرا من أية محاولة لإخفائهما أو التستر على موقعهما.

يشار إلى أن رافيا وسحر (7، 9 سنوات) اختفتا من أمام مسجد الرحمة في كورنيش جدة، بعد أن ذهبتا إلى دورات المياه عقب الاستئذان من شقيقهما، بيد أن الساعات مضت دون عودتهما.

مديرون يتعذرون ب النطاق الجغرافي وآخرون يرددون:

اكتفينا

رفض تسجيل الطلاب في المدارس .. وين أودي ولدي؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 15434

<http://www.alriyadh.com/26/09/2010/article562598.html>

الرياض، تحقيق - راشد السكران

باتت مشكلة قبول الطلاب والطالبات في كافة مراحل التعليم العام تحتاج إلى حل جذري وسريع، حيث يعاني العديد من المواطنين من عدم قبول أبنائهم في المدارس الحكومية التي يفترض أن تقبلهم دون تردد . وقد برزت هذه المشكلة في الأحياء الجديدة التي لا يوجد فيها مبان للمدارس، على النقيض من الأحياء القديمة التي نرى فيها تكديسا في المباني المدرسية الحكومية، بل ويدرس فيها نسبة كبيرة من غير المواطنين . ورغم أن المدارس الأهلية تعتبر حلا، إلا أنها أثقلت كاهل المواطن الذي قد يكون لديه أكثر من ابن، خصوصا وأن أسعارها تتزايد كل عام، فأصبح المواطن والمقيم بين مطرقة التعليم وسندان المصاريف . في هذا التحقيق اقتربت «الرياض» من المشكلة، لتوضح الأمور أمام الجهات المعنية لوضع الحلول المناسبة .

حبر على ورق

عن قبول الطلبة المستجدين في التعليم العام فإن تعليمات وزارة التربية والتعليم واضحة وصريحة فهي تؤكد على جميع إداراتها بضرورة الالتزام بالشروط والضوابط لقبول الطلاب والطالبات السعوديين بالصف الأول الابتدائي وغيره من مراحل التعليم العام، وسرعة استكمال تسجيلهم بالمدارس الحكومية، إضافة لحجز ما نسبته (10%) من المقاعد الشاغرة في المدارس لتسجيل المتأخرين من الطلاب والطالبات، وبعد ذلك قبول الطلبة والطالبات من غير المواطنين، ولكن هذا الوضع قد يكون حبرا على ورق، إذا لم ينفذه مديرو ومديرات المدارس الذين باتوا هم الأمر والناهي في القبول من عدمه . أهون من الحريم

أم طالبة "نوف" بدأت حديثها معنا بقولها: مللت من الروتين بين المدرسة والإشراف التربوي وإدارة التعليم، لا أدري من الجهة التي بيدها أمر تسجيل ابنتي، فقد ذهبت لأسجلها في مدرسة حكومية، وبعد أخذ ورد رفضوا بحجة انتهاء التسجيل، مضيفة أنها لم تستطع تسجيلها في مدارس أهلية لأن ظروفها المادية لا تسمح، متسائلة: ماذا أعمل؟، المشكلة أن المدرسة تقع بالقرب من منزلي ولم يقبلوها، مشيرة إلى أنها ذهبت إلى مكتب الإشراف التربوي لأخذ ورقة قبول فرفضوا إعطائي إياها، وأن المسؤولية قالت بالحرف الواحد: تقبلها المديرية بالغضب!، متسائلة مرة أخرى: ما هو الحل؟ البنت في السنة الأولى الابتدائي وأخاف أن تفوت عليها، وقد أشار علي بعض الأخوات بأن أذهب إلى قسم الرجال لأنهم كما يقولون: أهون من الحريم !.

فاتورة كهرباء وماء

أم طالبة أخرى تقول: أريد أن أتحدث عن معاناتي وبعض أمهات طالبات رُفضن في المدارس، والحجة هي كلمة "اكتفينا"، متسائلة: أين يذهب الطالبات؟، وإذا أصررنا على قبول بناتنا بدأ مسلسل نريد "صك المنزل"، وبعد أن نأتي به يقولون: أين فاتورة الماء والكهرباء؟، أو عقد إيجار من مكتب العقار إذا كان البيت مؤجرا، متسائلة مرة أخرى: هل من حقهم أن يطلبوا فاتورة الماء والكهرباء أم ليس حقهم؟. وأضافت هؤلاء أبناء الوطن إذا لم يتعلموا في وطنهم فأين يتعلمون؟ ومن المفترض أن جميع المدارس تفتح أبوابها لأبنائنا، لافتة إلى أنه لا وجد مدارس أخرى في الحي الذي نسكنه إلا مدارس أهلية، وهذه لا نستطيع تدريس أبنائنا داخلها لأن تكاليفها مرتفعة .

واسطة التسجيل

"أبو عبدالعزيز" لا تقل معاناته عن أمهات الطالبات حيث يقول: ذهبت إلى إحدى المدارس المتوسطة في الحي بعد أن أنهى ابني المرحلة الابتدائية وتم تحويل ملفه إلى هذه المدرسة المتوسطة الملحقة بالمجمع، ففوجئت بالمدير يرفض

تسجيل ابني في الفصول التي تعتمد على المقررات الجديدة وتحويله للفصول التقليدية، حيث قال لي: إذا لم توافق على التحاقه فيها فسوف نرفض تسجيله في المدرسة كلياً، واذهب وابحث عن مدرسة أخرى!، متأسفاً بقوله: حتى التسجيل في المدارس دخلت فيه الوساطة، فلو كنت أملكها لما كان هذا تجاوب مدير المدرسة معي ومع ابني .
د.العمران: عدم وجود أراض ومماثلة بعض المقاولين عوائق تقف في تسليم المشروعات
نطاق جغرافي

ويروي المواطن "أبو ريان" إشكالية ابنه قائلاً: ذهبت إلى المدرسة لتسجيل ابني في الصف الأول الابتدائي، فرفض المدير طلبي بحجة أن لديه تعليمات من مركز الإشراف أن لا يقبل إلا من كان داخل النطاق الجغرافي للمدرسة، وأن عليّ التوجه إلى مدرسة أخرى لتسجيل ابني فيها، فأوضحت له أن ابني الأكبر يدرس في هذه المدرسة وأريد ابني الصغير معه، فرد علي: أسف التعليمات عندي هكذا، مشيراً إلى أن مبنى المدرسة حكومي وكبير بل ومؤلف من ثلاثة أدوار ويستوعب لثمانية وعشرين فصلاً، موضحاً أن المدرسة التي بقرب منزله مستأجرة استغلوا فيها حتى المطبخ لتدريس الأطفال فيها .

ومثله "مفرح المفرح" كانت ابنته تدرس في المرحلة المتوسطة ولما أراد أن يسجلها في المرحلة الثانوية مع أختها الكبرى التي تدرس فيها، رفضت المديرية، مما استدعى تدخل مدير التربية والتعليم لتسجيل ابنته في المدرسة .
حق مشروع

وتحدث "سحيمي السبيعي" قائلاً: عانى أحد أقاربي من عدم قبول بعض أبنائه في مراحل التعليم العام، لقلة المدارس في الأحياء الجديدة كشرق الرياض مثلاً، مقترحاً أن يستفاد من المدارس في الأحياء الشعبية التي لا تشكل فيها أعداد الطلاب من المواطنين أكثر من (10%) بنقلها إلى أحياء مكتظة بالسكان، أو أن تقوم الوزارة بدفع رسوم الطلبة للمدارس الأهلية بتلك الأحياء حتى لا تتكبد الدولة أموالاً كبيرة تهدر على مدارس يتم في كل عام تجهيزها بطاقم تعليمي وأثاث و"ترميمات" والمستفيدون في النهاية هم من غير أبنائنا، الذين هم بحاجة ماسة لتخفيف الازدحام على الفصول الدراسية حتى يتمكنوا من أخذ نصيبهم من التربية والتعليم .

وأضاف: لقد تطرقت "الرياض" في أعداد سابقة لهذه المشكلة وهي أن العديد من المدارس الحكومية بالرياض وفي أنحاء متفرقة من الأحياء الشعبية وسط وجنوبي الرياض ومنها الأحياء الراقية في شمال الرياض يتجاوز أعداد الطلاب والطالبات غير السعوديين فيها أعداد المواطنين، لافتاً إلى أنه في إحدى المدارس المتوسطة في وسط الرياض يوجد قرابة 10 طالبات سعوديات والبقية من جنسيات مختلفة، وفي إحدى مدارس الأحياء الجديدة يبلغ عدد طالباتها 600 طالبة غير السعوديات فيها بلغ أكثر من (60%) وهذا المؤشر المرتفع يحرم الطلاب والطالبات السعوديات من حقهن المشروع والاستفادة الفعلية من التعليم، مشدداً على ضرورة الاهتمام بمستقبل أجيالنا، وإلا سوف يواجهون آثار سلبية تؤثر على نفسياتهم ..!

ندرة المدارس

ويشير كثير من الملاحظات والآراء التي تلقيناها من المواطنين الذين شاركونا في هذا التحقيق أن عدم قبول أبنائهم يقود إلى ندرة المدارس في أحيائهم، مثل أحياء شمال الرياض وشرق الرياض وغيره من الأحياء الجديدة، ويؤكد عدد منهم أن هذه الأحياء تعاني من قلة المدارس الحكومية، مما جعلهم يجدون صعوبة في تسجيل أبنائهم، مطالبين بسرعة التحرك لتوفير مدارس لأبنائهم وبناتهم أو استئجار عدد من المباني التي تغطي حاجة سكان الحي لتكون مدارس حكومية مؤقتة لحين إنشاء مدارس بالحي .

ولفت آخرون أن أحياء مثل "الغدير" و"النفل" و"الازدهار" و"الربيع" و"الندى" و"التعاون" القريبة من حي "الصحافة" تعاني هي الأخرى شحاً في المدارس الحكومية، خصوصاً للمرحلة الثانوية في حين لا يوجد في حي "الوادي" إلا مدرسة ابتدائية واحدة، وأخرى متوسطة في مبنى مستأجر وصغير جداً .

و"الرياض" سبق وحصلت على إحصائية لعدد المدارس الحكومية والأهلية للتعليم العام بنين لجميع المراحل الدراسية بأحياء شمال الرياض حيث لا تتجاوز المدارس الحكومية 47 مدرسة (ابتدائي ومتوسط وثانوي)، وعدد منها مستأجر ولا تغطي الأعداد الكبيرة والمتزايدة من سكان تلك الأحياء بينها 8 مدارس ثانوية فقط مقابل 97 مدرسة أهلية تتوزع على أحياء شمال الرياض ذات الكثافة السكانية المتزايدة .

مرافق حكومية ولكن

يقول أحد سكان شمال الرياض: نعاني نحن سكان شمال الرياض من وجود المرافق الحكومية المدرسية ولكنها مقام عليها استراحات وما شابهها، بالرغم من أنها في المخططات مثبتة كمرافق حكومية، ونلاحظ بكثرة وجود وانتشار المدارس الأهلية وأكثرها بمبانٍ مستأجرة .

ومواطن آخر من حي "الملقا" قال: للأسف الحي الذي أسكنه لا يوجد به أي مدرسة للبنين سواء كانت ابتدائية أو متوسطة أو ثانوية، الأمر الذي سبب لنا إشكالية كبيرة جداً في تسجيل أبنائنا في أحياء أخرى سواء البعيد منها أو القريب، ولا تقتصر معاناتنا عند توصيلهم لتلك الأحياء فقط أو ما يسببه ذلك من إرباك لنا على المستوى العملي أو خلافه، بل إن المعاناة تكمن في صعوبة قبولهم في تلك المدارس التي يتذرع بعض مديريها بعدم وجود إمكانية في القبول، مما يجعلنا نلجأ مجبرين على تسجيلهم في مدارس خاصة تستنزف جيوبنا وبشكل يربك وضعنا المالي .

المدارس الأهلية أكثر مواطن آخر في حي "الفلاح" شرح معاناتهم في الحي الذي لا يقل عما سبقه من الأحياء الجديدة وقال: لا توجد مدارس حكومية، والمواطن للأسف يتجه للمدارس الأهلية المسيطرة على الحي بالكامل وفي جميع المراحل التعليمية، مضيفاً أن هناك عجزاً كبيراً في المدارس الحكومية ولا يعلم أسباب ذلك، وإن وجد فأكثر من 50 طالبة أو طالباً يتكدسون داخل الفصل الواحد بشكل مزعج، متسائلاً: لكم أن تتخيلوا أن خمسين طالباً أو طالبة في الفصل الواحد كيف يستوعبون المقررات الدراسية؟ وأين الخطط التنموية المدروسة التي يجب أن توفر احتياجات الحي من المدارس قبل إنشائه؟ .

الأراضي والمقاولون المباني التعليمية المستأجرة تعد من أهم أسباب عدم توفر قبول الطلبة والطالبات في المدارس باعتبارها غير مناسبة للبيئة التعليمية، لأن المبنى التعليمي يعد هو البيئة التي تنمو بين أركانها المعرفة والثقافة، ولذلك نجد أن حكومتنا حفظها الله لم تبخل بتوفير المباني الواسعة لاستيعاب الطلبة والطالبات وتهيئة الجو المناسب للتحصيل الدراسي وتلقي المعلومات وممارسة الأنشطة المختلفة، والمباني المستأجرة لا تتوفر فيها صفات الجو التعليمي وقد لا تتوفر فيها أقل وسائل التربية والتعليم .

وقد أكد "د. محمد العمران" مدير عام التربية والتعليم للبنات بمنطقة الرياض على حرص الوزارة للاستغناء عن المباني التعليمية المستأجرة خلال العام المقبل، مبيناً أن عدم تخلص الوزارة من المباني المستأجرة نهائياً لعدم وجود أراضٍ كافية للإنشاء عليها، إضافة إلى مماطلة بعض المقاولين في تسليم المشروعات التعليمية للوزارة .



مدرسة بنجران تغلق أبوابها أمام الطالبات

المصدر: جريدة الوطن الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=22411&CategoryID=5

نجران: ريم الأحمد 2010-09-26 2:22 AM

فوجئ العشرات من أولياء أمور طالبات المتوسطة الثانية والعشرين بحي الفهد الشمالي في نجران بعدم فتح المدرسة لأبوابها وغياب حارس المدرسة والمديرة والمعلمات الذين أثبتوا دواهم الرسمي في مدرسة أخرى . وأكد مدير الإعلام التربوي بالإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات بمنطقة نجران حمد آل شريفة أن المدير العام سالم بن محمد الدوسري وجه بقبول طالبات المدرسة الثانية والعشرين في المدرسة الرابعة نتيجة لعدم اكتمال إجراءات المدرسة الجديدة.

43 % من الحالات المحتاجة للعلاج لم يقبلها التخصصي الشورى يطالب بتشغيل مرافق إضافية للوفاء بمتطلبات الخدمات التخصصية وتسهيل إجراءات تحويل المرضى للمستشفى

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 15434
<http://www.alriyadh.com/26/09/2010/article562431.html>

الرياض عبدالسلام البلوي
أثارت النسبة المتدنية لوظائف السعوديين في مستشفى الملك فيصل التخصصي وعدم تقدمها خلال السنوات الماضية، حفيظة مجلس الشورى وتحديداً لجنته الصحية التي درست تقريراً سنوياً أخيراً لأداء المستشفى ولاحظت أن نسبة الأطباء والفنيين الصحيين السعوديين لم تتجاوز النصف وتدنّت في مجال التمريض لتصل 6،5% فقط في فرع الرياض، فأوصت اللجنة بوضع إستراتيجية ملائمة لزيادة السعودة خاصة في مجال التمريض والاستفادة من خريجي برامج الزمالات والتعليم والتدريب في المجالات الصحية، كما طالبت أيضاً بدعم جهود المستشفى لبناء مرافق إضافية وتشغيلها للوفاء بمتطلبات خدماته التخصصية كمّاً نوعاً، للحد من عدم القبول للحالات المحتاجة والتي تصل حالياً إلى 43 % .
وطالبت اللجنة في توصية ثانية بإعطاء المستشفى المرونة اللازمة لمراجعة الكوادر والمزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين المتميزين بما يعزز إمكانية استقطابهم والاحتفاظ بهم وإعطاء الفرص لشغل المراكز القيادية، وأشارت اللجنة إلى أن الرواتب والمزايا المالية الحالية دون المستوى المطلوب لاستقطاب السعوديين المميزين كما أن استقطاب الكوادر الأجنبية ليس سهلاً إضافة إلى تكاليف استقدامهم وتوظيفهم التي تكلف الدولة أضعاف ما يلزم لتوظيف الكوادر السعودية. ويرى مجلس الشورى عبر لجنته الصحية الحاجة إلى تعزيز مستشفى الملك فيصل التخصصي للشراكة مع المستشفيات التابعة لوزارة الصحة والمستشفيات المحولة الأخرى لتسهيل إجراءات تحويل المرضى منها وإليها واستكمال خطة العلاج والمتابعة، كما حثت التوصيات على مشاركة الأطباء من مختلف التخصصات في مشروعات البحث العلمي في المستشفى ومركز البحوث واعتمادها ضمن المفاضلة في الترقية وشغل الوظائف القيادية، كما أقرت اللجنة توصية لدعم برنامج الزيارات الخارجية لتقديم الخدمات الصحية التخصصية للمستشفيات في مناطق المملكة والتوسع فيها.

الشورى يناقش تقريراً حول مساءلة موظفي المؤسسات العامة

والهيئات الحكومية الخاضعين لنظام العمل

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 15434

<http://www.alriyadh.com/26/09/2010/article562644.html>

الرياض-واس

عقدت الهيئة العامة لمجلس الشورى امس اجتماعها السابع للدورة الخامسة من السنة الثانية برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وحضور معالي نائب رئيس المجلس الدكتور بندر حجار ، ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور عبدالرحمن البراك ، ومعالي أمين عام مجلس الشورى الدكتور محمد الغامدي ورؤساء اللجان المتخصصة. وقد أحالت الهيئة على جدول أعمال المجلس للفترة المقبلة عدة موضوعات من أبرزها تقرير للجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن دراسة كيفية مساءلة موظفي المؤسسات العامة والهيئات الحكومية الخاضعين لنظام العمل ، وتقرير للجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن مشروع نظام إجراءات التراخيص البلدية ، وتقرير للجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن مشروع نظام القياس والمعايرة ، وتقرير للجنة الشؤون المالية بشأن إعادة دراسة اقتراح الهيئة السعودية للمهندسين ومجلس الغرف التجارية الصناعية المتضمن إلزام جميع المهندسين المصممين والمشرفين بالتأمين على مسؤولياتهم المهنية الناشئة من أعمالهم الاستشارية. ووافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن تعديل المادة " الثامنة " من نظام مجلس الخدمة العسكرية ، وتقرير للجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن مشروع اتفاق تعاون إخباري بين وكالة الأنباء السعودية ووكالة برس ترس أف إنديا الهندية ، وتقرير للجنة الشؤون المالية بشأن المصادقة على تعديل البند " ثانياً " من بنود اتفاقية إنشاء لجنة مشتركة بين المملكة والجمهورية العربية السورية ، وتقرير للجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن طلب المصادقة على التعديلات والإضافات التي أدخلت على بعض الوثائق خلال المؤتمر (الرابع والعشرين) للاتحاد البريدي العالمي الذي عقد في جنيف 2008م. وأقر الاجتماع إحالة عدة تقارير للأداء السنوي لعدد من الجهات الحكومية حيث أحالت الهيئة تقريراً للجنة الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي 1428/1429هـ ، وتقريراً للجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن تقرير المتابعة السنوية الخاص بخطة التنمية الخمسية الثامنة لمعهد الإدارة العامة للسنة الخامسة للعام المالي 1430/1431هـ ، وتقريرها بشأن التقريرين السنويين للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعامين الماليين 1428/1429هـ ، 1429/1430هـ. كما أحيل على جدول أعمال المجلس تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لوزارة الحج للعام المالي 1428/1429هـ وتقرير للجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي 1430/1431هـ ، وتقرير للجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن التقرير السنوي للهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها للعام المالي 1428/1429هـ.

الأولوية للسجناء و650 معاملة في 10 أيام نقص القضاة يعطل 2000 قضية بمحكمة الأحساء

المصدر: جريدة اليوم الأحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 13618
<http://www.alvaum.com/issue/article.php?IN=13617&I=787120&G=1>

ناصر الصويلح - الأحساء

تشهد المحكمة الجزئية في الأحساء يومياً كثافة في أعداد المراجعين وتكدساً للمعاملات وتراكم الدعاوى بسبب قلة القضاة ويزيد المشكلة تعقيداً تعطل النظام الإلكتروني الخاص باستقبال المعاملات في الكثير من الأوقات وكأنه لا يكفي ما يواجهه المراجعون من قلة القضاة حتى يتعطل النظام الإلكتروني. كما أن هناك أسباباً أخرى في تأخر المعاملات في المحكمة ترجع إلى الإمكانيات التجهيزية من مبان وأجهزة وإمكانات بشرية. فهناك نقص في أعوان القضاة من الموظفين المؤهلين تأهيلاً شرعياً وإدارياً؛ وأيضاً العمل اليدوي الذي مازالت المحكمة تعمل بموجبه. قضايا متنوعة وتختص المحمة الجزئية بالنظر في القضايا الجنائية عموماً ما عدا قضايا القتل والاتلاف وغسيل الأموال، وجميع قضايا المخدرات ما عدا تهريبها والقضايا الأخلاقية كالمعاكسات والخلو غير الشرعية والقضايا غير الأخلاقية كالسرقات دون الحد والمضاربات والمشاجرات والجنح وقضايا السكر من شرب وترويج وحياسة وقضايا تهريب الخمر وزنا غير المحصن والسب والشتم والقتل والشعوذة والسحر والقضايا المالية إذا كان المبلغ لا يزيد على 20 ألف ريال. كما تنتظر قضايا الحوادث المرورية؛ والجنايات في حدود ثلث الدية فما دون، والجرائم الإلكترونية والمعلوماتية وقضايا الأحداث، والقضايا التي يطالب فيها صاحب الحق الخاص من أقيمت عليه الدعوى العامة مهما بلغ المبلغ المطالب به كقضايا الاختلاس. الغريب أن المحكمة التي تنتظر هذا الكم الكبير من القضايا يعمل بها خمسة قضاة ورئيس فقط .

ضغط المعاملات

وأكد عدد من المواطنين من مراجعي المحكمة الجزئية في الأحساء لـ (اليوم) توقف الكثير من المعاملات الخاصة بالمراجعين وأصحاب الدعاوى والمعاملات الخاصة بأقسام الشرطة والمرور في المحكمة الجزئية في المحكمة، فيما أكد عدد آخر من المراجعين أن المعاملات الخاصة بالسجناء تأخذ الأولوية لدى القضاة، أما غيرها فتنظر دورها حسب المواعيد المتوافرة في المحكمة وحسب ضغط المعاملات، ومع قلة القضاة تتعطل معاملاتنا .

النظام القديم

وبين المواطن حمد راشد أنه تفاجأ حينما وجد أن المحكمة مازالت تعمل على النظام القديم .. ويتساءل راشد : إذا لم تستطع المحكمة القيام بالعمل على النظام القديم فكيف تقوم به بالنظام الجديد .

وذكر أحمد بن علي أن له معاملة تقدم بها منذ ما يقارب 5 شهور ولم يبت فيها إلى اليوم، وما زالت معطلة في أدراج بعض القضاة أكثر من 4 شهور.

بينما كشف المواطن راشد بن ناصر أن أحد القضاة أعطاه موعداً حدد له في شهر ربيع الأول من السنة المقبلة، مبيناً أن قضيته حقوقية مالية ويجب عدم تأخيرها ، كونه ملتزماً بتسديد مستلزمات مالية عليه .

وذكر مصدر داخل المحكمة - فضل عدم ذكر اسمه - أن طريقة عمل القضاة في نظر القضايا هي إعطاء الأولوية

القضايا لقضايا السجناء للبت فيها حتى لو أدى ذلك لتأخير المعاملات غير الخاصة بالسجناء ومع ضغط معاملات

السجناء وقلة القضاة تكدست غيرها من المعاملات لدى مكاتب القضاة، كاشفاً أن ما يتجاوز 2000 معاملة مازالت معطلة

تنتظر البت فيها. وأوضحت عدة مصادر من داخل المحكمة لـ (اليوم) أن لكل قاض في المحكمة 5 موظفين فقط مقابل

الضغط الهائل من المعاملات الحقوقية والجنائية، ما يترتب عليه تأجيل العديد من مواعيد المعاملات إلى 5 شهور تقريباً

وما فوق، مبيناً أن ما ينجزه القاضي الواحد من معاملات قضائية جنائية أو حقوقية لا يتجاوز 15 قضية في الشهر ، ما

يتسبب في تأخر البت في حقوق المواطنين .

وأكد أحد القضاة لـ (اليوم) أن العديد من المعاملات الحقوقية الخاصة بالمراجعين والمعاملات الواردة من أقسام الشرطة والمرور ، منذ رجوع القضاة والموظفين إلى العمل في المحكمة بعد عطلة عيد الفطر المبارك الماضي، قد تجاوزت أكثر من 650 معاملة تجاوزت خلال الأيام العشرة الماضية، فيما تعطلت في المحكمة الجزئية نحو 400 معاملة واردة من هيئات ودوائر حكومية حقوقية بسبب تعطل النظام الإلكتروني في المحكمة الجزئية، موضحة تضرر العديد من المواطنين وإصاها التهم بالقضاة بالمماطلة وإضاعة الوقت وما لهم من حقوق، مؤكدا أن القضاة يعملون فوق طاقتهم.



الحوار الوطني يقيم ورشة عمل مع المنظمة الكشفية العالمية

المصدر: جريدة الحياة 17 شوال 1431 هـ الموافق 26 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185124>

الرياض - «الحياة»

عقد مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني أمس ورشة عمل مع وفد المنظمة الكشفية العالمية، بالتعاون مع جمعية الكشفية العربية السعودية.

ويمثل وفد المنظمة الذي يتكون من نحو 50 مشاركاً يمثلون أكثر من 20 دولة في العالم، أربع مجموعات رئيسية تتكون من أعضاء زمالة مؤسس الحركة الكشفية في العالم بادن باول العالمية، وأعضاء الصندوق الكشفي العالمي، وأعضاء اللجنة الكشفية العالمية، ومديري أقاليم المنظمة الكشفية العالمية.

وافتح اللقاء بكلمة من نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور فهد بن سلطان السلطان، رحب فيها بوفد المنظمة الكشفية العالمية الذي يزور المملكة حالياً للمشاركة في احتفالات اليوم الوطني ومناقشة مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود (هدية السلام).

وتناول السلطان في كلمته الفعاليات والأنشطة التي نفذها المركز وأهدافه القائمة على نشر ثقافة الحوار والسلام. وأكد أهمية تعاون مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني مع المنظمات والهيئات الدولية التي تلقت أهدافها مع رسالة وأهداف المركز، مشيراً إلى أهمية منظمة الكشفية العالمية.

وقال السلطان: «إن مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني يتطلع إلى تنفيذ برامج مشتركة مع المنظمة، وتوقيع اتفاق شراكة وتعاون معها في المستقبل القريب.»

كما تناول من جانبه سيجفرايد ويذر في كلمته التي ألقاها نيابة عن المنظمة الكشفية العالمية تمنيات ملك السويد بنجاح اللقاء الذي يركز على فئة الشباب الذين يمثلون قادة المستقبل، مثمناً على جهود الملك عبدالله في مجال نشر ثقافة الحوار والسلام في العالم، وعلى مشروع هدية السلام الذي دعا إليه خادم الحرمين الشريفين وتبنته المنظمة.

وقال إن خادم الحرمين الشريفين يعتبر من أكثر الشخصيات التي كان لها دور كبير في إحداث التغيير على مستوى العالم، ونشر ثقافة التسامح والسلام، وأكد أن مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني استطاع تحويل ثقافة الحوار إلى علم، مبيناً مدى أهمية الحوار في صناعة قادة المستقبل ونشر ثقافة التسامح والاعتدال.

كما استعرض مجموعة من شباب مركز الملك عبدالعزيز عدداً من البرامج والمشاريع التي نفذتها اللجنة الشبابية في المركز، إذ استمع المشاركون إلى شرح عن مشروع قافلة الحوار، والذي نفذته اللجنة الشبابية من خلال عدد من الشباب والشابات أعضاء مشروع ببادر للعمل التطوعي، وتجارب اللجنة الشبابية في مجال الحوار مع الآخر من خلال برنامج سفير والمشاركة في فعاليات منظمة اليونسكو، وكذلك في مجال العمل التطوعي الداخلي والتدريب المجتمعي على الحوار. وفي نهاية اللقاء شارك الحضور في ورشة العمل التي نظمها المركز وشارك فيها رئيس المنظمة الكشفية العالمية جون قيونج هيجان، وأعضاء الوفد الزائر ومنسوبي اللجنة الشبابية في المركز.

دورة لتعريف منسوبات السجون بقواعد الأمم المتحدة لحقوق

النزيلات

المصدر: جريدة الحياة 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185137>

الرياض - «الحياة»

بدأت أمس أعمال الدورة التدريبية الخاصة «تنمية مهارات العاملات في السجون»، التي تنظمها كلية التدريب في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع المديرية العامة للسجون بالسعودية وتشارك فيها متدربات من العاملات في السجون بالمملكة وتستمر حتى 27 من الشهر الجاري في مدينة جدة.

وأوضح مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام في الجامعة الدكتور خالد الحرفش أن الدورة تهدف إلى تعريف المشاركات بالمؤسسات الإصلاحية (السجون) كمؤسسات اجتماعية ضرورية ذات فوائد وأهداف مماثلة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكذا التعريف بقواعد الأمم المتحدة للحد الأدنى لحقوق المسجونين ومبادئ الأمم المتحدة لحمايتهم، والتعريف بضرورة المعاملة الإنسانية للنزيلات في إطار السلوك الإنساني والأخلاق الإسلامية وتزويد المشاركات في الدورة بالنظام الذي يحكم السجون في المملكة وأنواع السجون واللائحة التي تحكم عمل العاملات في السجون، والإحاطة بالقواعد الشرعية التي تحكم الإيداع في السجون والإفراج عن المسجونات والتعريف بالرقابة القضائية والأمنية على مهام وأعمال العاملات في المؤسسات الإصلاحية والتعريف بالعقوبة السجنية فلسفتها وأهدافها وتطوراتها والوقوف على البرامج التأهيلية كأهم وظيفة للمؤسسات الإصلاحية، وإحاطة العاملات في المؤسسات الإصلاحية بطبيعة وخصوصية النزيلات واختلافهن عن النزلاء من الرجال وطبيعة جرائمهن واختلافاتها عن جرائم الرجال، والتعريف بالإجراءات الأمنية داخل المؤسسات الإصلاحية للنساء طبيعتها وأهدافها وأهمية الالتزام بها وتدريب المشاركات على حقوق واجبات النزيلات في المؤسسات الإصلاحية بحسب الشرع والقواعد الدولية المعمول بها عالمياً، والتدريب العملي على المهام والوظائف الموكلة للعاملات في المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالنساء، إضافة إلى التعريف بأهمية تصنيف النزيلات في المؤسسات الإصلاحية وأهمية تطبيقه كواحدة من قواعد الأمم المتحدة لمعاملة النزيلات.

وستتناول الدورة جملة من المواضيع المهمة التي تخدم وتحقيق أهدافها مثل المبادئ العامة للتعامل مع السجينة والموقوفة، وحقوق النزيلات والعقوبات والجزاءات والأمن ومهارات التفيتش والرعاية المصاحبة ومكافحة المخدرات وقواعد السلامة من الأخطار والكوارث والإسعافات الأولية والسلامة الصحية وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

ويأتي تنظيم الجامعة لهذه الدورة استجابة لرغبة المديرية العامة للسجون بالمملكة في توطيد أواصر التعاون وكذلك إدراكاً من الجامعة لأهمية موضوعها الذي يستقي محاوره من قيم الدين ومبادئه ومن الخصوصيات الثقافية والحضارية التي تركز عليها برامج الإعداد المتكاملة للنهوض بالرسالة الأمنية وأعبائها بمرونة وتعاون إنساني جم في نطاق التأهيل الروحي والمعنوي للأجهزة والمؤسسات ذات العلاقة كافة.

إنشاء قرية صناعية لضعاف البصر والمكفوفين بالمملكة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شوال 1431 هـ الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 15434

<http://www.alriyadh.com/net/article/562630>

جدة - ياسر الجاروشة:

تعتزم جمعية إبصار الخيرية للتأهيل وخدمة الإعاقة البصرية إنشاء قرية صناعية لضعاف البصر والمكفوفين بالمملكة. وأكد الدكتور أحمد علي رئيس مجلس إدارة الجمعية أنه تم التواصل مع الاتحاد البلغاري للمكفوفين الذي يملك مجموعة من المصانع تدار من قبل مكفوفين مثمنا ترحيب رئيس الاتحاد البلغاري للمكفوفين السيد فازيل دولابشيف Mr.Vasil Dolapchiev وهو كفيف يدير أحد هذه المصانع بنقل هذه التجربة إلى السعودية، وقال: تم تكليف مجموعة أسيايف القابضة التي طرحت فكرة المشروع بعمل الدراسة الأولية والتواصل مع الجهات المعنية في بلغاريا صاحبة تجربة إشراك قطاع خدمة الإعاقة البصرية في التنمية الاقتصادية والصناعية.

وأضاف "تجري الآن الترتيبات لتكوين فريق من إبصار ومجموعة أسيايف لزيارة مصانع المكفوفين بدولة بلغاريا للاطلاع عليها وعقد اجتماعات مع مسؤوليها للتباحث حول نقل تجربة مصانع تشغل من قبل أشخاص ذوي إعاقة بصرية في المملكة بهدف تحويل قطاع الإعاقة البصرية في السعودية إلى قطاع إنتاج صناعي يعود بمردود تنموي واقتصادي على المجتمع"، ويأمل علي أن تكون فكرة مشروع المصانع نواة لمشروع نوعي في المنطقة العربية والعالم بحيث يتوسع ليصبح قرى صناعية منتشرة في عدد من مدن المملكة والعالم العربي تلبي كافة الاحتياجات التنموية والاجتماعية والصناعية لخدمة الإعاقة البصرية والمعاقين وذويهم والمختصين، وذلك من خلال قرية تضم في مكوناتها مركز إعادة تأهيل لضعف البصر والسمع، وعيادات عيون، ومجموعة مصانع تنتج كافة المستلزمات المتعلقة بالإعاقة البصرية وخدماتها ومتاجر لبيع منتجات الأدوات والمعدات المساندة لذوي الاحتياجات والمختصين، ومعارض بيع نظارات، ووحدات سكنية (للعاملين) ومركز صحي ومراكز تدريب للكوادر في تخصصات القرية المتنوعة، وسوبر ماركت ومطاعم ومرافق رياضية) تمارس فيها كافة الألعاب التنافسية لذوي الإعاقة البصرية)، ومحطة وقود.

الحامد: 20 لقاء إلزامياً لـ 3000 خطيب مسجد في الرياض عن معالجة الغلو

المصدر: جريدة الحياة الأحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185079>

الرياض - سعود الطياوي
كشف المدير العام لفرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في منطقة الرياض عبدالله الحامد عن عقد 20 لقاء بشكل متزامن لنحو 3000 من الأئمة وخطباء المساجد في مدينة الرياض والمحافظات التابعة لها الثلاثاء المقبل، من أجل زيادة جهودهم في معالجة الغلو وتحقيق الأمن الفكري، مؤكداً وجود توجيهات بمتابعة بعض الخطباء، وتوجيههم في حال سجلت ملاحظات في خطبهم.
وأضاف لـ«الحياة» أمس أن حضور الأئمة والخطباء تلك اللقاءات سيكون إلزامياً، لافتاً إلى أن اللقاء الأول سيفتتح في حضور المفتي العام للمملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، وجرى اختيار موضوع «خطبة الجمعة وأهميتها في تحقيق الوسطية والأمن الفكري» كبدية لبرنامج الندوات الشهرية الموجهة للخطباء في منطقة الرياض، بهدف بيان دور الخطيب في تحقيق الوسطية والأمن الفكري بين جمهور المصلين، مشيراً إلى أن الوزارة استقطبت علماء وطلاب علم لإلقاء المئات من المحاضرات.
وشدد على أن عقد مثل تلك اللقاءات لا يعني التشكيك في خطباء المساجد تجاه انحراف أو غلو بعضهم، وإنما لتأكيد الدور الذي يمكن أن يقوم به الخطيب في رفع الوعي ومعالجة الغلو والتطرف، وتحقيق الوسطية والأمن الفكري، والتقليل من خطر الإرهاب، وما لهذا الأمر من أثر بالغ في الدين والمجتمع، وتابع: «القضية ليست قضية خلل في بعض الأئمة، ومن يثبت أن لديه نزعة من الغلو والانحراف لا يبقى في المنبر بل سيمنع من الاستمرار، ولكل خطيب من يتابعه ويحضر معه ويوجهه في حال أخطأ الطريق لا سمح الله».
وذكر أن السعودية تحرص جاهدة على تأهيل الدعاة تأهيلاً علمياً عالياً يتناسب مع فقه الواقع، ويتناغم مع ثقافة الحوار على أساس متين من العقيدة الإسلامية الصافية القائمة على مبدأ الوسطية التي أمر بها الدين الحنيف.
وتطرق الحامد إلى أن ضيق التواصل مع الآخر يؤدي إلى ضيق الرؤية والانغلاق، ولا تحتل كل الأمور الاندفاع، مضيفاً أن صاحب الحماسة يعتقد أن الصرامة كافية في تحقيق الأهداف، وأن الشباب يميلون للحلول الصارمة والتمسك بأرائهم، ويعتقدون أن أوامرهم حازمة وغير قابلة للنقاش. وحذر من تهيمش الآخرين وأدوارهم ومهامهم.
وأشار إلى أن الوزارة وزعت على الأئمة والخطباء والمؤذنين ومواطنين ومقيمين آلاف الكتب والأشرطة التي تعالج الانحرافات الفكرية، وتبين منهج الحق القائم على الكتاب والسنة.
وأكد أن العالم يعيش متغيرات متسارعة وفتناً متتالية، في ظل المتغيرات المعاصرة والتيارات الفكرية المعادية التي تواجه الأمة الإسلامية، مشدداً على دور المملكة الرائد في تحقيق الوسطية في المنهج العقدي والمقومات العلمية وإصلاح الوسائل الدعوية، لمنع تأثير هذه المتغيرات في الأمن الفكري والانتماء الوطني.

سباق دولي مع الزمن للاستفادة من العفو عن المخالفين لنظام الإقامة في السعودية

المصدر: جريدة الحياة 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185081>

بروكسل - محمد الجمعي

بدأت دول عدة مسابقة عجلة الزمن للاستفادة من العفو السامي الشامل عن المخالفين لنظام الإقامة في السعودية الذي صدر أخيراً، إذ ضاعفت بعضها ساعات العمل لموظفيها المعنيين حتى تتمكن من إعادة رعاياها المخالفين قبل انتهاء المدة المحددة، فيما عينت أخرى موظفين مؤقتين ومتطوعين لتمكين عشرات الآلاف من رعاياها من العودة. واعتبر مسؤول في وزارة الداخلية البنغلاديشية خلال حديث لصحيفة دايلي ستار (لم يكشف عنه اسمه)، أن قرار العفو يعد خبراً ساراً لمتخلفي الحج والعمرة فقط، وقال: «قد يكون خبراً ساراً للحجاج والمعتمرين الذين خالفوا نظام الإقامة واختاروا العمل والإقامة بشكل غير قانوني، إذ يمكنهم الآن العودة من دون مواجهة أي عقوبات، أما بالنسبة لآلاف البنغلاديشيين المخالفين، من الذين دخلوا إلى السعودية بتأشيرة عمل فلا يمكن اعتباره خبراً ساراً، بل يعتبر خبراً سيئاً، إذ دفع هؤلاء أموالاً طائلة من أجل الذهاب إلى السعودية، ولم يجدوا خياراً غير مخالفة نظام الإقامة لاسترداد الأموال التي دفعوها من أجل الذهاب إلى هناك، خصوصاً وأنه يستحيل تعويض ما دفعوه من خلال رواتب هزيلة.»

وبعد إعلان كل من الهند وباكستان عزمهما على الاستفادة من العفو السامي الشامل من العقوبات المقررة على مخالفين أنظمة الإقامة في السعودية، وحث رعاياها المخالفين على المغادرة قبل انتهاء المهلة في 23 من آذار (مارس) المقبل، أكد بدوره وزير العمل النيبالي حرص بلاده على الاستفادة من العفو السعودي السامي. وقال وزير العمل النيبالي محمد أفتاب علم الذي ثمن العفو السامي أن بلاده ستعمل على حث رعاياها المخالفين لنظام الإقامة في السعودية بسرعة التقدم للجهات السعودية المعنية وإنهاء إجراءات المغادرة، مشيراً إلى أنها فرصة ثمينة يجب استغلالها.

ولا تقتصر آمال الحكومة النيبالية على تمكين ألفين من رعاياها يقعون في السجون السعودية معظمهم مخالف لنظام الإقامة فقط، إذ تطمح أيضاً بحسب ما نقلته صحف نيبالية أمس من تمكين جميع النيباليين المخالفين لنظام الإقامة في السعودية من العودة.

وبينما قدرت نيبال رعاياها المخالفين في السعودية بنحو 80 ألف مواطن ومواطنة، لفنت تقارير صحافية سير لانكية إلى أن إجمالي مخالفين نظام الإقامة في السعودية يتراوح ما بين مليون إلى ثلاثة ملايين مخالف، على رغم نجاح نظام البصمة الذي تم تطبيقه في السعودية في تقليص عدد الذين يدخلون إلى المملكة بشكل غير شرعي. وحث مكتب العمال المغتربين في وزارة الخارجية السير لانكية على ضرورة الاستفادة من العفو السامي الذي دخل حيز التنفيذ أمس (السبت).

وطالبت وزارة الخارجية السير لانكية في بيان لها رعاياها المخالفين بسرعة التوجه إلى سفارتهم في الرياض أو قنصلية بلادهم في جدة للحصول على وثائق السفر، للتمكن من العودة إلى بلادهم من دون عقاب، خصوصاً وأن عقوبات مخالفة أنظمة الإقامة بحسب البيان السير لانكية تشمل السجن والغرامة وكلاهما معاً في بعض الحالات. وطمأنّت الخارجية السير لانكية مواطنيها مؤكدة أن العفو السامي يشمل جميع المخالفين لأنظمة الإقامة ولا يقتصر على مخالفين الحج والعمرة.

وضمن السباق الدولي للاستفادة من العفو السامي الذي صدر عن مخالفين نظام الإقامة، وصفت وزيرة العمل الفلبينية روزاليندا بالدوز العفو السامي بالفتة الإنسانية، وقالت في تصريحات صحافية: «إنه لخبر جداً ممتاز لمن يقيم بطريقة غير شرعية من أبناء جاليتنا في السعودية»، مضيفة أنه تمت مضاعفة ساعات العمل في وزارة الخارجية بالنسبة لموظفي الرعاية الاجتماعية في إدارة رعاية العاملين في الخارج، وذلك لتمكين جميع المخالفين الفلبينيين من الاستفادة من العفو الملكي.

واحتفلت الصحف الفلبينية بالعفو السامي السعودي، مشيرة إلى أنه سيمكن الحكومة الفلبينية التي أطلقت برنامجاً لإعادة رعاياها المتعثرين في الخارج من تحقيق أهدافها. وكانت الهند من أوائل المرحبين بالعفو السامي، إذ أعرب وزير الخارجية الهندي في مؤتمر صحفي الأربعاء الماضي عن تقدير بلاده وترحيبها بهذا العفو، وقدر ديبلوماسيون هنود عدد مواطنيهم المخالفين لنظام الإقامة في السعودية بنحو 200 ألف مخالف.

وجاء في تصريحات وزير الخارجية الهندي تأكيداً لضخامة الرقم، إذ أكد أن بلاده تحتاج إلى رفع ساعات عمل الموظفين المختصين في الجهات المعنية لتمكين العدد الكبير من المخالفين الهنود في السعودية من العودة إلى بلادهم قبل انقضاء مهلة الستة أشهر، لافتاً إلى أنه قد يتم الاستعانة بمتطوعين أو موظفين وقتيين. وعلى رغم توقع صحف دولية أن يغادر الأراضي السعودية مئات الآلاف من المخالفين خلال مهلة العفو السامي المحددة في ستة أشهر، خصوصاً وأن فئة مهمة من المخالفين كانوا يفضلون البقاء في وضعهم خشية التعرض للمساءلة القانونية ودفع الغرامات واحتمال تعرضهم السجن، إلا أنها أكدت أنه على رغم إيجابية العفو السامي فإنه لا يعني أن جميع المخالفين سيبدرون إلى الاستفادة منه.

بعد أن تعرضت لـ 10 طعنات من أخيها أسرة مطلقة العوقيلة ترفض استقبالها وتشكيل لجنة للحماية

المصدر: جريدة اليوم الأحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 13618
<http://www.alvaum.com/issue/article.php?IN=13617&I=787150&G=5>

رافع فريح - العوقيلة
أدى رفض أسرة "مطلقة العوقيلة" استقبال ابنتهم التي تعرضت لعنف أسري، إلى بقائها بمستشفى العوقيلة العام ، مع تكوين لجنة من إدارة الشؤون الاجتماعية لمتابعة حالتها بالتنسيق مع إمارة الحدود الشمالية. وأوضحت مصادر لـ "اليوم" بأن توجيهات صدرت إلى المستشفى بعدم مغادرة "المطلقة"، إلا بعد صدور قرار من الإمارة بتحديد مصيرها . يذكر بأن "مطلقة العوقيلة" - 35 عاماً- تعرضت لعنف أسري ظهيرة الثامن من شوال و أدخلت المستشفى متأثرة بست طعنات في اليد وأربع طعنات في أنحاء متفرقة من الجسم على يد أخيها بالعقد الثالث من عمره بسبب مشاكل عائلية متجددة وحرمت من رؤية ابنتها طوال الخمس عشرة سنة الماضية وكانت تسرق نفسها الى المدرسة بعد أن قام زوجها السابق بادخال ابنتها ذوات الأربع عشرة سنة والآخرى اثنتى عشرة سنة المدرسة ترى بناتها عن طريق المدرسة بالرغم من عدم ممانعة أب البنات من رؤية أمهن لهن، في رفض أهل المطلقة قدوم البنات الى منزلهم لكي ترى الام بناتها. وتشير المعلومات بأن الاخ هو وراء المشاكل العائلية سيق وأن تنوم بالصحة النفسية ويعاني من انفصام عقلي مزمن وحاول الاخ ادخال اخته الصحة النفسية بالقوة في شهر رمضان الماضي وبعد دخولها للصحة النفسية تم الكشف عليها وظهرت النتيجة بأنها لا تعاني من أي اختلال عقلي بل صحتها سليمة. وقال مدير مستشفى العوقيلة عطاالله غريب إن الحالة وصلت للمستشفى في يوم الجمعة 1431/10/8 هـ وكانت تعاني من 10 طعنات بالة حادة وقد تم تنويمها بالمستشفى وعمل الاجراءات الطبية اللازمة والتحفظ عليها بالتعاون مع شرطة العوقيلة كما تم التنسيق مع لجنة الرعاية الاسرية بالشؤون الاجتماعية بعرعر والذين حضروا واستلموا القضية وتنتظر التوجيه بعد رفع مجمل القضية لوزارة الشؤون الاجتماعية.

انتظار صدور حكمين قضائيين ضد الشؤون الإسلامية... اليوم

المصدر: جريدة الحياة الأحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185031>

جدة - «الحياة»

تصدر المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة اليوم (الأحد) حكمين في دعويين ضد وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في محافظة جدة خلال الجلستين اللتين ستعقدان في حضور أطراف القضيتين. وتتضمن الدعوى الأولى مطالبة موظف (تمت ترقبته من المرتبة السادسة إلى السابعة) (بتمكينه من وظيفته التي صُعد إليها، فيما تتمثل الدعوى الثانية في مطالبة موظف بإعادته إلى وظيفته بعد أن فصل منها تعسفياً). وسبق أن طلبت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المحافظة الساحلية خلال الجلسة الماضية في القضية الأولى رد دعوى الموظف، مستندة في طلبها على أنه يعمل في أظفر بقعة في الأرض (مكة المكرمة) ويتسلم رواتبه مثل بقية نظرائه الموظفين).

وفي الدعوى الثانية، سلمت «الوزارة» مذكرتها الجوابية للرد على دعوى الموظف المفصول أوضحت فيها أن قرار الفصل يعود إلى توجيه من «وزارة الشؤون الإسلامية» بحجة تخليه وتقاعدته عن العمل. من جهته، قال ممثل «الوزارة» في مذكرته الجوابية التي قدمها إلى المحكمة: «إن القصاصات الورقية التي أرفقها الموظف في دعواه (استدل بها الموظف على وجود تجاوزات في فرع «الوزارة») لا تشير إلى وجود أي تجاوزات، إذ إن القصاصات الأولى التي حوت عبارة نصها: «حولت في حسابك خمسة آلاف ريال» تشير إلى عادة المدير العام للأوقاف في محافظة جدة فهيد البرقي في مساعدة كل من يطرق بابه.»

وحول القصاصات الثانية المتعلقة بالذهاب إلى المسجد الحرام، أكد «ممثل الوزارة» «أن المدير العام طلب من الموظف مرافقته إلى زيارة بيت الله الحرام في العاصمة المقدسة، وهذه عادة حسنة سنّها المدير منذ تسلمه الإدارة)، إذ دأب على مرافقة بعض الزملاء لزيارة المسجد الحرام من وقت إلى آخر (وهذا شيء مستفيض لدى أهالي جدة)، إضافة إلى أنه يهدف من الزيارة المرور على أحد المحسنين لمساعدة الموظف.

وأضاف: «إن نقل الموظف إلى فرع «الوزارة» في مكة المكرمة تم بتوجيه من وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ولا علاقة لإدارة أوقاف جدة بذلك إطلاقاً.»

من جهته، قال الموظف في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في جدة (تحتفظ «الحياة» باسمه): «أعمل موظفاً في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في إدارة الأوقاف والمساجد في جدة منذ 13 عاماً، وتمت ترقبتي بقرار وزاري من المرتبة السادسة إلى السابعة بمسمى رئيس قسم الاستثمار بنفس الإدارة التي أعمل بها.» كما طالب الموظف المفصول (صاحب الدعوى الثانية) عبدالله الزبيدي في لائحته الأخيرة التي قدمها إلى المحكمة بمسائلة القائم بأعمال المدير في فترة غيابه، (وكيل الإدارة الذي ينوب عن المدير العام لأوقاف محافظة جدة فهيد البرقي)، مشيراً إلى وجود تغيير في التواريخ، وخطابات ليست صحيحة خالية من الإثباتات الرسمية والصدقية (بحسب دعواه).

وتساءل في لائحته: «كيف يوصي «المدير العام» بتجديد عقدي ويوقعه أكثر من مرة، ثم يتهمني بالتقاعس، ما يثبت صحة كلامي ويظهر تناقضاً من إدارة الأوقاف»، مؤكداً أن الأداء الوظيفي تم بتوقيع رئيس القسم عبدالله عثمان بتقدير جيد جداً ويوصي فيه بتجديد عقدي وتعاوني في العمل.

وكان فرع «الشؤون الإسلامية» في جدة رفض لموظف تمكينه من وظيفته كرئيس لقسم الاستثمار، فيما اتخذ قراراً بطي قيد الموظف عبدالله الزبيدي بعد خدمة امتدت زهاء الـ 12 عاماً.

وزير الشؤون الإسلامية يحذر من العمل في معزل عن الدولة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185465>

الرياض - أحمد المسبند

حذر وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد رئيس الندوة العالمية للشباب الإسلامي الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ من العمل في معزل عن الدولة، أو أن يعمل الدعوة في معزل عن دعاة آخرين، مشيراً إلى أن الذي يريد حقيقة المصلحة وحقيقة نشر الدين الإسلامي والاستمساك بذلك متخلصاً من حظوظ النفس التي يحضرها الشيطان للإنسان كل حين، لا يجد أمامه إلا حتمية الحرص على وجود عمل إسلامي حضاري يقوم به العلماء وأهل العلم في هذه الأمة.

وأكد الوزير آل الشيخ الذي يترأس المؤتمر العالمي الـ 11 للندوة العالمية للشباب الإسلامي تحت شعار «الشباب والمسؤولية الاجتماعية»، الذي يعقد تحت رعاية الرئيس الإندونيسي في 23 شوال الجاري في جاكارتا، أن الأمة الإسلامية لا تزال تعاني العديد من الأزمات والمشكلات على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، وقال كما أننا لا نزال نرى ضعفاً في اتحاد هذه الأمة، وضعفاً في استخدام إمكاناتها وطاقتها المادية والمعنوية والعلمية والدعوية كافة. وأفاد بأن انعقاد هذا المؤتمر يأتي في ظروف بالغة الألم، مشيراً إلى أنه يهدف إلى التعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهدافها ومجالاتها وأثرها على المجتمعات الإسلامية والتعرف على كيفية إدارة برامج المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الإسلامية، فضلاً عن تناول أهمية تفعيل هذه المسؤولية مع الأعمال الخيرية لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية كون القطاع الخيري يمتلك الإمكانيات لتنفيذ هذه البرامج ولديها القدرة للحيلولة دون المعوقات التي تحول دون الشراكة بين الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية.

وأوضح أن المشاركين في المؤتمر من مفكرين وعلماء ودعاة من مختلف دول العالم سيبحثون في قضايا الشباب والمسؤولية الاجتماعية، مؤكداً أن اختيار هذا الموضوع ليكون شعار المؤتمر جاء استشعاراً من الندوة لمسؤوليتها تجاه الشباب المسلم، وأهمية ما يعانيه الشباب في العصر الحاضر من استهداف واضح يُملّي على المؤسسات الحكومية والمدنية الالتفات إلى همومهم، وتنمية مهاراتهم، واستثمار طاقاتهم، الأمر الذي يستدعي تكاتف الجهود، واستثمار دعم المجتمع بكل أطيافه ليكون مصدراً مؤثراً في توجيه الشباب، وحماية سلوكياته، والحفاظ على قيمه وأخلاقه إلى جانب تشجيع التجارب الناجحة لبعض برامج المسؤولية الاجتماعية، واستلهام التجارب المفيدة لبناء برامج المسؤولية الاجتماعية للشباب، وتلمس آثارها الإيجابية.

يذكر أن المؤتمر سيشهد حضور أكثر من 700 شخصية من 80 دولة من أنحاء العالم، كما سيحضر الوزير آل الشيخ حفلة اختتام مسابقة الأمير سلطان بن عبدالعزيز لحفظ القرآن الكريم والسنة النبوية في إندونيسيا التي تجري فعالياتاتها خلال الفترة من 22-24/10/1431 هـ.

مدير صحة حائل: لن نتهاون مع المعتدين على مدير

المستشفى

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شوال 1431 هـ. الموافق 27 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185419>

حائل - سالم الثنيان

زار عدد من الأعيان والمسؤولين في منطقة حائل مساء أول من أمس يتقدمهم المدير العام للشؤون الصحية الدكتور نواف الحارثي، مدير مستشفى الملك خالد في حائل الدكتور فواز الراشد بعد تعرضه للضرب على يد اثنين من حراس الأمن في المستشفى.

وشدد الحارثي على أن الشؤون الصحية في منطقة حائل لن تتهاون مع منفعذي الاعتداء، إذ إنها أبلغت الجهات المختصة بعمل التحقيقات اللازمة في الحادثة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حقهم، مشيراً إلى أن المعتدى عليه الراشد يتمتع الآن بصحة جيدة، وسيخرج من المستشفى قريباً، ليعود لعمله بعد أخذ الوقت الكافي من الراحة. من جانبها، ذكرت مصادر مطلعة لـ «الحياة» أن مدير مستشفى الملك خالد الدكتور فواز الراشد أمر بطي قيد أحد حراس الأمن في المستشفى، كونه لم يكن مناسباً للعمل، وخصم مبلغ 800 ريال من راتب الآخر، لإهماله في عمله، فما كان منهما إلا أن بادراه بالضرب والركل انتقاماً منه، فأصيب بضربة في الرأس، وكسر في يده. وكان الناطق الإعلامي في شرطة منطقة حائل المقدم عبدالعزيز الزنيدي، ذكر أنه نشب خلاف بين مدير مستشفى الملك خالد في حائل، واثنين من حراس الأمن في المستشفى، ما أدى إلى حدوث مشاجرة نتج منها بعض الإصابات بالأطراف، مشيراً أن التحقيق لا يزال جارياً لمعرفة ملابسات الحادثة.



القنفذة: شكاوى ضد الفوضى في مكتب الضمان الاجتماعي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شوال 1431 هـ. الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 3389

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100927Con20100927374363htm>

إبراهيم المتحمي - القنفذة

شهد مكتب الضمان الاجتماعي في القنفذة تراخياً جواً توافد المراجعين والمستفيدين للحصول على مكرومة خادم الحرمين الشريفين، والمتمثلة في صرف 1176 شيكا للمستفيدين من خدمات المكتب. وحاولت «عكاظ» الاستفسار من مدير مكتب الضمان الاجتماعي يوسف الخالدي عن أسباب سوء تنظيم المراجعين والزحام، بيد أنه أغلق على نفسه في مكتبه ورفض الإدلاء بأي تصريح. وقابل الكثافة البشرية لمراجعين في مكتب الضمان الاجتماعي في القنفذة اليوميين الماضيين، ندرة في أعداد الموظفين، إذ لم يستقبلهم سوى موظفين عند نافذة صرف الشيكات.

الشورى يوافق على دعم المزارعين المتأثرين بمواسم الجفاف وجمعيات وشركات التسويق

أقر إقامة علاقات مع سان مارينو وعضو يتساءل: ما الفائدة من ذلك؟

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=22581&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح 2010-09-27 2:13 AM

وافق مجلس الشورى أمس على دعم المزارعين المتأثرين بمواسم الجفاف أو أي عوامل خارجية أخرى، ودراسة فتح مكاتب لصندوق التنمية الزراعية في مناطق الحدود الشمالية والباحة ونجران، إضافة إلى دعم جمعيات وشركات التسويق الزراعية.

وكان المجلس قد استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين لصندوق التنمية الزراعية للسنتين الماليتين 1427 / 1428 - 1428 / 1429.

كما ناقش المجلس طلباً لإعطاء المناطق الأقل نمواً حوافز إضافية يستفيد منها جميع المستثمرين لتنفيذ استثماراتهم بعد أن استمع إلى تقرير من لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن الموضوع، وذلك بدعم التوجهات الاستثمارية وفق ما أقرته خطة التنمية التاسعة التي تركز على إيجاد توازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع المناطق وإيجاد الحلول المناسبة والفعالة للبطالة والتقليل من الهجرة للمدن الكبرى تلافياً لازدحامها عبر العديد من الحلول ومن ضمنها دعم مسيرة التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، فيما طلبت اللجنة بعد مناقشة التقرير منحها فرصة لدراسة ما أثير من ملحوظات وعرض وجهة نظرها في جلسة مقبلة.

وكانت لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بالمجلس أوصت بتشجيع وتحفيز الاستثمارات في المناطق الصناعية "حائل، نجران، تبوك، الباحة، الحدود الشمالية، والجوف"، كما طالبت اللجنة بتعديل الفقرتين " 6، 8" من نظام صندوق التنمية للصيغة "لا يجوز للصندوق أن يمول أكثر من 50% من تكلفة المشروع ولمجلس إدارة الصندوق إعطاء 75% من تكلفة المشروع" وتعديل فترة سداد القرض إلى 20 سنة بما فيها مدة سماح لمدة 5 سنوات.

ووافق مجلس الشورى أمس، على طلب لجنة الشؤون الخارجية على إقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة وجمهورية سان مارينو على مستوى سفير غير مقيم، في حين لم تشهد خلال مناقشتها إلا مداخلتين أولها معارض للاتفاقية والآخر مؤيد.

وتساءل الدكتور عبدالله الظفيري عن ماهية المعايير التي على ضوءها تقام علاقات مع بعض الدول وقال: ما الفائدة في إقامة علاقة مع دولة عدد سكانها 30 ألف نسمة وليس لها دستور مكتوب ولا يوجد بها صناعات وليس فيها مطارات أو سكك حديد تحيطها إيطاليا من 3 جهات.

كما تساءل الظفيري قائلاً: ألا يوجد دول أكثر أهمية في إقامة علاقات دبلوماسية من سان مارينو وما الفائدة التي ستعود على المملكة من ذلك وهي ليست ضمن الاتحاد الأوروبي وما الأسس التي تبني عليها الدعوة لإقامة علاقات دبلوماسية، فيما أكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس أن المعيار الأول والأخير من هذه الاتفاقية هي مصلحة المملكة وقال "قد لا يكون لـ"سان مارينو" جوش ولكن لها موقع اقتصادي ولفت إلى أن السفير غير مقيم."

وخالفه الرأي إبراهيم الربدي، مؤكداً أنها دولة أوروبية من الأفضل إقامة علاقات دبلوماسية معها، وقال إن مواقفها مع المملكة كانت إيجابية حيث سبق وأن رشحت المملكة في المنظمة البحرية في دورتها الـ 23.

إعفاء متبادل
كما وافق المجلس أمس على اتفاقية بين المملكة وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية للإعفاء المتبادل من الضرائب والرسوم الجمركية على أنشطة مؤسسات النقل الجوي في البلدين وتتكون الاتفاقية من سبعة بنود تتعلق بإعفاء الدخول التي تحققها مؤسسات النقل الجوي وكذلك منسوبي هذه المؤسسات من ضريبة الدخل والرسوم الجمركية ولا تشمل مؤسسات أو مواطنين آخرين لأي من الدولتين.
وجاءت موافقة المجلس على الرغم أن الاتفاقية لم تحظ إلا بمدخلة واحدة كانت من محمد رضا نصر الله الذي كان مؤيداً للاتفاقية وبرر تأييده بأن إثيوبيا من أبرز دول الجوار، مشيراً إلى أن العلاقة كانت بين الدولتين مميزة في فترة سابقة أسماها بفترة المخضرمين مؤكداً أن رئيس المجلس عاش تلك الفترة حيث زار المملكة إمبراطور الحبشة .
ووصف رئيس لجنة الشؤون المالية التي قدمت الاتفاقية صمت الأعضاء بـ "الجيد"، وقال: التأييد الصامت هو الجيد . إلى ذلك استقبل رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض أمس سفير المملكة المعين لدى المكسيك حسين عسيري ، والسفير المعين لدى كازاخستان عبد المجيد حكيم.



لجنة مكافحة الوطنية تنظم دورة عن ظاهرة المخدرات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=22566&CategoryID=5

جدة :نسرين نجم الدين 2010-09-27 1:59 AM

انطلقت بمقر أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات أمس دورة بعنوان "ظاهرة المخدرات.. السلوك والمادة وأساليب الضبط الجنائي"، والتي تنظمها الأمانة بالتعاون مع برنامج الدكتور ناصر الرشيد للوقاية من المخدرات . وتهدف الدورة إلى تنمية المعرفة العلمية لدى المتدربين بخصائص ظاهرة المخدرات وفق المنظور الاجتماعي النفسي، وتداخلاتها الأسرية والفردية والسلوكية كمحفز للسلوك البشري، كما تهدف إلى تزويد المتدربين بمعلومات علمية متخصصة عن تركيبة المواد الكيميائية وآثارها الطبية المتوقعة على التصرف.
وقدم الأمين العام المساعد للجنة الدكتور فايز بن عبدالله الشهري مدخلا تعريفيا عن ظاهرة المخدرات بين الإدمان والجريمة، ثم قدم الصيدلي عبد الرحمن المطرودي من كلية الملك فهد الأمنية محاضرة عن التصنيفات الطبية والعلمية لسلوك التعاطي والإدمان والأنظمة العلاجية والوقائية، كما تطرق للأعراض المترتبة على التعاطي لكل مادة، وآلية عملها في جسم الإنسان المدمن وتفسير ذلك.
وستستمر الدورة حتى نهاية الأسبوع، حيث سيقدم الدكتور عبد المحسن المقذلي محاضرة بعنوان "تعريف عام بالمخدرات وأنواعها وطرق كشف المواد المخدرة والمختبرات السرية والمواد الكيميائية المستخدمة في تحضيرها". كما سيقدم الدكتور عبدالعزيز الشمراني استشاري طب الإدمان واضطرابات المزاج بمجمع الأمل الطبي بالرياض غدا محاضرة عن بعض الأمراض النفسية الناتجة عن التعاطي وتأثيرها على سير التحقيق. وستختتم الدورة الأربعاء المقبل بحلقة نقاش مفتوحة لجميع المشاركين، سيتم في نهايتها تسليم الشهادات للمشاركين بالدورة.

فصل جديد في مسلسل الاحتيال

هامور جديد في الأحساء يبتلع 260 مليون ريال ويهرب

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 18 شوال 1431 هـ. الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 13619

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13618&I=787313&G=1>

حمزة بوفهيد - الأحساء

يبدو أن مسلسل قضايا تشغيل الأموال في محافظة الأحساء وأكل أموال الناس بالباطل لن تنتهي حلقاته المثيرة قريباً، فقد حصل ضحيتان من ضحايا جرائم الاحتيال المالي على حكمين منفصلين ضد هامور جديد يدعى "ع.ع.خ" استولى على أكثر من 259 مليوناً و 800 ألف ريال، جمعها من راغبي الثراء السريع، ليحتال عليهم متسترأ بعباءة الدين، واستطاع الهامور الجديد أن يستولي على 236 مليون ريال و 200 ألف ريال من الضحية الأولى، في حين استطاع الاحتيال على الضحية الثانية بمبلغ تجاوز الـ 23 مليون ريال، مدعياً تشغيل تلك الأموال في الاستثمارات العقارية، مقابل ضمان أموالهم بشيكات بدون رصيد، يغطي الملايين التي استولى عليها.

وعلمت "اليوم" ان المحتال يقبع حالياً خلف قضبان سجن الأحساء، بينما تتواصل التحقيقات في هذه القضية، في حين حصلت الضحيتان على حكمين منفصلين من قبل مكتب الفصل في منازعات الأوراق المالية التجارية بالأحساء التابع لوزارة التجارة، وصدر الحكم الأول الذي قضى بإلزام المدعى عليه "المدين" بدفع الحق الخاص، بمبلغ قدره 236 مليون ريال و 200 ألف ريال، وذلك قيمة 22 شيكاً بنكيّاً من دون رصيد كاف، إضافة إلى إلزامه بدفع مبلغ 20 ألف ريال غرامة للحق العام، والحكم عليه بالسجن 3 شهور، كما صدر بحق المدعى عليه حكم آخر لصالح أحد المدّعين يلزم المدعى عليه "المدين" بدفع مبلغ 23 مليون ريال و 620 ألف ريال للحق الخاص، وتغريمه مبلغ 20 ألف ريال للحق العام، وسجنه مدة شهر واحد، ليصبح مجموع أحكام السجن من خلال الحكمين الأول والثاني 4 شهور . وأكدت مصادر مطلعة لـ "اليوم" وجود عدد من الضحايا الذين تقدّموا بشكاوى ضد الهامور الجديد، وأن محامين كباراً من محافظة الأحساء يقومون بإعداد المستندات الخاصة بإثبات حقوق موكلهم لتقديمها للمحكمة خلال أيام قليلة مقبلة، لاستخلاص حقوق موكلهم المالية التي ضاعت مقابل سندات بنكية وهمية وشيكات مضروبة.

يذكر أن قضية "هامور الأحساء" الشهيرة، والتي ظهرت على الساحة في الأحساء منذ فترة، وتابعتها "اليوم" ونشرت تفاصيلها حتى إلقاء القبض عليه من قبل شرطة المحافظة في شقة مستأجرة قبل شهر رمضان الماضي كانت آخر قضية، حيث تم ضبط المتهم متكرراً بزي نسائي بعد ان اتهم بسلب حقوق مساهمين بقيمة 30 ريال مليون ريال جمعها من ضحاياه بزعم استثمارها في العقار، ثم اختفى لسنوات عدة وصدرت ضده أحكام قضائية، ولا تزال التحقيقات فيها جارية في أروقة المحاكم حتى اليوم.

مركز الحوار الوطني يواصل تأصيل ثقافة الحوار عبر التدريب

الاجتماعي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 15435
<http://www.alriyadh.com/27/09/2010/article562737.html>

الرياض - محمد الغنيم

نظم مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني برنامجاً تدريبياً في مجال تنمية مهارات الاتصال في الحوار لمنسوبي المعاهد العلمية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
واكد الدكتور فهد بن سلطان السلطان نائب الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الذي افتتح البرنامج في الرياض بحضور 26 متدرباً من أعضاء هيئة التدريس ومديري المعاهد العلمية في مختلف المناطق أن المركز يهدف من خلال إقامة مثل هذه البرامج التدريبية إلى تعزيز التواصل مع الجمهور العام بمختلف شرائحه والتعريف بمبادئ الحوار وتفعيل الوعي بثقافة الحوار وتأصيل مفاهيم الحوار ونشر قيم التسامح والاعتدال والوسطية من خلال برامج التدريب المجتمعي بحيث تصل أدبيات الحوار إلى مختلف شرائح المجتمع. وأضاف أن سياسة المركز في تأصيل ثقافة الحوار عبر التدريب المجتمعي قد حققت نجاحاً جيداً حيث استفاد من المشاريع التدريبية والبرامج الحوارية التي يقدمها المركز نحو 300 ألف مواطن ومواطنة كما تم تأهيل نحو 1700 من المدربين والمدربات المعتمدين لنشر ثقافة الحوار .
وكان البرنامج المقام قد ركز على (تنمية مهارات الاتصال في الحوار) ونفذ على مدى ثلاثة أيام بواقع 12 ساعة تدريبية تم من خلالها استعراض كافة مجمل الحقيبة التدريبية، على قيم الحوار وأدبياته، من خلال إبراز العناصر المهارية التي يجب أن يتحلى بها المحاور، وأخلاقيات الحوار وآدابه المستفادة من الشريعة الإسلامية.



القبض على مواطنة تهرب الخادما لتسغيطن في الدعارة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 13619
<http://www.alayam.com/issue/article.php?IN=13618&I=787236&G=1>

إبراهيم المبرزي - الأحساء

ألقت لجنة إيواء الخادما بمحافظة الأحساء القبض على مواطنة في العقد الثالث من عمرها تقوم بتهرب الخادما الآسيويات لتسغيطن في الأعمال الإباحية المنافية للآداب، إثر كمين نصبته لمداهمة منزلها الذي جرى خلاله القبض على خادمتين آسيويتين في أوضاع مخلة مع اثنين من الرجال من أقاربها بملابس شبه عارية.
أوضح ذلك مصدر مسؤول في اللجنة، مشيراً إلى أنه تم فحص الهاتف الجوال للمواطنة وعثر بداخله على رسائل إباحية بغرض التفاهم مع الزبائن على مواعيد لخلوات غير شرعية، وإعداد حفلات ماجنة، كما ضبطت عدداً من الوثائق الذكرية في منزلها.
وأضاف المصدر: "أقرت المتهممة بإيواء الخادما لديها وإغوائهن لترك العمل لدى كفلائهن، وهو ما تطابق مع أقوال الخادما أيضاً بعد التحقيق معهن، وأنهن يعملن لديها منذ سنة شهور، وأنها تقوم بتأجيرهن للعائلات للعمل مقابل مبالغ مالية".

مبيناً أنه جرى إحالة المدعى عليها السجن بتهمة القوادة وتسهيل الدعارة وإيواء الخادما، إلى حين انتهاء المحاكمة.

التربية تشدد على عدم تكليف الطلاب بطلبات مدرسية ليست من واجباتهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 15435

<http://www.alriyadh.com/27/09/2010/article562759.html>

أبها عبدالله مريع

أصدر نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد السبتي قرارا يقضي بعدم تكليف الطلاب بأي طلبات مدرسية ليست من واجباتهم سواء كانت وسائل أو مستلزمات تعليمية أو طلبات أخرى مثل: مواد تزيين الفصول أو المدرسة والصحف واللوحات الحائطية والأقمشة أو تصوير وتكبير الكتب أو طلب تبرعات وغيرها مشددا في ذلك على ضرورة التمشي بموجبه

وتضمن أن يتم تأمين الوسائل والأدوات والمستلزمات التعليمية من البنود المالية المخصصة لذلك ومن صناديق المدارس وصناديق إدارات التربية والتعليم، والتأكيد على التيسير في طلب الأدوات المدرسية الأساسية الخاصة بالطلاب التي هي من واجباتهم مثل الدفاتر والأقلام الشخصية والملابس الرياضية.. مشددا على عدم مطالبتهم بنوعيات معينة أو مواصفات متكلفة والاكتفاء بما يفي بالغرض ويحقق الهدف ولا يكلف أولياء أمورهم.

وفي هذا الصدد أكد مدير عام التوجيه والإرشاد عبدالكريم بن سليمان الجربوع أن اللجان الميدانية المشكلة من التوجيه والإرشاد والمتابعة والإشراف التربوي في جميع إدارات التربية والتعليم ستتولى المتابعة الميدانية واتخاذ الإجراءات اللازمة وفق التعليمات المنصوص عليها بهذا الخصوص، وموافاة وكالة الوزارة للتعليم ممثلة بالإدارة العامة للتوجيه والإرشاد بتقارير حول ذلك، كما أكد على أهمية التواصل مع هذه اللجان ومع إدارة التربية والتعليم في حال وجود أي مخالفات.

بريدة: إعلان مدرسة أهلية للبنات عن تدريس بنين بكوادر نسائية...

يقابل بـ احتجاجات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185407>

بريدة - منصور الفريدي

أثار إعلان مدرسة أهلية للبنات في مدينة بريدة عن بدء معلمات تدريس طلاب ذكور في الصفوف الدنيا، حفيظة عدد من الأهالي الذين احتجوا على هذا الإجراء على مستويات متعددة، في الوقت الذي أعلنت فيه مديرة المدرسة عزمها على الاستمرار في سياستها على رغم تلقيها تهديدات مؤكدة أن وزارة التربية والتعليم تسمح بهذا النوع من التعليم. وتجمع عدد من الأهالي عند مكتب مدير التربية والتعليم في المنطقة الدكتور عبدالله الركيان، للمطالبة بمنع مدرسة رواد الصرح الأهلية من تدريس الطلاب الذكور في المراحل الأولية.

وذكرت مالكة المدرسة فاطمة الغفيص لـ«الحياة» أمس، أن إدارة المدرسة تلقت اتصالات هاتفية وخطابات من أشخاص يعترضون فيها على الخطوة التي اتخذتها المدرسة، مشيرة إلى أنها طلبت من موظفات الإدارة إحالة الاتصالات التي ترد بهذا الخصوص إليها للتفاهم مع المتصلين. وأضافت أن لبساً حدث لدى المعارضين، إذ ظنوا أن المدرسة ستدمج الطلاب والطالبات في الصفوف الدنيا، في حين أن المدرسة خصصت مباني مستقلة للطلاب وأخرى للطالبات، لكن التدريس يتم من معلمات، وتابع: «الإعلان الذي نشرته المدرسة كان واضحاً، وهؤلاء تسرعوا في الاعتراض حتى إن بعضهم غير موقفه بعد أن أوضحنا له الصورة»، مؤكدة أن الدراسة بدأت كالمعتاد ويوجد إقبال من بعض أولياء الأمور.

وأشارت إلى أن مدرستها حاصلة على ترخيص من وزارة التربية والتعليم للتمهيدي والروضة منذ العام الماضي، وبدأت هذا العام فتح الفصول للابتدائية وسمحت للمعلمات بتدريس البنين من دون اختلاط. وأعربت الغفيص عن استيائها مما ذكره أحد خطباء الجمعة بحقها، مضيفة أنها بصدد متابعة الموضوع مع الجهات المختصة لوقف مثل هذه التجاوزات وبعض التهديدات.

وقالت: «بيت أخشى على مدرستي وأطالب بتخصيص دوريات أمنية لحمايتها إلى حين اتضاح اللبس، خصوصاً عندما وصلني كلام من البعض عن مدى قدرتي على صد دروع المعارضين».

من جهته، أكد مدير الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات في منطقة القصيم الدكتور عبدالله الركيان لـ«الحياة»، أن مواطنين استفسروا منه حيال وضع المدرسة أمس، مشيراً إلى أنه أخبرهم بأنها تعمل وفق ضوابط وزارة التربية والتعليم، ولا تخالف الأنظمة التي تسمح بتدريس المعلمات للبنين في الصفوف الدنيا عندما يتوافر شرط الفصل بين الذكور والإناث.

ونشرت المدرسة في وقت سابق إعلاناً عن تخصيص معلمات لتدريس الطلاب في الصفوف الدنيا ذكرت فيه «للمرة الأولى في القصيم تدريس البنين بكوادر نسائية»، ما أثار حفيظة بعض أهالي المنطقة الذين تناولوا الأمر عبر منتديات الكترونية منذ فترة.

وكانت نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات نورة الفانز وجهت كتاباً إلى معلمات في مدارس أهلية عدة تؤكد فيه موافقة الوزارة على إسناد تدريس الطلاب الذكور من الصف الأول الابتدائي حتى الصف الثالث الابتدائي إلى المعلمات، شرط أن يكونوا في فصول مستقلة عن البنات.

وأوضح المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم (سابقاً) الدكتور فهد الطباش لـ«الحياة»، أن موافقة الوزارة على تدريس الطلاب الذكور في الصفوف الدنيا في المرحلة الابتدائية موجودة منذ عشرات السنين، لكن جرى التوسع فيه في التعليم الأهلي خلال الآونة الأخيرة، مشيراً إلى أن خطاب نائبة الوزير للتربية والتعليم أكد نجاح المدارس الأهلية في تلك التجربة.

بيشة: خطأ يحرم آلاف الطالبات من وسائل النقل... ومسؤولون يتبادلون الاتهامات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شوال 1431 هـ. الموافق 27 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185402>

بيشة - محمد الطفيل

تسبب خطأ في تقدير عدد طالبات محافظة بيشة اللاتي من المفترض توفير وسائل نقل لهن، في حرمان الآلاف من حافلات توصلهن إلى مدارسهن. وفيما حمل مدير إدارة التربية والتعليم في المحافظة سعيد بن آل عثمان وزارة التربية مسؤولية هذا الخطأ الذي حدث في الكشوفات، ألقى مسؤول النقل في «تعليم بيشة» للبنات صالح بن شويل باللائمة على الإدارة التي لم ترفع إلى الوزارة عدد الطالبات الصحيح ليتم تأمين العدد الكافي من الحافلات لهن. وقال آل عثمان لـ «الحياة»: «فوجئنا أن العقد الذي أرسلته لنا وزارة التربية لم يغط بيشة وما حولها بل كان يتعلق بالقرى والمحافظات القريبة منها فقط ونأمل أن تنتهي الوزارة من العقود التي لديها»، مشيراً إلى وجود 7600 طالبة يحتجن إلى وسائل نقل. واتهم الشركة المتعهد بأنها لم تغط حتى الآن سوى نسبة قليلة من النقل. من جهته، أكد مسؤول النقل في «تعليم بيشة للبنات» صالح بن شويل أن خطأ حدث في التقويم الذي رفع من الإدارة إلى الوزارة عن عدد الطالبات، إذ ذكر وقتها أن عددهن 12 ألف طالبة، وهكذا بقيت 15 ألف طالبة من دون وسائل نقل. وأضاف: «خاطبنا وزارة التربية وتم تعديل العدد وسيتم إنهاء الإجراءات من الوزارة قريباً». واعتبر مصدر مطلع في إدارة التربية والتعليم في بيشة أن الأزمة لن تنتهي قريباً. وقال لـ «الحياة»: «هناك في الإدارة من يحمل الموظف الذي نقل المعلومات إلى الوزارة المسؤولية، لكن الوزارة تدرك الحقيقة جيداً فالإحصائيات متوفرة لديهم بشكل دوري.»

وأكد أن المؤسسة التي تعهدت نقل الطالبات لا تمتلك الخبرة الكافية في هذا المجال، داعياً إلى الاعتماد على المندوبيات ومراكز الإشراف التابعة لإدارة التعليم لأنها على دراية كافية بالتوزيع وتوقيع العقود. ومع دعوات مراكز إشراف ومندوبيات في «تعليم بيشة» إلى تخصيص المؤسسة المتعهد موظفاً لمراقبة السائقين وحل مشكلات النقل، أكد أحد المشرفين على المندوبيات محمد القحطاني وجود أخطاء في عمل المؤسسة. وقال: «لسنا مسؤولين عن متابعة السائقين وحل مشكلاتهم مع أولياء الأمور طالما أن المؤسسة المتعهد هي المنوطة بذلك، وليس هناك ضوابط لعملية متابعة السائقين نظراً لأنهم لا يعملون تحت مظلة المؤسسة المتعهد بالنقل.»

اليأس يتسرب إلى الكبار.. والأسى يستأسد في عيون الصغار حي البادية ينعم في الفقر.. ويستأنس بالحرمان

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 13619
<http://www.alvaum.com/issue/article.php?IN=13618&I=787221&G=1>

إبراهيم اللويم - الدمام

إذا كنت تشعر بالسعادة أثناء سيرك بالسيارة في شوارع الدمام، وعلى وجهك ابتسامة رضا لسبب ما، فاحذر أن تستخدم شوارع حي البادية، لأن الداخل إليها لابد أن يصاب بالكآبة والأسى، وأن يتنازل عن فرحته وسعادته «إجبارياً». انتبه .. داخل الحي، قد تجد أطفالاً يمرحون هنا وهناك، بصحبة «الحرمان» و«العوز»، وقد تجد منازل تريد أن تنقض على رؤوس أصحابها، إلا أنها تتمسك بالوفاء لهم حتى آخر ثانية، ولا تريد أن تزيد همومهم همماً إضافياً، وإذا أردت أن تسأل عن سبب كل هذا.. فاسأل عن «الفقر»، الذي سيطر على أسر داخل هذا الحي، وأحالتها إلى أجساد، تعيش بلا أمل في أن يأتي عليهم يوم، يجدون فيه ما يسد رمقهم، بعيداً عن ذل السؤال.. فهل تصدقون أن جمعية خيرية، عندما أرادت أن تساعد أسرة قوامها ستة أشخاص، منحتهم 500 ريال في العام.. وهل تتخيلون أن شاباً فقيراً ترك منزله مباحاً للصوص، يدخلونه وقتما شاؤوا، والسبب أنه لا يملك مالا لشراء أبواب تسترته وتستتر بيته..

الأسر الفقيرة في حي البادية، دعوا من يهملهم أمرهم، العناية بهم، وإبعاد الفقر عنهم، مؤكدين أن حل جزء من المشكلة، يكمن في تفاعل الجمعيات الخيرية معهم، بعيداً عن البيروقراطية والروتين الممل، الذي وصل مداه إلى الطلب من امرأة فقيرة أن تطلب الطلاق من زوجها، حتى تحصل على مساعدات عينية لأسرتها.

الفئات العمرية

لقد شمل الفقر أكبر عدد من سكان الحي ومن جميع الفئات العمرية، الذين يعيشون تحت وطأة العوز والفاقة، ويسكنون منازل مهالكة، تسري بداخلها مياه الصرف الصحي في مشهد يبدو مألوفاً لسكانها، وتتكدس أمام أبوابها النفايات . وفي داخل بيوت مربع داخل الحي، رأينا كيف تعيش أسر معدمة، ليس لديها ما يضمن قوت يومها، ورصدنا أطفالاً حرماً من مواصلة دراستهم، لأن أولياء أمورهم لم يوفر لهم مستلزمات الدراسة الأساسية، مثل أقرانهم من طلاب المدارس الاعتيادية.

500 ريال

في منزل صغير، يفتقد للكثير من مقومات الحياة البسيطة، يعيش سلطان عمر، وهو أحد سكان الحي، مع زوجته وأبنائه البالغ عددهم أربعة أولاد، ولا يوجد لهذه الأسرة أي دخل سوى الراتب التقاعدي، الذي لا يتجاوز الـ 1800 ريال شهرياً، والذي لا يكفيهم سوى بضعة أيام، فيما لا تصرف لهم أية مساعدات مادية من الضمان الاجتماعي . ويقول رب الأسرة: «عندما تقدمت بطلب إعانة لإحدى الجمعيات الخيرية، تم تخصيص مبلغ 500 ريال مقطوعة، صرفت لي مرة واحدة على مدى عام كامل»، متسائلاً «هل تعتقد هذه الجمعية أن هذا المبلغ سيكفي مستلزمات أسرتي، حتى تنبأهي وهي تسلمني إياه؟!»، مشيراً إلى أنه «أجريت عملية حسابية بسيطة، اتضح من خلالها أن نصيب اليوم الواحد من هذه المساعدة يصل إلى ريال واحد وثلاثين هللة»، مؤكداً أنه كان يتمنى «أن تكون مواقف الجمعية الخيرية معي أفضل من الصورة التي ظهرت عليها، والتي لم تكن متواكبة مع احتياجاتي واحتياجات أسرتي»، موضحاً أن «الفقر وصل بي إلى مرحلة لا يمكن السكوت عليها، وأتألم يومياً وأنا أرى الحرمان يمرح في عيون أبنائي».

بائع المسواك

ولم تكن حال علي ناصر (75 عاماً) وأسرته بأفضل من حال أسرة المالكي، ويملك علي دخلاً بسيطاً وهو الذي أصابه الضعف والوهن- بعد تقاعده من إحدى الشركات الخاصة، إذ يتقاضى راتباً تقاعدياً قدره 1750 ريالاً فقط، ويسكن منزلاً صغيراً آيلاً للسقوط، بإيجار سنوي قيمته 14000 ريال. ويعول ناصر أفراد أسرة يبلغ عددها 15 فرداً، يعيشون تحت

سقف واحد، ويعمل ناصر حالياً بائعاً للمساوئك أمام بوابة أحد المساجد المنتشرة في الحي، كي يستطيع أن يسدد الالتزامات المالية التي ألقيت على كاهله.

ويقول علي: «أنا رجل فقير، وليس لدي خبرات للعمل في أي مهنة أخرى غير بيع المساوئك أمام أبواب الجوامع، ويرزقني الله من هذه المهنة بعض المال الذي لا يكفي بالطبع لسد رمق أبنائي»، مضيفاً: «عندما يحين موعد سداد إيجار المنزل، أجد نفسي قلقاً مضطرباً من أجل توفير المبلغ المطلوب، وبعد جهد جهيد، أستطيع أن أجمع المبلغ، ويكون هذا على حساب احتياجات أسرتي ومتطلبات المنزل.»

مهدة بالطرد

وتعمل أم خالد مستخدمة في إحدى المدارس الحكومية براتب ضئيل جداً، لا يكفي تسعة من الأولاد البنات، هم أفراد أسرتها، إضافة إلى أفراد أسرة ابنتها المطلقة.

ويصل الإيجار السنوي للمنزل الذي تقطن فيه أم خالد وعائلتها إلى 12 ألف ريال، وهي متزوجة، وقد سجن زوجها بتهمة حيازة المخدرات، وعندما تقدمت بطلب إعانة من الجمعيات الخيرية، مصطحبة معها ما يثبت عجزها وفقرها، رفضت الموظفة المختصة في الجمعية مساعدتها، لأن عليها أن تتفصل بالطلاق من زوجها، ومن ثم تقوم الجمعية بصرف إعانة لها.

وتجد أم خالد مع باقي أفراد أسرتها، أنفسهم مهددين بالطرد من بيتها، لعدم انتظامها في سداد الإيجار، وتقول: «إذا نفذ صاحب المنزل تهديده، وطردنا أنا وأبنائي وأسرة ابنتي المطلقة، فأين سنذهب، ومن سيتحمل أسرة بهذا العدد الضخم؟»، مؤكدة «أنا امرأة ضعيفة، ولم أعد أقوى على تحمل المسؤولية، فكل يوم أدق مرارة الأسى والحرمان، وأنا أجد أبنائي محرومين من متع الحياة، بل محرومين من أبسط حقوقهم.»

عجز العائل

ويبدو مشهد صالح محمد (49 عاماً) وهو طريح الفراش منذ ما يقارب 10 سنوات، مؤلماً للغاية لكل من يراه على هذه الحالة.

وترجع إصابة صالح إلى تعرضه لحلطة دماغية، أصابته بالشلل التام، ويسكن الرجل مع أسرته التي يصل عددها إلى 13 فرداً في شقة صغيرة بإيجار سنوي قدره 17 ألف ريال، وهو متقاعد حكومي، براتب 2400 ريال.

ويقول ابنه الوحيد المسؤول عن أفراد الأسرة: «تدهورت حالتنا المعيشية بعد أن أصبح والدنا عاجزاً، وتقدمت للجمعية بطلب المساعدة، ولكن دور هذه الجمعيات الخيرية يظهر فقط في شهر رمضان، حيث تكون المساعدات كبيرة وكافية إلى حد ما، أما باقي أيام العام، فلم نجد ما يسد رمقنا». ويضيف الابن «نحن أسرة فقيرة جداً، مثلنا مثل أسر كثيرة تسكن في البادية، ونحلم كل يوم بالستر والعافية، إلا أن الفقر يقف لنا بالمرصاد، فلا يمنحنا الفرصة لأن نكون أسراً يعمها الستر والكفاف»، مضيفاً: «أتمنى من الله أن يلتفت أحد إلى أوضاعنا، وأن يشملنا برعايته.»

مدير مكتب العمل في نجران - عكاظ :

طلبنا دعم الشرطة للقبض على مواطن تهرب من دفع رواتب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شوال 1431 هـ. الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 3389

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100927Con20100927374212htm>

قايد آل جعرة - نجران

أبلغ مكتب العمل في منطقة نجران، شرطة المنطقة بضرورة دعمها للقبض على مواطن رفض تسليم عشرات العمال رواتبهم المتأخرة منذ عدة أشهر، على رغم تحذيره، وتوقيعه على تعهدات خطية سابقة. ويأتي هذا التحرك بعد تجمع أكثر من 40 عاملاً من جنسيات مختلفة صباح أمس، أمام مبنى مكتب العمل في المنطقة، للمطالبة بصرف رواتبهم المتأخرة لدى مؤسسة مقاولات عامة منذ خمسة أشهر. وأكد لـ«عكاظ» مدير مكتب العمل في المنطقة حسين بن محمد آل سعد، أن إدارته استقبلت شكوى العمالة، إذ جرى استدعاء مالك المؤسسة، وتم توقيعه على تعهدات خطية لدفع الرواتب المتأخرة خلال أسبوع، إضافة إلى تأمين سكن مناسب، وتصحيح أوضاع إقاماتهم.

وقال آل سعد «إن المؤسسة التي يملكها مواطن لم تلتزم بالإقرار الخطي ولم تدفع الرواتب المتأخرة، حيث تم إبلاغ إمارة المنطقة بهذا الشأن، مع المطالبة بتكليف الشرطة بالبحث عن الكفيل وإحضاره مخفورا الى مكتب العمل لإنهاء القضية». ونبه مدير مكتب العمل أنه جرت مخاطبة مكتب العمل في منطقة الرياض بالقضية، لوجود المقر الرئيسي للمؤسسة في تلك المنطقة، وإطلاعهم على حيثياتها لاتخاذ الإجراءات النظامية في هذا الشأن. وأوضح آل سعد، أن مكتب العمل لن يتهاون في متابعة مثل هذه القضايا، التي تسلب العمال والموظفين حقوقهم، مضيفا أنه تم تكليف إدارة التفيتيش بشكل عاجل لتقديم المساعدة للعمال المتضررين ومنحهم تصريحات مؤقتة لحين انتهاء القضية.

ولفت مدير مكتب العمل، أنه أبلغ وزارته بضرورة إيقاف الحاسب الآلي عن المؤسسة الخاصة بكفيل هؤلاء العمال، لحين تسديده كامل حقوق موظفيه.

من جهتهم أشار لـ«عكاظ» عدد من العمال المتضررين إلى أنهم لم يتسلموا رواتبهم منذ خمسة أشهر، إضافة إلى عدم تأمين سكن لهم منذ أكثر من شهرين، خلافا لعدم تحديث بيانات إقاماتهم حتى الآن.

التربية: تخفيض نصاب المعلمين والمعلمات المصابين بأمراض

عضوية 50 %

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 17321

<http://www.al-madina.com/node/266112>

فهد الحمياني - الطائف

قررت وزارة التربية والتعليم معالجة أوضاع المعلمين والمعلمات، الذين يعانون من مشكلات صحية ونفسية تؤثر على درجة إنتاجهم وأدائهم لأعمالهم. وأوضح مصدر مطلع أن الوزارة شددت على عموم الإدارات التعليمية في المناطق بأن يتم معالجة وضع المعلمين والمعلمات، الذين يعانون مشكلات صحية عضوية ممن يرجى شفاؤهم بأن يخفض نصاب المعلم والمعلمة إلى 50% دون احتساب الإجازات المرضية، على أن يطالبوا بالرفع بتقرير طبي يفيد بحالتهم الصحية بداية كل فصل دراسي. وفي حال استمرار الحالة المرضية تتم معاملتهم معاملة المريض، الذي لا يرجى شفاؤه على أن يترتب عليه تحويل المعلم والمعلمة غير المرجو شفاؤهم إلى عمل إداري، إذا كانت خدمتهم تقل عن ثماني عشرة سنة. أما في حالة إذا كانت خدمة المريض ثماني عشرة سنة يعطون مهلة سنتين دراسيتين، ويخفض النصاب إلى 50% بحيث لا تزيد خدماتهم مع المهلة المعطاة على الـ 20 سنة، ثم يخبرون بين التقاعد المبكر أو التحويل إلى عمل إداري. واشترطت الوزارة أن يتم تقييم الحالة من قبل الهيئة الطبية العامة ووضع مرئياتها عن مدى تطور حالة المريض، وأشارت الوزارة إلى المعلمين والمعلمات، الذين يعانون مشاكل نفسية بأن يتم تحويلهم إلى الأعمال الإدارية، إذا توفر تقرير طبي يفيد بعدم صلاحية المريض للعمل في مجال التربية والتعليم. وشددت الوزارة على أنه في حال رفض المعلم والمعلمة المصابين بمشكلات نفسية مراجعة الجهات المختصة خلال شهر من تبليغه بمراجعتها يحول إلى العمل الإداري بإشراف لجنة قضايا شاغلي الوظائف التعليمية.

تورط مسؤول بأمانة المدينة في اعتماد مخططات غير مكتملة تعود لـ الوسيط الهارب.. أوقفت سابقاً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 17321

<http://www.al-madina.com/node/266133>

تركي الصاعدي - المدينة المنورة
كشف مصدر مطلع لـ "المدينة" عن تفاصيل جديدة في قضية الفساد بالمحكمة الشرعية بالمدينة المنورة، وأن هناك علاقة مشبوهة للمتهم "الوسيط الهارب" في عدد من الدوائر الحكومية سهلت له الحصول على تسهيل للعديد من المعاملات الخاصة به في هذه الإدارات. فيما كشفت التحقيقات الأولية عن تورط مسؤول كبير بأمانة المدينة المنورة باعتماده مخططات غير مكتملة تعود للمتهم الوسيط الهارب وقضاة شركاء له بهذا المخطط، كانت أمانة المدينة المنورة قد اعترضت على اعتمادها وأوقفتها سابقاً. كما كشفت التحقيقات كذلك عن تورط عدد من مراقبين ومساحين بأمانة المدينة المنورة في قضايا الفساد. وكان المتهم الهارب (ز. م) قد أنشأ شركة للمقاولات قامت بالإعلان عن بيع مخططين بالمدينة هما: مخطط (جوهرة) ومخطط آخر دارت حولهما شبهات عديدة حول اعتمادهما. وتحدث لـ "المدينة" أحد أصدقاء الوسيط الهارب، وقال: أنا وغيري الكثيرون نعرف (ز. م) ونعرف أنه لا يملك هذه المخطط ولا يملك هذه الممتلكات، وأنها ظهرت فجأة خلال الخمس سنوات الماضية، وكان يملك سيارة قديمة جداً، وكان يستدين منا مبالغ مالية إذا مرت به ضائقة، ولكن ظهر الثراء الفاحش عليه وأصبح يعلن لنا قدرته على استخراج صك شرعي خلال شهر واحد فقط مقابل أن يحصل على نصف الأرض المراد استخراج الصك لها، وكان يعلن صراحة أيضاً عن علاقات تربطه بالمحكمة الشرعية، وبعدها أعلن عن إنشائه شركة للمقاولات وأنه حصل على مناقصات بعدد من الإدارات الحكومية منها إدارة التعليم والشؤون الإسلامية والأوقاف. وتحدث أيضاً عن خلافات نشبت بينه وبين أحد القضاة على مخطط يقع على الدائري الثاني بالمدينة المنورة وتراجع بعض الشركاء عن الدخول معه. وكشفت مصادر مطلعة لـ "المدينة" عن تورط المتهم بقضية سابقة عبر تزويره هو وأحد الموظفين في المحكمة صك شرعي لأرض؛ تم اكتشاف أنها مملوكة لشخص آخر، وصدرت أحكام شرعية بهذه القضية في الوقت الذي كان فيه هارباً خارج المملكة، حيث أعد له ملف استرداد وتم وضعه في قائمة ترقب القدوم (المطلوبين). وعلمت "المدينة" أن هناك اتصالات جارية بين المتهم الهارب ووساطات لإعادته للمملكة مرة أخرى، وتسليم نفسه للجهات المختصة والدفاع عن التهم الموجهة له، وكشف المتورطين معه في القضايا المتهم بالتورط فيها.

بعد تنسيق أمني مكثف استمر أياماً القبض على خاطفة سحر ورافيا من كورنيش جدة في الرياض مصادر لـ اليوم : الأم السورية خطفت ابنتيها بعد خلافات مع أبناء زوجها

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 13619
<http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E%6DE&sS=1&sT=1>

«سحر» و «رافيا»

اليوم - جدة

تمكنت الجهات الأمنية في منطقة الرياض صباح أمس من إلقاء القبض على السيدة السورية التي خطفت طفلتيها "سحر ورافيا" من كورنيش جدة، الأسبوع الماضي، إثر خلافات بين السيدة وأشقائها الطفلتين من والدها، فيما عثر على الطفلتين معها.

وقالت مصادر لـ «اليوم» إن السيدة وطفلتها تم تسليمهن إلى قسم شرطة السعودي في الرياض بعد تنسيق وتعاون أمني بين شرطة جدة والرياض فيما سافر شقيق الطفلتين ووليهن الشرعي باتجاه العاصمة لاستلام شقيقتيه، وأوضحت المصادر أن عملية ضبط السيدة جاءت بعد تنسيق أمني متواصل بين الجهات الأمنية في محافظة جدة والرياض حيث جرى تتبع السيدة السورية وجمع معلومات عنها اسفرت عن تحديد موقعها والاطاحة بها والعثور على الطفلتين معها. يذكر أن السيدة السورية اختطفت طفلتيها نتيجة خلافات مع أشقاء الطفلتين من زوجها المتوفى وهو الأمر الذي اتضح بالقبض عليها والعثور على الطفلتين معها، وكانت شرطة الطائف تلقت بلاغا مساء الأربعاء الماضي يشير إلى معلومات جديدة في قضية فقدان الطفلتين «سحر ورافيا»؛ حيث ذكرت المتقدمه بالبلاغ أن الطفلتين اختطفتا من قبل والدتهما السورية عندما كانا في نزهة مع وليهما، وهو أخوهما غير الشقيق؛ نظراً إلى وفاة والدهما، وسجلت المبلغة أقوالها لدى مركز شرطة الفيصلية بالطائف بعد أن اكتشفت فقدان وثائقها الرسمية متهمه "المختطفة السورية"، وهي جارتها أيضاً، بسرقتها من حقيبتها، وقالت المبلغة إن المرأة السورية استغلت هذه الأوراق والوثائق الرسمية في التنقل بها واستئجار شقة مفروشة تقع أمام منزل ولي البنيتين، وأمضت بها شهر رمضان المبارك. مشيرة إلى أنها لم تكتشف فقدان أوراقها ووثائقها الرسمية إلا بعد أن وردها اتصال من لجنة الحماية الاجتماعية يفيد بأن "المختطفة السورية" كانت قد استأجرت شقة باسمها، واستفادت من أوراقها في التنقل، وأن أشياء خافية قد تظهر لاحقاً من جراء ذلك التصرف. وقالت المبلغة إنها علمت من خلال اتصالات تلقتها بأن السورية قد أخذت ابنتيها من كورنيش جدة. مضيفة أنها تلقت اتصالاً منها تطالب فيه بعدم الإبلاغ بأن البنيتين معها بعد أن تم كشف الأمر. وكانت أصابع الاتهام في بداية الأمر تُشير إلى أن "المرأة السورية" هي من اختطفت الطفلتين "سحر ورافيا"، اللتين كانتا تعيشان معها بعد وفاة زوجها قبل نحو 1636 سنوات إثر سقوطه بخزان مياه المنزل في ساعة متأخرة من الليل، واتهامها من قبل أبناء زوجها إلى أن برأتها تحقيقات الشرطة، وكانت "المرأة السورية" قد رفضت تسليم بنتيها لإخوانهما الذين يُطالبون بأن تعيشا معهم كونهما مع والدتهما في شقة مستقلة؛ حيث بدأت الدعاوى إلى أن تدخلت لجنة إصلاح ذات البين، وقربت وجهات النظر بين المرأة والأبناء، الذين قاموا بتجهيز مسكن باحتياجاته كافة وتكفلهم برعايتها هي وبنتيها.

وبالفعل تمت معاينة المسكن من قبل لجنة من المحافظة، وانتقلن للسكن فيه، ولم تمض أشهر بسيطة إلا وهربت ببنتيها بحجة أنهم يفرضون سلطتهم عليها، إلى أن صدرت توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز،

أمير منطقة مكة المكرمة، بإيداعها هي وبنيتها دار الحماية الاجتماعية بالطائف لدراسة وضعها مع أبناء زوجها. وظلت ما يُقارب العام وسط رعاية متكاملة، وتمكنت من الخروج على مسؤوليتها، وظلت هاربة عن الأنظار إلى أن تحصل أبناء زوجها على أمر وحكم شرعي باستلام أختيهم، وتم ذلك بالفعل بعد أن كانت الجهات الأمنية بالطائف قد أخضعتها للبحث والتحري، وتم العثور عليها، إلا أنها رفضت تسليم البنيتين أو العيش لدى أبناء زوجها بمنزلهم، وظلت طوال الفترة السابقة تتردد على الجهات المسؤولة محاولة استرجاع بنتيها بعد أن كانت تزورهما مرة واحدة في الأسبوع عن طريق إدارة الحقوق المدنية، وبالعثور على الطفلتين والهاربة يتم إغلاق القضية لتبدأ فصلاً جديداً خاصة وأن أبناء زوجها المتوفى اتهموها بخطف أختيهم.



وزير الحج: الخطوط الجزائرية سبب تأخير عودة المعتمرين إلى بلادهم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185379>

الرياض - «الحياة» حمل وزير الحج السعودي الدكتور فؤاد ابن عبدالسلام الفارسي الخطوط الجوية الجزائرية وزر تأخر المعتمرين الجزائريين عن الرحيل بعد أدانهم نسلك العمرة في مكة المكرمة. وقال في بيان صحفي له أمس: «إن تأخير المعتمرين جاء بسبب تأجيل وإلغاء الخطوط الجزائرية لرحلاتها». وكشف الفارسي مقدم 144060 معتمراً جزائرياً إلى مكة المكرمة لأداء نسلك العمرة، منهم 70 ألفاً قدموا خلال شهر رمضان الماضي. وأضاف وزير الحج السعودي: «أثناء ذروة فترة المغادرة فوجئت وزارة الحج، والمعتمرون الجزائريون بقيام شركة الخطوط الجوية الجزائرية بتأجيل عدد غير قليل من رحلاتها، وإلغاء البعض الآخر». وأوضح أن عملية التأجيل أثارت «حال ارتباك وفوضى بين آلاف المعتمرين الجزائريين نتيجة ما سيلحقهم من ضرر بسبب الإلغاء والتأجيل». وشدد على أن وزارة الحج كانت تقوم بالتنسيق مع الجهات المختصة في السعودية لإلزام شركة الخطوط الجوية الجزائرية بتأمين السكن والنقل والإعاشة للمعتمرين، «ريثما يتم توفير رحلات بديلة عن الرحلات المؤجلة والملغية». وأشار الفارسي إلى قيام الخطوط الجوية الجزائرية بإعادة برمجة رحلاتها، إذ «استأجرت عدداً من الطائرات من الخطوط الجوية السعودية مما أسهم في التخفيف من حدة المشكلة حتى انتهت مغادرة غالبية المعتمرين الجزائريين عائدين إلى بلادهم». وختم الفارسي بيانه الصحفي مؤكداً أنه «لم يتبق منهم سوى 1420 معتمراً، وأن مواعيد مغادرتهم محددة، وأن شركة الخطوط الجوية الجزائرية ملتزمة بها».

رحيل جماعي لـ 120 أكاديميا من التعليم التقني للجامعات المؤسسة تتهمهم بالبحث عن برستيج وترقيات ودرجات علمية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 شوال 1431 هـ. الموافق 27 سبتمبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=22539&CategoryID=5

الدمام: نوره الهاجري 2010-09-27 1:31 AM

كشفت معلومات حصلت عليها "الوطن" عن رحيل جماعي لأكثر من 120 أكاديمياً غادروا المؤسسة العامة للتعليم التقني والمهني خلال هذا العام إلى جامعات سعودية ومؤسسات تعليمية أخرى. وقالت المصادر إن هؤلاء الأكاديميين في معظم التخصصات المحورية التي تقوم المؤسسة بالتدريب فيها، ومنها الإدارة والحاسب الآلي والمحاسبة والتسويق والميكانيكا والكهرباء وتقنية الاتصالات.

والمح أكاديميون تركوا المؤسسة إلى وجود جملة من الأسباب تقف خلف هذا الرحيل الجماعي من كفاءات المؤسسة، من بينها محاولة تغيير أنظمة المؤسسة بما لا يتناسب مع الأنظمة التعليمية المتبعة. ووصف بعضهم هذه التغييرات بـ "القرارات الارتجالية للإدارة"، وهو ما أسهم في اتساع الفجوة بين الإدارة العليا والميدان، وإلغاء كثير من الإجراءات المعززة للتطوير في أقسام المؤسسة ووحداتها التدريبية من ضمنها إلغاء برامج اللغة الإنجليزية وإلغاء وحدات البحوث والتطوير، وقصر العمل على خريجين من حملة البكالوريوس أو الدبلوم أو التعاقد مع مقيمين بدلاً للأكاديميين المغادرين.

تقريباً في المنجز

إلى ذلك، انتقد عضو مجلس الشورى الدكتور سليمان الزايدى تفريط المؤسسة في كوادرها المؤهلة من الأكاديميين الذين وصفهم الزايدى بـ "المنجز"، خاصة بعد تأهيل ورعاية تحويل رؤية المؤسسة ونظامها من التعليم والتدريب إلى التدريب والتأهيل التقني، وهو السبب الذي نجمت عنه مشكلة الأكاديميين والمباني التي أعدت أصلاً للتعليم والتأهيل التقني والأكاديمي.

وأشار الزايدى إلى أن المؤسسة قدمت نظامها الجديد لمجلس الشورى، فطلب الوزير المختص إعادتها إلى الوزارة لمراجعتها ثم تحولت إلى لائحة. وقال: المعروف أن اللوائح لا تمر على المجلس لأن إصدارها من صلاحية الوزراء. وأوضح أن المجلس تساءل عن مصير 1000 أكاديمي تم تأهيلهم في كليات المؤسسة بعد تحويلهم إلى مدربين أو انتقالهم إلى جهة أخرى، مؤكداً أهمية المحافظة على هذا العدد الكبير من الأكاديميين، وأن من الخطأ التفريط في المنجز الكبير من المؤهلين السعوديين الذين تم إعدادهم بميزانيات عالية ويخدمون بدرجة الدكتوراه حالياً في المؤسسة. وأكد الدكتور الزايدى أن الحل الأمثل هو المحافظة على هذا المنجز من خلال تبعية الكليات والأكاديميين لوزارة التعليم العالي حسب الهيكلية الجديدة التي تنتهجها الحكومة، بحيث تتولى المؤسسة تدريب الشباب ما دون الجامعة، والتركيز على التدريب المهني، وصقل اليد العاملة خاصة في الأعمال الأولية والمتوسطة، منبهاً إلى أهمية الالتفات إلى الأكاديميين وعدم التخلي عنهم، بل توجيههم وفق تخصصاتهم وإخراجهم من الدوامة التي طالتهم، على حد وصفه. وعن مباني كليات التقنية بتجهيزاتها، أفاد الدكتور الزايدى أنها منجز أيضاً تم إعداده ليعنى بالتعليم أصلاً والتدريب، فالكليات الموجودة هي كليات تعليمية أكثر من كونها تدريبية، مما يتطلب التفكير في ارتباطها بوزارة التعليم العالي، مع دعم المؤسسة وفق برنامجها وخططها الجديدة للتركيز على التدريب المهني والتقني. لا يجيدون التعليم التطبيقي

من جهته، دافع المتحدث باسم المؤسسة عايض القحطاني عن موقف المؤسسة بقوله إن أغلب الراجلين من الأكاديميين هم من ذوي التخصصات النظرية الذين لا يجيدون التعليم التطبيقي، ولا يناسبون رغبة المؤسسة ورؤيتها وسلمها الجديد، خاصة أنها تنتج إلى التعليم التطبيقي من خلال كوادر مؤهلة تطبيقياً في حين أن الأكاديميين مؤهلون نظرياً، موضحاً أن الغرض هو استقطاب المدرسين المؤهلين تطبيقياً، وليس فقط أكاديمياً.

كما أرجع القحطاني الأسباب الأخرى إلى ما وصفه بـ "ثقافة المجتمع" في البحث عن الترقيات العلمية بعد أن طبقت المؤسسة السلم الوظيفي الجديد الذي يعتمد على الدرجة العلمية والنشاط التدريبي بمسميات جديدة كمساعد مدرب ومدرّب أول وكبير مدرّبين في حين يطلب الأكاديمي الترقيات والدرجات العلمية المتعارف عليها من أستاذ مساعد أو أستاذ مشارك ونحوها، مضيفاً أن رحيلهم تم بناء على رغباتهم الشخصية.

وعن البديل، أوضح القحطاني أنه يتم التعويض عنهم بحملة البكالوريوس والماجستير الذين تقدم لهم المؤسسة برامج تطبيقية وكليات إعداد المدرّبين لتخريج مدرّبين مؤهلين نظرياً وتطبيقياً بخبرات يحتاجها سوق العمل. وعن تعاقد المؤسسة مع مقيمين، قال القحطاني إن ذلك مرهون بالحاجة إلى تخصصات دقيقة متنوعة وغير متوفرة، مضيفاً أن الهدف من استقطابهم هو الاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم، فضلاً عن اتجاه المؤسسة إلى الابتعاث التقني المهني الخارجي من خلال برنامج خادم الحرمين للابتعاث الخارجي.



أكد أن حصول العجز في الصندوق لا يعد سبباً للامتناع عن الصرف

المظالم يلزم شرطة ينبع بصرف 3900 ريال لمواطن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 15435

<http://www.alriyadh.com/27/09/2010/article562953.html>

الرياض- أسامة الجمعان

ألزم ديوان المظالم إدارة الحقوق المدنية بشرطة محافظة ينبع بصرف مبلغ 3900 ريال لمواطن المتبقي له من حقوقه أودعت في صندوقها. وأيد الاستئناف الحكم وتشير التفاصيل عن تظلم أحد المواطنين من إدارة الحقوق بشرطة ينبع امتنعت عن تسليمه المبلغ المودع لصالحه في صندوقها موضحاً أنه صدر صك لصالحه ضد أحد الأشخاص بمبلغ مالي يستلمه عن طريق إدارة الحقوق بشرطة ينبع وقد استلم جزءاً من المبلغ وتبقى له مبلغ (3900 ريال) أودعت في صندوق المدعى عليها ولم تسلم له حتى تاريخ رفع الدعوى بحجة وجود عجز في صندوقها ويطلب إلزامها بتسليمه ذلك المبلغ.

ورد ممثل شرطة ينبع أن للمواطن حقا لديها وقدره (3900 ريال) لم تصرف له حيث دخلت ضمن العجز الحاصل في الصندوق، ورأت المحكمة أنه ثبت تراخي إدارة الحقوق بشرطة ينبع عن تسليم المواطن المبلغ المستحق له بحجة حصول عجز لدى الصندوق مما يعد امتناعاً منها عن صرف المبلغ المستحق للمدعي ورأت المحكمة أن امتناعها ليس له ما يبرره شرعاً أو نظاماً ذلك أنه في ظل إقرار ممثل شرطة ينبع أن للمواطن المبلغ المذكور وكذلك إقرارها بأحقّيته.

وأكدت المحكمة أن حصول العجز في الصندوق لا يعد سبباً صحيحاً يجيز لشرطة ينبع الامتناع عن صرف الحقوق ولا يسوغ أن يحول دون حصول صاحب الحق على حقه.

وأوضحت المحكمة أن تراخي إدارة الحقوق بشرطة ينبع في تسليم ما استلمته نيابة عن المواطن وفقاً لإجراءاتها الملزمة زعزعة للثقة بملاءة الأجهزة المرتبطة بالدولة والتي يفترض بها البدار والإسراع بالوفاء بالحقوق.

وثبتت للمحكمة تراخي إدارة الحقوق بشرطة ينبع عن صرف المبلغ 3900 ريال للمواطن مع وجود الإثبات فيكون امتناعها عن تسليمه له قائماً على غير سند صحيح فيصبح قرارها حينئذ حرياً بالإلغاء.

أكد أن إيجاد خلفية نظامية مكنهم من التحرك السريع للتعامل مع هذا النوع من النشر الهزاع ل الرياض النشر الإلكتروني يندرج تحت نظام المطبوعات ولائحته التنفيذية سترى النور قريباً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 15435
<http://www.alriyadh.com/2010/09/27/article562767.html>

الرياض- محمد الغنيم

أكدت وزارة الثقافة والإعلام أن نشاط "النشر الإلكتروني" الذي تعكف الوزارة على لائحته التنفيذية حالياً سيكون تحت إطار نظام المطبوعات والنشر ولن يكون له نظام خاص مستقل .
وأفاد المتحدث الرسمي لوزارة الثقافة والإعلام عبدالرحمن الهزاع في تصريح لـ "الرياض" أن اللائحة التنفيذية "لنشر الإلكتروني" سترى النور قريباً ولم يعط موعداً محدداً لصدورها إلا أنه شدد على حرص "الثقافة والإعلام" على أن تخرج بصورة منظمة ومكتملة الجوانب مشيراً إلى أن ذلك يحتاج للتنسيق مع عدد من الجهات المعنية حتى تكتمل الصورة وتكون شاملة لجميع تفاصيل هذا الموضوع وهو ما تعكف عليه الوزارة حالياً .
وفي حين يعقد مسئولو وزارة الثقافة والإعلام حالياً العديد من الاجتماعات التنسيقية مع عدة جهات ذات علاقة لإشهار اللائحة التنفيذية للنشر الإلكتروني التي ستضبط هذا النشاط وتعزز التواصل بين أصحاب المواقع الإلكترونية الإخبارية والوزارة بما يضمن نشر منظم ومنضبط. أكد الهزاع في تصريحه أن اجتماعهم أمس الأحد مع هيئة الاتصالات بهذا الشأن تناول كل ما يتعلق بالتنسيق في اللائحة وكيفية تنظيم نظام النشر الإلكتروني من الناحية التقنية والفنية .
انتهينا من تأسيس إدارة للإعلام الإلكتروني وننسق مع الجهات المختصة لتنظيم النشر الإلكتروني تقنياً وفنياً وبشأن إدارة الإعلام الإلكتروني المنشأة حديثاً في الوزارة لفت المتحدث الرسمي بوزارة الثقافة أنها ستكون تابعة للإعلام الداخلي وستكون مهمتها التنسيق مع القطاعات المختصة ومع أصحاب القضايا والتواصل مع أصحاب المواقع الإلكترونية مشيراً إلى أنه تم الانتهاء من تأسيس هذه الإدارة الجديدة وستعمل على التنسيق مع تلك الجهات وأصحاب المواقع في إطار نظام المطبوعات والنشر الذي يحدد المهام ويضبط العمل .
وعن مسؤولية متابعة النشر الإلكتروني قبل إعداد اللائحة التنفيذية له وقبل قيام إدارة الإعلام الإلكتروني بالوزارة قال الهزاع في السابق لم يكن لدينا الخلفية النظامية التي تتيح لنا التعامل مع النشر الإلكتروني بوضعه الراهن ولكن بعد صدور الموافقة على إضافته لنظام المطبوعات والنشر أصبح لدينا خلفية نظامية نستطيع من خلالها التحرك وتأسيس إدارة مختصة ووضع لائحة توضح كل ما يتعلق بهذا النوع من النشر.

أمانة جدة: أرامكو والكهرباء و الهاتف تتصدر معوقات مشاريع تصريف الأمطار

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185370>

جدة - ياسر الأبنوي
كشف اجتماع عاجل عقده مجموعة من قيادات أمانة محافظة جدة لمناقشة تعثر مشاريع تصريف الأمطار والسيول في المحافظة، تصدر شركات أرامكو والكهرباء والهاتف قائمة المعوقات التي تواجه تنفيذ مشاريع تصريف مياه الأمطار، نظراً إلى وجود بعض الخدمات الأرضية الخاصة بها. وناقش الاجتماع الذي رأسه وكيل أمين جدة للتعمير والمشاريع المهندس علوي سميط، ضرورة تعديل المخارج الخاصة بتصريف خطوط هذه المشاريع بما لا يؤثر على سلامة المواقع عند البحر.
وأكد المهندس علوي سميط لـ «الحياة» أن استعدادات الأمانة لموسم الأمطار تسير بشكل جيد، مشدداً في الوقت ذاته على أنها في حال استنفار منذ وقت باكر بكل إمكانياتها المتاحة لتلاقي أي سلبات قد تنتج خلال موسم الأمطار أو جريان السيول في المدينة.
ووجه المهندس سميط استشاري الأمانة وإدارة الدراسات والتصاميم بإيجاد حلول باكرة للمشكلات التي تواجه مشاريع تصريف مياه الأمطار والسيول أثناء التصاميم اللازمة للمشروع لمواجهة أي معوقات قد تؤثر عليها مستقبلاً.
واستعرض الاجتماع الذي حضره عدد من مسؤولي وكالة التعمير والمشاريع واستشاري الأمانة إيجاد الحلول السريعة والمناسبة للمشاريع المتعثرة، استعداداً لمواجهة موسم الأمطار المتوقع هطولها على مدينة جدة خلال الأشهر القليلة المقبلة مع دخول فصل الشتاء.
كما ناقش الاجتماع المشاريع والدراسات الجاري طرحها فيما يخص تصريف الأمطار، ووجه وكيل الأمين للتعمير والمشاريع استشاري الأمانة والإدارة المختصة بعقد اجتماعات متكررة خلال الفترة القليلة القادمة للوصول إلى الحلول اللازمة للإسراع في إعداد دراسات الشروط والمواصفات مع تجنب مثل هذه المشكلات وطرح المشاريع في أسرع وقت.
وتناول الاجتماع المعوقات التي تواجه مشروع تنفيذ شبكة تصريف مياه الأمطار بمحافظة جدة «طريق الفلاح مع المحجر»، مشروع تنفيذ شبكة تصريف مياه الأمطار بمحافظة جدة «شارع فلسطين»، مشروع دراسة وتصميم شبكة تصريف مياه السيول والأمطار «شارع صاري» المرحتين الأولى والثانية، ومشروع دراسة وتصميم شبكة تصريف مياه الأمطار والسيول «شارع الخالدية».

مفصول أمام المحكمة: أوقاف جدة جددت عقود موظفين لا

يحضرون سوى - تسلم روايتهم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شوال 1431 هـ. الموافق 27 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185381>

جدة - أحمد الهاللي

كشف موظف في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد (فصل تعسفياً) (تجديد) «فرع الوزارة في محافظة جدة» عقود موظفين لا يحضرون نهائياً إلى دواهم - اليومي سوى لمجرد تسلم روايتهم الشهرية فقط. وأوضح عبد الله الزبيدي (الموظف) أمام المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة خلال جلسة النظر في دعواه ضد «الوزارة» بعد فصله منها تعسفياً (عقدت أمس في حضور ممثل الوزارة والمدير العام لفرع الوزارة في محافظة جدة فهد البرقي)، أن وجود أمثال الموظفين المعنيين أمر حاصل على أرض الواقع.

وفي اليوم ذاته (أمس الأحد)، أرجأت المحكمة الإدارية في مكة المكرمة موعد إصدار الحكم بشأن «الدعوى الثانية» ضد فرع الوزارة نفسها (الشؤون الإسلامية في محافظة جدة) التي تضمنت أيضاً مطالبة موظف بالمرتبة السابعة تمكنه من وظيفته التي رقي عليها في جدة إلى شهر محرم المقبل بعد الاكتفاء بما سبق أن قدم من الطرفين، إذ تم طلب الفصل فيها بحالها الراهنة.

وقال الموظف عبد الله الزبيدي في لائحة الرد (حصلت «الحياة» على نسخة منها): «إن ما بيّنه محامي الإدارة من الأيام التي سجلت غياباً علي (مجموعها 20 يوماً) لم تحدث في عام واحد وإنما خلال 12 عاماً»، مشيراً إلى أن ابن المحامي نفسه (المتراجع لمصلحة الوزارة) غاب 86 يوماً خلال عام واحد وتمت شفاعته المدير له.

وأكد الموظف المتظلم أن الوزارة تستأنس وتعتمد على ما يرفع من توجيهات وتوصيات من المدير العام للأوقاف والمساجد في محافظة جدة على اعتبار أنه المسؤول عن الإدارة كاملة في فرعها في المحافظة الساحلية، ولم يكن طي قيدي وفصلي من عملي وإيقافي عنه سوى بتوجيهات وتوصيات منه وليس كما يدّعون أن لا علاقة له في فصلي من وظيفتي .

في تلك الأثناء، قررت المحكمة تحديد جلسة أخرى في الثالث من ذي الحجة المقبل بعد طلب «الشؤون الإسلامية» ذلك للرد على اللائحة التي قدمها الموظف الزبيدي خلال جلسة الحكم، الأمر الذي أجل بتها إلى الجلسات المقبلة للقضية. وسبق أن طلبت فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في محافظة جدة خلال الجلسات السابقة للقضيتين من المحكمة رد دعوى تمكين الموظف من وظيفته مستندة في طلبها على أنه (الموظف) يعمل في أظھر بقعة في العالم (مكة المكرمة) (ويتسلم روايته مثل بقية الموظفين، فيما أوضحت بشأن قضية الموظف المفصول بقولها: «قرار فصله يعود إلى توجيه من وزارة الشؤون الإسلامية بحجة تغيبه وتقاعسه عن العمل».

وبشأن ما يتعلق بحضور مدير أوقاف جدة لإحدى الجلستين القضائيتين يوم أمس على رغم وجود ممثل قانوني له، أوضح المحامي أحمد جمعان المالكي أن علانية الجلسات مبدأ قضائي معروف ومطبق في المحاكم الإدارية بشكل ملحوظ ما لم تر المحكمة خلاف ذلك وتقرر سرية الجلسة.

وأضاف: «لا يوجد مانع نظامي من حضور مدير الجهة الحكومية المدعى عليها للجلسة مع ممثل الجهة المفوض بالمرافعة، لكنه لا يعتد بأقوال مدير الجهة الحكومية في الجلسة ما لم يكن مفوضاً بالمرافعة من ذات الجهة، وقد ترى المحكمة مناقشته في بعض جوانب النزاع وهذا أمر تقرره المحكمة، إذ تملك السلطة التقديرية في مناقشته وضبط ما يلزم من أقواله وما تراه المحكمة لازماً للفصل في الدعوى، ويمكن للمدعي الرد على أقواله في الجلسة ذاتها.»

النائب الثاني: ينبغي ألا يكون في المملكة عاطل ولا فقير

دعا لأن نكون قطاعاً واحداً كما قال الملك فيصل

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=22607&CategoryID=5

جدة: خالد المحاميد، مشاري الوهبي، نجلاء الحربي 2010-09-27 2:46 AM

قال النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز: علينا أن نكون كما قال الملك فيصل رحمه الله، قطاعاً واحداً عاماً وخاصاً، كما ينبغي ألا يكون في المملكة عاطل ولا فقير. وأكد سموه خلال افتتاح الندوة العلمية الأولى لكرسي الاعتدال في جامعة الملك عبدالعزيز أمس، أن الاعتدال ومنهجه هو الركيزة التي تقوم عليها قيمنا الثقافية والسياسية والاقتصادية، وهو منهج إسلامي مستمد من الشريعة السمحاء، وهو نهج بعيد عن الغلو والإرهاب الذي جاءنا من الخارج وأصاب بعض أبنائنا. من جانبه أعلن مدير الجامعة أسامة طيب، باسم النائب الثاني عن تبني سموه لكرسي القيم الأخلاقية، منوهاً بأهمية هذا الكرسي الذي سيكون إلى جانب كرسي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز للاعتدال مورداً مهماً للاعتدال والوسطية والتسامح.

أعلن مدير جامعة الملك عبدالعزيز أسامة بن صادق طيب باسم النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز عن تبني سموه لكرسي القيم الأخلاقية، وأعرب الدكتور طيب عن شكره لسموه باسم 170 ألف طالب ينتمون إلى جامعة الملك عبدالعزيز وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء الاعتمادات الدولية منوهاً بأهمية هذا الكرسي الذي سيكون إلى جانب كرسي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز للاعتدال مورداً مهماً للاعتدال والوسطية والتسامح.

من جانبه أكد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، أن الاعتدال ومنهجه هو الركيزة التي تقوم عليها قيمنا الثقافية والسياسية والاقتصادية، وهو منهج إسلامي مستمد من الشريعة السمحاء والسنة النبوية، وهو نهج بعيد عن الغلو والإرهاب الذي جاءنا من الخارج وأصاب بعض أبنائنا، مضيفاً أن الاعتدال يحد من أضرار الإرهاب، وهو ما تحث عليه شريعتنا الإسلامية، والاعتدال فكرياً وسلوكياً هو مطلب حضاري وإنساني به ننشر السلام في ربوع العالم. وقال سموه خلال افتتاح الندوة العلمية الأولى لكرسي الاعتدال في جامعة الملك عبدالعزيز أمس: إنكم أنتم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ملقى على كاهلكم واجب تعليم أبنائنا قيم التسامح، وأنتم أبنائي الطلاب قد تلقيتهم في بيوتكم تربية صالحة تقوم على الشريعة السمحاء، فليكنكم التمسك بالخلق الفضيل المبني على الاعتدال في كل شؤون حياتكم، وأضاف أن الشباب هم مستقبل الوطن وركيزته، وهم القاعدة التي سينهض بها.

وأعرب سمو النائب الثاني عن سعادته لتواجده بين أبنائه الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة والحشد المبارك، وقال: أقدر كل التقدير تبني الأمير خالد الفيصل لكرسي الاعتدال، وأتمنى للمشاركين في الندوة النجاح والخروج بتوصيات علمية تؤصل فكرة الاعتدال في المجتمع، وقال: أثنى الدور الذي تقوم به جامعة الملك عبدالعزيز لتأصيل فكرة الاعتدال، وهو أمر ليس بمستغرب، فطالما قامت الجامعة بإنجازات كبيرة في مجال التعليم العالي. وختم سموه كلمته بالأمنيات الطيبة للمشاركين في ندوة الاعتدال بالنجاح والتوفيق.

أسئلة حرة ومباشرة

بعد ذلك رحب سموه بأسئلة الحضور، والتي كانت أسئلة حرة ومباشرة تلقاها سموه برحابة صدر، وأجاب عن سؤال أحد طلبة الجامعة قال فيه "إن سموكم اجتمعتم مع أمراء المناطق وطرحتم فكرة إنشاء أندية للشباب ليتمكنوا من قضاء أوقات

فراغهم فيها، ويحافظوا من خلالها على شخصيتهم المعتدلة خاصة أن مجتمعنا يضم ما نسبته 60% من الشباب، فنأمل أن توصوا الجهات المعنية بتنفيذ هذه الأندية، ورد سموه بقوله: لقد طرح هذا الموضوع في اجتماعي مع أمراء المناطق في 19 رمضان الماضي وأشبع بحثاً، وقد رأينا عن قناعة أنه لا بد من إقامة أندية للشباب، وذلك بالتشارك بين القطاعات الحكومية والخاصة بقواعد معينة وبرعاية القيادة الكريمة، وقد رفعت بذلك لمقام خادم الحرمين الشريفين، وأثق بأن ذلك سيكون محل اهتمامه وعنايته.

وأضاف سموه أن أندية الشباب موجودة في جميع أنحاء العالم غير أنها غير موجودة عندنا، وفكرتها هي أن يجد الشباب مكاناً مناسباً يقضون فيه أوقاتهم بأمور جيدة تشد أفكارهم وتنمي مواهبهم وتقوي صحتهم، فهذه الأندية يجب أن تحتوي على كل ما هو مفيد للشباب.

وفي رده على سؤال آخر حول الجامعة وكرسي الاعتدال في الأمن الفكري ومواجهة التطرف، وما هي وجهة نظر سموه في ذلك، قال: هذا الأمر مطلوب، ومكانه الصحيح هو جامعاتنا التي نعتمد عليها بعد الله لتخريج شبابنا الذين هم عماد المستقبل، ولا شك أنها وفقت بذلك، واليوم نحن في هذا المساء نتعامل مع هذه المسألة المهمة التي تقوم الجامعة بها، وهي قضية الاعتدال، لذلك نشكر الجامعة على جهودها ونشكر أعضاء هيئة التدريس وجهازها الإداري، وقيامها بمهام كرسى الأمير خالد الفيصل كبدية مفيدة، ونحن لدينا الكثير من الكراسي الجامعية في مختلف جامعاتنا، وهي تقوم بدراسات علمية لإيجاد حلول لمشاكل الأمة، ولا شك أن تبني جامعة الملك عبدالعزيز لمنهج الاعتدال أمر مهم وموفق، وسنجد آثاره إن شاء الله في مجتمعنا، من دون أن ننسى أن مجتمعنا له أخلاقياته وتربيته التي أساسها أخلاق المسلم التي تعلمناها من القرآن والسنة النبوية وسيرة الصحابة، وهذا هو نهج الملك عبدالعزيز وما ثبتته بعده ملوك المملكة العربية السعودية، ولا يسعني إلا أن أشكر هذه الجامعة كما أشكر دعم الأمير خالد الفيصل لها في مهمتها، والتي تعمل فيها لخير أمتنا لتأخذ مكانها اللائق بها بين الأمم.

وحول وجود أشخاص سعوديين، يظهرون في وسائل الإعلام الدولية يوجهون انتقاداتهم للدولة، قال الأمير نايف "هذا تطرف مذموم، خصوصاً أنهم يدعون أنهم مجاهدون جهاداً إسلامياً، وهذه أكبر إساءة للإسلام، لأنهم أبعد ما يكون عن التعامل مع ما ورد في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم."

وأضاف سمو الأمير نايف "للأسف هناك من يغرر في أبنائنا وشبابنا في بعض الدول، ويغسلون أفكارهم ويستبدلونهم بأفكار ضالة ومنحرفة، ويدعون أنها الطريق إلى الجنة"، وتساءل "هل يعقل أن يفجر شخص مسلم، شخصاً مسلماً آخر، فالقاتل والمقتول مسلم."

وأوضح "أنه في جانب مواجهة هذه الأعمال والتطرف، فتحت الدولة باب المناصحة، لعل الله يهدي بعضاً منهم ويعودون إلى الصواب عن التطرف"، لافتاً إلى أن مركز المناصحة أعطى نتائج إيجابية في الكثير من الحالات، لكن للأسف، هناك بعض قليل رجعوا إلى الضلال."

وفي رد على سؤال لإحدى الطالبات حول توجيه سموه للمرأة السعودية، خصوصاً أنه ظهر استغلال الفتن الضالة لها، قال الأمير نايف "المرأة جزء مهم من مجتمعنا لها حقوقها وعليها واجباتها، ولا نفرق بين رجل وامرأة، ولا يمكن أن نحمل المرأة الخطأ، فهو واقع من الرجال أكثر من النساء، وإن ظهر أنها استغلت في بعض العمليات الإرهابية إلا أن الأمر محدود جداً."

وكشف الأمير نايف عن تعرض البلاد، إلى نحو 240 محاولة إرهابية، أفشلتها الأجهزة الأمنية السعودية، بضربات استباقية، ولم ينفذ منها سوى عدد قليل لا يتجاوز الـ 10 عمليات، موضحاً أنه تتم محاكمة فاعليها أمام القضاء الشرعي في البلاد.

وحول المؤسسات الخيرية التي تساهم في العمل التطوعي وما واجهته من اتهامات، قال الأمير نايف: هذه الجمعيات تأسست وفق ضوابط ثابتة تعمل على تحقيقها وزارة الشؤون الاجتماعية للتعامل مع المواطنين الذين يرغبون في العمل الخيري، ونأمل أن تكون هذه الجمعيات جمعيات خيرية فعلاً، وأن تحقق الفائدة المرجوة، وهذه الجمعيات ما زالت تعطي، والمؤمل أكثر من ذلك، وأن تهتم في جميع الجوانب ليتكامل مع ما تقوم به الدولة وما يقوم به أبناء الوطن من خلال تلك الجمعيات.

معرض الكرسى

وكان حفل افتتاح الندوة العلمية لكرسى الاعتدال قد بدأ بوصول سمو النائب الثاني إلى مقر الحفل حيث كان في استقباله أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، ووزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري، ومدير جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور أسامة طيب وعدد من الأمراء والمسؤولين، حيث قام سمو النائب الثاني بجولة في معرض كرسى الاعتدال الذي تضمن لوحات كبيرة خطت عليها أقوال من كلمات ملوك المملكة العربية السعودية، ثم توجه سموه إلى المنصة بصحبة مستقبليه.

وشكر الأمير خالد الفيصل في كلمته باسمه وباسم العاملين في كرسي الاعتدال تشريف سمو النائب الثاني ورعايته لهذه الندوة وزيارته للجامعة ولقاءه بهذا الجمع الكريم، ونوه إلى أن القول كله والمقال لسموه. وألقى مدير جامعة الملك عبدالعزيز كلمة أشار فيها إلى أن المملكة تركز في تصريف شؤون هذا الوطن المعطاء على عدد من الركائز الثابتة المستوحاة من القرآن الكريم والسنة النبوية، ثم القواعد التي وضعها الملك المؤسس، والتي تعاقب على تبنيها ملوك المملكة، ويقودها الآن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.



التدخل السلبي للأهل يتسبب في 22 بالمائة من حالات الطلاق المبكر

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 13619
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13618&I=787239&G=2>

جعفر الصفار – القطيف

كشفت دراسة أعدها اختصاصيون في مجال الأسرة على 300 حالة طلاق مبكر أن 22 بالمائة من الحالات سببها يعود إلى التدخل السلبي للأهل، فيما بلغت نسبة عدم المعرفة بشؤون الزواج 28 بالمائة، كما أن عدم تحمل المسؤولية من قبل الزوجين كانت نسبتها 8 بالمائة فقط، في الوقت الذي لاحظت فيه الدراسة ذاتها أن هناك حالات خيانة زوجية بلغت نسبتها 6 بالمائة.

وأكد الاستشاري الأسري عبدالله العليوات أن فارق السن الذي يزيد على عشرة أعوام أدى إلى 5 بالمائة من حالات الطلاق المبكر، والاختلاف الثقافي يشكل نسبة 3 بالمائة مبيناً أن الثقافة في مجتمعنا متقاربة ولذلك فإن هذه النسبة منخفضة.

موضحاً أن النسبة الباقية 28 بالمائة هي عبارة عن أمور شخصية مثل المزاجية أو الأمراض الصحية أو الانطوائية وعدم زيارة أهل الطرف الآخر، بقوله: «كما أنها تشتمل على سبب مهم وهو تعارض أوقات العمل بالنسبة للزوج والزوجة بحيث يعود الزوج من عمله وتخرج الزوجة إلى عملها فلا يلتقيان، وهذا من ضمن الأسباب المؤدية إلى الطلاق».

محذراً من الاستهانة بعواقب الطلاق وخصوصاً بين أوساط المراهقين والمراهقات في المجتمع ممن يتزوجون في سن مبكرة، مشيراً إلى أن هناك فئة من المجتمع كالمحافظين ليس لديهم معرفة بالنظرة الإسلامية للطلاق، ويفتقدون إلى معرفة شروط الطلاق التي لا تسمح للمطلقة بأن تخرج من بيت زوجها دون أن تكتمل العدة، وبعض الأحكام التي لا تطبق شرعاً.

وناشد العليوات الجهات المختصة بإنشاء أو التوسع في إقامة مراكز تربوية واجتماعية تتولى تأهيل وتدريب الشباب والفتيات المقبلين على الزواج، مضيفاً بقوله: «اقترح هنا إصدار قرار بمنع العقد لمن لا يحمل رخصة قيادة أسرة جديدة، حيث إن هذا القرار مطبق في ماليزيا، وساهم في خفض نسبة الطلاق من 31 بالمائة إلى 11 بالمائة من مجمل حالات الزواج هناك».

القوى النسائية العاملة في المملكة لا تتجاوز 14% قيود إجرائية تحد من محفزات الدعم أبرزها الوكيل الشرعي و بيروقراطية التعقيب

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 15435
<http://www.alriyadh.com/2010/09/27/article562746.html>

تعد نسبة مساهمة المرأة السعودية في تنمية الاقتصاد الوطني من أقل النسب المتاحة في العالم كله، حيث لا تتعدى 14% من القوى العاملة في المملكة، وذلك على الرغم من أن الإحصائيات السكانية الأخيرة أفادت بأنها تشكل نصف عدد السكان في المملكة.

القطاع الخاص
وتقول "د. بسمة العمير" رئيسة مركز خديجة بنت خويلد بجدة: إن "85% من قوة العمل النسائية يعملن في قطاع التعليم و6% في القطاع الصحي و5% في قطاعات أخرى متفرقة كالشؤون الاجتماعية، والمجال الدعوي، والاعلام المحلي، وغيرها متفرقة أما الباقي 4% فيعملن في القطاع الخاص، وهن اللواتي بادرن بمشاريع خاصة أغلبها صغيرة أو متناهية الصغر والقليل منها مشاريع عملاقة، ولها أثر على الاقتصاد الوطني غير أننا لا نملك إحصائيات دقيقة حول طبيعة وتصنيف عمل المرأة في القطاع الخاص."

د. بسمة العمير: أموال نسائية جامدة في البنوك وصلت إلى 15 مليار ريال
تصاريح مضللة !

وأضافت: "أن السبب في عدم دقة إحصائيات عمل المرأة الخاص تعود إلى تضليل التصاريح التي تحصل عليها المرأة، لإقامة مشروعها الخاص، حيث لا تزال معظم التصاريح الممنوحة للنساء تحمل مسمى "مشغل" منذ عام 1388هـ حينما صدر قرار بمنع فتح صالونات التجميل وإغلاق القائم منها، وعلى الرغم من أن المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني لديها الآن برامج لتدريب "الكوافيرات"، إلا أن القرار لا يزال قائماً، مما يعني أن الدولة تنفق على المتدربات وتعلمهن مهنة رسمية لكنها ترفض أن تمنحنهن التصريح بممارستها!، مشيرة إلى أن عدم وضوح الرؤية في التوصيف الحقيقي لمهنة المرأة أدى إلى تضارب الإحصائيات، وبالتالي عدم الخضوع للمعايير الحقيقية للمهنة التي تحمي صاحبها وتحمي المجتمع من أي تجاوزات .

مدخرات نائمة
وأشارت إلى أن الأموال غير المدارة في البنوك - والتي تعود للمرأة السعودية - وصلت إلى 15 مليار ريال، وهو رقم هائل كان ينبغي أن يدخل في النظام الاستثماري للدولة لكن المرأة بوجه عام تفضل أن تترك أموالها في البنوك بلا استثمار؛ لأنها بمجرد أن تفكر في استثمارها تقابلها المطالبات بضرورة وجود وكيل أو مدير رجل لمالها - حتى إن كان ابنها ذا الستة عشر عاماً فتفضل بإيثار السلامة وتركها نائمة في البنوك .
أوضاع قائمة

ورغم أن هناك تأكيداً دائماً من قبل ولاة الأمر على أهمية وضرورة تفعيل عمل المرأة في القطاعين، إلا أنه يقابله ضعف في مشاركة المرأة في رسم السياسات المتعلقة بشؤونها، وما زال كثير من القرارات والتوجيهات الصادرة عن أجهزة رسم السياسات الحكومية تفتقر إلى آلية التنفيذ ويساعد في جمودها عدم وجود جهة واحدة ذات صلاحية واسعة تتابع تنفيذ تلك القرارات على الرغم من وجود الفقرة (5) من قرار المجلس الوزراء رقم (63) وتاريخ 1424/3/11هـ التي تنص على "إنشاء لجنة وطنية عليا دائمة متخصصة في شؤون المرأة، تستند في آرائها إلى نساء مؤهلات في مختلف التخصصات، وتعمل على إعداد لائحة لعمل المرأة، تراعي خصوصية المجتمع، وتؤكد على حق المرأة في الوظيفة والعيش الكريم ."
قرارات غير مفعلة

وفي دراسة أجراها منتدى الرياض الاقتصادي حول المساهمة الاقتصادية للمرأة السعودية، أظهرت النتائج وجود قيود إجرائية وموضوعية تحول دون توسع مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية كشرط الوكيل الشرعي، وحظر بعض الأنشطة على النساء للاستثمار فيها ذلك على الرغم من أن أحكام الشريعة الإسلامية جعلت للمرأة متى ما كانت بالغة، عاقلة، رشيدة الحق في التصرف في أموالها، ثابتة كانت أم منقولة، بيعاً وشراءً ورهنًا، هبة ووصية، شأنها في ذلك شأن الرجل، وتم تدعيم ذلك بأن جعل للمرأة ذمة مالية مستقلة، ليس لأي فرد الحق في أن يتدخل في أمورها وشؤونها المالية، سواء أكان هذا الفرد أبها أم زوجها، أم أخاها أم أبنها .

واثبتت الدراسة ان المرأة العاملة تمتلك الاستقلالية والقدرة على اتخاذ قرارات العمل، والتصرف بالموارد، وكذلك المعرفة بحقوقها المالية، إلا أنها لا تستطيع شخصياً إنهاء الإجراءات الخاصة بها في الدوائر الحكومية والخاصة، بالإضافة الى محدودية فرص التطوير والتدريب المهني للمرأة نتيجة ضعف توفر البرامج التدريبية سواء المهنية أو الاستثمارية، كذلك تعاني المرأة من محدودية المجالات الوظيفية وفرص الترقية، وفرص الوصول لمناصب قيادية عليا .

إنجازات تحققت

لا يبدو الأمر سيئاً حين نقف على بعض إنجازات المرأة السعودية على الصعيد الاقتصادي في غضون السنوات العشر الأخيرة، إذ وفقاً للإحصائيات تملك سيدات الأعمال السعوديات قرابة 20 ألف شركة ومؤسسة صغيرة ومتوسطة، ويبلغ حجم الاستثمارات النسائية نحو 8 مليارات ريال .

وقد ارتفع حجم الاستثمار النسائي بداية عام 2007 إلى 60 مليار ريال (16 مليار دولار)، وذلك وفقاً لإحصائية أعدها مركز السيدة خديجة بنت خويلد التابع للغرفة التجارية بجدة .

كما ان المرأة السعودية تملك الآن نحو 40 في المائة من الأصول العقارية بالبلاد، وأكثر من 20 في المائة من صناديق الأسهم، والمحافظ الاستثمارية بالبنوك المحلية، إضافة إلى ما يزيد عن 18 في المائة من الحسابات الجارية بالبنوك وفق الخبرة الاقتصادية بالبنك الأهلي التجاري ناهد طاهر .

وقد بادر كثير من السيدات بفتح مجالات عمل جديدة لأنفسهن لم ينتظرن فيها موافقة أو اذن مثل عملها في القطاع العقاري، وكوسيط في البورصة السعودية، وافتتاح المطاعم الخاصة والفنادق النسائية .

وأعلن نائب محافظ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني للتطوير "د. صالح العمرو" أن المؤسسة تدرب أكثر من 120 ألف امرأة خلال السنوات القليلة القادمة، في كليات تقنية للبنات في التخصصات التقليدية مع إضافة تخصصات جديدة تشمل مهن الكاشير والاستقبال ومبيعات التجزئة والسمكرة والميكانيكا والكهرباء وأعمال الصيانة للحاسبات والجوالات وتصميم الذهب، وفي محافظة الأحساء تخرجت مؤخراً 51 طالبة في مجالات مختلفة كالسباكة وإصلاح الهاتف والحاسوب، وتشارك الآن في انتخابات الغرف التجارية كمرشحة ومنتخبة أيضاً منذ فتح باب دخولها للانتخابات بجدة عام 2005م وفوز أربع سيدات بعضوية مجلس إدارة غرفة التجارة بجدة، وصولاً إلى انتخابات غرفة الرياض هذا العام .

كما اعترف لها العالم أجمع باحقيتها وجدارتها الاقتصادية من خلال التصنيفات العالمية، مثل تصنيف الشيخة نادية الدوسري بين أفضل 25 سيدة أعمال عربية، وفقاً للفاينانشال تايمز، واختيار سيدة الأعمال لبنى العليان ضمن أقوى مائة امرأة في العالم وأقوى سيدة أعمال في الشرق الأوسط من قبل مجلة فوربس الأمريكية، وغادة الإدريسي وهي أول سعودية تعين بمنصب مدير مراكز خدمة العملاء في المملكة في شركة دي.إتش.إل العملاقة بجدة، و ناهد طاهر أول سعودية تتولي منصب مدير عام بنك استثماري " بنك جولفون للاستثمار " وغيرهن كثيرات.

مدير الضمان الاجتماعي في جدة - عكاظ : الصرف لـ 8 آلاف مستفيد والمفاجأة أخرت المعاملات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شوال 1431 هـ. الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 3389
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100927Con20100927374208.htm>

محمد الدقعي - جدة

بين لـ «عكاظ» مدير مكتب الضمان الاجتماعي في جدة محمد اللحاني، أنه تم الصرف لما يقارب ثمانية آلاف مستفيد من مساعدات الضمان الاجتماعي، مشيراً إلى أن الصرف مستمر إلى حين انتهاء الإعداد المتقدمة بطلبات المساعدات للمكتب.

وأوضح اللحاني، أن آلية الصرف لمثل هذه المساعدات الاستثنائية أو المقطوعة تتوقف على ثبوت استحقاقها في حالة إذا ما كان معاش الضمان الاجتماعي الفعلي لا يلبى احتياجات الأسر المستفيدة، لافتاً إلى أن قيمتها تحسب على عدد أفراد الأسرة وتمنح لهم كل ثلاث سنوات.

وأضاف مدير مكتب الضمان الاجتماعي أن «صرف المساعدات المقطوعة يتم غالباً لمن لا تنطبق عليهم شروط الضمان الاجتماعي، ووجد أنه في حاجة ملحة وماسة، في حين وجد مسمى المساعدات الاستثنائية لمن ترى الوزارة له حق الاستثناء في معاش الضمان الاجتماعي ولظرف استثنائي، ويعتمد الأخير من صاحب الصلاحية في وزارة الشؤون الاجتماعية، وتستحق جميعها كل ثلاث سنوات حسب نظام المكتب.

وأشار اللحاني إلى بعض الإشكاليات التي تواجه مكتب الضمان الاجتماعي في محافظة جدة، مبيناً أنه تم تفعيل الوحدة النسائية بكامل طاقتها الوظيفية لتستوعب أعداد المتقدمات للمكتب وإتمام معاملاتهم وفق آلية استقبال المراجعين المقررة في نظام المكتب، فيما ستستقل تدريجياً بشكل شبه تام لخدمة المراجعات.

وأضاف «تكمُن الإشكالية في انتقال المكتب إلى المبنى الجديد وعدم جاهزية بعض الخدمات الأساسية من الخطوط الهاتفية والتجهيزات المكتبية، إلا أن المكتب يعكف على إتمام كل احتياجاته مع نهاية الشهر الحالي».

وأفاد مدير الضمان الاجتماعي في جدة بأن تأخر إتمام معاملات بعض المراجعين إلى المكتب جاءت بسبب الانتقال المفاجئ له، وعدم إدخال بيانات المراجعين إلى نظام المكتب، موضحاً أن موظفي المكتب يعملون في فترة دوام مسائية تمتد إلى العاشرة مساءً لإدخال جميع بيانات المتعثرين، وتدقيق التقارير الطبية ومراجعتها، كون المكتب يستقبل في ساعات دوامه الرسمي ما يزيد عن 600 مراجع يومياً.

وشدد اللحاني على أهمية الوعي الكامل بنظام مكتب الضمان الاجتماعي من قبل المراجعين كون المعاملات تتطلب وقتاً لإنجازها لارتباطها بآلية مقرر يتم العمل بها على مستوى المملكة، وتبدأ في استقبال الطلبات ومن ثم تدقيقها وفرزها وإصدار قرارات الاستحقاق واستلام بطاقات الصرف الآلي من البنوك المشاركة.

وتأتي تصريحات مدير مكتب الضمان الاجتماعي عقب شكوى المواطنين من بطء تسير معاملاتهم، وعدم استلامهم للمساعدات المقدمة لفترات طويلة تجاوزت عاماً كاملاً، وهذا ما جعل تداعياتهم حول عدم انضباط المكتب في تقديم خدماته بشكل كامل ملقين باللوم على الإدارة العاملة فيه.

ويقول عبدالعزيز الزهراني - مراجع للمكتب - إنه تقدم بطلب إلى مكتب الضمان الاجتماعي منذ أكثر من سبعة أشهر، مضيفاً «إلا أنني لم أستلم أية مساعدات حتى هذه اللحظة، في الوقت الذي لا أجد فيه وسيلة نقل تقلني إلى مكتب الضمان الاجتماعي».

فيما يشير حسين الجهني، وهو مراجع للمكتب، إلى أنه تقدم إلى مكتب الضمان الاجتماعي قبل خمسة أشهر، ليجد الرد في نهاية المطاف من موظفي المكتب بأن المعاملة «ضاعت»، وعليه بتقديم واحدة أخرى.

مدارس ابتدائية تعتذر عن عدم قبول الطالبات المستجندات...

بسبب الزحام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شوال 1431 هـ. الموافق 27 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185428>

الدمام - شمس علي
تصاعدت موجة شكوي أولياء الأمور، في مختلف محافظات المنطقة الشرقية، بعد اعتذار مدارس ابتدائية، عن عدم قبول عدد من الطالبات المستجندات، بسبب عدم توافر مقاعد إضافية فيها، ما يحرمهن من حق التعليم، معبرين عن أسفهم لوقوفهم عاجزين حيال حل لهذه المشكلة مثل إلحاق بناتهن بمدارس أهلية، وبخاصة أن عدد غير قليل منهم يعول أسرًا كبيرة، ويعاني من تدني الدخل، ما يجعل إلحاق هؤلاء الصغيرات بمدارس أهلية، «أمرًا بعيد المنال»، بحسب قول هشام أحمد، الذي تلقى اعتذار المدرسة في الحي الذي يقطنه عن قبول ابنته، حين حاول تسجيلها في الأسبوع الأخير قبل بدء إجازة نهاية العام الدراسي الماضي. كما تلقى الرد ذاته من مدارس أخرى في أحياء قريبة، بحجة أن أولوية التسجيل للقاطنين في الحي.

أما علي سالم، الذي أراد تسجيل ابنته خلال الأسبوع الماضي، في إحدى مدارس الدمام، فأبلغ بعدم وجود مقاعد شاغرة في المدرسة. ويقول: «لم تتح لي الظروف في تسجيلها قبل بدء إجازة الصيف، فلقد كنا مسافرين. وما إن فتحت المدارس أبوابها في الأسبوع الثاني من شهر شوال، حتى بادرت زوجتي إلى مراجعة المدرسة، بيد أن إدارتها أبلغتها بعدم إمكان التسجيل الآن. وتكرر الأمر في مدارس أخرى». وتبدي باسمه محمد، استغرابها من عدم تمكنها من إيجاد مقعد دراسي لابنتها في إحدى مدارس القطيف. وتلفت إلى «مفارقة غريبة» في منزلها، وهي أن ابنتها الكبرى «ستضطر هذا العام إلى البقاء في المنزل، بعد أن تخرجت من الثانوية العامة، ولم تقبل في أي من الجامعات المحلية، على رغم أنها حاصلة على معدل 89 في المئة. وقد تشاركها أختها الصغيرة البقاء في المنزل، لأن المدارس أغلقت باب القبول.»
بدورها، أرجعت مساعدة المدير العام لإدارة التربية والتعليم (بنات) في المنطقة الشرقية الدكتورة ملكة الطيار، سبب اعتذار بعض المدارس عن عدم قبول عدد من الطالبات المستجندات، إلى «وجود أحياء في المنطقة تعاني من كثافة سكانية عالية»، مشيرة في الوقت ذاته إلى وجود «أحياء تخلو من هذه الكثافة، وبإمكان الطالبات الالتحاق بمدارسها، لكنها أحياء غير مرغوبة»، موضحة أن «أولياء الأمور يصرون على إلحاق بناتهن بمدارس وأحياء معينة، وذلك على رغم وجود كثافة سكانية عالية فيها، ما يجعل عدد طالبات الفصل الواحد يصل إلى نحو 40 طالبة». وتمنت «لو يكون الحد الأقصى لطالبات الفصل الواحد من 25 إلى 30 طالبة فقط.»

ولفتت الطيار، إلى أن «باب القبول لم يُغلق بعد، وسيستمر حتى نهاية هذا الأسبوع، نتيجة لوجود حالات نقل من مدارس أهلية إلى حكومية». وأشارت إلى أن «عدد المدارس الحكومية في الشرقية بلغ 367 مدرسة». وحول التغلب على المشكلات التي واجهتها المدارس الابتدائية في الأعوام الماضية، ومنها نقص المعلمات، وعدم توافر وسائل التعليم، أكدت الطيار أنه «طرأ تحسن على المدارس الابتدائية هذا العام، بحسب حاجات المدارس، ونعمل على التغلب على مشكلة نقص المعلمات، من طريق معلمات البديل، إذ تتعاقد وزارة التعليم مع معلمات بدل المعلمات اللاتي خرجن في إجازات أمومة وإجازات استثنائية.»

20 معلماً بمعهد مكة العلمي يمتنعون عن التدريس بحجة

عدم الإنصاف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 17321

<http://www.al-madina.com/node/266077>

حمود الصقيران - جدة

في تطور جديد لقضية المعهد العلمي بمكة المكرمة التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والمستمرة منذ أكثر من عام، امتنع أكثر من 20 معلماً في المعهد عن دخول الحصص الدراسية وتوقفوا عن تدريس طلابهم مع بداية اليوم الأول من العام الدراسي الجديد. وجاء هذا الموقف احتجاجاً من المعلمين على ما أسموه بـ «عدم إنصاف الجامعة لهم» في خلافهم مع إدارة المعهد الذي نشب خلال العام الدراسي الماضي رغم الشكاوى التي رفعوها لمدير الجامعة بذلك الخصوص ضد ما وصفوه بـ «الظلم وعدم العدل في التعامل وسوء المعاملة من قبل إدارة المعهد الحالية والضغط النفسية والوظيفية التي يعانون منها».

وأكد أحد المعلمين لـ «المدينة» - طلب عدم ذكر اسمه - أنه تم يوم السبت الماضي رفع عريضة شكاوى وتظلم لمدير الجامعة تحمل توقيع 28 معلماً وتتضمن عدداً من النقاط أبرزها التظلم من قرار الجامعة بلفت نظر 10 منهم بعد تشكيل لجنة التحقيق التي قامت بزيارة المعهد نهاية العام الدراسي الماضي ولم يتم إنصافهم من قبلها تجاه ما يعانونه وما ذكره في شكاوهم السابقة ضد إدارة المعهد، مؤكداً أنهم يتطلعون إلى أن تنصفهم الجامعة وأن تعيد إليهم حقوقهم الإدارية والمعنوية.

تكليف معلمين آخرين

من جهته قال مدير المعهد العلمي بمكة المكرمة عبدالله الأحمري لـ «المدينة» إن عدداً من معلمي المعهد امتنعوا عن دخول الحصص الدراسية منذ يوم السبت الماضي بحجة عدم إنصافهم من قبل الجامعة في شكاوهم ضد الإدارة، مشيراً إلى أنه تم تكليف معلمين آخرين للقيام بحصصهم الدراسية وذلك حفاظاً على الانضباط وسير اليوم الدراسي. الخدمة المدنية أنصفتنا

ونفى الأحمري التهم الموجهة إليه من قبل المعلمين بشأن سوء التعامل والإجحاف معهم إدارياً، مؤكداً أنه يقوم بتطبيق النظام المنصوص عليه والذي قد لا يتوافق مع رغبات البعض ويثير استياءهم - على حد تعبيره - لافتاً إلى أن وزارة الخدمة المدنية أكدت في خطاب رسمي بعثت به لإدارة المعهد صحة ودقة الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الإدارة في حق أولئك المعلمين.

وأوضح أن مشرفاً إدارياً من جامعة الإمام يتواجد حالياً بالمعهد لمتابعة سير العمل وهو على اطلاع مباشر بما يحدث وتم إبلاغ وكالة الجامعة لشؤون المعاهد العلمية بذلك ومنتظر التوجيه فيه.

يذكر أن مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كان قد وجه نهاية العام الدراسي الماضي بتشكيل لجنة للتحقيق في الشكاوى التي تقدم بها عدد من معلمي المعهد العلمي بمكة المكرمة تضمنت 17 مأخذاً إدارياً ضد إدارة المعهد وطالبوا فيها بالتدخل السريع لحلها تفادياً لتفاقم الخلاف وتأثيره المباشر على مسيرة العمل التربوي بالمعهد.

اتهم مدير مدرسته ومعلماً بالأذى العمد

المحكمة الجزئية تنظر قضية ضرب طالب بالعقال الشهر المقبل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 3389

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100927Con2010092737422.htm>

محمد الدقعي - جدة

حددت المحكمة الجزئية أمس، الشهر المقبل موعداً للنظر في قضية اتهام طالب لمدير مدرسة أهلية ومعلم تربية في محافظة جدة، بضربه بـ«العقال» ما تسبب في كدمات عدة في الوجه والساعد الأيسر، إضافة إلى تعدهما بالخصم من درجات سلوكه دون مبرر.

وكان والد الطفل مهند رفع دعوى قضائية يطالب فيها بمحاسبة خصومه لدى المحكمة الجزئية، بعد تعطيل موظفين في إدارة التربية والتعليم في المحافظة شكوى القضية وتحريفها بغرض حفظها والتستر عليها.

وحصلت «عكاظ» على نسخة من محضر اللجنة المختصة في قضايا المعلمين في إدارة التربية والتعليم في المحافظة موضحاً به عمل التحقيقات الإدارية مع أطراف النزاع، وكان نتاجها نفي مدير المدرسة ما نسب إليه من تهمة وإقراره أن الطالب تلفظ على معلمه وأساء الأدب، إذ دفعه في ظهره وأحاله إلى المرشد الطلابي.

وأقرت لجنة قضايا المعلمين عبر محضرها توجيه عقوبة إنذار لمدير المدرسة عملاً بنص المادة (32 أو لا/1) من نظام تأديب الموظفين المتبع في وزارة التربية ومناصحته ولفت النظر في تعامله مع الطلاب بطريقة تتوافق مع النظم والتعليمات.

وأشارت اللجنة إلى التحفظ على العقوبة المقترحة من جانب الشؤون القانونية لعدم ثبوت ضرب الطالب، وفق ما ورد في محضر التحقيق ونتيجة عدم صحة شكوى ولي الأمر وافقتارها إلى تقرير طبي يثبت الواقعة وحالة الضرب ولمرور عشرة أيام بين الحادثة والشكوى.

وفي ذات السياق قال والد الطالب «إن المحضر المعد من قبل الوزارة يعتبر صورياً فقط ولا يعتد به نتيجة وجود عشر ملاحظات تعتبر من أبرز الأخطاء الواردة في محضر التعليم من بينها تدوين اسم ابني خطأ في الوقت الذي تقدمت فيه بثلاث شكاوى لإدارة التربية والتعليم مدونة اسمه عليها جميعاً، وتتمثل الشكاوى في العنف المدرسي والضرب والتظلم في الخصم من درجات السلوك والمواظبة، إلا أنه لم يناقش في المحضر سوى قضية الضرب فقط». ولفت والد الطالب إلى أن رفض الشكوى لعدم وجود تقرير طبي يتنافى مع ما شهدته إدارة التربية والتعليم عبدالله النقيي خصوصاً أنه شاهد آثار الضرب وهي لا تزال بحالة مؤرقة بعد أربعة أيام من الحادثة، في حين أن أحداً من إدارة التربية والتعليم لم يوجهه للذهاب إلى أقرب وحدة صحية للحصول على تقرير طبي يثبت حالة ابنه المعنف.

وأكد والد الطالب أنه لا يزال يطالب بمثل مدير التربية والتعليم في المحافظة وكلاء ومرشد المدرسة الأهلية أمام القضاء للإدلاء بشهادتهم وفق ما تمليه عليهم أمانتهم.

من جهتها قالت مصادر مطلعة في المحكمة الجزئية إنه وبعد اطلاع القاضي على محضر القضية الوارد من الوزارة أشار إلى طرف النزاع والد الطالب بعدم وجود إدانة على الخصم مدير المدرسة وفق ما نص عليه المحضر، ما دفعه إلى إرجاء القضية إلى موعد لاحق.

لقاء حقوقي يبحث مشروع تطوير القضاء

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 3389

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100927Con20100927374224.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

يبحث اللقاء الحقوقي الوطني في جدة الأحد المقبل، مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء وديوان المظالم وأثره على المحاكم واللجان القضائية والمحاماة. وأوضح الأمين العام للغرفة التجارية المكلف عدنان حسين مندورة، أن اللقاء الذي سيحضره وزير العدل الدكتور محمد العيسى وتنظمه اللجنة الوطنية للمحامين بمشاركة جميع الهيئات الحقوقية والقضائية والعدلية، يهدف إلى توطيد العلاقة بين جميع المشاركين وإطلاعهم على التطورات القضائية والحقوقية. بدوره، أفاد رئيس لجنة المحامين في الغرفة التجارية الصناعية في جدة الدكتور ماجد قاروب، أن اللقاء سيناقش علاقة المحامين بالأجهزة الأمنية وأثر ذلك على حقوق الإنسان، مستقبل القضاء التجاري، وأهمية الثقافة الحقوقية للمجتمع. وبين قاروب أن الدعوة لحضور أنشطة اللقاء وجهت إلى الوزارات ورؤساء المحاكم والهيئات والمؤسسات الحكومية لترشيح منسوبي الإدارات القانونية لديهم للمشاركة، والقطاع الخاص والغرف التجارية وأعضاء لجان المحامين في الغرف التجارية. وثنى رئيس لجنة المحامين دور مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية وغرفة جدة لدعمهما أعمال ونشاط اللجنة الوطنية للمحامين.

حصر ممتلكات النازحين في جازان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 3389

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100927Con20100927374214.htm>

افتخار باحفين - جازان

أوضح مدير الدفاع المدني في منطقة جازان العميد حمود بن عبد الحميد الحساني، أن اللجنة المشكلة بناء على توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان لحصر الأضرار وتقدير التلفيات في القرى التابعة لمحافظة الحرث الناتجة عن الأحداث الجنوبية، عقدت اجتماعاً تحضيرياً أمس الأول. وبين الحساني أن اللجنة استعرضت خلال الاجتماع جدول أعمالها الإدارية والميدانية، فيما شكلت أربع لجان ميدانية فرعية ممثلة بمندوبي الجهات، وستتولى جدولة القرى التي جرى إخلاؤها، تمهيداً لإعلان موعد لملك العقارات فيها لمراجعة مركز الاستقبال في منطقة الإسناد في محافظة أحد المسارحة، مصطحبين معهم الوثائق الخاصة بإثبات تملكهم للمساكن والمحلات في تلك القرى.

جامعة الملك فيصل تنشر الثقافة الأسرية وتدرس الظواهر الاجتماعية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185426>

الأحساء – حسن البقشي

وقعت جامعة الملك فيصل، وجمعية البر الخيرية في الأحساء، أمس، مذكرة تعاون، لنشر الثقافة الأسرية، ودعم جهود التدريب الأسري، وحماية المجتمع من الظواهر السلبية التي تؤدي إلى تفكك الأسر، مثل الطلاق والعنف الأسري وعضل البنات، وجنوح الأولاد، وغيرها فيما تستعد الجامعة، لإطلاق قناتها الفضائية التعليمية، بعد ستة أشهر.

وقال مدير الجامعة الدكتور يوسف الجندان، الذي وقع المذكرة، مع محافظ الأحساء رئيس مجلس إدارة الجمعية الأمير بدر بن محمد بن جلوي: «إن هذا التعاون مع مركز التنمية الأسرية التابع للجمعية، جاء تحقيقاً للتكامل بين المؤسسات التعليمية العليا والجهات الخيرية الاجتماعية، في خدمة المجتمع، بأرقى الأساليب وأحدثها»، مضيفاً أن «الجامعة تضم آلاف الطاقات المختصة في شتى فروع المعرفة، ومنها ما يحتاجه المركز في أداء رسالته أداءً مهنيًا علميًا لخدمة المجتمع السعودي». إلى ذلك، وقع الجندان عقداً لتجهيز استوديوهات قناة الجامعة الفضائية، معلناً خوضها «التجربة في مجال البث الفضائي التعليمي، من خلال إطلالة الجامعة فضائياً على المجتمع، وذلك لإيصال رسالتها التعليمية، وهو ما يتعلق بدعم مشروع التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد بالتقنية الإعلامية الفضائية الحديثة، إلى جانب ما حققه من نجاح عبر التعلم بواسطة شبكة الانترنت». وذكر أن هذه القناة «ستكون مهمتها نقل رسالة الجامعة التثقيفية والتربوية، التي تستهدف فئات المجتمع كافة، للإسهام في تطويره وتنميته، وفق معايير ودراسات بحثية». وقال وكيل الجامعة للدراسات والتطوير وخدمة المجتمع الدكتور أحمد الشعيبي: «إن فكرة المشروع بدأت منذ ثمانية أشهر، بعد إنجاز الدراسات اللازمة، وتقديمها كمناقصة لعدد من الشركات»، مضيفاً أن «الاستديوهات سيتم تجهيزها في شكل حديث وتقنية عالية في المدينة الجامعة الجديدة، وستتم الاستعانة ببعض الكوادر للعمل في تلك القناة من خارج الجامعة، خصوصاً في المجالات الفنية». بدوره، أبان مدير شركة الخليجية وليد المختار، الذي وقع العقد مع الجندان، أن «بنود الاتفاق تشمل تجهيز استوديوهاتها الصوتية والمرئية، بأخر ما وصلت إليه التقنيات الإعلامية الحديثة، إذ أعدت إدارة الإعلام والعلاقات في الجامعة (الجهة المشرفة التي يتبع لها المشروع)، وبالتواصل مع عدد من الخبراء داخل الوطن وخارجه، أفضل المواصفات وأحدثها، حرصاً على دخول أجواء الفضاء الإعلامي بقوة وتميز، يضمن لها حضورها المأمول والفاعل، ويحقق ما تسعى إليه الجامعة من طموحات وتطلعات في المجال التعليمي والبحثي وخدمة المجتمع»، مضيفاً أن «التشغيل التجريبي للقناة سيكون بعد نحو ستة أشهر من استلام الموقع»، مبيناً أن «قيمة المشروع فاقت 10 ملايين ريال»، مشيراً إلى أن استوديوهات القناة «ستجهز في شكل مميز، وتعمل على التقنية العالية، وستساعد الطلاب والطالبات فيما يحتاجون إليه».

خادم الحرمين يرعى مؤتمر "نبي الرحمة" في جامعة الإمام السبب أبا الخيل: علماء مسلمون وغير مسلمين يشاركون في المؤتمر بأكثر من 70 بحثاً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 15436

<http://www.alriyadh.com/28/09/2010/article563232.html>

الرياض - متعب أبوظهير

يرعى خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - السبب القادم المؤتمر الدولي (نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم) الذي تنظمه الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها بقاعة الشيخ محمد بن إبراهيم بمبنى المؤتمرات في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وتستمر فعالياته خلال الفترة من 23-25 شوال 1431 هـ .
وأبان مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان أبا الخيل خلال مؤتمر صحفي عقد يوم امس ان المؤتمر سيناقش 70 بحثاً موزعة على 13 جلسة علمية وعلى مدى يومي الاحد والاثنين بمشاركة علماء وباحثون من المسلمين وغير المسلمين من 40 دولة .

السعيد: هناك بحوث فيها معلومات خاطئة.. وسيتم الرد عليها وتصحيحها خلال الجلسات
وثمن أبا الخيل هذه الرعاية الكريمة من خادم الحرمين للمؤتمر، مؤكدا انه يأتي امتدادا لدعمه -حفظه الله - لكل ما يخدم الأمة الإسلامية في شتى المجالات، وأشار إلى أن المؤتمر يهدف إلى التعريف برسالة الإسلام وما اشتملت عليه شريعته صلى الله عليه وسلم من رحمة للعالمين، والتعريف بشخص النبي صلى الله عليه وسلم وإبراز جوانب الرحمة في سيرته، ودراسة اتجاهات الرأي في الغرب حول الإسلام ورسالاته ونبيه صلى الله عليه وسلم، إضافة إلى الدفاع عن جنابه عليه الصلاة والسلام بالأسلوب الصحيح، المرتكز على الدليل الشرعي، والإقناع العقلي، والمثالي في سيرته، أيضا تصحيح المفاهيم الخاطئة لدى العالم الغربي، والرد على الشبهات المثارة حول الرسول والإسلام، وتصحيح سلوك بعض المسلمين المخالف لهدية صلى الله عليه وسلم. وأضاف أن المؤتمر سيناقش ثمانية محاور الأول معالم الرحمة في شخص النبي صلى الله عليه وسلم، وسيرته، والحديث عن دلائل النبوة، وصفاته في الكتب السابقة، ومعالم الرحمة في أخلاقه وعلاقته بمجتمعه وأسرته وبالمخالفين، والمحور الثاني معالم الرحمة في شريعته صلى الله عليه وسلم سواء في الشعائر التعبدية والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاقتصاد والمعاملات، وأحكام الأسرة، والحدود والتعزيرات، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق المساكين واليتامى والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والرحمة بالحيوان .
والمحور الثالث دراسة تقويمية لآراء الكتاب غير المسلمين في الإسلام ونبيه صلى الله عليه وسلم، وموقفهم من الوحي، والحديث النبوي، وموقفهم من نبي الرحمة، ومن الإسلام، ومن وصفه الإسلام بالإرهاب. والمحور الرابع حقوق النبي بين الغلو والجفاء وصلة رسالاته برسالات الأنبياء، والإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم وحبته وحقيقة اتباعه .
والمحور الخامس وسائل الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم بين الغلو والجفاء والضوابط الشرعية في ذلك، والدعوة إلى الله بالطريقة الشرعية، والحوار والرد على الشبهات المثارة حول النبي صلى الله عليه وسلم، والدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم بالبراهين الشرعية والعقلية، والتدليل بذلك على صدق نبوته ورسالاته، وتقويم المفاهيم والأعمال الخاطئة في الدفاع عنه صلى الله عليه وسلم .

والمحور السادس جهود السلف وعلماء المسلمين في الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين. والمحور السابع دور الإعلام والتقنية الحديثة في إبراز معالم الرحمة في دين الإسلام وسيرة نبيه صلى الله عليه وسلم .

والمحور الثامن دور المؤسسات العلمية والدعوية والأفراد في إبراز معالم الرحمة في دين الإسلام وسيرة نبيه صلى الله عليه وسلم .

وقال أبا الخيل: إن المؤتمر سيعتمد لغة الحوار الهادف لايصال المعلومات الى كل شخص وان المؤتمر سيشارك فيه الجميع من الجنسين، مشيراً في الوقت ذاته ان المؤتمر سيعمل على ترجمة البحوث الناتجة عنه كما سيبت عبر الشبكة العنكبوتية .

ولفت أبا الخيل إلى ان الجامعة لديها مقترح لا يزال تحت الدراسة لانشاء مركز يعنى بكل ما يصدر في العالم ويسيء لشخص الرسول صلى الله عليه وسلم ومن ثم تحليله والرد عليه معلنا في الوقت ذاته عن دراسة لتنظيم مؤتمر عن الحوار واثره في الدعوة عن الرسول صلى الله عليه وسلم .

واشار أبا الخيل الى ان المؤتمر يناقش فقط سيرة الرسول ولن يتطرق لاي شخصية اخرى من زوجاته بشكل مستقل موضحا انه سيتم الرد على الاساءة التي صدرت ضد زوجات الرسول من خلال ذكر سيرته وعلاقته عليه الصلاة والسلام مع ازواجه .

من جانبه أوضح رئيس الجمعية العلمية السعودية للسنن والعلومها (سنن) الدكتور عبدالعزيز السعيد ان المؤتمر وجه الدعوة الى جميع المراكز العلمية في العالم من بينها مراكز في السويد والدينمارك مؤكدا ان المؤتمر يهدف الى تصحيح الصورة المغلوطة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ..

واشار الى ان بعض البحوث يوجد بها معلومات خاطئة وسيتم الرد عليها وتصحيحها من خلال الرد عليها في الجلسات و قال إن المؤتمر سيقدم البحوث بعد اعتمادها على جميع المراكز والبحوث في الداخل والخارج، مبينا ان المؤتمر طبع البحوث المقدمة في 9 مجلدات وقال ان الجمعية ستعمل على ترجمة وبث الجلسات بشكل مباشر على موقع الجمعية الالكتروني، مؤكداً أن الجمعية ترجمت العديد من الكتب عن سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم باللغات الانجليزية والفرنسية و التركية.



3 جهات حكومية تتصل من إيواء طفلة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 3390

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100928/Con20100928374529.htm>

عبد الكريم المربع - مكة المكرمة

تتصلت ثلاث جهات حكومية من المسؤولية تجاه طفلة في الخامسة من عمرها عثرت عليها شرطة العاصمة المقدسة أخيراً، و عثرت الجهات الأمنية في قسم شرطة المنصور التابعة لشرطة العاصمة المقدسة على الطفلة، ونقلتها على الفور إلى مستشفى النساء والولادة في مكة المكرمة، حيث تردت حالتها الصحية هناك.

وأوضح الناطق الإعلامي للشؤون الصحية في العاصمة المقدسة فائق حسين، أنه لم تعد الشؤون الصحية طرفاً في قضية الطفلة، كونها أنهت كل ما يتعلق بها من رعاية طبية، وأضاف «كون الطفلة تعاني من عاهة مستديمة وضمور في المخ والشلل الكامل وهي بحاجة ماسة إلى رعاية تأهيلية من قبل الشؤون الاجتماعية ممثلة في دور التأهيل والمتابعة، وعلى ضوءه قد أجرت شرطة العاصمة عدة مخاطبات لاستقبال الحالة دون استجابة».

من جهته، أكد لـ «عكاظ» مدير إدارة المتابعة في الشؤون الاجتماعية في العاصمة المقدسة عبدالله النمر أن ملف الطفلة لا يعني إدارة المتابعة بشكله الكامل وإنما في جزئية بسيطة متعلقة بالشؤون الاجتماعية هي أوراق الطفلة الثبوتية.

وأشار النمر إلى أنه حين ثبت نسب الطفلة حسب الأنظمة المتبعة في الجهات المختصة والتي تقر بدورها ضم الطفلة لذوي الاحتياجات الخاصة واعتبارها مواطنة ونقلها إلى إحدى دور الرعاية إذا كانت سليمة أو إلى دار تأهيلية إذا كانت تعاني من إعاقة أو إبقائها في المستشفى إذا تطلبت حالتها الصحية ذلك.

وأبان مدير إدارة المتابعة في الشؤون الاجتماعية أن الإجراءات الأمنية في التحقق من نسب الطفلة سبب رئيس في تأخير معاملتها، من جهته أكد الناطق الإعلامي لشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان أن الجهات الأمنية تستكمل جميع المهام المنوطة بها، وتسلم الحالات التي تبشرها إلى جهات الاختصاص كما جرى في حالة الطفلة.

مسؤولون حكوميون يبدون قلقهم من بقاء مسيرة التعاملات الإلكترونية في مؤسساتهم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ الموافق 28 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185724>

الرياض – ماجد الخميس وسحر البندر

على رغم أن بعض المشاركين في المؤتمر الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية 2010، من المسؤولين الحكوميين حاولوا الدخول في حلبة استعراض التقدم والنجاح الذي قدمته أجهزتهم في مسيرة التحول إلى عالم التعاملات الإلكترونية، إلا أن بعضهم لم يخفوا مشاعرهم من أن هناك فشلاً في بعض جوانب العمل، وبطناً نسبياً في إحراز التقدم المنشود لمسيرة التعاملات الإلكترونية الحكومية منذ إقرارها عام 2005، مشيرين إلى أن المؤسسات قطعت شوطاً في إدخال التعاملات الإلكترونية، إلا أنه تبقت أشواط عدة لم يتم البدء فيها حتى الآن، فيما كان العديد منهم يجمعون على أهمية «التغيير» في إشارة إلى جمود بعض المؤسسات في اللحاق بركب التحول إلى عصر الاتصالات وتقنية المعلومات. وشهدت أولى جلسات المؤتمر الوطني الثاني للتعاملات الإلكترونية الحكومية مطالبات بضرورة وجود رؤية واضحة حول أهمية استخدام التقنية الإلكترونية في التعاملات الإلكترونية، إضافة إلى توفير الدعم المادي والمعنوي للعاملين، والمبادرة بإعادة الهيكلة للمؤسسات الحكومية لتكون قادرة على تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية. وكشف المدير العام لبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) المهندس علي آل صمع، عن عدد من التحديات التي تواجه التعاملات الإلكترونية الحكومية، منها: «نقص الكوادر البشرية، ومحدودية المرونة المالية والإدارية في القطاع الحكومي، والبطء في تنفيذ المشاريع الحكومية، والوقت المستغرق في التنسيق مع الأطراف المتعددة لخلق الشراكة والتعاون والعمل الجماعي، إضافة إلى بعض الثقافات السلبية (الانفرادية، الصراعات والـ Politics في داخل بعض الجهات، والإفراط في البيروقراطية والسرية)». ولفت إلى أن على رغم إحراز العديد من الإنجازات على مستوى التعاملات الإلكترونية، والصعود المستمر للمملكة في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية من الترتيب 105 عام 2003، إلى الترتيب 58 بنهاية عام 2009، إلا أنه شدد على أن وضع المملكة يجب أن يكون «أفضل من ذلك».

ونبه إلى أنه من ضمن التحديات «انتشار أسلوب العمل والمبادرات الفردية بدلاً من العمل المؤسسي»، كاشفاً عن «تردد وأحياناً تهرب من مشاركة البيانات المشتركة مع الجهات الأخرى»، مشيراً إلى ضعف البنية التحتية في جهات حكومية ولا سيما الصغرى، والمشكلات التنظيمية والإدارية في بعض الأجهزة الحكومية، وعدم توافر قيادات تقنية المعلومات في بعض الأجهزة الحكومية وتغيرها في بعض الأجهزة، داعياً إلى وجود آليات التحفيز والمكافأة في القطاع الحكومي، مؤكداً أن هناك ضعفاً في مستوى خدمات شركات قطاع تقنية المعلومات في المملكة.

وتطرق آل صمع، إلى أبرز ملامح الخطة الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية 2015 – 2011 منها: «تحديد ترتيبات الحوكمة، وتوضيح الدور التمهيدي والتنظيمي لـ «يسر»، وتحديد الاحتياجات والإجراءات القانونية والتنظيمية، وزيادة استخدامات البنية التحتية من الجهات الحكومية والتطوير المستمر في تميز العمليات، وتنفيذ التطبيقات بشكل ثابت خلال فترة الاستراتيجية، وزيادة عدد الخدمات الإلكترونية المتاحة، والعمل على زيادة استخدام الخدمات الإلكترونية المتاحة حالياً، وزيادة استخدام البيانات المشتركة، وتوفير عدد أكبر من القنوات الإلكترونية، وتقوية قدرات التواصل، وتنفيذ مقاييس أداء محسنة، وتقوية القدرات الإدارية والقيادية، ومتابعة التوجهات العالمية وإنشاء برنامج رسمي للبحوث والعمل على تشجيع المشاركة الشخصية، والبدء بتنفيذ مشاريع إرشادية لفهم التحديات العملية لأدوات المشاركة».

وفي ما يخص «أبرز الإنجازات الوطنية» التي تم تحقيقها خلال السنوات الخمس الماضية في مسيرة التعاملات الإلكترونية، أوضح أن منها «تأسيس برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية بمشاركة ثلاث جهات حكومية، وإعداد الخطة التنفيذية الأولى للتعاملات الإلكترونية الحكومية في المملكة، وإقرار ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في القطاع الحكومي وعدد من التشريعات ذات العلاقة، وإقرار موازنة وطنية خاصة بالخدمات الإلكترونية،

وتأسيس مركز بيانات للتعاملات الإلكترونية الحكومية، وإنشاء شبكة التعاملات الإلكترونية الحكومية، وتصميم وتجهيز وتشغيل البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية، وتنفيذ مشروع قناة التكامل الحكومية GSB والبدء في التشغيل، وتأسيس مركز البنية التحتية للمفاتيح العامة للعمل كمنظومة أمنية متكاملة لإدارة المفاتيح الرقمية، وإعداد دليل مواصفات موحد لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، وإطلاق مبادرة بناء القدرات والمهارات لمساندة التغيير، ودعم عدد من الجهات الحكومية وتيسير عملية تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية وتقديم الخدمات الإلكترونية بها.»

وأوضح أن تم توفر ما يزيد على ألف خدمة الكترونية من 126 جهة حكومية، وتطبيق السداد الإلكتروني على معظم رسوم وإيرادات الدولة، مشيراً إلى أن 82 في المئة من الجهات الحكومية تستخدم البريد الإلكتروني في المراسلات الداخلية، و 91 في المئة من الجهات الحكومية شكلت لجاناً للتعاملات الإلكترونية لقيادة وتنسيق التحول، وأكثر من 647 مليون عملية تعاملات إلكترونية في جهات حكومية خلال عام.

وأشار إلى أنه تم إجراء استبانة خاصة بالأفراد لقياس مستوى الرضا عن التعاملات الإلكترونية، وجاءت نتائجه، بأن 82 في المئة لديهم وعي بالخدمات الإلكترونية الحكومية، و 58 في المئة يستخدمون الخدمات الإلكترونية الحكومية، و 55 في المئة راضون عن الخدمات المقدمة، و 92 في المئة لديهم ثقة في الخدمات الإلكترونية الحكومية. أما على مستوى قطاع الأعمال فإن 78 في المئة لديهم وعي بالخدمات الإلكترونية الحكومية، و 66 في المئة يستخدمونها، و 46 راضون عنها و 92 لديهم ثقة بها.



ساهر يخفض الوفيات 38 % خلال أربعة أشهر... ويضبط سيارات ولوحات مسروقة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185716>

الرياض - «الحياة»

أكد مدير مرور منطقة الرياض مدير مشروع «ساهر» العميد عبدالرحمن المقبل أن نظام «ساهر» أسهم في خفض الحوادث المرورية بنسبة 21 في المئة والوفيات بنسبة 38 في المئة منذ تطبيقه قبل أربعة أشهر مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، مشيراً إلى أن النظام الجديد أسهم في ضبط عدد من السيارات واللوحات المسروقة.

وذكر في بيان أمس أن تغييراً إيجابياً تحقق في سلوك السائقين أسهم بشكل واضح في زيادة معدل الضبط المروري ورفع مستوى السلامة المرورية والحد من أخطر مسببات الحوادث المرورية المتمثلة في السرعة، لافتاً إلى أن تراجع الوفيات والإصابات عقب تطبيق نظام ضبط وإدارة الحركة المرورية آلياً يتوافق مع الخطة الاستراتيجية للجنة العليا للسلامة المرورية في مدينة الرياض التي تحظى بدعم من أمير منطقة الرياض الأمير سلمان بن عبدالعزيز ومتابعة نائبه رئيس اللجنة العليا للسلامة المرورية في منطقة الرياض الأمير سطاتم بن عبدالعزيز، وأضاف أن إحصائيات المتابعة لنتائج «ساهر» الصادرة من وزارة الصحة وهيئة الهلال الأحمر السعودي أظهرت أن الوفيات انخفضت بنسبة 38 في المئة من 118 وفاة إلى 79 وفاة خلال الأشهر الأربعة الماضية مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، كما تراجع الإصابات بنسبة 9 في المئة من 583 إصابة إلى 525 إصابة، والحوادث بمعدل 21 في المئة من 51959 حادثة إلى 40900 حادثة. وأشار إلى أن «ساهر» استطاع رصد عدد من السيارات واللوحات المسروقة في مدينة الرياض خلال أربعة أشهر، معتبراً ذلك «إنجازاً أمنياً جديداً يضاف إلى الضبط المروري والانخفاض في الحوادث المرورية ونتائجها، وإشارة قوية على مستوى الأداء الجيد لـ «ساهر» في عملية الضبط الأمني والمروري الذي أطلقته وزارة الداخلية قبل أشهر في عدد من المدن والمحافظات والمرتبطة مباشرة بقاعدة بيانات مركز المعلومات الوطني في الوزارة.»

وأشاد المقبل بالتفاعل الإيجابي من قبل وسائل الإعلام في توعية السائقين والمواطنين والمقيمين بنظام «ساهر» وأهدافه والنتائج المرجوة من تطبيقه والتي جاءت متلائمة مع مخرجات فريق العمل القائم على تطبيقه.

تدشين كتاب يتناول سرطان الثدي بلغة الإشارة في جدة اليوم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 13620
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13592&I=782677&G=1>

فهد الثقفي - جدة

تُدشن صاحبة السمو الملكي الأميرة صبيحة بنت عبد الله بن عبد العزيز آل سعود كتاب سرطان الثدي بلغة الإشارة بمركز الشيخ محمد حسين العمودي للتميز في رعاية سرطان الثدي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة . وأوضحت المدير التنفيذي للمركز الدكتورة سامية العمودي أن تقديم سموها للكتاب وتدشينها له يؤكد على اهتمامها ودعمها الإنساني الكبير لهذه الفئة . وأشارت إلى أن فكرة الكتاب بدأت منذ أشهر عديدة حتى رأى النور لافتة إلى ما قالته صاحبة السمو الملكي في تقديمها للكتاب " حلمنا معا وتحقيق الحلم . " وبيّنت أن الكتاب يعد أحد مخرجات مشروع مركز الشيخ محمد حسين العمودي للتميز في رعاية سرطان الثدي لنشر ثقافة الفحص المبكر بلغة الإشارة مشيرة إلى أن المشروع يتضمن عدة برامج والكتاب يعد أحدها، بهدف الوصول إلى متحدّثات لغة الإشارة بلغتهن . وقالت: سيتم إطلاق الكتاب في أكتوبر المقبل وهو سي طرح معلومات أساسية تهم كل امرأة لا سيما اللاتي يتحدّثن بلغة الإشارة من أجل الارتقاء بمستوى الوعي الصحي . وأضافت أن هذه الفئة من السيدات لم يأخذن حقوقهن الصحية من حيث الحصول على المعلومة الطبية التي تساعدن على الاكتشاف المبكر، مؤكدة بأن دعم هذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة مسؤولية طبية اجتماعية ووطنية وإنسانية قبل كل شيء . جدير بالذكر أن مراجعة لغة الإشارة للكتاب، الذي ألفته الدكتورة سامية العمودي الناجية من سرطان الثدي والناشطة في هذا المجال تمت من قبل خبراء لغة الإشارة هم محمد عبد الله أبو مدرة مدير نادي الصم للرجال بجدة وعضو الاتحاد السعودي والعربي للصم، وفائزة عباس نتو رئيسة نادي الصم للنساء بجدة وعضو الاتحاد السعودي والعربي للصم، وبدعم من المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية بإشراف الدكتورة عائشة عباس نتو .

بإرادة الوزير.. خبراء يرصدون أوجه الخلل الإداري في منظومة الصحة تأخير المعاملات وتواضع بنية العمل والحرمان من الترقية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 3390
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100928Con20100928374395htm>

محمد الغامدي - الرياض

رصد فريق يضم خبراء من داخل وزارة الصحة وخارجها شكل أخيرا بقرار من وزير الصحة بهدف تقييم أداء الوزارة، ملاحظات عدة تمثلت في تأخر إنجاز المعاملات داخل قطاعات الوزارة وتداخل وازدواجية وكثرة التعاميم وتناقضها ما أربك العمل في المناطق، وضعف الحرية الممنوحة للموظفين في تطوير إجراءات العمل.

وخلص فريق الخبراء إلى خطوات تطويرية تتمثل في وضع نظام لضبط الجودة والتوسع في منح الصلاحيات المالية والإدارية وتحديد الاحتياج الفعلي لكل إدارة من الوظائف، العمل مع وزارتي الخدمة المدنية والمالية لتحديد بعض اللوائح التي تتماشى مع خطط الوزارة المستقبلية وتطوير الموارد البشرية واستقطاب حملة المؤهلات العالية.

واقترح الفريق تخصيص هاتف مباشر في إدارة التدريب والابتعاث لاستقبال الاستفسارات الداخلية والخارجية وإنشاء إدارة في مكتب الوزير لاستقبال الشكاوى والمقترحات، وعدم تكليف الأطباء والفنيين بأعمال إدارية وتوجيههم لتخصصاتهم للحد من هدر استخدام الموارد البشرية، وتنفيذ مشروع النظام الإداري والمالي وآخر تطويري للبنية التحتية للوزارة.

وبالعودة إلى الملاحظات المرصودة، فإنها تضمنت وجود مركزية باتخاذ بعض القرارات المالية والإدارية بين مديريات المناطق وسوء بيئة العمل المادية بين الإدارات والمناطق كنقص التهوية وتنظيم المكاتب.

وشملت الملاحظات أيضا، تقادم الأنظمة واللوائح الإدارية والمالية والتي تجاوز عمرها ربع قرن وعدم تماشيها مع التطورات والمستجدات ووضوحها مما يسهم في تباين فهمها بين مديريات الشؤون الصحية، إضافة إلى خلل توزيع الموظفين بين الإدارات ونقص الكوادر المؤهلة والافتقار لخطط التدريب.

وأوضح فريق الخبراء أنه رصد ضعفا في كفاءة العاملين في مهارة اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسب الآلي، عدم توافر فرص الترقية مما يؤدي لشعور الموظفين بالإحباط وعدم الاستفادة من الوظائف الشاغرة المحجوزة للترقية لكثير من الموظفين المرقين عليها، خصوصا من خارج مناطقهم مما يجعلهم يتنازلون عنها بعد صدور ترقية لهم.

وأشار الفريق إلى أن هذا يفوت الفرصة على بعض الإدارات من الاستفادة من هذه الوظائف، مبينا في الوقت ذاته أنه يوجد قصور في تقنية الوزارة، إذ يوجد انقطاع وبطء متكرر للاتصال الشبكي وغياب برامج التحديث وسياسات التقنية الأمنية لحماية المعلومات، إضافة إلى عدم الاستفادة من موقع الوزارة الإلكتروني، خصوصا أن جميع القرارات والتعاميم يتم الحصول عليها يدويا مما يؤخر الحصول عليها وتطبيقها، إلى جانب عدم أرشفة ملفات الموظفين إلكترونيا.

مدير تعليم المهدي عكاظ: الانتقال إلى المبنى الجديد في القريب العاجل طالبات مجمع العمق يعدن إلى الدراسة في دورة المياه

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 3390

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100928/Con2010092837440.htm>

«عكاظ» - مهد الذهب

كشف مدير عام إدارة التربية والتعليم في مهد الذهب الدكتور سعيد بن عليثة الجريسي، أن الانتقال إلى المقر الجديد لمجمع العمق التعليمي «سيكون في القريب العاجل»، مشيراً إلى تعهد المقاول بتسليم المشروع في نهاية شهر شوال الجاري، والانتها من تسديد رسوم شركة الكهرباء لإيصال التيار للمبنى.

وأوضح الجريسي أن مجمع العمق التعليمي (225 كلم جنوبي المدينة المنورة) كان يتبع إدارياً لتعليم البنات في منطقة المدينة المنورة، وبأنه انتقل إلى إدارة التربية والتعليم في المهدي بعد توحيد الإجراءات بين البنين والبنات في 29 من شهر ربيع الآخر الماضي.

وأبان الجريسي أن تكلفة المشروع بلغت أربعة ملايين و 549 ألفاً و 307 ريالاً، وبأنه يتسع لـ 450 طالبة، ويحتوي على 18 فصلاً دراسياً، و 14 مرفقاً خدمياً، بالإضافة إلى سكن لحارس المجمع التعليمي.

وتناولت «عكاظ» في وقت سابق، خطاباً رفعته معلمات مجمع العمق التعليمي إلى وزارة التربية والتعليم، شرجن فيه واقع المجمع الذي يعمل فيه، وطالبن بالتحقيق في تحويل دورة مياه إلى قاعة اختبارات وإلزام الطالبات بتأدية الامتحان فيها، وأشارن في خطابهن إلى أن العمل في المبنى الجديد لا يزال جارياً منذ خمسة أعوام، كما تطرقن إلى تردي حالة المرافق في المبنى، ومعاناتهن إثر نقص وسوء الخدمات.

يذكر أن المبنى القديم لمجمع العمق التعليمي فتح أبوابه مطلع العام الدراسي قبل أيام، لتستأنف فيه الدراسة دون تنفيذ أية إجراءات أو وسائل تضمن سلامة الطالبات والمعلمات اللاتي أفدن في حديث لـ«عكاظ» أن حالة المبنى تردت بشكل أسوأ مما كان عليه في نهاية العام الدراسي الماضي، بسبب الرياح والأمطار التي شهدتها المنطقة أخيراً، وأن تصدعات ظهرت على جدران المبنى الداخلية والخارجية، مطالبات بسرعة إنهاء المبنى الجديد.

الدوام الجديد يثير خلافاً بين موظفي الصيانة والخطوط السعودية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 3390
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100928/Con2010092837455.htm>

حسين هزازي - جدة
تسببت آلية الدوام الجديدة في صيانة الخطوط السعودية في جدة التي أطلق عليها مسمى «شفتات 5 - 2»، في خلاف بين موظفيها والإدارة، حيث تلقت فترتان للدوام في يوم واحد، ما يعني عمل الموظف لمدة زمنية تبلغ 16 ساعة في اليوم الواحد.
وأوضح لـ«عكاظ» مصدر مسؤول في صيانة الخطوط السعودية أن نظام الدوام القائم مستمر منذ 45 عاماً، بسبب احتياجات العمل، مضيفاً «وهو نظام متعارف عليه في كل فروع الخطوط السعودية في المملكة، كما أن فترتي الدوام تلقتان في يومين، وليس يوماً واحداً، لأن اليوم يبدأ في نظام دوامات الخطوط في الساعة 12 مساءً». وأضاف المصدر «إرضاء الناس غاية لا تدرك، إذ إن آلية الدوام الجديدة تعطي الموظف ثلاثة أيام راحة، بعد الدوام، وأحياناً تصل إلى أربعة أيام، وهو أقل مجهود عمل، كما أن التقاء الشفتين لا يتم بشكل يومي بل في الشهر مرة أو مرتين فقط».
من جهته، أكد لـ«عكاظ» مصدر مطلع في وزارة العمل أن نظام الوزارة يؤكد على ألا تتجاوز أيام العمل الفعلية في اليوم الواحد ثماني ساعات، إذا اعتمد صاحب العمل المعيار اليومي، أو أكثر من 48 ساعة في الأسبوع، إذا اعتمد المعيار الأسبوعي.
وأفاد المصدر بأن ساعات العمل الفعلية تخفض في شهر رمضان للمسلمين، بحيث لا تزيد على ست ساعات عمل في اليوم الواحد، أو 36 ساعة في الأسبوع.
وقال المصدر إن ساعات العمل وفترات الراحة تنظم خلال اليوم بحيث لا يعمل أي عامل أكثر من خمس ساعات متتالية دون فترة للراحة والصلاة والطعام لا تقل عن نصف ساعة، شريطة ألا يبقى العامل في مكان العمل أكثر من 11 ساعة في اليوم الواحد.
وبين أنه يجوز لصاحب العمل عدم التقيد بهذه الأحكام في حالة أعمال الجرد السنوي، وإعداد الميزانية، والتصفية، وقفل الحسابات والاستعداد للبيع بأثمان مخفضة، والاستعداد للمواسم، بشرط ألا يزيد عدد الأيام التي يشتغل فيها العمال على 30 يوماً في السنة، إذا كان العمل لمنع وقوع حادث خطر، أو إصلاح ما نشأ عنه، أو تلافي خسارة محققة لمواد قابلة للتلف، وإذا كان التشغيل بقصد مواجهة ضغط عمل غير عادي في الأعياد والمواسم والمناسبات الأخرى والأعمال الموسمية التي تحدد بقرار من الوزير.
وأضاف «كما لا يجوز في جميع الحالات المتقدمة أن تزيد ساعات العمل الفعلية على عشر ساعات في اليوم، أو 60 ساعة في الأسبوع، ويحدد الوزير بقرار منه الحد الأقصى لساعات العمل الإضافية في السنة».

أول ملتقى للخطابين ينطلق اليوم في الدمام أمين ونأم محذرا: 4 ملايين عانس في المملكة خلال سنوات قليلة قادمة

العبد القادر - اليوم: تنظيم مهنة الخطابة والرفع بها إلى المقام السامي

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 13620
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13619&I=787450&G=3>

حمدان سفر - الدمام
كشف الأمين العام والمدير التنفيذي للجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج والرعاية الأسرية "ونأم" الدكتور محمد العبد القادر ان نسبة العنوسة في المملكة تتزايد أرقامها حيث بلغت إحصائياتها الأخيرة قرابة مليون ونصف المليون مشيراً إلى أن تحذيرات المختصين تنذر ببلوغ النسبة قرابة 4 ملايين عانس في المملكة مما جعلنا في الجمعية بالمنطقة الشرقية نخص هذه الحالات بالدراسة ومعرفة مسببات ذلك من خلال بوابة علاجها عبر الخطابين والخطابات للخروج بهم عبر نصوص نظامية وقنوات رسمية وتقنين أعمالهم تربوياً وشرعياً والرفع بهذا التنظيم للمقام السامي مستقبلاً، وأكد العبد القادر في مؤتمر صحفي ظهر امس بمناسبة انطلاق الملتقى الأول على مستوى المملكة والذي يعالج طرق التأهيل العلمي والشرعي الضابط للسلوك الاجتماعي والرسمي للخطابين والخطابات في المجتمع السعودي والذي تبدأ أعماله مساء اليوم الثلاثاء ويشارك في تنظيمه مركز رؤية للدراسات الاجتماعية ان ذلك يأتي سعياً لإيجاد منظومة متكاملة لعلاج قضايا وحالات العنوسة والطلاق وأرقامها المتزايدة في المملكة والبحث في جذور هذه المشكلة الطافحة على السطح منذ فترة واصبح المجتمع السعودي يعاني من بعض اشكالياته سواء في بناء الاسرة او في الترابط بين افراد المجتمع. كما يفرد الملتقى نقاشاً واسعاً حول طرق العناية بالخطابين والخطابات في المجتمع السعودي بغية علاج منشود في إصلاح الأسرة السعودية.

ملتقى الخطابين
وقال إن الفكرة الرئيسية للقاء تدور حول ضرورة النظر في مسألة الخطابين والخطابات في المجتمع السعودي، وكيف يمكن تطوير هذه المهنة والاعتراف والإقرار الرسمي بها، مع تجديد نوع التعليم العلمي المطلوب لتأهيل من يعمل في مجال التوفيق بين راغبي الزواج والتعارف بين الجنسين بهدف الزواج مشيراً إلى أن أهداف الملتقى تتركز حول عدة نقاط رئيسية منها إمكانية استحداث تخصص علمي "دبلوم ونحوه"، يتم اجتيازه لمن يرغب في العمل بمهنة الخطابين والخطابات، وإمكانية الاعتراف والإقرار الرسمي والشرعي لمهنة الخطابين والخطابات في ضوء توجيهات القرآن الكريم والسنة النبوية، ووفق عادات وتقاليد المجتمع، وتحديد وتفعيل الآليات الشرعية بين راغبي الزواج من الجنسين: مع "إمكانية وضع دليل إرشادي للتوفيق بين الزوجين تعتمد لجان تيسير الزواج والجمعيات الخيرية حسب تجاوبها وخبرتها في هذا المجال، وتفعيل التعاون والتنسيق بين العاملين على التوفيق بين راغبي الزواج على مستوى مناطق المملكة مع أهمية الاتفاق على ميثاق شرف خاص بالمهنة على أن تسهم الأفكار المطروحة في اللقاء والنقاش الموضوعي في خلق اتجاه عام يدعو لإدراج مهنة الخطابين والخطابات وفق أسس وضوابط علمية وشرعية ومؤسسية يقرها ويعترف بها المجتمع، وألمح إلى أننا لن نصل للرفاهية الاجتماعية ولدينا أكثر من مليون ونصف المليون عانس في الوقت الحاضر إذ أن الرفاهية تأتي بعد تلبية احتياجات الإنسان الأساسية ومنها الزواج في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، ثم عرج في

المؤتمر على أهداف الجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج والرعاية الأسرية "وئام" والتي منها: التشجيع والمساعدة على الزواج وتذليل العقبات والمساهمة في إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالأسرة ومشاكلها ودعم الجهود المبذولة في ذلك والاهتمام بتنمية الأسرة ورعايتها وإيجاد مرجع موثوق للتوفيق بين راغبي الزواج من الجنسين والتواصل مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق أهداف الجمعية، واستعراض أوراق العمل التي ستناقش خلال الملتقى وذكر منها أحكام الخطيب (الوسيط بين الزوجين) في الفقه الإسلامي الدكتور إبراهيم بن صالح التميمي مستشار أسري وشرعي، رئيس قسم الشريعة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الإحساء، وورقة عمل بعنوان «ضبط اجتماعي ورسمي لتسهيل الزواج في المجتمع السعودي: رؤية تربوية مقترحة» الدكتور صالح بن حمد العساف أستاذ بكلية التربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والورقة الثالثة تناقش النظرة الاجتماعية للتغير في عملية الاختيار للزواج (الخطوبة) في المجتمع السعودي الدكتور عبدالله بن ناصر السدحان الوكيل المساعد للتنمية الاجتماعية، المستشار الاجتماعي في مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج، فيما الورقة الرابعة تتحدث عن حاجة المجتمع السعودي لمكاتب رسمية لها مرجعية علمية شرعية واجتماعية لعمل الخطابين والخطابات الدكتور محمد بن إبراهيم السيف، أستاذ علم اجتماع، مستشار الأمن الفكري في وزارة الداخلية.



مدير مستشفى الملك خالد في حائل - عكاظ

لن أسقط حقي في مقاضاة من ضربوني داخل مكتبي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 3390

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100928/Con20100928374388.htm>

سظام الجمعية - حائل

رفض مدير مستشفى الملك خالد في حائل الدكتور فواز الراشد، التنازل عن حقه الشخصي في قضية الاعتداء عليه داخل مكتبه من جانب اثنين من أفراد الحراسات الأمنية، الأحد الماضي، مؤكداً، أن القضية لاتزال تنتظرها الجهات الأمنية في المنطقة.

في حين لاتزال الجهات الأمنية تطارد لليوم الثالث، أحد أفراد الحراسات الأمنية ممن شاركوا في الاعتداء على مدير المستشفى، ما تسبب في إصابته بكسر في الذراع وجروح متعددة في جسده. وأوضح الناطق الإعلامي في شرطة منطقة حائل المقدم عبدالعزيز الزنيدي أن البحث لايزال جارياً عن رجل أمن وسلامة هرب من موقع الحادثة بعد مشاركته الاعتداء على مدير المستشفى.

إعادة تشكيل دوائر الاستئناف في القضاء الإداري

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 3390

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100928/Con20100928374385htm>

عدنان الشبراوي، عبد الله الداني – جدة

أكدت مصادر في ديوان المظالم أن رئيس الديوان الشيخ إبراهيم الحقييل سيعيد تشكيل عدد من الدوائر الإدارية ودوائر الاستئناف في عدد من المحاكم الإدارية في مناطق المملكة، وإنشاء دوائر قضائية إدارية جديدة. وبحسب المصادر فإن التغيير يشمل مناقلات عدة بين عدد من القضاة ورؤساء الدوائر القضائية الإدارية، إضافة إلى تشكيل جديد لعدد من دوائر الاستئناف في الرياض.

من جهة أخرى، أطلق وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أمس البوابة الإلكترونية الجديدة للوزارة، والتي تمكن من استقبال الدعاوى إلكترونياً.

وتمكن البوابة الإلكترونية المواطنين من إكمال إجراءات استقبال الدعوى وهو ما يساهم في تسريع إجراءات قيد الدعوى في المحاكم واستيفاء البيانات المطلوبة في نظام المرافعات الشرعية، إضافة إلى الحصول على جميع الأنظمة واللوائح باللغتين العربية والإنجليزية.

وأوضح مدير عام الإدارة العامة للحاسب الآلي المهندس ماجد بن إبراهيم العدوان أن الوزارة تسعى إلى تطوير آليات العمل لتسهيل كافة الإجراءات لخدمة المواطنين ورفع مستوى الوعي العدلي في المجتمع، مؤكداً أن البوابة سيتم من خلالها وبشكل تدريجي تفعيل جميع النماذج المطلوبة من المتعاملين مع الوزارة والمحاكم وكتابات العدل لتسريع إنجاز المعاملات، وتوفير الوقت والجهد على المتعاملين، إضافة إلى توفير خدمة البريد الإلكتروني لمنسوبي الوزارة، وإتاحة التقديم للمسابقات الوظيفية، وتوفير قائمة بأسماء مأذوني الأنكحة المرخص لهم، وقائمة بأسماء المحامين المعتمدين من الوزارة.

وبحسب العدوان تتيح البوابة استكمال متطلبات رفع الدعاوى إلكترونياً، مشيراً إلى أنه يلزم المدعي الحضور إلى المحكمة المختصة للتحقق من هويته وصفته واستكمال سير القضية إلى حين اعتماد التوقيع الإلكتروني، الذي تجري خطواته النهائية للتفعيل من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، مؤكداً أنه بعد اعتماد التوقيع الإلكتروني لا يلزم حضور المدعي إلى المحكمة لتقديم الدعوى.

وذكر أن الوزارة ستستكمل إدراج الخدمات القضائية إلكترونياً عبر مراحل متعددة ومتقاربة، حيث سيتم إدراج الطلبات الإنهائية وما يتعلق بحصر الورثة وإثبات الوفاة والحياة والزواج وغيرها، إضافة إلى إمكانية إنهاء المعاملات المتعلقة بالوكالات وغير ذلك من الخدمات.

وخلص مدير إدارة الحاسب الآلي إلى القول إن الوزارة استحدثت قاعدة بيانات إلكترونية بعد أن ربطت عدداً من المحاكم بمركز المعلومات الموحد التابع للوزارة.

السعودية تدعو إلى وضع ميثاق الأمم المتحدة موضع التنفيذ

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ الموافق 28 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185818>

جددت المملكة العربية السعودية دعوتها إلى أهمية تفعيل التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات الدولية لمواجهة الارهاب، مشددة على ضرورة وضع مبادئ الأمم المتحدة وما تضمنه ميثاقها موضع التنفيذ الفعلي بعيداً عن ازدواجية المعايير وانتقائية التطبيق.

جاء ذلك في كلمة المملكة أمام الدورة الـ 65 للجمعية العمومية للأمم المتحدة والتي تلاها في نيويورك أمس وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل الذي جدد بدوره أهمية «الالتزام الجماعي الكامل بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة»، مشدداً على أن بلاده «تدرك أهمية تحديث وتطوير الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها» بهدف إعطاء الأمم المتحدة دوراً أساسياً في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أسوة بدور مجلس الأمن.

وأكد الفيصل أن بلاده تؤكد على ضرورة أن يقترن التجديد بتوفير الجدية والصدقية عبر احترام مبادئ الشرعية الدولية واحكام القانون الدولي ومقتضيات العدالة الدولية، مشيراً إلى أهمية «أن يتم تقييد استعمال حق النقض (الفيتو) بحيث تتعهد الدول دائمة العضوية بعدم استخدامه في ما يتعلق بالاجراءات التي يقصد بها تنفيذ القرارات التي سبق لمجلس الأمن إقرارها».

ولفت وزير الخارجية السعودي إلى أن مشكلة الشرق الأوسط «تظل أحد أكبر المشكلات التي تقف عائقاً أمام الأمن والسلم الدوليين، كما أن الاستعمار الاسرائيلي يكاد يكون الوحيد القائم في العالم بعد انتهاء عهود الاستعمار وانحسار سياسة التفرقة العنصرية»، لافتاً إلى أن العرب أبدوا، عبر جامعة الدول العربية، جميع المبادرات والجهود الرامية لتحقيق السلام العادل والشامل.

وأوضح أن العرب يأملون أن تحقق المباحثات المباشرة أهدافها على ضوء دعوة الرباعية الدولية التي أكدت مجدداً على مرجعيات عملية السلام المجمع عليها دولياً وقال: «إن ساعة الحقيقة قد أزفت، ومفترق الطرق يلوح أمامنا جميعاً»، محذراً من أن عواقب الفشل (في المباحثات الثنائية) لا يمكن تخيلها.

كشف عن احباط 230 عملية إرهابية الأمير نايف: لا ينبغي أن يكون لدينا عاطل أو فقير

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 13620

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13619&I=787434&G=1>

عمر المطيري، عبدالله الزعت - جدة

أكد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، أن الاعتدال هو منهج المملكة الذي قامت عليه منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز، يرحمه الله، وسار عليه أبناؤه البررة من بعده، وصولاً إلى عهد خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، وقال سموه في كلمته التي ألقاها خلال رعايته مساء أمس الأول انطلاق فعاليات الندوة العلمية الأولى لكرسي الأمير خالد الفيصل لتأصيل منهج الاعتدال السعودي (منهج الاعتدال السعودي: الأسس والمنطلقات): «إنه لمن دواعي سروري أن أكون بينكم في هذا الجمع العلمي المبارك الذي يناقش منهج الاعتدال السعودي من حيث الأسس التي قام عليها والمرتكزات التي سار فيها وأقدر كل التقدير تبني سمو الأمير خالد الفيصل لهذا الكرسي ودعمه لنشاطاته العلمية والثقافية والتوعوية، وأتمنى للمشاركين في فعاليات هذه الندوة العلمية حول منهج الاعتدال السعودي كل التوفيق والسداد والخروج بتوصيات علمية تعزز منهج الاعتدال في فكر المجتمع السعودي، كما أتمن لجامعة الملك عبدالعزيز دورها الرائد في نشر ثقافة الاعتدال في مجتمعنا السعودي وهو أمر ليس بمستغرب على جامعة المؤسس التي تميزت في جوانب علمية وعملية كثيرة استطاعت من خلالها أن تسهم بفعالية في مسيرة التعليم العالي في المملكة، وأتمنى أن تحقق هذه الندوة العلمية أهدافها التي وضعت لها .

إن الاعتدال هو منهجنا الذي قامت عليه مرتكزاتنا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهو منهج إسلامي مصدره كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، المملكة تتعامل مع قضاياها في الداخل والخارج بمنهج معتدل بعيد عن الغلو. فالإرهاب الذي أضر ببلادنا وفقدنا بسببه بعضاً من أبنائنا كان تعاملنا معه بمنهج معتدل تمثل في مناصحة معتنقي الفكر المتطرف ومحاوله ردهم إلى صوابهم ونهج وطنهم المعتدل، وهو الأمر الذي أسهم والله الحمد في التخفيف من أضرار الإرهاب والخسائر في الأرواح والممتلكات .

إن الاعتدال في الفكر والسلوك مطلب ديني نص عليه المولى عز وجل في محكم آيات القرآن وقال: {وكذلك جعلناكم أمة وسطاً}، وهو مطلب حضاري لتعايش الشعوب وتحالف الأمم لمصلحة البشرية ونشر السلام في ربوع العالم. وأنتم إخواني أعضاء هيئة التدريس عليكم مسؤولية ملقاة على عاتقكم لتعليم أبنائنا القيم الفاضلة التي تدعو إلى التسامح والتحلي بروح الاعتدال .

وأنتم أبنائي الطلاب وبناتي الطالبات لا بد أنكم قد تلقيتم تربية صالحة في محيط أسركم تلك التربية التي تقوم على مبادئ الشريعة السمحة. فعليكم أبنائي اكتساب الخلق الفاضل والخلق القويم الذي يشتمل على الاعتدال والتوسط في بناء فكركم وتشبيد عقولكم وترجمة ذلك إلى واقع ملموس في تعاملكم مع كل شؤونكم اليومية.

إنكم أيها الشباب عماد المستقبل وركائز الوطن؛ فاجعلوا الاعتدال خلقكم والوسطية فعلكم حتى تكونوا غداً عناصر فاعلة في بناء وطنكم ومسيرة نهضة مباركة إن شاء الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.»

وتم الإعلان عن تبني سمو النائب الثاني لكرسي بحثي تحت عنوان (كرسي الأمير نايف للقيم الأخلاقية)، بجامعة الملك عبدالعزيز، بهدف التعريف بأهمية القيم الأخلاقية والحث على التمسك بها ونشرها بين أفراد المجتمع . ثم تسلم سمو النائب الثاني من مدير الجامعة سلسلة من إصدارات كرسي الأمير خالد الفيصل لتأصيل منهج الاعتدال السعودي كما تسلم سموه من مدير الجامعة هدية تذكارية بهذه المناسبة .

أندية الشباب

بعد ذلك رحب سموه بأسئلة الحضور حيث قال في رده على سؤال أحد طلبة الجامعة قال فيه: إن سموكم اجتمعتم مع أمراء المناطق وطرحتم فكرة إنشاء أندية للشباب ليتمكنوا من قضاء أوقات فراغهم فيها، ويحافظوا من خلالها على

شخصيتهم المعتدلة خاصة أن مجتمعنا يضم ما نسبته 60 بالمائة من الشباب، فنأمل أن توصوا الجهات المعنية بتنفيذ هذه الأندية، ورد سموه بقوله: «لقد طرح هذا الموضوع في اجتماعي مع أمراء المناطق في 19 رمضان الماضي وأشبع بحثاً، وقد رأينا عن قناعة أنه لا بد من إقامة أندية للشباب، وذلك بالتشارك بين القطاعات الحكومية والخاصة بقواعد معينة وبرعاية القيادة الكريمة، وقد رفعت بذلك لمقام خادم الحرمين الشريفين، وأثق بأن ذلك سيكون محل اهتمامه وعنايته.»

وأضاف سموه: «إن أندية الشباب موجودة في جميع أنحاء العالم غير أنها غير موجودة عندنا، وفكرتها هي أن يجد الشباب مكاناً مناسباً يقضون فيه أوقاتهم بأمور جيدة تشد أ أفكارهم وتنمي مواهبهم وتقوي صحتهم، فهذه الأندية يجب أن تحتوي على كل ما هو مفيد للشباب.»

كرسي الاعتدال

وفي رده على سؤال آخر حول الجامعة وكرسي الاعتدال في الأمن الفكري ومواجهة التطرف، وما هي وجهة نظر سموه في ذلك، قال: «هذا الأمر مطلوب، ومكانه الصحيح هو جامعاتنا التي نعتمد عليها بعد الله لتخريج شباننا الذين هم عماد المستقبل، ولا شك أنها وفقت بذلك، واليوم نحن في هذا المساء نتعامل مع هذه المسألة المهمة التي تقوم الجامعة بها، وهي قضية الاعتدال، لذلك نشكر الجامعة على جهودها ونشكر أعضاء هيئة التدريس وجهازها الإداري، وقيامها بمهام كرسى الأمير خالد الفيصل كبدية مفيدة، ونحن لدينا الكثير من الكراسي الجامعية في مختلف جامعاتنا، وهي تقوم بدراسات علمية لإيجاد حلول لمشاكل الأمة، ولا شك أن تبني جامعة الملك عبدالعزيز لمنهج الاعتدال أمر مهم وموفق، وسنجد آثاره إن شاء الله في مجتمعنا، من دون أن ننسى أن مجتمعنا له أخلاقياته وتربيته التي أساسها أخلاق المسلم التي تعلمناها من القرآن والسنة النبوية وسيرة الصحابة، وهذا هو نهج الملك عبدالعزيز وما ثبته بعده ملوك المملكة ولا يسعني إلا أن أشكر هذه الجامعة كما أشكر دعم الأمير خالد الفيصل لها في مهمتها، والتي تعمل فيها لخير أمتنا لتأخذ مكانها اللائق بها بين الأمم.

تطرف مدموم

وعن ظهور سعوديين في وسائل الإعلام الأجنبية يوجهون انتقاداتهم للدولة، قال الأمير نايف: «هذا تطرف مدموم، خصوصاً أنهم يدعون أنهم مجاهدون جهاداً إسلامياً، وهذه أكبر إساءة للإسلام، لأنهم أبعد ما يكونون عن التعامل مع ما ورد في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.»

وأضاف سمو الأمير نايف: «للأسف هناك من يغرر في أبنائنا وشبابنا في بعض الدول، ويغسلون أفكارهم ويستبدلونهم بأفكار ضالة ومنحرفة، ويدعون أنها الطريق إلى الجنة»، وتساءل: «هل يفعل أن يفجر شخص مسلم، شخصاً مسلماً آخر، فالقاتل والمقتول مسلمان.»

وأوضح: «أنه في جانب مواجهة هذه الأعمال والتطرف، فتحت الدولة باب المناصحة، لعل الله يهدي بعضاً منهم ويعودون إلى الصواب عن التطرف»، لافتاً إلى أن «مركز المناصحة أعطى نتائج إيجابية في الكثير من الحالات، لكن للأسف، هناك بعض قليل رجعوا إلى الضلال.»

المرأة السعودية

وقال في رده على سؤال لإحدى الطالبات حول توجيه سموه للمرأة السعودية، خصوصاً أنه ظهر استغلال الفئدة الضالة لها، قال الأمير نايف: «المرأة جزء مهم من مجتمعنا لها حقوقها وعليها واجباتها، ولا نفرق بين رجل وامرأة، ولا يمكن أن نحمل المرأة الخطأ، فهو واقع من الرجال أكثر من النساء، وإن ظهر أنها استغلت في بعض العمليات الإرهابية إلا أن الأمر محدود جداً.»

محاولات إرهابية

وكشف الأمير نايف عن تعرض البلاد، إلى نحو 240 محاولة إرهابية، أفشلتها الأجهزة الأمنية السعودية، بضربات استباقية، ولم ينفذ منها سوى عدد قليل لا يتجاوز الـ 10 عمليات، موضحاً أنه تتم محاكمة فاعليها أمام القضاء الشرعي في البلاد.

العمل التطوعي

وحول المؤسسات الخيرية التي تساهم في العمل التطوعي وما واجهته من اتهامات، قال الأمير نايف: «هذه الجمعيات تأسست وفق ضوابط ثابتة تعمل على تحقيقها وزارة الشؤون الاجتماعية للتعامل مع المواطنين الذين يرغبون في العمل الخيري، ونأمل أن تكون هذه الجمعيات جميعات خيرية فعلاً، وأن تحقق الفائدة المرجوة، وهذه الجمعيات ما زالت تعطي،

والمؤمل أكثر من ذلك، وأن تهتم في جميع الجوانب ليتكامل مع ما تقوم به الدولة وما يقوم به أبناء الوطن من خلال تلك الجمعيات.

ودحض الأمير نايف مزاعم من يقول إن التمسك بالشرعية الإسلامية يتعارض مع التقدم والتطور، معتبراً « هذا خطأ كبيراً لا يتفق مع الواقع ونحن كدولة نعمل في كل الجوانب وفق ضوابط دينية وأخلاقية فليعلم الجميع أننا في الجانب التقني والعملية كبقية دول العالم أما في الجانب الثقافي فنحن أصحاب ثقافة فيجب أن نحافظ عليها ».

وبين الأمير نايف أن « المملكة الدولة الوحيدة في العالم التي لم تعلن أحكاماً عرفية كما لم تعتمد إلى حظر التجول في الشوارع بل هي دولة متمسكة بكتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام. »

وأكد أن العمل يجري حالياً على إعادة الصورة الصحيحة للإسلام في العالم من خلال المواطن نفسه بأن يكون قدوة حسنة يمثل دينه ووطنه أفضل تمثيل.

ومن جانبه، عبر صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة عن شكره لسمو النائب الثاني لرعايته الكريمة للندوة وتشريفه لجامعة الملك عبدالعزيز .

وفي كلمته في افتتاح أعمال الندوة، قال مدير جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور أسامة بن صادق طيب: إن الاعتدال منهج واضح مستوحى من شرع الله وسنة نبيه الكريم، صلى الله عليه وسلم، مشيراً إلى أن الجامعة عملت على تأصيل ونشر هذا المنهج باحتضانها كرسي الأمير خالد الفيصل .

وتعتبر هذه الندوة الأولى ضمن خمس ندوات سيتم عقدها حول منهج الاعتدال السعودي خلال خمس سنوات، وتهدف إلى إظهار الصورة الصحيحة لمنهج الاعتدال السعودي وتطبيقاته عبر الامتداد التاريخي للمملكة وتأصيل الأسس والمنطلقات التي بُني عليها منهج الاعتدال السعودي، إضافة إلى نشر ثقافة الاعتدال بين أفراد المجتمع السعودي .

وتناولت الندوة، التي اختتمت أعمالها أمس بالبحث ستة محاور رئيسية وهي: الثوابت الدينية ودورها في تأصيل منهج الاعتدال السعودي، الخصوصية الثقافية في بناء منهج الاعتدال السعودي، المفاهيم الاجتماعية وأثرها في تشكيل أبعاد منهج الاعتدال السعودي، الجذور التاريخية لتأصيل المنهج السعودي، صياغة الأنظمة والمواقف السياسية وفق منهج الاعتدال السعودي، السياسات الاقتصادية ومراكز منهج الاعتدال السعودي.



القبض على موظف أموال حرر شيكا بـ 95 مليوناً دون رصيد

الإطاحة بأستاذ جامعي تورط في جمع 300 مليون احتيالا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 3390
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100928Con20100928374391.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة

قبضت شرطة منطقة المدينة المنورة أمس على مواطن، في العقد الرابع من عمره يعمل معلماً في المعهد الثانوي في الجامعة الإسلامية، متهم بجمع نحو 300 مليون بطريقة غير مشروعة.

وجاءت عملية القبض إثر حملة دهم مفاجئة نفذتها إدارة البحث والتحري لمقر المواطن إثر تورطه في جمع الأموال بحجة استثمارها في السوق، حيث يمنح عملاءه شيكات يكتشف لاحقاً أنها بدون رصيد.

وأبلغت «عكاظ» مصادر أمنية أن المبالغ التي تورط في جمعها المواطن تصل إلى نحو 300 مليون، وأظهرت التحقيقات التي أجراها المحققون في قسم شرطة الخالدية أن المواطن حرر شيكا بمبلغ 95 مليوناً لمواطن من منطقة القصيم قبل أن يتضح لاحقاً عدم وجود رصيد كاف.

من جهته، أوضح مدير شرطة منطقة المدينة المنورة اللواء عوض السرحاني أن المتورط تم القبض عليه بتهمة توظيف الأموال وممارسة أعمال نصب واحتيال، وسيتم إحالته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لإكمال اللازم.

أمانة جدة تحيل موظفا للتحقيق بتهمة تسريب الأسرار

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185766>

جدة - أحمد العمري

أخضعت الجهات الرقابية في أمانة محافظة جدة موظفاً في إحدى البلديات الفرعية التابعة لـ«الأمانة» إلى التحقيق لأكثر من ثلاث ساعات بتهمة تسريبه أخباراً عدة إلى وسائل الإعلام. وكشفت مصادر لـ«الحياة» صدور أمر التحقيق مع المتهم (الموظف) من وكيل الأمين للخدمات المهندس علي القحطاني في «الأمانة»، وأنه جرى بحضور المدير العام للرقابة والتحقيق أحمد الثبيتي ومدير الأمن العام في «الأمانة» العقيد عصام مؤمنة. وأوضحت أن الموظف المحقق معه دحض كل التهم الموجهة له (تسريب أخبار وقرارات سرية لوسائل الإعلام)، بينما عرضت اللجنة المحققة معه نقله من إحدى البلديات الفرعية إلى المركز الإعلامي بمقر الأمانة الرئيس. وفي سياق آخر، شغل وكيل أمين جدة للمشاريع والتعمير المهندس علوي سميط لجنة خاصة لدرس تعثر مشروع تصريف مياه السيول والأمطار في شارع فلسطين مكونة من مساعد وكيل الأمانة للمشاريع والتعمير المهندس سمير عابدين، ومدير الإدارة العامة للدراسات والتصاميم المهندس سمير عاشور، ومدير الإدارة العامة للمياه في «الأمانة» المهندس محمد عجاج، ومدير الإدارة العامة للجسور والأنفاق المهندس سعيد بافهد، ومدير الإدارة العامة لتخطيط النقل والمرور المهندس حسن كلكتاوي. وحددت اللجنة مهمات درس الأسباب التي أدت إلى إيقاف تنفيذ المشروع في الموقع المحدد له، وإيضاح أسباب التأخير من قبل الاستشاري المصمم (تحتفظ «الحياة» باسمه) في الانتهاء من التعديلات المطلوبة منه لأكثر من 15 شهراً، إضافة إلى إيجاد البدائل والحلول المتاحة والفعالة في أقرب وقت ممكن بما لا يتعارض مع مسار النفق المقترح تنفيذه في شارع الأندلس، ومناقشة تقرير أحد استشاريي الأمانة وأثره نحو تغيير جداول الكميات واستحداث بنود جديدة ما يؤثر على تنفيذ المشروع، وأخيراً مطالبة اللجنة بتقديم التقرير الفني لما هو موضح خلال 14 يوماً.

جدة: مدارس أهلية ترفع رسوم التسجيل 10 في المئة بذريعة ارتفاع كلفة الأجهزة الحديثة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ الموافق 28 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185760>

جدة - بدر محفوظ

فاجأت مدارس أهلية في محافظة جدة (تحتفظ «الحياة» باسمائها) الطلاب المنتسبين لهما برفع رسوم الدراسة بنسبة وصلت إلى 10 في المئة من القيمة الأساسية، معللة اتخاذها هذا القرار بسبب الكلفة المالية الباهظة التي دفعتها نظير إدخالها الأجهزة والتقنيات الحديثة للدراسة، إضافة إلى الضغوط الكبيرة التي تواجهها من المعلمين والمعلمات بضرورة رفع رواتبهم الشهرية التي لا توازي (على حد زعمها) حجم العمل المقدم منهم.

ويرر مدير إحدى المدارس التي رفعت رسوم الدراسة (فضل عدم ذكر اسمه) الزيادة التي أقرتها أخيراً مدرسته بسبب سعيها المتواصل للرفق بمستوى التعليم المقدم للأنباء، ومنحهم فرص التفوق والنجاح، إضافة إلى إيجاد الوسائل والسبل الكفيلة بتهيئة المناخ التعليمي المميز لهم من طريق توافر الأجهزة والوسائل التعليمية المتقدمة لهم، مؤكداً أن الزيادة الجديدة ليست بتلك الكبيرة أو المؤثرة على الطلاب.

وشدد على أن ارتفاع الكلفة المادية للتجهيزات المدرسية أسهم في زيادة المصروفات على مدرسته، مشيراً إلى أن المدرسة تسعى من خلال اتخاذها هذه الخطوات الجادة إلى تعميم تجربة التعليم الذكي والتقني، وقال: «نريد أن نرتقي بالتعليم المقدم لأبنائنا الطلاب، ونكون في الصورة المثلى التي رسمها أولياء الأمور عنا وعن مدرستنا الذين اختاروها لأبنائهم حتى ينهلوا من معينها، ويحققوا أفضل النتائج والمميزات العلمية لأبنائهم».

وأكد أن المدارس الأهلية عموماً باتت تقدم أفضل الخدمات لطلابها وفق المؤهلات والإمكانات المتوافرة لها، مستنداً إلى امتلاكها عدداً من المميزات التي لا تملكها المدارس الحكومية، يأتي في مقدمتها مستوى المعلمين الذي يعملون فيها، فضلاً عن خدمات التقنية والتجهيزات، وخدمة المواصلات والنقل لطلابها، التي تتمتع بالجودة والتفوق على نظيرتها الحكومية.

من جانبه، بارك المعلم محمد المالكي (معلم في مدرسة أهلية) خطوة الزيادة التي اتخذتها تلك المدارس خصوصاً إذا كان هدفها الأول العمل على رفع سقف رواتب المعلمين فيها لاسيما السعوديين منهم، لافتاً إلى أن من أهم الأسباب التي تدفع الكثير من المعلمين للنفور والإعراض عن تلك المدارس، وعدم رغبتهم التسجيل فيها يعود إلى ضعف المردود المالي والمقابل الذي يتسلمونه منها.

وألح إلى أهمية أن تدرك جميع المدارس الأهلية أنه متى ما استقر المعلم نفسياً وذهنياً فإن هذا الأمر ينعكس بالتالي على أداء الطالب وتفوقه وتطور مستواه الدراسي، ومن هذا الأساس فإن على جميع المدارس الأهلية أن تسعى إلى طلب الاستقرار النفسي والمادي لكوادرها العاملة فيها خصوصاً المعلمين الذين تقع على عاتقهم المسؤولية الكبيرة في تأهيل وتهيئة الطلاب، ومنحهم مساحة واسعة من التفوق والنجاح.

من جانبه، استغرب ولي أمر أحد الطلاب المسجلين في المدرسة غالب البديعي هذه الزيادة غير المتوقعة، مستنكراً إقرارها في هذا التوقيت بعد أن انفض سامر التسجيل في معظم المدارس، ولم يعد بالإمكان أن يتم إلحاق أي طالب بأي مدرسة أخرى غير تلك التي سجل فيها.

وقال: «لم نخبرنا المدرسة برفع رسوم التسجيل إلا في وقت ضيق جداً، ولم يعد بإمكاننا تسجيل أبنائنا في مدارس أخرى، إذ إن معظم المدارس أقلت أبواب التسجيل فيها، وأصبحتنا مجبرين على دفع الفروقات المالية للمدرسة».

وأضاف: «إن هذه الزيادة سترهق كواهلنا المادية، وتزيد من أعبائنا الأسرية، خصوصاً من كان معظم أبنائه يدرس في مدارس خاصة وأهلية»، مشدداً على أن الضغوطات المالية التي تواجهها المدرسة نقدرها ونشعر بها، لكنه كان من المفترض عليها أن تخبرنا عن أمر الرفع والزيادة قبل العام الدراسي بوقت كاف حتى يتم تدارك هذا الأمر، حتى يمكن لرب الأسرة أن يدرك إمكاناته المالية ومدى ملاءمتها للوضع الأسري الذي يعيشه.

يذكر أن أهم الخطط الإستراتيجية التي تضطلع بها وزارة التربية والتعليم السعودية رغبتها في أن يصل حجم التعليم الأهلي بها إلى 30 في المئة من النسبة العامة لمدارسها، في اعتراف صريح وواضح بأهمية وضرورة الاتساع المضطرد في هذه المدارس لتغطية الطلب المتزايد عليها، ولكن على رغم تلك الإسهامات والإستراتيجيات إلا أن آخر الدراسات والإحصاءات أكدت أن نسبة المدارس الأهلية إلى نظيرتها الحكومية لم تتجاوز الـ 10 في المئة حتى الآن، إضافة إلى أن الإعانة الحكومية المقدمة للمدارس الأهلية لا تتجاوز الـ 30 مليون ريال على مستوى السعودية، و 160 ريالاً للطالب الواحد فقط.

أنباء عن تسليم المتهم الرئيس نفسه للجهات المختصة القبض على وافر في قضية فساد محكمة المدينة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 3390
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100928Con20100928374554.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة

تحفظت المباحث الإدارية في المدينة المنورة أمس، على وافر من الجنسية السورية في الأربعينيات من العمر للاشتباه بعلاقته في قضية إصدار صكوك أراض من محكمة المدينة بطريقة مخالفة للأنظمة.

وتمكن رجال المباحث الإدارية من القبض عليه بعد إحضاره من خلال مكتب صحيفة عمل لديها في وظيفة مندوب للتسويق والإعلانات لمدة ثلاثة أعوام ماضية، حيث جرى استدعاؤه للمكتب، ومن ثم أخذه إلى مقر فرع المباحث الإدارية في المدينة.

وترددت أنباء أمس، عن توجه المتهم الرئيس في القضية والوسيط الأكبر في عمليات الفساد (ز. م) بتسليم نفسه للجهات المختصة، وبالأخص بعد توكيل زوجته محاماً معروفاً للدفاع عنه في التهمة المنسوبة إليه.

من جهته، أوضح لـ «عكاظ» مدير عام التربية والتعليم في المدينة السابق الدكتور تنيضب الفايدي أن ليس له علم بالقبض على مدير المناقصات والمشتريات في إدارة التربية والتعليم، لوجود علاقة تربطه بالمتهم الرئيس في قضية فساد أخرى، وتتمثل في توقيع عقود وهمية بمبالغ باهظة وإسنادها إلى شركات وهمية.

وقال الدكتور الفايدي إن جميع المشاريع أسندت إلى شركات معتمدة، وقد تولى ديوان المراقبة العامة في الرياض مراجعة تلك العقود.

وبينت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة أن من ضمن المتورطين في الفساد موظفاً في قسم صحائف الدعوى في محكمة المدينة، والذي تم القبض عليه قبل ثلاثة أعوام، بتهمة انتمائه للفئة الضالة، وجرى إطلاق سراحه بعد التحقيق معه ومناصحته.

وأفادت المصادر بأن من ضمن العصابة محاماً شهيراً تولى مهمة التخطيط وتنفيذ العمليات، وتدبير المخارج القانونية لكفالة سلامة مشروعه، إضافة إلى رجل أعمال يدعى بين أفراد العصابة بـ «العراب».

وأضافت «بدأت أولى عمليات رجل الأعمال باستخراج صك ملكية أرض من محكمة محافظة الحناكية، وقام بتطبيقه داخل المدينة المنورة، في قطعة أرض تقع شمالي مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي، ونال عليها تعويضاً من وزارة النقل بملايين الريالات، فضلاً عن ممارسة هذه العمليات في أراض حكومية بيضاء منذ 20 عاماً، عبر استئجار أسماء مواطنين لتسجيل الصكوك الوهمية للأراضي بأسمائهم».

وقالت المصادر إن المجموعة كانت تتخذ من مكتب للعقار في طريق قربان جنوب غربي المدينة، مكاناً لعقد اجتماعاتهم من الرابعة عصراً حتى الواحدة فجراً، إذ يجري تخطيط العمليات وتدبيرها، موضحة أن أفراد العصابة الـ 12 مستمرون في عمليات للاستحواذ على الأراضي وتملكها عن طريق صكوك مزورة ومتلاعب فيها منذ 10 أعوام.

وأشارت المصادر إلى أن صيغة الاتفاق بين العصابة والمواطنين الذين كانت تسجل بأسمائهم الأراضي تتمثل في حصول الفرد على مبلغ 150 ألف ريال، وقد يزيد المبلغ بحسب قيمة الأرض وموقعها، حيث كان يتم إفراغ الصكوك المزورة بأسمائهم لفترة مؤقتة، ومن ثم إفراغها لصالح رجل الأعمال عن طريق قاضيين في محكمة المدينة، أحدهما مازال على رأس العمل واستغرق في إجازة مفتوحة قبل شهر رمضان، وإحضار شهود زور من أجل إتمام العملية، وبيعها بمبالغ مالية ضخمة، تعود قيمتها إلى العصابة.

وأوضحت المصادر عن علاقة العصابة ببيع أرض واسعة على طريق قربان بمبلغ 60 مليون ريال عن طريق تزوير صكها مرتين متتاليتين، وحصل في حينها أحد موظفي المحكمة على مبلغ 10 ملايين ريال كعمولة ودلالة سعي.

يشار إلى أن «عكاظ» نشرت السبب الماضي خبراً يفيد بأن السلطات المختصة ألقت القبض على ثلاثة موظفين يعملون في المحكمة العامة في المدينة المنورة، وأخضعتهم للتحقيق بتهمة الفساد المالي والإداري، منهم اثنان يعملان في مكتب قاض في المحكمة، والثالث في قسم صحائف الدعوى. وفيما باشرت المباحث الإدارية في المدينة المنورة التحقيق مع الموظفين الثلاثة، أكدت مصادر من داخل المحكمة أن القبض تم قبل بداية العطلة الرسمية لعيد الفطر في رمضان الماضي.



الشورى: تحديد سن بلوغ الطفل يسبب أزمة تحت القبة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ الموافق 28 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185801>

الرياض - رياض المسلم
تسبب تحديد سن البلوغ للطفل في نشوب أزمة بين أعضاء مجلس الشورى في جلسة أمس (الاثنين)، أثناء مناقشة مشروع حماية الطفل، إذ تدخل رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ لوضع حد لاختلاف آراء الأعضاء، مشيراً في مداخلته إلى أن «الأنظمة ذهبت تؤكد المذهب الحنفي في تحديد سن بلوغ الطفل، وذلك لمرور الإنسان بثلاث مراحل وهي التمييز والبلوغ والرشد». مقترحاً إقامة «ندوة في المجلس يطلع من خلالها الأعضاء على سن البلوغ وطبع كتيب يوزع على الأعضاء لإزالة هذه الإشكالية». من جانبه، شدد العضو الدكتور عبدالرحمن العناد في مداخلته على «معاقبة الوالدين اللذين يسمحان لابن بقيادة السيارة دون السن القانونية». ويتكون مشروع نظام حماية الطفل من خمس وعشرين مادة تضمن حقوق الطفل وتحميه من الإساءة والإهمال، إلى جانب نشر الوعي بحقوق الطفل وتعريفه بها. من جهة ثانية، وافق المجلس على توصية لجنة الشؤون الصحية والبيئة بملاءمة دراسة مقترح مشروع نظام الجودة النوعية وسلامة المريض في الخدمات الصحية الذي قدمه عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي. ويهدف إلى تعزيز مفهوم أمان وسلامة المريض في مختلف جوانب الخدمة الصحية، وإبراز حقوق الفريق الصحي وحقوق المريض، ورفع مستوى سلامة المريض والإقلال من الأحداث السلبية في الخدمات الصحية. من جانبه، أوضح عضو المجلس الدكتور صدقة فاضل في مداخلته حول التوصية أنه وقف على خطأ طبي قبل فترة قصيرة نتيجة حادثة في أحد المستشفيات، مشيراً إلى أن هناك أكثر من 360 حالة وفاة بسبب الأخطاء الطبية. إلى ذلك، لفت زميله الدكتور خليل البراهيم إلى أن «الخدمات الصحية في المملكة يصيبها فراغ تنظيمي واضح في تقديم الخدمات ومراقبتها وحقوق سلامة المرضى في الأخطاء الطبية، مطالباً بجهة رقابية على المستشفيات الحكومية من الخارج». وناقش المجلس تقريراً للجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن التوصيات المقترحة لتقنين المحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات في المملكة. وأوضح الأمين العام المساعد في المجلس أحمد اليحيى أن «المجلس يعي الخطر الداهم للوسائط المتعددة من وسائل إعلام واتصالات وتقنيات تبادل المعلومات وأثارها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية واستطاعتها أن تنفذ بما تملكه من إبهار وجاذبية إلى صياغة العقول وتهديد الهويات الشخصية وإيجاد قيم مجتمعية جديدة بسهولة ويسر». وأشار إلى أن توصيات اللجنة ركزت على إيجاد جهاز مركزي يعنى بتقنين المحتوى الأخلاقي والاجتماعي لتقنية المعلومات، وتهدف لمواكبة الاندماج التقني العالمي الذي شمل أجهزة الاتصال المتنقل الذكية، والترفيه الإلكتروني والبيث التلفزيوني مع شبكة الإنترنت، عبر إيجاد التنظيمات التي تتواءم مع التطورات التقنية وتعزيز قدرة المؤسسات المنظمة لعمل هذه الوسائط والتقنيات في التعامل معها.

تحتوي 51 منزلاً يسكنها 300 نسمة

ارتفاع منسوب المياه يهدد مليحة المراوحة بالغرق

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 3390

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100928Con20100928374387htm>

أحمد الغبيشي - القنفذة

حذر سكان قرية مليحة المراوحة التابعة لمحافظة محايل عسير، من احتمال تعرض منازلهم للغرق، جراء ارتفاع منسوب المياه في سد وادي حلي، بعد أن تتحرك السيول خلال هطول الأمطار على مرتفعات عسير. وأوضح لـ «عكاظ» رئيس بلدية البرك المهندس حزام بن قبالن بن جديع، أنه جرى التأكد من اقتراب بلدة مليحة من الحوض التخزيني لسد وادي حلي، ما يعني احتمالية تعرض السكان للخطر، مضيفاً أن أمانة عسير لن تمنع في توفير مخطط آمن للأهالي لضمان سلامتهم. من جهته، أكد لـ «عكاظ» مدير الدفاع المدني في محافظة القنفذة العميد حسن القفيلي أن أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل وجه بعدم إغلاق بلوكات تصريف مياه سد وادي حلي، لحين اتخاذ كافة التدابير اللازمة التي تؤمن سلامة السكان الواقعة قراهم شرق سد الوادي. وأشار كل من معدي عسيري، عيسى محمد، ومحمد عسيري إلى رفعهم خطاباً للجهات المعنية في منطقة عسير، للتعبير عن مخاوفهم من تعرض منازلهم المقدر عددها 51 منزلاً ويسكنها نحو 300 نسمة من الغرق، بسبب ارتفاع منسوب المياه المرتد من سد وادي حلي مع اقتراب افتتاح المشروع. وقالوا «إن منازلنا تجاور حوض التخزين، ويجب الوقوف عاجلاً على أزمئنا واتخاذ كافة الإجراءات التي تؤمن سلامة أسرنا، خصوصاً بعد صدور قرار إخلاء 109 منازل في قرى شرق مركز حلي المجاورة لنا». ونهبوا في حديثهم إلى وقوف لجنة سابقة حين بدأت الأعمال الإنشائية بالسد عام 1425هـ، مكونة من مندوب الشركة المنفذة للمشروع، إدارة الطرق، بلدية القوز، ومندوب إمارة حلي، إذ أكدت هذه اللجنة وقوع قريبهم بالقرب من الحوض التخزيني للسد. وأكدوا أن لجنة حكومية تابعة لمنطقة مكة المكرمة أبلغتهم قبل أسابيع بخطورة البقاء في القرية، لافتين إلى عدم معارضتهم بناء المشروع الحيوي في المنطقة، إلا أن مخاوفهم تأتي بسبب مخاطر السيول.

التقى عضو هيئة الايكوموس في اليونسكو .. وأطلق حملة التوعية الاجتماعية الشاملة .. مشعل بن ماجد: الإبقاء على الطابع الإسلامي في أعمال تطوير جدة التاريخية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 3390
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100928/Con20100928374551htm>

عدنان الشبراوي، إبراهيم علوي - جدة
أطلق صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة في مكتبه في المحافظة أمس، حملة التوعية الاجتماعية الشاملة التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية، بمشاركة عدد من الجهات الحكومية والأهلية.
وجه الأمير مشعل بن ماجد فرع الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة بتلمس احتياجات المواطنين، داعياً الإدارات الحكومية إلى التعاون سوياً لإنجاح الحملة.
من جهته، ثمن مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبد الله آل طاوي للأمير مشعل بن ماجد رعايته لهذه الحملة، موضحاً أن الحملة تتناسب مع مكانة محافظة جدة تحت شعار «تطلعات»، وهي مناسبة لكل الأعمار والفئات.
يشار إلى أن هذه الحملة تتضمن أكثر من 200 فعالية في 44 حياً سكنياً جنوبياً جدة، وتتلسم الحملة حاجة المجتمع عموماً، وفئة الشباب خصوصاً إلى التوعية والتنقيف وتحذيرهم من الأخطار التي تحدق بهم كالمخدرات والأفكار المنحرفة والعنف الأسري والطلاق ونحوها.
وتهدف الحملة إلى تعزيز النواحي التربوية لدى الآباء والأمهات، واستغلال أوقات فراغ الشباب بما يعود عليهم وعلى وطنهم بالخير. ويتبع القائمون على الحملة أساليب مدروسة وعلى مستوى عالٍ من الدقة لتحقيق هذه الأهداف، وذلك عن طريق الندوات والمحاضرات العلمية والدينية والثقافية والصحية، وإقامة المسابقات والحوارات المفتوحة، والمشاركات بين جميع شرائح المجتمع، والمشاركات المسرحية التي تجسد مشاكل الشباب.
من جهة أخرى، أكد محافظ جدة على أن العمل سيتم على تطوير أحياء جدة وإبقائها بطابع إسلامي، مشدداً على أهمية التعاون وتضافر الجهود لاستكمال ما تمت دراسته في السابق للوصول إلى الأهداف المنشودة.
جاء ذلك في لقاء جمع الأمير مشعل بن ماجد رئيس اللجنة التنفيذية لجدة التاريخية أمس، مع عضو هيئة الايكوموس في اليونسكو الدكتور صالح لمعي (مسؤول ومشرف مراجعة ملف جدة التاريخية ضمن التراث العالمي في منظمة اليونسكو)، بحضور أعضاء اللجنة الممثلين من أمانة محافظة جدة وجهاز التنمية السياحية في منطقة مكة المكرمة، والرئيس التنفيذي لشركة تطوير جدة التاريخية، وممثل شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني.
وشهد اللقاء استعراض ما تمت دراسته وما سيتم تنفيذه في الفترة المقبلة، حيث ركز الدكتور لمعي على أهمية تفعيل خطة الحماية والإدارة وإعادة إحياء جدة التاريخية على أرض الواقع، كما جاء في الملف الذي قدمته الهيئة العامة للسياحة والآثار لمنظمة اليونسكو.

مناقشة برنامج وطني لفحص 16 مرضاً وراثياً شائعاً في المملكة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185712>

الرياض - صديق البخيت

ناقشت وزارة الصحة برنامجاً وطنياً للفحص عن 16 نوعاً من الأمراض الوراثية الشائعة في المملكة، وقابلة للعلاج، لبناء مجتمع صحي سليم خال من الأمراض الوراثية (أمراض التمثيل الغذائي وأمراض الغدد الصماء) ومضاعفاتها، والحد من الإعاقة.

وترأس وكيل وزارة الصحة المساعد للطب الوقائي الدكتور زياد ميمش اجتماع منسقي برنامج الفحص المبكر لحديثي الولادة لمنع الإعاقة في المناطق بحضور المدير العام للإدارة العامة للأمراض غير المعدية الدكتور محمد صعيدي وعدد من المسؤولين والذي تم البدء به بناءً على الأمر السامي الذي وجه بدراسة عمل برنامج لاكتشاف الأمراض الوراثية، لما له من مردود صحي واقتصادي واجتماعي، وتم تطبيق البرنامج منذ انطلاقة في مستشفيات الوزارة، ويكون العمل على إنشائه تدريجياً، إذ بدأت المرحلة الأولى من البرنامج قبل خمسة أعوام، وشملت تغطية 24 مستشفى ولادة وأطفال رئيسي، وفحص من خلاله 16 نوعاً من الأمراض الوراثية الشائعة في المملكة والقابلة للعلاج.

وأوضح المدير العام للإدارة العامة للأمراض غير المعدية الدكتور محمد صعيدي أن البرنامج يهدف إلى المحافظة على صحة المجتمع من خلال تعزيز برنامج الاكتشاف المبكر عن الأمراض الوراثية (أمراض التمثيل الغذائي وأمراض الغدد الصماء)، وخفض معدلات المرض والوفيات والإعاقة، وآلية خفض معدلات المرض والإعاقة والوفيات الناجمة عن أمراض التمثيل الغذائي والغدد الصماء عند الأطفال حديثي الولادة عن طريق الاكتشاف المبكر لهذه الأمراض، وتحديد طبيعة ومدى حدوث أمراض الغدد الصماء وأمراض التمثيل الغذائي لدى جميع المواليد في المملكة، وتكوين سجل وطني وقاعدة بيانات لحصر جميع أنواع الإعاقات الناتجة عن هذه الأمراض، وتطوير برنامج تدريب عام للأطباء من أجل اكتشاف وعلاج الأمراض الوراثية عند حديثي الولادة، وتقليل عبء تلك الأمراض على النظام الصحي وزيادة الوعي لدى المجتمع عن هذه الأمراض.

وأضاف: «عمل دورة للأطباء في مجال الاسترشاد الوراثي ودورها في الوقاية من الأمراض الوراثية، ودورات تدريبية عدة للأطباء والممرضات العاملات في البرنامج لكيفية أخذ العينات والتوقيت المناسب لأخذ العينة وطرق التبليغ بالنتائج عند تدشين البرنامج، ووضع دليل عمل للبرنامج وأشرطة فيديو توضيحية للطرق المثالية لأخذ العينات والتعامل مع المواليد ووزعت على المشاركين في البرنامج.»

الباحة: تجمع 150 شخصاً للحصول على مقاعد جامعية لـ بناتهم... استثنائياً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185762>

الباحة - حسن السهيمي
فضّ تدخل مدير جامعة الباحة الدكتور سعد الحريقي تجمهر نحو 150 شخصاً من طلاب وأولياء أمور طالبات احتشدوا داخل مقر عمادة القبول والتسجيل، مطالبين بإنهاء معاملات قبول بناتهم اللاتي فاتهن التسجيل وأولئك اللاتي لم تجد الجامعة لهن أماكن شاغرة.
وعمد مدير الجامعة إلى هذا الإجراء بعد أن رأى الأمر في طريقه إلى إحداث حال من الفوضى جراء حال السخط الذي أبداه المحتشدون، إذ اتهم أحد أولياء أمور الطالبات مدير الجامعة بقبول طالبات حاصلات على نسب أقل من ابنته مطالباً إياه بالمساواة، في الوقت الذي طالب فيه الحريقي ولي أمر الطالبة بإعطائه أسماء من تم قبولهن بهذه النسب، فاكتمى الأخير بالقول «لا نريد أن نضر أحداً».
وزادت حدة المناقشات بين مدير الجامعة والمراجعين عندما قذف أحد أولياء الأمور ملف ابنته أمام طاولة مكتب القبول طالباً من مدير الجامعة قبول ابنته بأي طريقة كانت، فما كان من الحريقي إلا أن حاول التأكيد على أن الجامعة ليست ملكاً خاصاً له حتى يوزع الهبات، «إذ إن هذه القضايا تحكمها لوائح وأنظمة».
ووسط هذه المطالبات المتنوعة، ناشد طالب مفصول مدير الجامعة بإعادته إلى مقاعد الدراسة، بينما طالبه آخر يدرس في السنة النهائية بالسماح له بالتخرج هذا العام على رغم وجود تعارض في المواد المقررة.
وكشف التجمع مشكلات عدة تتعلق بالتنسيق بين عمادة القبول والتسجيل وعمداء الكليات من خلال تنفيذ القرارات واللوائح.
وفي رد فعله على ما حدث من المحتشدين، قال الدكتور الحريقي لـ«الحياة»: «تتصدر غالبية مشكلات المواطنين في قبول طلاب لم يتقدموا أصلاً إلى الجامعة أثناء فترة التسجيل»، مبيناً أنهم لم يقبلوا في الجامعات الأخرى ويرغبون بالقبول في جامعة الباحة، رافضاً قبولهم بهذه الطريقة حتى وإن كانت معدلاتهم مرتفعة، معللاً ذلك بأنه لا يمكن أن تتفرغ الجامعة طوال العام لقبول طالبي الالتحاق بها، خصوصاً أن الجامعة أنهت يوم أمس (الاثنين) فترة التسجيل للمواد.
وحول تبرير بعض الآباء عدم تسجيل بناتهم على موقع الجامعة أثناء فترة التسجيل إلى كونهم من قرى وليس لديهم أجهزة حاسب آلي أساساً، قال الحريقي: «إن الإنسان يجب أن يسخر التقنية لخدمته في شؤون حياته كافة»، مشيراً إلى أن حال هؤلاء يعتبر استثنائياً، «إذ إنه من بين أكثر من 23 ألف متقدم تم قبول 5000 طالب وطالبة، ما يعني أننا لم نستطع استيعاب كل هذه الأعداد».
وحول وجود مشكلات في التنسيق بين عمادة القبول والتسجيل وعمداء الكليات، أوضح أن التنسيق مستمر وهذا الأمر ليس هو المشكلة إذ إن اجتماعاً عقد يوم أمس (الاثنين) حوى نقاشات تتعلق بهذا الأمر وتم اتخاذ حلول مناسبة حياله.

5 بالمائة رسوماً على التداول العقاري والأراضي المجمدة مستثمرون بالشرقية يطالبون باستحداث هيئة عقارية بدلاً من المحاكم الشرعية لتسهيل الإجراءات

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 13620
<http://www.alvaum.com/issue/article.php?IN=13619&I=787375&G=1>

سلطان الطولاني - الدمام
طالب مستثمرون وعقاريون بالمنطقة الشرقية باستحداث جهاز حكومي متخصص في الشؤون العقارية والتداول العقاري يعمل بالنظم المعلوماتية والتشريعات الواضحة بدلاً من المحاكم الشرعية، وذلك لحل جميع المشاكل المتعلقة في العقار خاصة شقق التملك والأراضي المجمدة وعمليات الإفراغ ونقل الملكية التي تحتاج إلى فترة طويلة لإنهاء إجراءاتها من قبل كتاب العدل، والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني من أنظمة واضحة

في البداية يقول العقاري محمد القرين: يوجد في المنطقة بعض الأراضي والمخططات بها مشاكل ولا يوجد إلى الآن نظام واضح يختص بالعقارات يمكن اتباعه، ونتمنى أن يتم استحداث هيئة خاصة بالعقار تسهل عمليات الإفراغ ونقل الملكية أو استخراج الصكوك الخاصة بالأراضي والمخططات، فهذه الهيئة ستوفر على المواطنين والعقاريين الجهد والوقت؛ لأن عمليات البيع والشراء في العقارات ستكون مرنة وتتم بسرعة تامة. مشاكل متعددة

ويشير طلال الغنيم إلى وجود مشاكل متعددة تواجه العقاريين بسبب المحاكم الشرعية مثل نقل وتغيير كتاب العدل المستمر وعدم كفايتهم للحركة العقارية التي تضاعفت في الفترة الأخيرة. وكذلك وجود محاكم في المنطقة تعمل بالنظام المستحدث وأخرى ما زالت تعمل بالطرق القديمة والتي أصبحت أسرع لأن النظام يتعطل في بعض الأحيان. مضيفاً أنه لا توجد جهة يتم اللجوء إليها في حال وجود مشكلة أثناء التداول العقاري خاصة شقق التملك التي لا تخضع لقانون يحفظ ويحمي حقوق الذين يشترونها، ونحن منذ زمن طويل نطالب بإنشاء هيئة أو جهاز يختص في الشؤون العقارية مثل السجل العقاري المصري يعمل فيه موظفون لديهم خبرة عقارية عالية أو من خريجي القانون وإدارة الأعمال، وليس كتاب عدل، وهذه الهيئة ستجعل المستثمر يثق في العقار السعودي والمستثمر المحلي الذي كان ينشئ مشاريع بقيمة 100 مليون ريال سينشئ بمليار ريال، وستحل مشكلة الأراضي المجمدة وهذا سيساهم في نهضة العقار بالمملكة، ففي دولة قفز العقار إلى مستويات عالية جداً وذلك لوجود هيئات عقارية متخصصة وضعت أنظمة ساهمت كثيراً في تطور الدولة، أما بالمملكة فما زال العقاري تقليدياً. نظم معلوماتية

ويؤكد عضو اللجنة العقارية الدكتور فيصل الشبيحة أن العقار في المملكة بحاجة إلى جهاز حكومي متخصص في الشؤون العقارية ومتكامل من حيث الإدارة والتقنية والموظفين المتخصصين، وكذلك يتميز بالنظم المعلوماتية التي تنظم عمليات بيع وشراء المخططات السكنية والأراضي البيضاء، وأن يمتلك كافة المعلومات التي يمكن من خلالها كشف جميع المشاكل الموجودة في عقار المنطقة. ويضيف الشبيحة إن محاكم الخبر الشرعية ما زالت تصدر الصكوك الشرعية الخاصة في العقارات مكتوبة بخط اليد، وفي الدمام تستخرج عن طريق الكمبيوتر، لذلك يجب استحداث جهاز عقاري يساهم في حل المشاكل التي تدور حول العقار بالمملكة، وأن يسمى بالسجل العقاري، ولا يمنع أن تكون هناك رسوم للإفراغ والتنازل تكون نسبتها على عدد الأمتار والمساحة. سرعة التسجيل

من جهة أخرى أكد الخبير في الشؤون العقارية الدكتور علي بو خمسين وجوب استحداث جهاز حكومي إداري مساعد يكون مختصاً في الشؤون العقارية بما فيها التداول بحيث يكون مزوداً بتقنيات حديثة وتنشريات وتنظيمات تسهل من عملية نقل ملكية التداول والاستثمارات العقارية وتسجيلها بالسرعة المطلوبة ومن ثم تعتمد رسمياً لدى المحكمة الشرعية . وقال إن هذا الجهاز المساعد سيختصر كثيراً من الإجراءات التي تكلف مبالغ وأموالاً طائلة، وسيتم بناء الوحدات العقارية وبالتالي سينمو الاقتصاد الوطني عبر تفعيل سوق الاستثمار العقاري. إضافة إلى سد الفجوة القائمة لدينا حالياً بسبب دورة إجراءات نقل الملكية مما ينتج عنها مؤشرات مالية تدل على حجم التداول العقاري ونوع الوحدات المتداولة وبالتالي نستطيع الوصول إلى مؤشرات تداول نوعية في السوق العقارية. تدوير الأراضي وأضاف إنه سيتم تحديد جميع المفصلات التي يجب أن تتدخل فيها الدولة كجهاز حكومي يقصد تحقيق مصالح خاصة مستهدفة للمواطن لاسيما في حالات تداول الأراضي البيضاء.



مجلس الوزراء يقر إنشاء جمعية للجودة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ الموافق 28 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185817>

هنأ مجلس الوزراء الطلبة والطالبات في جميع مراحل التعليم وفي كل مناطق المملكة ببدء العام الدراسي الجديد، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يبارك في جهود القائمين على التعليم في مختلف مواقعهم وتخصصاتهم وأن يوفق أبناءنا الطلاب والطالبات في عامهم الدراسي الجديد وأن يجعله عام خير وبركة على الجميع. ولفت وزير الثقافة والإعلام إلى أنه وبعد الاطلاع على محضر اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري الخاص بدرس الجوانب التنظيمية في مشروع تنظيم الهيئة السعودية للجودة أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها إنشاء جمعية أهلية (غير حكومية) باسم «الجمعية السعودية للجودة» تشرف عليها وزارة التجارة والصناعة ويكون هدفها نشر ثقافة الجودة ومفاهيمها والحث على تطبيقها في القطاعين الحكومي وغير الحكومي والإسهام في تحسين جودة الخدمات والمنتجات والمعلومات وتطويرها باعتبارها مركزاً للخبرة في مجال الجودة.

لائحة السجون النسائية تحت على إنشاء مكاتب اتصال ...

وتبعد المحققين عن العنابر

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185758>

جدة - منى المنجومي
حثت اللائحة الخاصة بالسجون النسائية في السعودية على إنشاء مكاتب اتصال عند بوابات السجون تعنى باستقبال الزوار الرسميين ومندوبي الإدارات الحكومية ولجان تنفيذ الأحكام والتفتيش، فضلاً عن استقبال النزيلات والموقوفات وتسليمهن إلى الحراس عند ترحيلهن أو بعثن إلى المحاكم والإدارات الحكومية والمستشفيات.
وفي دورة نظمتها جامعة الأمير نايف الأمنية بهدف تنمية مهارات العاملات في السجون السعودية، كشف العقيد محمد الشهري في ورقة عمله «المبادئ العامة للتعامل مع السجينة والموقوفة»، تضمن اللائحة الخاصة بالسجون النسائية في السعودية 10 مواد، «منها عدم السماح بدخول الرجال للسجون النسائية إلا في حالات الضرورة (لتنفيذ حكم أو إلقاء وعظ وإرشاد أو إصلاح أو فض مشاجرات)، واشترطت أن يكون دخولهم بتنسيق مسبق مع إدارة السجن النسائي بحيث يتم تكليف سجنات بموافقتهم والبقاء معهم إلى حين انتهاء مهمتهم، مع التزام جميع نزيلات السجن بالتستر التام.»
وقال: «إن مواد اللائحة الـ 10 اشترطت وجود مكتب للتحقيق داخل السجن على أن يكون بعيداً من العنابر ومكاتب الإدارة، وحددت مواعيد التحقيق بمواعيد الدوام الرسمي للعاملات وفي حال الضرورة يمكن تجاوز ذلك إلى الساعة الخامسة عصراً بالتنسيق المسبق مع إدارة السجن النسائي، كما تنطبق على التعريف بمبادئ التعامل مع السجينة والموقوفة بحسب نظام السجن والتوقيف وقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونات الصادر من هيئة الأمم المتحدة، وكيفية التعامل والاتصال مع الأنماط المختلفة من المسجونات والإجراءات المتبعة في حال مرض أو إصابة أو وفاة سجينة، إلى جانب الإجراءات القانونية المتبعة في حال تحركات السجينة أو الموقوفة.»
إلى ذلك، تخضع أكثر من 20 موظفة في السجون السعودية حالياً لدورة تدريبية تعقد في محافظة جدة، تهدف إلى تعريف المشاركات بالمفاهيم الحديثة للمؤسسات الإصلاحية كمؤسسات اجتماعية ضرورية لها أهدافها ووظائفها ونظامها ولوائحها، وتزويدهن بالإجراءات الأمنية اللازم إتباعها داخل إصلاحيات النساء وطبيعتها وأهدافها وأهمية الالتزام بها، إضافة إلى تنمية مهارات الموظفات في التعامل مع النزيلات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقواعد الدولية المعمول بها عالمياً.

وبحسب مدير قسم البرامج التدريبية في كلية الأمير نايف الأمنية المشرفة على الدورة بدر العمرو، أن هذه الدورة (الهادفة إلى تنمية مهارات العاملات في السجون (هي السابعة، وقال في هذا الصدد، لـ«الحياة»: «إن الدورات تعمل على تزويد العاملات في السجون بجميع المهارات اللازمة لممارسة عملهن، خصوصاً في ما يتعلق بالحس الأمني وإدارة الأزمة والحراسات الأمنية.»

وفي ذات السياق، أكدت مديرة سجن النساء في جدة فوزية عباس في محاضرتها «الحقوق المستحقة للنزيلة بموجب التشريع السعودي»، أن التشريع السعودي منح النزيلة مجموعة حقوق، منها الرعاية الطبية وأخرى خاصة بالتعليم والتثقيف، بل شجعها على حفظ أجزاء من القرآن الكريم أو القرآن كاملاً بهدف خفض محكوميتها والحصول على مكافأة مالية عن كل جزء تحفظه، إضافة إلى منحها حقوق تتعلق بالزيارة والمراسلة والاتصال وارتداء زيها الخاص المحتشم، وحققها في الخلوة الشرعية والرعاية الاجتماعية والنفسية، والعمل في مرافق السجن بما يتناسب مع قدرتها وميولها بأجر.»

وأشارت إلى أن التشريع السعودي منح السجينة حق الإفراج الصحي في حال إصابتها بمرض يهدد حياتها أو عجزها كلياً، على أن يتم إعادتها إلى السجن أو دار التوقيف عندما تسمح حالها الصحية بذلك، إضافة إلى منحها حقوق العفو الشرطي الذي تنص عليه المادة رقم 25 من النظام، إضافة إلى حقها في التعامل الإنساني خلال فترة محكوميتها.

لجنة شورية تناقش زيادة الطاقة التشغيلية للخطوط الحديدية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/186150>

الرياض - «الحياة»

ناقشت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بمجلس الشورى في اجتماع لها أمس برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فهد العبود تقرير المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، وذلك في حضور رئيس المؤسسة المهندس عبدالعزيز الحقييل وبعض المسؤولين في المؤسسة.

ويبحث المجتمعون مجالات التشغيل والصيانة والسلامة والموارد البشرية وأهم المشاريع المنفذة في المؤسسة وآخر مستجدات برنامج توسعة شبكة الخطوط الحديدية.

كما ناقشوا زيادة الطاقة التشغيلية للمؤسسة عبر إضافة قاطرات جديدة وإعادة تأهيل جميع القاطرات الموجودة وتأمين ورش جديدة للصيانة تتسم بتقنية عالية مع استمرار برنامج التحديث الشامل لعربات الركاب، وتطبيق نظام الحجز الإلكتروني وبيع التذاكر عبر موقع المؤسسة على شبكة الانترنت، وتوفير مكائن خاصة بالحجز الذاتي في المحطات. وفي مجال الصيانة، شدد أعضاء اللجنة على ضرورة الاستمرار في تأهيل الخطوط الحديثة للسكة الحديد لتسهم في زيادة سرعة القطار إلى 200 كيلو متر في الساعة، وتحسين المواصفات الفنية لشبكة الخطوط الحديدية، والعمل على مشروع استكمال الجزء الأخير من ازدواج خط الركاب.

كما تم خلال الاجتماع مناقشة مستوى السلامة على امتداد الخط الحديدي وعلى القاطرات أثناء الرحلات، ومرافق المؤسسة كافة، إضافة إلى تعزيز مفهوم السلامة في الخطوط الحديدية.

كما ناقش أعضاء اللجنة مع مسؤولي المؤسسة مشروع قطار الحرمين السريع، وأفاد منسوبو المؤسسة أنه تم توقيع العقد مع الائتلاف الذي فاز بالمشروع، وتم البدء بتنفيذ الأعمال الترابية وتسوية المسار وإنشاء الجسور والأعمال بحسب الجدول الزمني المتفق عليه.

شركة صيانة تعرض على مدير دائرة حكومية 100 ألف ريال رشوة وراتباً شهرياً للتوقيع على مستخلصات

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 17323

<http://www.al-madina.com/node/266372>

سالم السناني - ينبع
ألقت المباحث الإدارية في منطقة المدينة المنورة القبض مسؤول مالي أجنبي في شركة صيانة بتهمة عرض رشوة قدرها 100 ألف ريال وراتب شهري قدره 15 ألف ريال على مدير دائرة حكومية متعاقدة مع هذه الشركة مقابل توقيع على مستخلصات شهرية تبلغ قيمتها 150 ألف ريال تحصل عليها شركة الصيانة من الوزارة، التي تتبعها الدائرة الحكومية دون القيام بأي من أعمال الصيانة المتفق عليها. وجاء القبض على المتهم وشريك له بعد أن قام المدير بإبلاغ المباحث الإدارية بعرض الرشوة، التي قامت بالاتفاق معه على مجازاة المتهم وقبول الرشوة في مكان تم تحديده. وفي الموعد المجدد عرض مسؤول شركة الصيانة 70 ألف ريال وراتباً 15 ألف ريال على أن يتم تسليم باقي الـ 100 ألف ريال لحين الحصول على التوقيع على المستخلصات. وكشف مسؤول لـ "المدينة" عن تفاصيل القضية التي بدأت بتكليف الوزارة لاحد مسؤوليها بإدارة الجهة الحكومية الخدمية في ينبع وعند اول يوم مباشرة لاحظ نقصا كبيرا في الأدوات والمستلزمات في دائرته وعدم صيانة الكثير من المرافق. فقام بالكتابة للمراجعة في المدينة المنورة، التي بدورها اخبرته بمخاطبة الشركة المشغلة لهذه الدائرة المسؤولة عن الصيانة. ورغم المخاطبات إلا أن الشركة لم تقم بأعمال الصيانة. وخلال هذه الفترة حاول مسؤولو الشركة الحصول على توقيع المدير على المستخلصات الشهرية، التي قد تصل إلى 150 ألف ريال شهرياً، إلا أنه كان يرفض التوقيع إلا بعد عمل صيانة وتوفير مطالبه، وبخاصة أن الدائرة الحكومية التي يرأسها تعد من أهم القطاعات الحكومية والخدمية التي تخدم المواطن. وبعد أن تأكد المسؤول الأجنبي أن المدير لن يوقع المستخلصات إلا بعد أن تنفذ على أرض الواقع اتجه إلى "الرشوة" لعلمه أنه لن يستفيد من المبلغ الذي سوف يتم صرفه شهرياً له من الوزارة التي تتبع لها هذه الإدارة. عندئذ أراد أن يشرك المدير في "الكعكة" وقدم له عرضاً مغرياً عبارة عن راتب شهري بمبلغ 15 ألف ريال شهرياً تنزل في حسابه؛ شريطة أن يقوم بالتوقيع على المستخلصات الشهرية. وقام المدير بإبلاغ المباحث الإدارية بمنطقة المدينة المنورة التي طالبت منه أن يقبل جميع العروض المقدمة له ويحدد لهم موعداً يتم فيه استلام المبلغ والختم على المستخلصات. وبعد ذلك طلب المدير من مسؤول الشركة 100 ألف ريال كدفعة أولية وراتباً 15 ألف ريال شهرياً تنزل في حسابه، فوافق المسؤول الأجنبي على هذا الطلب. حيث أفاد بأنه سوف يقوم بتسليمه 70 ألف ريال، والباقي سوف يتم تقسيطها خلال الأشهر القادمة فوافق المدير وتم تحديد المكان والزمان. وكانت المباحث الإدارية تراقب ما يحدث من بعيد وبدون علم أحد. وفي الوقت الذي تم تحديده وحضور المسؤول الأجنبي يرافقه شخص من بني جلدته وبحوزتهما المبلغ المتفق عليه، قدم المسؤول الأجنبي المبلغ والمستخلصات للمدير وفي هذا الأثناء انقض رجال المباحث الإدارية على مسؤول الشركة ورفيقه في الجرم والإثباتات والمستخلصات، التي كانوا يحملونها ويريدون من المدير أن يوقع ويختم عليها على أنها نفذت. وعلمت "المدينة" أن المسؤول الأجنبي الذي قدم الرشوة يعمل في المملكة منذ فترة ليست بالقليلة ومسؤول مالي في الشركة.

إحالة قضية مفصولي مستشفى الملك عبدالعزيز للهئية العمالية

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 17323
<http://www.al-madina.com/node/266334>

بسام بادويلان - جدة
أحال مدير مكتب العمل بجدة قصي الفلالي أمس الثلاثاء ملف قضية فصل 163 موظفًا وموظفة من عملهم بمستشفى الملك عبدالعزيز ومركز الأورام بجدة وتأخير صرف رواتبهم من قبل الجهة المشغلة لهم، إلى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية لإصدار الحكم فيها.
وأوضح الفلالي أن إحالة ملف القضية للهيئة العمالية؛ جاء نظرا لعدم التوصل إلى حل بين الطرفين، مؤكداً أن المكتب بذل جهوداً كبيرة وسعى للتوصل إلى إيجاد حل مناسب لها.
وطالب المفصلون من خلال خطاب رفعوه إلى الجهات العليا المختصة بتثبيتهم على برنامج التشغيل الذاتي، رافضين في الوقت ذاته تعيينهم على بند 105 بناء على مخاطبات وزارة الصحة لذات الجهات، معتبرين على حد قول ممثلهم أنور الغامدي أن وظائف هذا البند لا تتناسب مع إمكاناتهم ومؤهلاتهم، وأنه ليس له سلم وظيفي مثله مثل بند الأجور "واقف ومجمد"، وأنهم تلقوا وعوداً من برنامج التشغيل الذاتي.
وقالوا إنهم خدموا أكثر من 8 سنوات ولا يمكن أن يعودوا ويبدأوا من الصفر على البند 105 وهو بند الوظائف المؤقتة برواتب ومخصصات محدودة جداً.
وشددوا على مطالبتهم بتثبيتهم على وظائف التشغيل الذاتي أسوة بزملائهم السعوديين العاملين بالمستشفى، خاصة وأنه بحاجة إلى العديد من الموظفين في مختلف الأقسام الإدارية والخدمية.
كما طالبوا بتأهيلهم وتدريبهم وتثبيتهم على الوظائف، التي تتناسب مع شهاداتهم، وذلك بناء على خبراتهم الطويلة ومعرفتهم بالكثير من الأعمال والمهام بالمستشفى كل في القسم أو الإدارة التي خدم بها، مؤكدين ضرورة مساواتهم بزملائهم وزميلاتهم ممن تم تعيينهم أو يجري تعيينهم حالياً على برنامج التشغيل الذاتي.

منع السفر يفرق بين أب وأسرته

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 3391
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100929Con20100929374672htm>

ثامر قمقوم - عرعر
أجبرت الظروف والد طفلين من أم غير سعودية على حرمانه منهم في ظل صدور قرار يمنعه من السفر مدة خمس سنوات.
وكان المواطن سلطان أحمد الشمري تزوج من سيدة سورية قبل ست سنوات بشكل نظامي، وساقته الأقدار ليصبح نزيلا في سجن عرعر وبقي فيه خمسة أعوام، وفي تلك الفترة غادرت الأم وابناها إلى سورية حيث بقيت هناك حتى خرج من السجن.
ويسرد الشمري معاناته «بعد أن تزوجت حضرت زوجتي إلى المملكة بتأشيرة عمرة وأنجبت في تلك الفترة ابني الأول محمد وأنجبت معاملتها الرسمية وتم تسجيله واستخرجت سجل العائلة، وبعد انتهاء تأشيرة العمرة غادرت زوجتي المملكة حتى لا تعتبر مخالفة». ويضيف «بعد ثلاثة أعوام أنجبت زوجتي طفلي الثاني سلمان وغادرت إلى سورية، وهناك وعن طريق شهادة الميلاد تم تسجيله في السفارة السعودية في دمشق، والتي أصدرت له جواز سفر مؤقتا حتى تتسنى لي العودة به إلى السعودية، وهناك يتم إدراجه في السجل المدني وبالتالي استخرج جواز سفر رسميا له»
ويشير الشمري، إلى أن قرار منعه من مغادرة المملكة بحكم قضائي في قضية مخدرات أسهم في تأخير إنهاء إجراءات ابنه وإعادة أم أبنائه إلى بيت الزوجية، مؤكدا أنه تقدم لعدة جهات حكومية دون أن يتجاوب أي منها.



التحقيق والادعاء العام توضح ملابسات قضية الصبية الجزائرية

عامل عربي حاول استدراج سارة فققرت من سطح الفندق

هرباً.. وسينال عقابه

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 15437
<http://www.alriyadh.com/29/09/2010/article563533html>

جدة - (و.أ.س)
أعلن مصدر مسؤول بهيئة التحقيق والادعاء العام أنه استكمالاً لإجراءات الضبط الجنائي في واقعة سقوط الصبية الجزائرية "سارة بنويس" من سطح أحد فنادق مكة المكرمة في الخامس من شوال الجاري ووفاتها، وذلك أثناء وجودها وأسرتها في مكة المكرمة لأداء مناسك العمرة، وبناءً على التحقيقات وإفادة الشهود، فقد اتضح لدى سلطة التحقيق أن سقوط الصبية حدث نتيجة قفزها من سطح الفندق في محاولة للهروب، بعد أن تم استدراجها إليه من قبل أحد العاملين بالفندق من (جنسية عربية). وقد بادرت سلطة التحقيق إلى توجيه التهمة له بالاختلاء غير المشروع والتغريب بفتاة في مثل هذا العمر (15 عاماً)، وتم إيداعه الحبس الاحتياطي لاستكمال التحقيقات معه وتقديمه للمحاكمة والمطالبة بإنزال العقوبة المشددة عليه.

لجنة الاستقدام تسعى لجلب أيد عاملة مدربة من بعض الدول بأسعار معقولة

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 13621

<http://www.alvaum.com/issue/article.php?IN=13620&I=787655&G=1>

محمد النومسي - الرياض

بدأ وفد رفيع المستوى من اللجنة الوطنية للاستقدام بمجلس الغرف السعودية أمس برئاسة سعد البداح رئيس اللجنة زيارة رسمية لجمهورية مالي لبحث استقدام العمالة المالية للمملكة وذلك في إطار جهود تبذلها اللجنة وتحركات مكثفة تجريها للبحث عن بدائل ودول مناسبة لاستقدام عمالتها في مختلف المهن في ظل ما يشهده سوق العمالة من ارتفاع أسعار وصعوبات في الاستقدام من بعض الدول تعمل اللجنة لحلها ومتابعتها مع الجهات المختصة.

وكانت اللجنة الوطنية للاستقدام قد أجرت اتصالات مكثفة مع الجانب المالي لبحث إمكانية استقدام عمالتهم للمملكة في مهن مختلفة أثمرت عن موافقة مبدئية مالية ودعوة من وزير الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي بإدارا علي مكالو للجنة لزيارة مالي حيث من المقرر أن تجري اللجنة مباحثات مع الوزير المالي بالعاصمة باماكو بشأن شروط استقدام العمالة المالية تمهيداً لتوقيع اتفاق نهائي بين الطرفين يتم الإعلان عنه خلال هذه الزيارة وتدخل بموجبه العمالة المالية رسمياً سوق العمل السعودي.

ووفقاً لرئيس اللجنة سعد البداح بأن اللجنة ستركز في مباحثاتها مع الماليين على تحقيق أفضل الشروط والمميزات في استقدام العمالة المالية لطالبي الأيدي العاملة من السعوديين وبأسعار مناسبة لتساهم في تقديم خدمات العمل في المملكة . وأضاف البداح بأن تنوع مصادر استقدام العمالة للمملكة سيكون التوجه الدائم للجنة الوطنية للاستقدام لفاعليته في توفير الأيدي العاملة للمواطنين بأسعار معقولة ولتلافي ما يمكن أن يحدث من ضغوطات وتعسف في شروط استقدام أي عمالة للمملكة ، مؤكدا حرص اللجنة على حماية حقوق المواطنين ورعاية مصالحهم وفي ذات الوقت المحافظة على حقوق العمالة وفقا للنظام .

يشار إلى أن اللجنة الوطنية قد زارت في وقت سابق دولة كمبوديا وساحل العاج وأجرت مباحثات بشأن استقدام عمالة الدولتين ويتوقع أن يشهد القريب العاجل توقيع اتفاق رسمي لتنضمان بذلك لقائمة الدول المصدرة للعمالة للمملكة وتواصل اللجنة من خلال زيارتها الحالية لجمهورية مالي جهودها في توفير العمالة المنزلية للمواطنين مؤكدة تركيزها على تحقيق مبدأ كفاءة الأيدي العاملة ومعقولة أسعارها .

محكمة القطيف تحفظ تكافؤ النسب والمظالم يستدعي

المهدي بتهمة التزوير

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/186089>

الدمام – شادن الحايك

قررت المحكمة الكبرى في محافظة القطيف، حفظ قضية «عدم تكافؤ النسب» الخاصة في عبدالله المهدي وزوجته سميرة؛ لكن قرار الحفظ لم يغلق القضية بعد نحو ثلاثة أعوام من النظر فيها، إذ قررت المحكمة الإدارية (ديوان المظالم)، استدعاء الزوج، للمثول أمامها الأسبوع المقبل بعد ان اتهمه والد الزوجة بـ«تزوير» أوراق قدمها المهدي له أثناء فترة الخطوبة.

وأبلغ الزوج عبدالله «الحياة»، أنه تلقى اتصالاً من ديوان المظالم في مدينة الدمام، السبت الماضي، لحضور جلسة، بعد اتهمه بالتزوير من جانب والد زوجته. وقال المهدي: «أخبرت المتصل بعدم تواجدي في المنطقة الشرقية، وانتقال عملي إلى مدينة جدة، منذ نحو أربعة أشهر. وطالبت المتصل بإحالة القضية إلى ديوان المظالم في جدة، محل إقامتي الحالي، إلا أنه رفض ذلك. وهددني أنه في حال عدم حضوري في الموعد المحدد، سيتم إحضاري بالقوة الجبرية». وأشار المهدي، إلى أن اتهمه بالتزوير «ليس جديداً، فقد كانت محكمة القطيف وشرطتها تنظر في هذا الاتهام. وطالبت والد زوجتي بإحضار أصول الأوراق التي يتهمني بتزويرها إلا أنه لم يفعل. وعجزت المحكمة عن إحضار الأصول. ولم تستطع الشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام التحقق من التزوير، لعدم وجوده من الأساس». واستغرب «إقامة الدعوى مع عدم وجود أصول».

ولفت إلى تلقيه زوجته تهديدات بالقتل، «صدر بعضها داخل أروقة المحكمة» كما قال. وذكر أنه تلقى اتصالاً، أبلغه فيه المتصل برؤية أطفاله في مكان محدد في القطيف، ووصف فيه ملابسهم. وقال المهدي: «هددني حينها بقتل أطفالي، سواءً ابنتي (ربماس) سنتين من زوجتي سميرة، أو طفلي من زوجتي الأخرى. فاتصلت مباشرة بشقيقي، الذي أكد وجود أطفاله في المكان الذي ذكره المتصل، وارتدائهم الملابس ذاتها التي وصفها. وقام شقيقي باصطحابهم إلى المنزل»، ملمحاً إلى أن «صوت المتصل متطابق مع صوت من هدد بقتلي في قاعة المحكمة، وهو قريب زوجتي، الذي قال إنه سيتزوجها في حال طلاقها مني. كما أن هذه هي رغبة والدها، الذي صرح بذلك غير مرة، ومن أجلها رفع القضية». وأوضح استغرب المهدي من «عدم تطبيق الدوائر الحكومية والقضائية لهذا القرار، وتوجيه الاتهامات لي على أساس أوراق مصورة لا توجد لها أصول»، مشيراً إلى أن والد زوجته «اتهمني في وقت سابق، باختطافها. وأنه لا يوجد عقد زواج. كما لم يكن هناك أي حفلة كإشهار للزواج. إلا أنني أحضرت عقد الزواج، وشهوداً حضروا للمحكمة، وتم أخذ شهاداتهم وبصماتهم، تأكيداً لما قلته». بدوره، أكد المحامي أحمد السديري، الذي يترافع عن المهدي وزوجته، أن «قضية عدم تكافؤ النسب حفظت في المحكمة، وذلك لعدم متابعتها»، مضيفاً أن «المحكمة الكبرى في القطيف أحالت القضية قبل صدور الحكم فيها، إلى المحكمة العليا، التي بدورها أعادتها إلى محكمة القطيف، لأن الأخيرة لم تحكم فيها. فيما على المحكمة العليا النظر في القضايا التي صدرت فيها أحكام».

وأردف السديري، «رأى والد سميرة أن يتجه إلى جهة أخرى، وهي المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) واتهام عبدالله المهدي بالتزوير، فالديوان هو المختص في النظر في قضايا التزوير، إلى حين إنشاء المحكمة الجزائية»، مضيفاً «خاطبت ديوان المظالم في الدمام، لتتم إحالة الدعوى إلى جدة، محل إقامة المدعى عليه». وأكد أن «المدعي ملزم بإحضار أصول الأوراق لإثبات دعواه، وفي حال عدم وجودها ترفض الدعوى».

في مشروع أعده الشورى إنشاء مركز وطني مستقل لمراقبة أداء ومخرجات مؤسسات التعليم العام يرتبط بالملك

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 15437
<http://www.alriyadh.com/29/09/2010/article563273.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي

انتهى مجلس الشورى من إعداد مشروع نظام ينشئ بموجبه مركزاً وطنياً لتقويم التعليم العام، يتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال إداري ومالي في ممارسة مهامه واختصاصاته وأنشطته، يرتبط برئيس المجلس الأعلى للتعليم . وأكدت مصادر "الرياض" أن المشروع المقترح الذي قامت بدراسته لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي جاء بهدف الارتقاء بجودة وضمان التعليم العام ومخرجاته من خلال تشخيص ومراقبة أداء مؤسسات التعليم العام والعاملين فيها وتقويم مخرجاته والتأكد من مواكبتها للمقاييس والمعايير العالمية، وضمان جودة الأداء التربوية والتعليمية والمدرسية والصفية وجودة أداء العاملين في المدارس، والتأكد من جودة المناهج والبرامج التي تقدمها الوزارة ومدى مواكبتها للتطور العلمي والتقني والمعرفي، ويهدف المشروع أيضاً إلى نشر ثقافة الجودة في المدارس ودعم القدرات الذاتية للمدارس للتقويم الداخلي للرفع من الكفاءة الداخلية للمدارس وتشجيع التنافس فيما بينها، وتحفيز مؤسسات التعليم العام للحصول على الاعتماد المدرسي تحقيقاً للتمايز والتنافس بينها .

وشدد المشروع على أن المركز الوطني هو الجهة المسؤولة عن تقويم التعليم العام وله على وجه الخصوص أكثر من عشر مهام من أبرزها بناء مؤشرات الأداء والمعايير والأدوات اللازمة لتقويم التعليم العام، ووضع قواعد التقويم وآلياته وشروطه وصياغة الضوابط التي تكفل ضمان جودة التعليم بعناصره كافة .

ومن مهام المركز أيضاً بناء معايير التعلم والاختبارات الوطنية لكل مرحلة دراسية، وإعداد المعايير المهنية واختبارات الكفايات ومتطلبات برامج رخص المهنة للعاملين في التعليم العام، وكذلك تقويم أداء مدارس التعليم العام كافة وبرامجها المختلفة والمراجعة الدورية لمتطلبات تلك البرامج ومخرجاتها واعتمادها، واعتماد جوائز تميز للمؤسسات التعليمية .

وجاءت فكرة مشروع نظام المركز الوطني لتقويم التعليم العام من نظام المجلس الأعلى للتعليم والجامعات الذي ورد لمجلس الشورى في الدورة الرابعة في نظام واحد ورأى حينها فصله إلى أربعة أنظمة هي نظام المجلس الأعلى للتعليم ونظام الجامعات ونظام الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ونظام هذا المركز وتطويره.

سفارة المملكة في أستراليا تؤكد متابعتها لقضية المبتعث السهلي وتقديم كافة الخدمات له

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 15437

<http://www.alriyadh.com/2010/09/29/article563441.html>

أكدت سفارة خادم الحرمين الشريفين بأستراليا متابعتها لقضية المبتعث السهلي الذي تعرض للضرب من قبل ثلاثة أشخاص مخمورين حيث تم الاطمئنان على صحته ومتابعة القضية مع «البوليس» الأسترالي ولاتزال السفارة تتابع القضية مع الشرطة للقبض على الجناة .. جاء ذلك في نص التعقيب التالي الذي بعثت به السفارة لـ«الرياض»: سعادة رئيس تحرير جريدة «الرياض» الغراء حفظه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أشير إلى ما تم نشره بجريدتكم في عددها الصادر يوم الجمعة ١٥ شوال ١٤٣١ هـ الموافق ٢٤ سبتمبر ٢٠١٠ م من تعرض مبتعث سعودي يدرس في مدينة ملبورن بأستراليا للضرب من قبل بعض الأستراليين وسرقة نقوده وجواز سفره، وأنه بانتظار اصدار هوية له من قبل السفارة للعودة إلى السعودية، نفيد سعادتكم أن السفارة سبق لها ان تابعت الموضوع مع الجهة المختصة السعودية حول موضوع المبتعث (محمد عبدالله السهلي) وتعرضه للضرب من قبل ثلاثة أشخاص مخمورين (استرالي ونيوزلنديين) بتاريخ 21 رمضان ١٤٣١ هـ وسرقة حقيبة صغيرة يحملها تحتوي على نقوده وأوراقه الثبوتية وجواله، وما تم اتخاذه بتعميد سعادة السفير لموظف سعودي من قسم السعوديين بالسفارة بالسفر فوراً إلى ملبورن للاطمئنان على صحة الطالب ومتابعة القضية مع البوليس الأسترالي في تلك الولاية حيث جرى الاطمئنان من قبل موظف السفارة على الطالب المعتدى عليه حيث قام الموظف بالتوجه برفقة الطالب إلى مقر البوليس وتم اعطاؤهم وصفاً للمعتدين المشتبه بهم، وان السفارة ما تزال تتابع القضية مع البوليس للقبض على الجناة وتقديمهم للعدالة، ولعلم سعادتكم فقد سبق للسفارة ان تلقت اتصالاً من شقيق الطالب المعتدى عليه المواطن خالد السهلي من جريدة «الرياض» (حسب ما عرف بنفسه) يفيد برغبة أسرته بعودة شقيقه محمد في أقرب وقت إلى المملكة للاطمئنان عليه واكمال علاجه هناك، وقد قامت السفارة (في حينه) بالاتصال بالطالب وسؤاله عما إذا كان يرغب في اصدار بطاقة مرور له للعودة إلى المملكة (حسب طلب ذويه) إلا انه أفاد بعدم رغبته بالسفر في هذا الوقت وانه يفضل الانتظار إلى ما بعد الانتهاء من العلاج، وأن أسرته على علم بذلك، وما تزال السفارة تتابع مع البوليس حول القضية كما انها تتابع مع الطالب حول صحته التي هي مستقرة والحمد لله .

وكما عودتنا جريدتكم الغراء بنشر الحقيقة كاملة نأمل منكم نشر توضيح السفارة في هذا الخصوص على صفحات الجريدة، مع تمنياتنا لكم بالتوفيق والسداد ولسعادتكم أطيب تحياتنا . سفارة خادم الحرمين الشريفين في أستراليا ونيوزيلندا

التحقيق مع مسؤول بالتعليم مرر مناقصات لوسيط المدينة

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=22758&CategoryID=5

2010-09-29 1:43 AM المدينة المنورة: علي العمري، مريم الجهني

تجري الجهات المختصة حالياً تحقيقاتها مع مسؤول بإدارة التربية والتعليم والموقوف على ذمة قضية محكمة المدينة لوجود شبهة علاقة له مع الوسيط الهارب، خاصة أن الموظف كان يقوم بتمرير مناقصات نظافة المدارس وترسية بعض المشاريع التعليمية لصالح الوسيط الهارب. وتشير المعلومات إلى أن الوسيط كان يتكفل لإدارة التربية والتعليم إبان إدارتها السابقة بنفقات الاحتفالات والمناسبات التي كانت تقيمها الإدارة.

تكشفت مؤخرا معلومات جديدة في قضية محكمة المدينة تتعلق بأرض زراعية تبلغ مساحتها 500 ألف متر مربع جنوب المدينة المنورة، كان الوسيط الهارب قد تمكن من استصدار حجة استحكام عليها، بينما كانت الأرض مملوكة لصالح عدد من الورثة من سكان المدينة.

وأشارت مصادر مطلعة لـ "الوطن" إلى أن الصدفية قادت عددا من ورثة الأرض الذين انتقلوا للعيش بمدينة جدة إلى الوقوف على أرضهم، ليفاجأوا بأن الأرض التي يملكون عليها صكا شرعيا صادرا من ذات المحكمة باتت في ملكية رجل أعمال آخر والذي أبرز لهم صكا شرعيا يخص أرضهم، الأمر الذي دفع الورثة إلى تقديم شكوى للجهة التي أصدرت الصك، غير أن الشكوى لم تؤخذ على محمل الجد، فاضطرت الأسرة إلى التقدم بشكوى رسمية إلى الجهات الأمنية التي بدورها استقصت عن تداعيات الصكين، اللذين صدرتا لتلك الأرض الزراعية، ليتضح لاحقا أن الوسيط الهارب سهل للمالك الحالي استحكامه على الأرض. كما تبين أيضا تواطؤ عدد من العاملين في المساحة، إضافة إلى عدد من الشهود في هذه الحادثة.

من جهة أخرى، تجري الجهات المختصة تحقيقاتها مع رئيس قسم المشتريات والمناقصات بإدارة التربية والتعليم والموقوف على ذمة قضية محكمة المدينة، والذي تربع على منصبه منذ نحو 15 عاما، وذلك لوجود شبهة علاقة له مع الوسيط الهارب، وخاصة أن الموظف كان يقوم بتمرير مناقصات نظافة المدارس وترسية بعض المشاريع التعليمية لصالح الوسيط الهارب.

وتشير المعلومات، إلى أن الوسيط الهارب كان يتكفل لإدارة التربية والتعليم إبان إدارتها السابقة، بنفقات الاحتفالات والمناسبات التي كانت تقيمها الإدارة، وهو ما يرجح استدعاء عدد من المسؤولين السابقين في الإدارة للتحقيق ومعرفة موقفهم من تلك التجاوزات.

ثمن دور اليوم في الكشف عن بعضها وطالب المحامين بعدم

الترافع فيها

مستشار قانوني : لا يمكن إطلاق سراح لصوص قضايا تشغيل

الأموال بالكفالة

استرداد أموال الضحايا بتعقب ممتلكات المتهم والتحفظ عليها

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 20 شوال 1431 هـ الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 13621

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13620&I=787735&G=1>

حمزة بوفهيد - الأحساء

بظهور قضية تشغيل الأموال الجديدة في الأحساء التي طرحتها "اليوم" في عددها يوم الاثنين الماضي، أصبحت قضايا النصب والاحتيال وتشغيل الأموال، تشغل الرأي العام، فهذه القضية باتت حديث الشارع، والتي تمكن من خلالها المدعي عليه (ع.خ) والذي يتواجد في محبسه بسجن الأحساء حالياً، بسبب مبالغ مالية كبيرة تجاوزت الـ 259 مليون ضاعت في استثمارات عقارية كما يدعي بطلها مقابل شيكات من غير رصيد منحها للضحايا، جاءت هذه القضية المالية الجديدة، بينما لم تقفل ملفات القضية الشهيرة بـ "هامور الأحساء" (أ.ج.خ) في المحاكم، والتي تابع المواطنون تفاصيل أحداثها على صدر صفحات "اليوم".

من جانبه أوضح المحامي أحمد الألمعي الوضع الشرعي والقانوني لهاتين القضيتين، مستهلاً حديثه بالآية القرآنية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً). ، مشيراً إلى جراءة "اليوم" في كشف الحقائق ودورها الإيجابي بطرح مثل تلك القضايا لتوعية المجتمع جرائم كبيرة:

معتبراً تلك القضايا من جرائم الاعتداء على الأموال والتي تشمل النصب والاحتيال، وهي الاستيلاء على أموال الغير بدون وجه حق، مشيراً إلى أن تلك القضايا تبوأَت موقِعاً متقدماً في مصاف الجرائم الخطيرة التي يعاني منها المجتمع، مبيّناً تعدد وسائل هذا النوع من الجرائم، ولكنها مع اختلافها، تتفق مع غيرها في الترمويه والخداع والتغريب، مرجعاً سبب الازدياد المطرد والملحوظ في أعمال جريمة النصب والاحتيال تحلي ضحايا كثيرين بالبساطة والسذاجة المترتبة على الخلل الكبير في القيم الثقافية. مؤكداً بأن هذه النوعية أدخلت مؤخراً ضمن الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف المدرجة بالقرار الوزاري رقم (1900) في 1428/7/9 هـ الصادر عن مقام وزارة الداخلية إلى جانب جرائم إصدار الشيكات بدون رصيد وبالتالي لا يمكن للمتهم في مثل هذه القضايا إطلاق سراحه بالكفالة الحضورية أو الغرمية، كما ربط الإفراج فيها بإنهاء الحقوق الخاصة كما أوضح بأن هذه النوعية من الجرائم والتي تقوم على النصب والتحايل والأغراء بالمكاسب الوهمية والسريعة آفة انتشرت وبصورة كبيرة جداً في المجتمع السعودي بصفه عامة وبالمناطق الشرقية بصفة خاصة .

تشديد العقوبة:

وأشار الألمعي إلى أن الحكومة قامت بتشديد العقوبات والإجراءات حيال مقترفيها عن طريق تشديد العقوبات في الأنظمة وهذه النوعية من الجرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجزئية "المستعجلة" ويطبق عليها نظام الإجراءات الجزائية بدءاً بالقبض والتفتيش، ونهاية بالحبس وسلب الحرية، أما بخصوص إطالة إجراءات التقاضي في مثل هذه النوعية الجرائم قال: الموضوع متوقف على الأوراق والمستندات التي بيد الضحايا وتحاول كافة الجهات القضائية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء بسرعة البت في المنازعات، منعاً من إهدار وضياح حقوق الناس كما أن جميع الأنظمة المطبقة

بالمملكة تأكد وتحث على سرعة البت في المنازعات طالما تم تقديم كافة الأوراق والبيانات الخاصة بالدعوى وذلك للحد من إطالة أمد التقاضي.

عقوبة تعزيرية:

وعن حق المتهم في توكيل أكثر من محام للدفاع عنه بيّن الألمعي بأن نظام المحاماة السعودي لم يشر إلى حق المتهم في توكيل أكثر من محام ولكن المتعارف عليه أنه يجوز للمتهم أن يقوم بتوكيل أكثر من محام للدفاع عنه وفي القضية التي نحن بصددنا أشيد بأنه على المحامي مزاولة مهنته وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية والامتناع عن أي عمل يخلّ بكرامتها واحترام القواعد والتعليمات الصادرة، فعلى المحامي ألا يتوكل عن غيره في دعوى أو نفيها وهو يعلم أن صاحبها ظالم، وبخصوص الأحكام التي يمكن تصدر بحق المتهم فلا يمكن التنبؤ بها لكون العقوبة في مثل هذه القضايا بالإضافة إلى رد الأموال لأصحابها عقوبة تعزيرية ومن سلطة قاضي الموضوع وله الحق في تشديد أو تخفيف العقوبة حسب ما يترأى له ويخضع في ذلك لرقابة محكمة الاستئناف..

حجز تحفظي:

أما عن استرداد أموال الضحايا فقال: لا يمكنني الجزم بسهولة استرجاع أموالهم فهذا الأمر ليس بالهين ولكن عليهم تعقب أموال المتهم سواء منقولات أو عقارات وطلب بالتحفظ عليها من خلال التقدم بدعوى للمحكمة المختصة والتي تنتظر أصل النزاع وهذا ما يسمى بالحجز التحفظي والذي نص عليه نظام المرافعات الشرعية في الفصل الثالث من الباب الثاني عشر من نظام المرافعات الشرعية ولمن بيده حكم شرعي مكتسب للقطعية الشرعية يمكن التقدم بطلب لرئيس المحكم أو قاضي التنفيذ إذا وجد بطلب تنفيذ الحكم الشرعي على أموال المدعى عليه وهذا ما نص عليه الفصل الرابع من الباب الثاني عشر من نفس النظام وفي النهاية أوضح بأن هذه النوعية من الجرائم لها آثار سلبية وخطيرة على المستوى الفردي والمستوى الجماعي .



لجنة حصر الأضرار في الخوبة تستقبل طلبات النازحين

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 15437

<http://www.alriyadh.com/2010/09/29/article563545.html>

جازان-(واس)

حددت لجنة حصر الممتلكات الخاصة بالنازحين من محافظة الخوبة والمراكز والقرى التابعة لها والأضرار التي لحقت بالممتلكات إثر الأحداث التي تعرضت لها المحافظة جراء عمليات ردع المتسللين المسلحين إلى حدود المملكة الجنوبية قبل أشهر اليوم الأربعاء موعداً لاستقبال طلبات التعويض لأهالي قرى "الخوبة الجنوبية والعابضية وسرحدي والجبية"، وذلك بمقر الإيواء والإسناد بمحافظة أحد المسارحة. وأوضحت اللجنة أنه سيتم قبول طلب الحصر بعد تعبئة الاستمارة المعدة من قبل اللجنة بمركز الإسناد، مع إحضار صورة من الهوية الوطنية وكرت العائلة مع الأصل للمطابقة وأصل وصورة ملكية المنزل أو الأرض وفاتورة الكهرباء والسجل التجاري للمنشآت التجارية أو رخصة المحل وعقود الإيجار للمنشآت التجارية مع تزويد اللجنة ببيانات حسابات الأيبان الخاص بحساباتهم البنكية وملف علاقي. وبينت اللجنة أن مواعيد الخروج إلى القرى سيعلن عنها لاحقاً بعد استكمال البيانات الخاص بالمتقدمين وإحضار جميع المستندات المطلوبة حسب الجدول المعد من قبل اللجنة لكافة القرى المتضررة.

مدير الأمن العام لـ عكاظ :

حفظ كرامة المتقاعدين وحقوقهم من واجباتنا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 3391

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100929/Con20100929374713.htm>

سعود الحواس - الرياض

أكد لـ «عكاظ» مدير الأمن العام الفريق سعيد القحطاني، «أن للمتقاعدين من الأمن العام حقوقا وواجبات علينا لحفظ كرامتهم وحقوقهم وخدمتهم والتواصل معهم باستمرار حتى يشعروا بالتقدير والاحترام لهم من إدارتهم، وهذا ينبع من اهتمام القيادة».

وقال القحطاني لدى تدشينه مبنى إدارة شؤون المتقاعدين في الرياض أمس: «صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ونائبه ومساعد للشؤون الأمنية، مهتمون بشكل خاص بالمتقاعدين وشؤونهم، إذ أبدوا سرورهم بالتطوير الحاصل في إدارة شؤون المتقاعدين في الأمن العام». وأفاد مدير الأمن العام «أن الإدارة ستستخدم وسائل التقنية الحديثة لسرعة إنجاز المعاملات والتواصل الإنساني والاجتماعي مع المتقاعدين، لأنهم خدموا وأفنوا أعمارهم لخدمة الوطن».

وأشار القحطاني إلى أن إدارة شؤون المتقاعدين مرتبطة إداريا بالمساعد للشؤون الإدارية، وتهدف إلى إنهاء إجراءات المتقاعدين الحقوقية والتعويضية والتنسيق مع الجهات الخاصة لإنهاء حقوق المتقاعد وغيرها من أهداف. وذكر مدير الأمن العام أن الإدارة أطلقت برامج جديدة، منها الأرشفة الإلكترونية، التعويضات، الاتصالات الإدارية، وتسوية الحقوق، إضافة إلى خدمة التواصل مع المتقاعد عن طريق الرسائل النصية والهواتف المجانية والموقع والبريد الإلكترونيين.

وفي شأن موسم العمرة، بين القحطاني أن الموسم نجح نظرا للمنهجية التي رسمتها القيادة والتي في مقدمة أولوياتها خدمة قاصدي الحرمين الشريفين سواء في العمرة أو الحج وباقي أيام السنة. وعن استعدادات موسم الحج المقبل، أوضح مدير الأمن العام أن «التخطيط لهذه المهمة من أولوياتنا واستعدادنا يبدأ مع انتهاء الموسم الماضي لعمل الدراسات ووضع الخطوط الأولى للخطط حتى تكتمل، واكتملت الخطط وعرضت على الأمير نايف بن عبد العزيز، ونحن الآن في مرحلة الإعداد والمشاركة مع الدوائر الحكومية».

المفتي العام خلال لقائه بخطباء الجمعة بالرياض قرار منع الفتوى لا يشمل طلاب العلم وأئمة المساجد وجاء لمنع أناس استغلوا في أمور غير لائقة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شوال 1431 هـ الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 15437
<http://www.alriyadh.com/2010/09/29/article563590.html>

تغطية - متعب أبو ظهير:

أكد سماحة مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ أن قرار منع الفتوى لا يشمل جميع الأئمة والخطباء وطلاب العلم الشرعي للفتوى في القضايا الفردية التي يسألون عنها عبر هواتفهم أو لقاءاتهم مع الناس مبيناً سماحته أن القرار لم يات لمنع الفتوى بل لمنع الجاهلين ومن لا بصيرة عنده ومن لا علم عنده ممن يقتون في القضايا العامة التي كان من حقه أن يتركها للمختصين، ومفنداً أن قرار المنع منصب على أناس استغلوا الفتوى في أمور غير لائقة فافقوا الناس في مشاكل وبلبله، مؤكداً أن قضايا العموم مرجعها إلى هيئة كبار العلماء وأن ولي الأمر حفظه الله يريد أن يخلص الناس من فتوى من لا علم عنده ومن يفتي بأشياء توقع الناس بمشاكل .

نواجه فكراً أزهياً لا بد أن نعالجه على ضوء الكتاب والسنة في خطبنا

وقال سماحته خلال لقائه مساء أمس بخطباء جوامع الرياض في مقر فرع الوزارة بالعاصمة الرياض ضمن برنامج شامل للخطباء الذي يهدف لتحقيق الوسطية والأمن في المجتمع في رد على طلب أحد الأئمة بتخصيص أحد الخطب للتصدي للحمالات والهجوم الشرس على أم المؤمنين رضي الله عنها أن الاساءة لأم المؤمنين فيها من الوقاحة وقذارة اللسان والخسة التي مابعدا خسة ودناءة

ودعا الخطباء إلى بيان فضائل الصحابة وأن يحذروا من الطعن في أم المؤمنين دون ذكر الكلمات الساقطة التي وصفت بها من قبل هؤلاء .

وقال سماحة المفتي مخاطباً خطباء الجمعة "اننا نواجه فكراً أزهياً لا بد أن نعالجه على ضوء الكتاب والسنة في خطبنا بين أن وآخر بحيث يقول الخطيب خطبة يوجه المجتمع ويحذرهم من المزالق والمهالك ومن الترددي في الباطل . وحذر آل الشيخ من المنظمات السرية التي تنسب إلى الاسلام واصفا اياها بالخطيرة ومؤكداً أن المنظمات السرية اخلاق غير المسلمين كون المسلمين لا يوجد في دينهم سر وخبايا .

ودعا الخطباء إلى اختيار المواضيع المناسبة التي تعالج القضايا والمشاكل الحاضرة بعيداً عن الاثارة والتشويش والبلبله والقليل والقال لكي ينفع ويؤثر في خطبته مشدداً على أن تكون الالفاظ مناسبة لطبقات المجتمع حتى يستفيد منها المصلون، وفي مداخلة عن المواضيع التي يجب تناولها عندما يكون اغلب المصلين من الجاليات بين سماحته انه اذا غلب على ظن الخطيب أن الجاليات أكثر ان يختار موضوعاً يناسبهم ويصحح اخطاءهم بأسلوب حسن .

وفي رد على سؤال حول خروج شريحة من الناس استغلوا الارهاب للطعن في ثوابت الدين والطعن في الدعاة ورجال العلم قال سماحته ان على الخطيب ألا يشخص الخطأ بذكر الصحيفة والاذاعة والمحطة والوكالة وانما يعالج الاخطاء بحكمة وبما ينفع الامة وبما يردع الباطل .

وقال سماحته: ان الدعاء لولاة الامر يوم الجمعة امر مشروع فصلاهم صلاح للأمة ومن اراد النصيحة بقتواته المعروفة فبابها مفتوح لكن التشهير بالاطفاء على المنابر امر لا ينبغي سلوكه وعن افضل وقت لدخول الخطيب بين انه بعد الزوال داعياً وزارة الشؤون الاسلامية الى مناصحة الخطيب الذي يخطب قبل الزوال .

واضاف "اننا في زمن نواجه فيه اعلاما جائرا وتحديات من اعدائنا ضد ديننا وقيادتنا وامنا ورخائنا وضد تآلفنا وضد وحدتنا فلا بد للخطيب ان يكون واعيا لكل امر يتحدى به الامة وان يحذرها من الشرور والعقائد الباطلة وفق ضوابط شرعية فليس الخطيب مشهرا وشامتا ولكنه ناصحا وموجها اسوة بنبيه صلى الله عليه وسلم .

وزاد ان مهمة الخطيب ايضاح الحق ودحض الباطل كي يعالج القضايا عاجلا صحيحا وليس مهمته شتم وسب الاشخاص والشجاعة في الخطيب مطلوبة بهدف قول الحق الواضح واصلاح الاخطاء لازيادتها ودحض الباطل لا انتشاره ولا يغير منكر بمنكر وانما يغيرها بالمعروف والحق والصدق .

واكد ان خطيب المسجد منبره امانة في عنقه فلا بد ان يحافظ عليه اداء وموضوعا ومعنى مشيرا الى انه اذا صعد المنبر من لاجيد الخطابة او من يستغل وجوده على المنبر لبيث سمومه وافكاره الخاطئة امر خطيرا وكل خطيب مسؤول على منبره .

وتطرق الى مميزات الخطبة قائلا انها خطبة عامة يشترك في سماعها العالم والجاهل والصغير والكبير والمتعلم ومنهم اقل من ذلك ويلتقي فيها المسلمون على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم وثقافتهم للاستماع الى ارشاد ونصائح الخطيب .

وكان الشيخ عبدالله الحامد مدير فرع وزارة الشؤون الاسلامية بالرياض قد اكد في كلمته ان لديهم منهج دعوي وسطي متبعة كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم مؤكدا انهم ليسوا بحاجة الى دعوات وضعية او تحزبات فكرية، داعيا الامة الى نشر نما يفيد الناس في دينهم ودنياهم.



طالبات متوسطة القطيف يهددن بالغياب الجماعي بسبب

عدم التكييف

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 15437
<http://www.alriyadh.com/29/09/2010/article563442.html>

القطيف - منير النمر

أكدت 36 طالبة عزمهن على الغياب عن الدراسة ما لم تلب مطالبهن الخاصة بضرورة توفير تكييف في فصلهن الدراسي في "المدرسة المتوسطة الأولى للبنات" في مدينة القطيف. والطالبات اللاتي يعانين من عدم إصلاح أجهزة التكييف الخاصة بفصلهن منذ رأيت بعضهن بأن أجواء الفصل لا تساعد على الدراسة، وبخاصة في الأجواء الحارة التي لم تنته بعد في المنطقة الشرقية، وقالت إحدى الطالبات: "إن العطل وقع منذ اليوم الأول للدراسة"، مضيفة "أن الطالبات تقدمن بشكوى لمديرة المدرسة"، مستدركة "لم يتغير أي شيء بعد أن تقدمنا بالشكوى". من جانب آخر قالت ولي أمر إحدى الطالبات: "إن ما تعانيه الفتيات وبينهن ابنتي لا يمكن السكوت عنه"، مشيرة إلى أن ابنتها تعود للمنزل، وهي في غاية الإرهاق بسبب الجو الحار داخل الفصل، ما يؤثر على المذاكرة والتحصيل الدراسي، مطالبة إدارة المدرسة بسرعة إيجاد الحل للمشكلة التي تعاني منها الطالبات.

مدير جامعة الإمام

رعاية خادم الحرمين الشريفين لمؤتمر نبي الرحمة امتداد لدعمه لكل ما يخدم الأمة الإسلامية

المصدر: جريدة الجزيرة - الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 13880
<http://www.al-jazirah.com/20100929In4.htm>

الرياض - الجزيرة

ثمن مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان أبا الخيل رعاية خادم الحرمين الشريفين للمؤتمر الدولي (نبي الرحمة) في المدة من 23-25 1431 هـ والذي تنظمه الجمعية العلمية السعودية للسنّة وعلومها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهو ما يأتي امتداداً لدعمه - حفظه الله - لكل ما يخدم الأمة الإسلامية في شتى المجالات، وأشار إلى أن المؤتمر يهدف إلى التعريف برسالة الإسلام وما اشتملت عليه شريعته صلى الله عليه وسلم من رحمة للعالمين، والتعريف بشخص النبي صلى الله عليه وسلم وإبراز جوانب الرحمة في سيرته، ودراسة اتجاهات الرأي في الغرب حول الإسلام ورسائله ونبيه صلى الله عليه وسلم، إضافة إلى الدفاع عن جنابه عليه الصلاة والسلام بالأسلوب الصحيح، المرتكز على الدليل الشرعي، والإقناع العقلي، والمثالي في سيرته، أيضاً تصحيح المفاهيم الخاطئة لدى العالم الغربي، والرد على الشبهات المثارة حول الرسول والإسلام، وتصحيح سلوك بعض المسلمين المخالف لهدية صلى الله عليه وسلم. وأضاف معاليه أن المؤتمر سيناقش ثمانية محاور الأول معالم الرحمة في شخص النبي صلى الله عليه وسلم، وسيرته، والحديث عن دلائل النبوة، وصفاته في الكتب السابقة، ومعالم الرحمة في أخلاقه وعلاقته بمجتمعه وأسرته وبالمخالفين، والمحور الثاني معالم الرحمة في شريعته صلى الله عليه وسلم سواء في الشعائر التعبدية والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاقتصاد والمعاملات، وأحكام الأسرة، والحدود والتعزيرات، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق المساكين واليتامى والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والرحمة بالحيوان. والمحور الثالث دراسة تقويمية لآراء الكتاب غير المسلمين في الإسلام ونبيه صلى الله عليه وسلم، وموقفهم من الوحي، والحديث النبوي، وموقفهم من نبي الرحمة، ومن الإسلام، ومن وصفه الإسلام بالإرهاب. والمحور الرابع حقوق النبي بين الغلو والجفاء وصلة رسالته برسالات الأنبياء، والإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم وحبته وحقيقة اتباعه.

والمحور الخامس وسائل الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم بين الغلو والجفاء والضوابط الشرعية في ذلك، والدعوة إلى الله بالطريقة الشرعية، والحوار والرد على الشبهات المثارة حول النبي صلى الله عليه وسلم، والدفاع عن النبي عن النبي صلى الله عليه وسلم بالبراهين الشرعية والعقلية، والتدليل بذلك على صدق نبوته ورسالته، وتقويم المفاهيم والأعمال الخاطئة في الدفاع عنه صلى الله عليه وسلم.

والمحور السادس جهود السلف وعلماء المسلمين في الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين.

والمحور السابع دور الإعلام والتقنية الحديثة في إبراز معالم الرحمة في دين الإسلام وسيرة نبيه صلى الله عليه وسلم. والمحور الثامن دور المؤسسات العلمية والدعوية والأفراد في إبراز معالم الرحمة في دين الإسلام وسيرة نبيه صلى الله عليه وسلم.

وأكد معالي الدكتور أبا الخيل أن المؤتمر يحظى بمشاركة عالمية حيث يصل عدد المشاركين في المؤتمر قرابة 70 عالماً من كافة دول العالم، من المسلمين وغيرهم وسيشاركون في ثلاث عشرة جلسة

محامو التركي: حكم القاضي على موكلنا مخالف لـ القانون

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 20 شوال 1431 هـ الموافق 29 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/186155>

الرياض - «الحياة»

شهدت قضية السجين السعودي في أميركا حميدان التركي تغييرات مثيرة، بعدما اكتشف محامو الدفاع أن عدد الأعوام التي حكم بها القاضي على المتهم تعتبر مخالفة لقانون ولاية أراباهو في مثل هذه القضية مقارنة بالمحكوم عليهم من المواطنين الأميركيين، إذ لاحظوا أن العقوبة الصادرة على التركي بلغت خمسة أضعاف ما عوقب به الآخرون. وطبقاً لبيان أصدره أمس المتحدث الرسمي باسم «حميدان» فهد النصار أن القانون في مثل هذه القضية يعطي القاضي الحرية بحسب تاريخ الشخص الإجرامي في الحكم عليه من أربعة أعوام إلى ١٢ عاماً، بيد أن القاضي في مقاطعة أراباهو قرر مضاعفة تلك المدة حتى أوصل الحكم من ٢٨ سنة إلى المؤبد، مشيراً إلى أن الادعاء العام رد على اعتراض محامي التركي، واعترفوا بأن القاضي أخطأ في الحكم، بيد أنهم اقترحوا على ناظر القضية بحيلة أخرى ليبقي نفس الحكم.

وأضاف أنه ستكون هناك جلسة في محكمة أراباهو أمام القاضي نفسه للنظر في اعتراض التركي خلال الأسابيع المقبلة. وكان محامو الدفاع اكتشفوا الخطأ في الحكم أثناء تقديمهم للتماس إلى محكمة أراباهو لتخفيف المدة، وصاحب هذا الطلب رسائل كثيرة من عائلته، والمجتمع الإسلامي، والأكاديميين في أميركا، إضافة إلى رسالة وجهها التركي إلى القاضي، أوضح من خلالها أثره الإيجابي على من حوله في السجن.

في دورة نظمها المديرية العامة للسجون بالتعاون مع جامعة نايف العاملات في سجون المملكة ينمين مهاراتهم للتعامل مع السجينات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 15437
<http://www.alriyadh.com/29/09/2010/article563356.html>

الرياض - مناحي الشيباني

بدأت السبت أعمال الدورة التدريبية الخاصة (تنمية مهارات العاملات في السجون) التي تنظمها كلية التدريب بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع المديرية العامة للسجون بالمملكة ويشارك فيها متدربات من العاملات في السجون بالمملكة وذلك خلال الفترة من 1431/10/1627 الموافق من 25/9/2010م بمدينة جدة وتهدف هذه الدورة إلى تعريف المشاركات بالمؤسسات الإصلاحية (السجون) كمؤسسات اجتماعية ضرورية ذات فوائد وأهداف مماثلة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكذا التعريف بقواعد الأمم المتحدة للحد الأدنى لحقوق المسجونين ومبادئ الأمم المتحدة لحماية حقوقهم، والتعريف بضرورة المعاملة الإنسانية للنزيلات في إطار السلوك الإنساني والأخلاق الإسلامية وتزويد المشاركات في الدورة بالنظام الذي يحكم السجون في المملكة وأنواع السجون واللوائح التي تحكم عمل العاملات في السجون، والإحاطة بالقواعد الشرعية التي تحكم الإيداع في السجون والإفراج عن المسجونات والتعريف بالرقابة القضائية والأمنية على مهام وأعمال العاملات في المؤسسات الإصلاحية والتعريف بالعقوبة السجنية؛ فلسفتها وأهدافها وتطوراتها والوقوف على البرامج التأهيلية كأهم وظيفة للمؤسسات الإصلاحية، وإحاطة العاملات في المؤسسات الإصلاحية بطبيعة وخصوصية النزليات واختلافهن عن النزلاء من الرجال وطبيعة جرائمهن واختلافاتها عن جرائم الرجال، والتعريف بالإجراءات الأمنية داخل المؤسسات الإصلاحية للنساء؛ طبيعتها وأهدافها وأهمية الالتزام بها وتدريب المشاركات على حقوق وواجبات النزليات في المؤسسات الإصلاحية حسب الشرع والقواعد الدولية المعمول بها عالمياً، والتدريب العملي على المهام والوظائف الموكلة للعاملات في المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالنساء إضافة إلى التعريف بأهمية تصنيف النزليات في المؤسسات الإصلاحية وأهمية تطبيقه كواحدة من قواعد الأمم المتحدة لمعاملة النزليات وسيغطي منهاج الدورة جملة من الموضوعات المهمة التي تخدم وتحقيق أهدافها مثل المبادئ العامة للتعامل مع السجينة والموقوفة، وحقوق النزليات والعقوبات والجزاءات والأمن ومهارات التفقيش والرعاية المصاحبة ومكافحة المخدرات وقواعد السلامة من الأخطار والكوارث والإسعافات الأولية والسلامة الصحية وغيرها من الموضوعات ذات الصلة ويأتي تنظيم الجامعة لهذه الدورة استجابة لرغبة المديرية العامة للسجون بالمملكة العربية السعودية في توطيد أواصر التعاون وكذلك إدراكاً من الجامعة لأهمية موضوعها الذي يستقي محاوره من قيم الدين ومبادئه ومن الخصوصيات الثقافية والحضارية التي تركز عليها برامج الإعداد المتكاملة للنهوض بالرسالة الأمنية وأعبائها بمرونة وتعاون إنساني جم في نطاق التأهيل الروحي والمعنوي لكافة الأجهزة والمؤسسات ذات العلاقة حيث أصبحت السجون مؤسسات اجتماعية تحول نظرية مواجهة الجريمة إلى واقع عملي من خلال الوسائل والأساليب المتبعة في إدارة هذه المؤسسات والتي تعمل على تطبيق المفاهيم التي تنظر للجاني كضحية في كثير من الأحيان وتعمل على حمايته من نفسه ومما يحيط به من أجل تحصينه من العودة للجريمة ويقع العبء الأكبر في ذلك على إدارة هذه المؤسسات والقائمين عليها الأمر الذي يستدعي ضرورة تدريب هؤلاء القائمين وتزويدهم بما تتطلبه هذه المهمة من صنوف المهارة والمعارف بما يجعلهم أكثر قدرة على أداء هذه الرسالة وتحقيق أهدافها. وكذلك في إطار سعي الجامعة المتواصل لتطوير الكوادر الأمنية العربية وذلك من خلال تنظيم الدورات التدريبية الأمنية المتخصصة بقصد صقل مواهب المتدربين والمتدربات وتنمية قدراتهم المعرفية والمعلوماتية وقد استقطب لأعمال هذه الدورة نخبة من الخبراء والمختصين في هذا المجال.

وزير العدل لـ "الوطن": تطبيق الإجراءات الشرعية الرادعة على موظفي المحاكم المتهمين بالفساد

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=22793&CategoryID=5

الرياض: فداء البديوي 2010-09-29 1:38 AM

قال وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى لـ "الوطن": إن أي موظف تحوم حوله أي تهمة - من موظفي المحكمتين العامة بمكة والمدينة، أو غيرهم من المتهمين بقضية فساد إداري ومالي - ستطبق عليه الإجراءات النظامية الشرعية التي لا تقبل أي اجتهاد أو سلطة تقديرية. مؤكدا أن أحكام النظام في هذا الشأن واضحة وقوية وكافية. جاء ذلك ردا على سؤال لـ "الوطن" بشأن الإجراءات التي ستتخذها "العدل" مع موظفي المحكمة العامة بالمدينة والمحكمة العامة بمكة من المتهمين بالفساد الإداري والمالي. وذلك خلال مشاركته أمس في المؤتمر الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية.

وأشار العيسى إلى قلة حالات وقوع الموظفين في الفساد الإداري والمالي. واصفا إياها بأنها "قليلة جدا ولا تكاد تذكر، فضلا عن أنها مجرد تهمة". ولفت إلى أن كثيرا منها ينتهي معها التحقيق قبل القضاء لعدم الوصول إلى أدلة كافية للإدانة؛ إلا أن العيسى أكد أن ذلك "لا يعني التراخي أو الغفلة". موجهًا منسوبي "العدل" من مسؤولين وموظفين إلى الجد وتقدير أسوأ الاحتمالات، فالأمر بحسب ما قال "يتعلق بالمصلحة العامة".

فيما تعمل "العدل" حاليا على اتخاذ عدد من الإجراءات لمنع تورط أي موظف لديها في قضايا الفساد - وفقا لرؤية العيسى - حيث أوضحها من خلال: حسن الاختيار، الرقابة المستمرة، التطبيق الموضوعي لأحكام النظام، وأخذ المدان بالجزاء الرادع وفق الترتيب الشرعي والنظامي من أهم الأسباب المؤيعة في هذا. مضيفا: أن ما يعزز ذلك من "وازع شرعي ووطني يجب أن يكون مستصحا في جميع الأحوال ومنمى في وجدان الموظف".

وأكد وزير العدل لـ "الوطن" تهيئة القضاة وكتاب العدل للتعامل مع الخدمات الإلكترونية بالتدريب المتزامن مع التشغيل التقني داخل المحاكم وكتابات العدل التي تعمل عليها الوزارة حاليا وصولا إلى ما وصفه بطموح الجميع لتشغيل المحكمة الإلكترونية. وأشار إلى أن ذلك يجري وفق خطة تدريبية لتدريب العديد من قضاة محاكمها في القضاء العام وكتاب العدل والموظفين. موضحا أن أي خطوة تقنية تتطلب تهيئة تدريبية لمنسوبي وزارته سيقوم بتنفيذها وفق ترتيبه المدروس. وقال: إن التدريب سينصب في غالبه الأعم على المباشر الإداري والتنفيذي، وتحديدًا كتاب الضبط ومدخلي البيانات وبقية المعنيين بالعملية القضائية والتوثيقية المساندة.

وكان وزير العدل قد وصف مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء - في مداخلة الجلسة الوزارية بالمؤتمر - بالمشروع التاريخي والرائد الذي سينقل القضاء السعودي إلى طموح العالمية. وسيجعلنا ضمن دول قليلة جدا اعتمدت تقنية المحكمة الإلكترونية.

وأشار إلى دعم واهتمام خادم الحرمين الشريفين باستمرار هذا المشروع. مؤكدا أن النتيجة ستكون منصبة على تسريع البت في القضايا لضمان عدالة ناجزة، مقارنة بينها وبين العدالة البطيئة بقوله "العدالة البطيئة كما يقال أشد من الجور المجحف". مؤكدا أن التقنية العدلية خيار وحيد ولا تناقض إلا خياراته التقنية المتاحة. وأشار إلى ارتكاز أعمال "العدل" التقنية على خمس قواعد هي: هندسة الإجراءات، إقامة بنية تحتية متكاملة لمركز المعلومات، تطوير البرامج والأنظمة بناء على الإجراءات التي تمت إعادة هندستها، تدشين البوابة الإلكترونية لتوفير العديد من الخدمات والإجراءات، وتوفير بريد إلكتروني لكافة منسوبي "العدل" والاعتماد عليه في بعض المعاملات مع إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية تشمل بنك المعرفة والدراسات المهمة بالشأن العدلي والقضائي مع الاهتمام بتطوير وتدريب الكوادر الوظيفية للتعامل مع هذه التقنية الحديثة.

وأكد الوزير سعي وزارته للوصول إلى المحكمة الإلكترونية التي ستختزل العديد من التكاليف المادية والوظيفية على الدولة، وتوفر الجهد على القاضي والمتقاضي وموظفي المحكمة وعلى القضية في سرعة إنجازها والقضاء على الأخطاء المادية التي تقع أثناء التعاملات التقليدية.



تعليم القصيم: لا تجمع أو تجمهر أمام مكتب مدير التربية والتعليم وما أثير بعيد عن الواقع

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 15437
<http://www.alriyadh.com/29/09/2010/article563305.html>

بريدة - خالد المقيطيب
أكد مدير عام التربية والتعليم بمنطقة القصيم الدكتور عبدالله الركيان عدم صحة ما تمت إثارته في إحدى الصحف من تجمع عدد من أهالي منطقة القصيم أمام مكتبه ظهر الأحد الماضي للمطالبة بمنع معلمات مدرسة أهلية من تدريس الطلاب الذكور في المراحل الأولية.
وقال إن ما تردد عار عن الصحة وإن الأمر لا يتجاوز أن حضر اثنان من المراجعين بعد الظهر للاستفسار عن حال المدرسة وكانت المقابلة والحوار بشكل حضاري وجاء الاستفسار حول ما تم إعلانه من قبل إحدى المدارس الأهلية بمدينة بريدة وجاء الرد المقنع وتوضيح الصورة وضوابط الوزارة حول هذا الموضوع، وخرج الجميع بقناعة تامة، مؤكداً أنه لا تجمهر ولا اقتحام، بل حوار حضاري يفند كل ما قيل.
"الرياض" تابعت صباح أمس الثلاثاء وضع المدرسة ولم تلاحظ أي نوع من التجمهر بل كانت الدراسة طبيعية وقد قام المحرر بالاتصال بإدارة المدرسة إلا أن إدارة المدرسة أكدت عملية فصل الذكور عن الإناث وعدم وجود أية مضايقات أو تجمع للمعارضين.
وحول سحب جميع إعلانات المدرسة من شوارع مدينة بريدة بسبب انتقاد المواطنين للمدرسة، أكد أن سحب الإعلانات كان لمخالفة الإعلان لضوابط الإعلان التجاري.

وزير المياه يطرد الصحافيين ويوجه بمصادرة الكاميرات ...

ويدشن توزيع زمزم

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/186072>

مكة المكرمة - أنور محمد

طرد وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله الحصين الصحافيين أمس من المحطة الجديدة لمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لسقيا زمزم، ووجه مرافقيه بمصادرة أي «كاميرا» يثبت التقاطها صوراً له إبان تدشينه توزيع عبوات مياه زمزم التي تنتجها المحطة.

وبداية من مطلع الأسبوع المقبل سيتمكن أهالي مكة المكرمة وقاصدوها من الحصول على عبوات نقية من مياه زمزم بعد أن تأخر توزيعها إلى هذا الوقت لأسباب تنظيمية تتعلق بإعداد وتجهيز موقع توزيع المشروع الذي استغرق تنفيذه نحو 30 شهراً. وتبدأ المحطة السبت المقبل في استقبال الراغبين في الحصول على العبوات الجديدة بعد أن حددت قيمة العبوة ذات الـ 10 لترات بخمسة ريالات، بينما تقرر أن تكون الفترة الحالية للتجربة، إذ تعاقدت شركة المياه الوطنية المشرفة على المحطة مع إحدى شركات الحراسات الوطنية المتخصصة لتوفير أكثر من 60 حارساً أمنياً للعمل على تنظيم راغبي الحصول على عبوات ماء زمزم للعمل بنظام الورديات على مدار الـ 24 ساعة ومنع المظاهر السلبيه التي يتوقع أن يحدثها بعض الوافدين رغبة منهم في استغلال الموقع الجديد.

وتضمن التقنية الجديدة لمصنع كدي نقاء مياه زمزم من السليبيات التي صاحبت التصميم القديم لنفي أي مزاعم حول تلوث ماء زمزم واحتوائه على مواد تؤثر على صحة الإنسان، إذ تمر مياه زمزم عبر خطي تصفية (كل خط يتكون من مجموعة من الفلاتر الخاصة بتصفية المياه ووحدة تعقيم في نهاية كل خط)، إذ سيخزن الخط الواحد 10 ملايين لتر كحد أقصى. كما أن مستودع التخزين يعمل بشكل آلي بواسطة نظام تقني متقدم من دون تدخل بشري للوفاء بحاجات المواطنين والمقيمين وقاصدي بيت الله الحرام من الزوار والمعتمرين والحجاج في أوقات الذروة، إذ يتم تخزين واستخراج العبوات آلياً من خطوط الإنتاج بمصنع التعبئة عبر سيور ناقلة آلية تصل بين خطوط الإنتاج والجسر الناقل الذي يصل بدوره بين مصنع التعبئة والمستودع المركزي (سعة 1.5 مليون عبوة)، وهو مجهز بأحدث أجهزة التكيف وأنظمة الإنذار وإطفاء الحرائق. وتستخدم فيه أحدث أنظمة التخزين العالمية المعروفة باسم التخزين الآلي والاسترجاع الآلي (AS/RS) حيث تدخل العبوات المنقولة عبر الجسر الناقل إلى المستودع المركزي بواسطة رافعات رأسية حمولة كل منها 2000 كيلو غرام، تخزن هذه العبوات في أماكن محددة ويحكم فيها وتدار من طريق برنامج تخزين متطور يتم من خلاله التخزين بحسب تاريخ الإنتاج وخط الإنتاج، ويتيح هذا البرنامج المتطور تحديد أولويات التوزيع بحسب تاريخ التخزين ونتائج الاختبارات الخاصة بالمياه المنتجة التي تتم بمختبر المحطة.

وبعد انتهاء مرحلة الإنتاج والتخزين تبدأ مرحلة نقل العبوات المخزنة من مبنى المستودع إلى نظام التوزيع الأوتوماتيكي من طريق الرافعات الرأسية لتوضع العبوات على سيور ناقلة تنقلها إلى 42 نقطة توزيع آلية، حيث توزع هذه العبوات على المستفيدين باستخدام قطع معدنية خاصة، كل منها مخصص للحصول على عبوة واحدة فقط، ويمكن الحصول على هذه القطع من منافذ التوزيع الخاصة المنتشرة داخل منطقة المشروع ليقوم المستهلك بوضع القطعة داخل ماكينة التوزيع فيحصل آلياً على العبوة التي تستخدم لمرة واحدة إذ لا يسمح نظام المصنع بإعادة تعبئتها من جديد.

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رسم مرحلة جديدة في تاريخ تعبئة وتخزين مياه زمزم، حين أطلق في الثالث من شهر أيلول (سبتمبر) الجاري مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لسقيا زمزم في كدي في مكة المكرمة، بهدف ضمان بقاء الماء نقياً من الشوائب بطرق متطورة في آليات التعبئة والتخزين الآلي وهو المشروع الذي بلغت كلفته 700 مليون ريال وبطاقة خمسة ملايين لتر يومياً على أرض مساحتها 13405 أمتار مربعة.

مركز الملك عبدالله بجدة يقيم برنامجاً لتوظيف المعاقين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شوال 1431 هـ الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 15437

<http://www.alriyadh.com/2010/09/29/article563358.html>

جدة - حورية الجوهر

نظم مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لرعاية الأطفال المعوقين بجدة مؤخراً "برنامج ساب لتوظيف المعوقين السابع للرجال" وشهد الملتقى الذي نظمه مركز جدة حضوراً كبيراً من المؤسسات الحكومية والخاصة والشركات ومعاهد التدريب التي ترغب بتوظيف أفراد ممن لديهم إعاقات مختلفة ، كما شهد الملتقى أيضاً حضور عدد كبير من المعاقين وأسراً والراغبين في الحصول على فرص وظيفية تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم. وتهدف إقامة مثل هذا البرنامج إلى تفعيل دور المعاق من خلال توظيفه والاستفادة من قدراته وإمكانياته والاعتراف بأحقّيته في الحصول على فرصة وظيفية تحقق له الرضا النفسي وتشعره بأنه عنصر فعال في هذا المجتمع ، كما أنه يهدف إلى دعم برامج الدمج من خلال توظيف هذه الفئة وبالتالي اختلاطها بالمجتمع الخارجي . هذا وأكدت صاحبة السمو الأميرة لطيفة بنت ثنيان آل سعود ، رئيسة اللجنة النسائية بمركز الملك عبد الله بن عبد العزيز بجدة على أهمية ملتقيات التوظيف التي تنظمها جمعية الأطفال المعوقين بالتعاون مع عدد من الشركات التي تسعى لتوعية المعوقين . وقالت أنني أشد على يد الشركات والمؤسسات الأهلية التي حضرت المناسبة وتفاعلت معها وساهمت وتساهم في إيجاد فرص عمل لهذه الفئة العزيزة على قلوبنا ، فئة ذوي الإعاقة . وأضافت الأميرة لطيفة أن التكافل والتعاون لا بد وأن يكون رائد العمل الاجتماعي وخصوصاً بالنسبة للمعوقين لندفع بهم إلى المزيد من المشاركة الاجتماعية الفاعلة . وأكدت سموها على ضرورة توفير البيئة المهنية الملائمة للأفراد من ذوي الإعاقة وتنظيم جولات إشرافية دورية على الشركات والمؤسسات للاطلاع على سير العمل والاستماع لمقترحاتهم وأرائهم .

وصرح الدكتور عثمان مدير المركز إلى أنه تعقد خلال هذا العام تسع ملتقيات للتوظيف بمركز الملك عبد الله بن عبد العزيز بجدة من قبل برنامج ساب بحيث تشمل على وظائف مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة من حيث تناسبها مع إمكانيات المعاق كوظيفة الاستقبال ، أو السكرتارية ، أو السنترال ، أو أعمال تعتمد على الأشغال اليدوية بالنسبة للصم.

رفض طلبهم في استدراج صديقه لاغتصابه 6 شبان يختطفون جارهم ويصورونه عاريا لابتنزازه الشاب: هددوني بختف شقيقاتي لأنني أبلغت الشرطة

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 13621
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13620&I=787794&G=4>

جعفر الصفار – القطيف

لم تقتصر جرائم كاميرا الجوال فقط على ابتزاز الفتيات .. بل طالت الشباب والاطفال الذكور ايضا مؤخرا حيث يقوم البعض من ضعاف النفوس بالتقاط صور مخلة لهم ومن ثم يقومون بتهديدهم بنشرها في حالة عدم استجابتهم لابتزازاتهم المستمرة سواء المادية او الجنسية .

وفي ذات السياق تنتظر محكمة محافظة القطيف العامة في قضية تصوير وتهديد شاب يبلغ من العمر 20 عاما من قبل 6 اشخاص يقطنون بنفس المنطقة قاموا باختطافه من أمام منزله الواقع في حي الإسكان التابع لبلدة الجش بمحافظة القطيف بغرض فعل الفاحشة ، ولم يكتفوا بذلك فقاموا ايضا بتصويره عاريا لابتنزازه.

نفسيته مدمرة

ويقول الشاب المعتدى عليه "تقلعتني الآن الرسائل التي تصلني حيث تحوي عبارات فذرة وتهديدات دائمة بختف شقيقاتي والانتقام منهن، لأنني أبلغت عنهم الشرطة باعتباري بعيدا عنهم". وعن بداية الحادثة قال : إنها بدأت عندما قام بتحذير أحد أبناء الجيران من شاب كان يحاول التقرب منه لغرض سيئ واراد التحرش به كثيرا . وعندما لم يجد الشاب طريقة ليستميل بها الشاب المراد حاول اقناعي بان اقوم بتسليمهم الشاب في منطقة خاوية واستدرجه بها ليقوموا باغتصابه ولكنني رفضت ولذلك قاموا بختفي واجبروني على خلع ملابسي وصوروني عاريا وهددوني اذا لم احضر لهم الشاب الذي يريدون التحرش به سوف يقومون بنشر الصور الخاصة بي وقمت بابلاغ الشرطة والتي تركتهم واكتفوا ببعض الضمانات وعني فلا يوجد اي ضمان لوقف تلك التهديدات التي تشكل بالنسبة لي كابوسا يوميا واقوم بمنع شقيقاتي واشقائي من النزول خوفا عليهم من الاختطاف او الأذى من قبلهم .

تهديدات مستمرة تلاحق العائلة

ويقول والد الضحية : إن أحداث قصة (م،ف) بدأت قبل عدة أشهر تقريبا عندما أيقظه ابنه الأكبر قبيل صلاة الفجر، وكان في حالة سيئة وطلب منه اصطحابه لمركز الشرطة للإبلاغ عن حادث تعرض له، وفي الطريق أخبره بالقصة كاملة . وأضاف إنه بعد اكمال الإجراءات النظامية تم القبض على المعتدين والتخلص من الصور الا ان رسائل التهديد بدأت في مطاردتهم عبر الجوال بسحب الشكوى، كما أن اثنين من أصدقاء المعتدين كانا يمران حول منزلهم بسيارتهما يوميا بشكل استعراضي، ويهددان أبناءه. واضطرت إلى فرض الإقامة الجبرية على أفراد اسرتي في بداية الأمر، وذلك حتى انتهاء هذه المحنة، وقمت بالانتقال إلى منزل آخر بعيدا عن المنطقة خشية أن يصيبهم سوء. وقمت بابلاغ امانة المنطقة الشرقية بما نتعرض له و تلقيت وعدا باتخاذ اللازم، لكن التهديدات لا تزال تحاصرني انا واسرتي في كل يوم .

وما اثار استغرابي هو عدم حضور الخصوم لمركز الشرطة امام الشاب المختطف (م،ف) باستثناء شخص واحد فقط منهم مما ادى الى عدم تحقق فعل الفاحشة بابني ، بالإضافة إن الشبان قاموا بأكثر من قضية، إذ أنهم خطفوه وجردوه من الملابس تماما وصوروه عاريا ثم فضحوه ونشروا الصور ، مشير إلى أنه اضطر إلى ترك الحي الذي كان يقطنه

والانتقال إلى حي آخر حفاظا على نفسية ابنائه الذين لم يسلموا من تهديدات الشبان الذين أطلق سراحهم في وقت سابق بكفالة، وهو ما جعل الأب يعترض على هذه الخطوة التي وصفها بـ "غير القانونية".

الاختطاف انواع ويؤكد القاضي في المحكمة الجزئية الشيخ مطرف البشر الذي استدعى أحد المحققين في القضية وأفاد المحقق بأن إطلاق سراحهم بكفالة جاء حسب القانون، إذ يشير إلى أن من يتعرض للاختطاف وهو أكبر من 15 عاما يطلق المتهمون بعد انتهاء التحقيق معهم بكفالة ولا يحجزون، فيما يحجز المتهمون في القضايا التي يكون ضحيتها دون الـ 15 عاما. وبقيّة المتهمين جارٍ إحضارهم للمثول أمام المحكمة التي ستفصل في القضية، كما أن القضاء لن يتهاون في القضية إن ثبت تورط المدعى عليهم من قبل والد المختطف.



القضاء يستدعي محافظ الكامل في قضية سجن مواطن 28 يوماً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 شوال 1431 هـ الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 3391

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100929Con20100929374702.htm>

أحمد السلمي - جدة
أجلت الدائرة التاسعة في المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة الحكم في قضية سجن المواطن سعدي منيع الله السلمي والمرفوعة ضد شرطة محافظة الكامل إلى الثامن عشر من الشهر المقبل، وطلب القاضي استدعاء المحافظ السابق للإجابة على بعض التساؤلات.
وأمر القاضي شرطة الكامل بإحضار المكاتبات التي وردت من المحافظ السابق والتي على ضوئها تم سجن المدعي 28 يوماً.
وتوفي المدعي بعد تقديم أوراق شكاواه بأيام قليلة حيث تولى الورثة توكيل محام للترافع ضد محافظة الكامل وقسم الشرطة مدعين إيداع والدهم الحبس 28 يوماً دون النظر لسنة الذي تجاوز في تلك الفترة 77 عاماً، إثر خلاف مع جاره على قطعة أرض.
وشهد مسار القضية حتى الآن تسع جلسات سابقة انتهت بتحويل التهمة من المحافظة إلى رئيس قسم شرطة الكامل، بعد أن دفع المحافظ عن نفسه التهمة بحجة أن من يصدر قرار الإيقاف هو رئيس قسم الشرطة وليس المحافظ، عندها أبلغ ناظر القضية وكيل الورثة أن بإمكانهم إقامة الدعوى ضد رئيس الشرطة إن رغبوا في ذلك، باعتبارها الجهة التنفيذية المتسببة في سجن المواطن 28 يوماً.

تعثر مشروعين لإنشاء مجتمعات نفسية بالطائف وجدة بسبب عدم وجود أراضٍ ورشة عمل تدعو إلى الاستثمار في تأهيل المتعافين من المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 20 شوال 1431 هـ الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 15437
<http://www.alriyadh.com/29/09/2010/article563308.html>

الرياض حمد بن مشخص
نظمت أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات أمس الثلاثاء ورشة عمل للراغبين من رجال الأعمال والمؤسسات الصحية والمهتمين بعنوان علاج المدمنين وتأهيل المتعافين " الفرص والمعوقات والتعرف على رؤية المستثمرين وأوجه الاستثمار التي يرغبون المبادرة من خلالها .
وفي بداية الاجتماع رحب الدكتور مفرج الحقباني الأمين العام للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالحضور وأشار إلى أهمية الاجتماع ثم تحدث الدكتور فايز بن عبدالله الشهري أمين اللجنة الوطنية المساعد وأشار إلى أن الهدف من هذه الورشة هو استكشاف فرص مشاركة القطاع الخاص في الجهود الوطنية في مجال علاج المدمنين وعلاج المتعافين وبحث المعوقات التنظيمية والإدارية للمشاركة الفاعلة في مواجهة ظاهرة المخدرات وعلاج المدمنين وتأهيلهم والتعرف على احتياجات المستثمرين في مجال العلاج والتأهيل ضمن دائرة المسؤولية الاجتماعية .
وقد حضر الاجتماع جمع من رجال الأعمال ومالكو المؤسسات الصحية ودارت عدد من النقاشات وحضر الاجتماع مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية بوزارة الصحة وممثلون من عدة جهات حكومية .
واتفق المجتمعون على عدة نقاط لتوصيات الاجتماع من أهمها الدعوة إلى إنشاء تحالفات بين الشركات وبين رجال الأعمال لإنشاء مجتمعات طبية عالية المستوى ، على أن تقوم اللجنة الوطنية بالمساهمة والمشاركة بالتمويل فيها وتقوم وزارة الصحة بالدعم الفني والبشري لها ، وأن تساهم وزارة المالية والصناديق التمويلية في تمويل هذه المشاريع كما تقوم وزارة الشؤون البلدية إلى دعمها وتوفير التسهيلات اللازمة لها وكذلك خلص الاجتماع إلى تشجيع تقديم الخدمات العلاجية في مجال علاج وتأهيل المدمنين من خلال القطاع الخاص ،
وفي تصريح لـ "الرياض" عقب حضوره الاجتماع قال الدكتور عبدالحميد الحبيب مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية بوزارة الصحة أن وزارة الصحة تعمل وتجتهد في سبيل تقديم خدمات أفضل في مجال علاج المدمنين وأشار إلى بعض العوائق التي تواجه المشاريع التطويرية للمستشفيات النفسية ومجمعات الأمل ومن ذلك أن وزارة الصحة اعتمدت إنشاء مجمع للصحة النفسية بالطائف من عام 1427 هـ ولكن لم يتم تنفيذه بسبب عدم تخصيص أرض للمشروع ولم تفلح الجهود التي بذلت سابقا وحاليا هناك سعي للرفع بتخصيص أرض زراعية لتحويلها إلى مشروع لوزارة الصحة ، وأضاف د. الحبيب أن من المشاريع التي لم تحل مشكلة الأراضي لها حتى الآن مشروع إنشاء مجمع متميز للصحة النفسية بجدة يحتوي على ثلاث مستشفيات متخصصة للمرضى المزمنين ولعلاج الإدمان والآخر للمرضى الأمنيين أو الخطرين. والذي تم اعتماده في ميزانية وزارة الصحة من سنوات ولازلنا نأمل تخصيص أرض لإنجازه.

معلمو مدارس الأبناء: إيقاف قرار الدمج يحرمانا من

الامتيازات

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/186087>

حفر الباطن – إبراهيم السليمان
دخلت معاناة معلمي مدارس الأبناء التابعة لقسم الثقافة في وزارة الدفاع والطيران، عامها الثالث من دون أي تطور. ويواصل المعلمون دفع ثمن «غياب تنفيذ قرار سام» بدمجهم مع أقرانهم في وزارة التربية والتعليم، ليحصلوا على المميزات التي يحصل عليها زملاؤهم المعلمون في التعليم العام ما دفعهم إلى رفع قضية في المحكمة الإدارية (ديوان المظالم).

وقال المعلم هشام الدهاش، لـ«الحياة»: «إن معاناتنا بدأت منذ عام 1424 هـ، حين صدر أمر ملكي مبني على توصيات اللجنة العليا للإصلاح التعليمي، التي يرأسها ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام الأمير سلطان بن عبد العزيز. وتضمن التوجيه خمسة أوامر ملكية، نص أحد بنودها على: نقل مهمة تقديم التعليم العام من رئاسة الحرس الوطني، ووزارة الدفاع والطيران، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، إلى وزارة التربية والتعليم، وذلك لتوحيد الجهة المسؤولة عن التعليم العام.»

وأعقب هذا التوجيه، صدور قرار من مجلس الوزراء في العام ذاته، يقضي بـ«نقل مهمة تقديم التعليم العام من رئاسة الحرس الوطني، ووزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة، إلى وزارة التربية والتعليم». وفيما نفذت مدارس الحرس الوطني، القرار في العام التالي، فإن مدارس الأبناء التابعة لوزارة الدفاع والطيران، قررت تأجيل التنفيذ لمدة ثلاث سنوات، «لبيتم الدمج بسلامة، ومن دون سلبات»، كما ورد في برقية الموافقة على تأجيل تنفيذ القرار لمدة ثلاث سنوات (تحتفظ «الحياة» بنسخة منها). وعلى رغم انتهاء فترة التأجيل في العام 1427 هـ، إلا أنه لم يُطبق، بحجة أن «القرار تم تأجيله سنة إضافية، لاستكمال البيانات اللازمة لإتمام الدمج». وفي العام التالي، أصدر خادم الحرمين الشريفين برقية تنص على «تنفيذ قرار الدمج، من دون النظر في أي تأجيل». بيد أن القرار لم ينفذ إلى الآن.

ويضيف الدهاش «بعد أن أعيتنا الحيل، قمنا بتوكيل المحامي أحمد الجطيلي، لرفع دعوى في ديوان المظالم، للمطالبة بتنفيذ القرار. وعقدت أولى الجلسات في شهر ربيع الثاني الماضي، والتي غاب عنها مندوب وزارة الدفاع والطيران، لكنه حضر الجلسة الثانية، وطلب المستندات، وعريضة الدعوى؛ ليقوم بالرد عليها. وفي الجلسة الثالثة أبان مندوب وزارة الدفاع أن القضية ليست من اختصاصهم، بل من اختصاص إدارة الثقافة والتعليم، التي لم يحضر مندوبها في الجلستين الرابعة والخامسة.»

وأوضح أن «الأضرار المترتبة على تأخير الدمج، عدة، منها عدم شمولنا بمكرمة خادم الحرمين الشريفين في العام 1429 هـ، عندما أمر بتحسين أوضاع المعلمين والمعلمات، باستحداث 204 آلاف وظيفة تعليمية على المستويين الرابع والخامس، بحجة أنه لم ينفذ الأمر الملكي القاضي بدمج مدارس الأبناء في وزارة التربية والتعليم. كما لا نستطيع طلب النقل إلى مناطق أخرى، على غرار معلمي التعليم العام، لمحدودية مدارس الأبناء، وانحصارها في بعض مناطق المملكة، ما يتعذر معه تواجدها عند ذوبنا، إضافة إلى أننا نرغب في تطوير أنفسنا عبر الالتحاق بدورات تدريبية، وإكمال الدراسة. لكن ذلك متعذر، بسبب ضغط العمل وارتفاع نصاب الحصص للمعلمين، وعدم وجود بديل يحل مكاننا خلال انقطاعنا عن التدريس لحضور الدورات.»

وحاولت «الحياة»، التواصل مع إدارة الثقافة والتعليم في القوات المسلحة، عبر الاتصال بالعلاقات العامة، الذين أفادوا بأن «القضية برمتها لدى سكرتير مدير الإدارة». بيد أنه لم يرد على الاتصالات المتكررة، والرسالة النصية، للتعريف بالمتصل وغرض الاتصال

المنظمة الدولية للحماية المدنية تشيد بجهود حكومة خادم

الحرمين في مساعدة متضرري فيضانات باكستان

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 15437

<http://www.alriyadh.com/2010/09/29/article563342.html>

الرياض- نايف آل زاحم

أشادت المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني بإسهامات المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية للمتضررين من كارثة السيول والفيضانات في باكستان . وقدمت المنظمة الشكر والتقدير لمبادرات خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - وتوجيهاته بسرعة تقديم المساعدات لأبناء المناطق الباكستانية المتضررة من السيول، التي كانت خير قدوة وحافز لكل أبناء الشعب السعودي ليقدموا مساعدات ضخمة لإخوانهم في باكستان .

وقال الأمين العام للمنظمة الدولية للحماية المدنية نواف الصليبي، في برقية بعث بها لمقام خادم الحرمين الشريفين: يُشهد للمملكة العربية السعودية بقيادة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بمواقفها الإنسانية المتميزة في مد يد العون لمن يحتاجها في كل بقاع الدنيا، لتعين المنكوبين على تجاوز المحن بأياد بيضاء، لا تبغي بذلك جزاء ولا شكوراً.. إلا القيام بواجب الأخوة الإنسانية .

وأضاف الأمين العام لمنظمة الحماية المدنية: ونحن نتقدم بعظيم الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين على ما قدمه شخصياً - يحفظه الله - والحكومة السعودية والشعب السعودي الوفي من مساعدات إنسانية لدولة باكستان، خلال محنتها جراء الفيضانات التي حلت بها، مؤكداً أن مبادرة القيادة السعودية قدوة ومثال يحتذى به في مساعدة المتضررين وخدمة الإنسانية .

وأثنى الصليبي في ختام برقيته على جهود الدفاع المدني بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين في تنفيذ المهمات الإنسانية على مستوى العالم .

وبعث الأمين العام للمنظمة ببرقيات مماثلة لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو نائب وزير الداخلية، وسمو مساعده للشؤون الأمنية، ومعالي مدير عام الدفاع المدني، يشكر فيها جهود المملكة في تقديم العون والمساعدة في أعمال إنقاذ المتضررين من السيول في باكستان، ويشيد بأداء فريق الإنقاذ السعودي الذي شارك في أعمال الإغاثة والإنقاذ في المناطق الباكستانية المتضررة، مؤكداً أن ما تنقلته وسائل الإعلام، وما صرح به المسؤولون في الحكومة الباكستانية، حول أداء الفريق السعودي ونجاحه في إنقاذ مئات المحتجزين والعالقين وإخلائهم إلى أماكن آمنة، وتقديم المساعدات الإغاثية للمتضررين، يؤكد المستوى الراقي لقدرات الدفاع المدني في المملكة، وتكامل تجهيزاته وبرامجه التدريبية لتنفيذ عمليات نوعية دقيقة بهذا القدر من الكفاءة والتميز.

الهيئة تنفي اقتحام منزل مواطن بالمدينة وسجنه 14 يوما

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 17323

<http://www.al-madina.com/node/266335>

موسى الجهني - المدينة المنورة

نفث هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما نشر في إحدى الصحف بأن رجالها اقتحموا منزل مواطن في المدينة وقاموا بضربه وسجنه لمدة 14 يوما بعد شكوى ابتزاز ثبت براءته منها. وقال المتحدث الرسمي لـ "الهيئة" بمنطقة المدينة المنورة ومدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بندر بن محمد الربيش في بيان صحفي أمس ان القضية حصلت عام 1429 هـ حيث تم القبض على المذكور بناءً على شكوى خطية لقيامه بابتزاز فتاة ونشر صورها وقد تم إحالة القضية إلى جهات الاختصاص. وقد ذكر في الخبر انه تم اقتحام منزله وتم تفتيشه دون إذن رسمي، والواقع انه لم يتم اقتحام المنزل من قبل أعضاء الهيئة ولم يتم تفتيشه وقد تم القبض على المذكور خارج منزله. وأضاف انه لا صحة لما ورد في الخبر من تعرض المذكور للضرب والإيذاء الجسدي وانه تم سجنه في مركز الهيئة لمدة أربعة عشر يوما وهذا خلاف الحقيقة حيث ان الهيئة ليس لديها سجون وإنما يتم إحالتهم بمجرد القبض عليهم للجهات المختصة. وبناءً على ما ورد في الخبر نؤكد بأن المذكور تقدم بدعوى وتم التحقيق وثبت عدم صحة دعواه فيما ادعاه على أعضاء الهيئة من جهات الاختصاص ولم تحال إلى ديوان المظالم وأضاف ان هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ستتخذ الإجراءات النظامية ضد المسؤول عن نشر هذا الخبر غير الصحيح والمخالف للحقيقة والواقع وفيه تجني على الهيئة والأعضاء. كما نؤكد على حرص هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الستر لا سيما وان القضية تمس بعض العائلات والدخول في تفاصيلها قد يسبب مالا تحمد عقباه لذا نكتفي بما ذكر.

وقفات أسبوع حقوقية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010 العدد 3385
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100923Con20100923373590.htm>

محمد بن سليمان الأحيدب

**** اشكر كل من سأل عن غياب هذه الزاوية يومي الأحد والإثنين الماضيين، وأعتذر عن عدم التتويه كون السبب طارنا تمثل في هجمة انفلونزا حادة لم أضمن معها الاستمرار حتى بعد مواصلة الكتابة الثلاثاء والأربعاء، أما عدم الرد على الهاتف فبسبب كون الفيروس يهاجم صوتي قبل صوت القلم، أكرر اعتذاري لقراء عكاظ ورئيس تحريرها والزملاء في المتابعة.**

**** تعليق خدمات الأحوال المدنية للمواطن لمجرد وجود شكوى من شركة تأجير سيارات أو أي مطالبات مالية من شركات أو بنوك أمر يحتاج إلى إعادة نظر، فالأسباب والمبالغ مهما بلغت لا ترقى إلى مستوى الأثر النفسي والاجتماعي الذي يخلفه عدم إضافة ابن أو ابنة، مثل ما يحدث مع فاطمة وغيرها، ويمكن ضمان حقوق الجهات التجارية بطرق أخرى تتعلق بالمتسبب فقط، وهو الأب ولا تمس إجراءات أفراد أسرته ولا حتى مكفوليته، ثم إن الحكومة ليست مسؤولة عن تحصيل الحقوق المالية للجهات التجارية التي تهمل في ضمان استحصاها، وكان الأجدر حث هذه الجهات على اشتراط بطاقات الائتمان أو أي ضمانات أخرى مقدما، بدلا من أن يكون مصير ملف الأسرة المدني في يد شركة تأجير سيارات مهمة وتريد تحصيل 2000 ريال.**

**** ليت وزارة المياه والكهرباء قبل أن تطالب برفع التعرفة الجديدة وتطبقها سريعا بحجة الترشيح انتظرت إلى أن تصبح قادرة على وقف الهدر الكبير الناجم عن تسربات الشبكة والذي حددته بـ 70 في المائة من نسب الهدر، وأيضا انفجار أنابيب الضغط العالي الذي يحدث دوريا ويتأخر إصلاحه إلى عشرات الساعات وأحيانا الأيام لأن المواطن بذلك سيكون أكثر اقتناعا بمبررات رفع التعرفة وعلاقته بالجديفة في الترشيح.**

**** وزارة العمل ستضع قائمة سوداء للمتاجرين في تأشيرات الاستقدام، ونحن كنا نظنها قد وضعت القائمة وبدأت في التنفيذ، وطالما أنها ستضع ليتهها تضع أيضا قائمة (كحلية غامقة) لمن يشغلون العمال الهاربين في مزارع محمية، مما زاد نسبة الهروب في تمير وثادق وحفر العتس إلى الضعف منذ سنتين والضحية هم صغار الفلاحين.**

**** حرج كبير تعرضت له عندما انشغل الحلاق التركي بمتابعة مباراة منتخب بلاده مع بلجيكا أواخر رمضان، ليس لأن تركيا فازت، فقد سبق لمنتخب بلادي أن فاز على بلجيكا عندما غزاها في كأس العالم 94م. بأقدام رجال ورؤوس وطنية مخلصه!!، سبب الحرج أن الحلاق التركي كان يتابع المباراة في الرياض عبر قناة تركية غير مشفرة وأخبرني أن الجمهور في تركيا لا تشفر عنه المباريات إطلاقا، أما خارجها فيشفر بعضها بسبب حقوق الغير، وعندما لاحظ تغير ملامحي خاف أنه لخبط في قص شعري فطمأنته أن السبب شفقتي على جمهور منتخب بلادي.**

بطالة المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010 العدد 3385
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100923Con20100923373592htm>

عيسى الحليان

عندما تكون في «كبره» تقليدية أو على الرصيف أو في سوق الحراج أو الأغنام يكون لها الحق في البيع والشراء والتعاطي مع الجمهور كما هو حاصل منذ عشرات السنين، وعندما تكون في نفس الموقع ولكن في «كشك» محترم أو دكان «مول» أو متجر في شارع يكون ذلك غير ممكن ولا يتفق مع الأعراف أو الشرائع!! قد تكون هذه البائعة أرملة أو مطلقة أو ضعيفة الحال، والبيوت كلها أسرار وفي مجتمعاتنا تظل المرأة مهیضة الجناح لدى بعض الأسر التي نعتقد بأنها ثرية، فما بالك ونحن نتحدث عن طبقات متوسطة أو فقيرة الحال.

بحكم تجاربي في العمل الخيري التطوعي فإن ثمة حالات لا تصدق وتتكرر لها القلوب وكلها تبحث عن مصادر رزق شريفة تغنيها عن مذلة السؤال أو الوقوف على جنبات الطرق أو أبواب الجمعيات الخيرية.

من يصدق أن بعض الجامعات السعودية يعملن مستخدمات براتب 800 ريال، في الوقت الذي تجاوز راتب الخادمة الفلبينية 1000 ريال حالياً!!

في تقرير «منتدى التنافسية العالمي» فإن تصنيف المملكة في مشاركة المرأة في القوى العاملة جاء في المركز 132 من بين 133 دولة تسبقها بعض المجتمعات القبلية في أفريقيا، ولو قدر لهذه الإحصائية أن تتم قبل أكثر من نصف قرن وفي عهد آبائنا وأجدادنا لجاه ترتيبنا من سائر البشر على ظهر هذا الكوكب.

مثل هذه التراتبية تنقلب رأساً على عقب عندما يتعلق الأمر بنسب الطلاق أو العنوسة أو التدخين، ونتصدر عنده دول العالم - ولا فخر -، وهنا تكمن مفارقات عجيبة تدل على خلل اجتماعي وتستبطن حلقات مفقودة في نسجنا الاجتماعي لم نتوصل إليها بعد.

هنا تكمن أهمية الحوار الوطني وتكون حاجاته وأولوياته، قبل أن ينتقل هذا الحوار ما بين موظفين حكوميين حول مسائل تنموية وتكنولوجيا!!

لعبة الثلاث ورقات... الكفيل والمواطن والقانون

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010 العدد 17318

<http://www.al-madina.com/node/265732>

فاطمة البكلي

سلسلة من الأحداث والروايات، تظهر على سطح واقعنا كل يوم، الوقائع هي نفسها والأبطال هم أنفسهم.. شخصيات الرواية ثلاثة.. المقاول والمواطن والقانون.. بطل الرواية من أولها إلى آخرها.. مقاول أجنبي من دولة عربية وكفيله مسؤول في الدولة!!، مُنح الصلاحية للانطلاق في سوق العمل بمعناه المتشعب الواسع هنا وهناك، وتمادى في تعدياته الجائرة في حق الوطن والمواطن، وبلغ هذا التماذي حده فاستمرّ التجاوز والتحايل، متسترًا خلف اسم ومكانة كفيله ومؤسسة أخيه التي يمثلها من الناحية المالية، الشخصية الثانية في الرواية.. مواطن مستأجر يمتلك أرضاً أسند بناءها إلى هذا المقاول، الشخصية الثالثة.. القانون الذي ضرب به عرض الحائط، وحاك خيوط لعبة الثلاث ورقات على الكفيل والمواطن والقانون، ازدادت قضاياها في تحدٍ لسافر لنظام العمل، ودون أدنى رقابة عليه!! لماذا لم تتخذ الجهات المسؤولة عنه (وزارة التجارة والكفيل) أي إجراء رادع حياله؟؟، لماذا يجبر المواطن على دفع فاتورة باهظة الثمن من الانتهاكات السافرة في حقه؟ أقلها ثمنًا المماثلة في إرجاع الحق له.. وهو صاحب الحق. وحين يلجأ هذا المواطن إلى القضاء، ويبيده كافة الأدلة الكافية والشهود.. لماذا يعطل بناء أرضه لحين البت في قضيته والتي قد تمتد لسنوات؟ ألا يكفي ما تكبده من خسائر، وحتى لا تزداد ظروفه المادية سوءًا ويبقى رهين أسوار القضايا، ألا يستحق أن يُنظر إليه بعين الرحمة، ويفصل فيما بين القضية واستكمال بناء مشروعه مع مقاول آخر؟ هل وصل إلى علم كفيله ما يحدث؟ ولو علم لماذا لم يكن له موقف واضح منه!؟، وأنا أجزم أن كفيله لا علم له بتجاوزاته تلك، ولا يساورني الشك أنه متواطئ معه.. أين وزارة التجارة عنه؟ ولماذا بقي إلى الآن يمارس نفس اللعبة؟ اعتقد أن خمسة وعشرين عامًا ليست بالقليلة!؟.. مرصد.. أصحاب هذه القضية.. أمنوا العقوبة فأساءوا الأدب، و(إحنا بينهدّيش) بمعنى لا أحد يهددنا هو شعارهم الذي يرفعونه في وجه المواطن المطالب بحقه منهم

كما تفعلون بأبائكم أيضا

المصدر: جريدة عكاظ السبت 16 شوال 1431 هـ. الموافق 25 سبتمبر 2010 العدد 3387
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100925/Con20100925373956.htm>

عبدالله الحكيم

– هذا جيل يوشك أن ينقضي أمره، ومن ورائه جيل آخر. وما بين كل جيل وآخر هناك فجوة تضيق حيناً وتوسع حيناً آخر بحسب الحال الخاص وما هو دارج فيما هو أكبر منه بنية على نحو اجتماعي. وما كان يمكن لنا ردمه من فجوة بيننا والذين جننا من أصلاهم إلى هذه الدنيا، أصبح متباعد الردم قليلاً بيننا وبين من جاؤوا من خلالنا إلى هذه الحياة. كم أنا سعيد جداً عندما قال لي أحد الذين جاؤوا إلى هنا من خلالي: «أهم شيء رضاك».. قلت لنفسي يقينا ذاك «ورع» لا يعرف علام تدل عليه كلمة رضا، فكيف بي كإنسان نحوي إذا جئت إلى صيغة التفضيل بما هو ملفوظ قبلها بعبارة «أهم شيء».. بقيت أضحك فيما بقي من وقت قبل زوال النهار، وبداخل دفتري المعنون بتاريخه ويومه هكذا كتبت أسئلة مقابل هذه الكلمة الطيبة «كم لهفت – ويا اللي رضاك أو هام، والزهد فيك أحلام – وعلى مين تلعبها – يا أروع وغد عرفته في الحياة.

جزاهم الله خيراً، فلا زالوا يقولون لأبائهم كلاماً ناعماً وتلك هي «الفرشة» وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الدنيا لا زالت بخير – ولن يعدم الآباء وسيلة للتراضي فيما بينهم وبين أولادهم فيما لو أرادوا حمل أولادهم على كقوف الراحة – ومن بعد ذلك فصبر جميل والصبر من دواعي الإيمان أيضاً. ذات مرة كتبت إلى امرأة أرملة رداً على قولها أنهم لا يعطونها شيئاً بعد وفاة أبيهم، فقلت لها دعيهم لا تذهبي إلى محكمة ولا حقوق إنسان أيتها الأم الطيبة.. ولسوف يخرج الله إليهم من أصلاهم من يسومونهم نفس العذاب.. فيما لو كانوا يعرفون شيئاً من أسرار الرضا وعملوا شراً معك بقطعهم مصروف الشهر.. فالرضا يفتح مغاليق الرزق وإذا لم يكونوا يعرفون ولا يدركون فيجب علينا ألا نياس من هداية الله. هي تي امرأة كانت تطلب المودة من أبيهم فلما أخذ الله أمانته بقيت تسأل أبناءها شيئاً من الإحسان !!.

المواطن المريض!

المصدر: جريدة الوطن السبت 16 شوال 1431 هـ. الموافق 25 سبتمبر 2010
<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2364>

عبدالله المغلوث

إن العلاج ليس (أياد) أو (بلاك بيرى). إنه حاجة ضرورية نحتاجها لنتمتع بالصحة والعافية التي تخولنا للقيام بواجباتنا الأساسية تجاه وطن نحبه ونعشقه

اعتدت أن أفتح الحوار مع جيراني. سواء في المطار أو في المستشفى في صالة الانتظار. لكن هذه المرة كانت آلام أسناني فظيعة. لم أكن أستطيع أن أنسى ببنت شفة. كنت أسأل المولى عز وجل أن يعجل بدخولي إلى الطبيب لعله يجد لي مخرجاً. وخلال انتظاري للطبيب ابتسم في وجهي أحدهم. كان يرتدي ثوبا ويعتمر شماغا وتتدلى من ذقنه لحية طويلة شقراء. قمص دوري وبادر بسؤاله: "من هو الدكتور الذي تنتظره يا أخي الكريم؟". أجبته على الفور: "الدكتور عادل، طبيب الأسنان". ثم أتبعه بسؤال آخر: "هل لديك تأمين طبي؟". فقلت له: "نعم والله الحمد. لكن لا يشمل علاج الأسنان". فابتسم مجدداً وقال لي إنني من السعوديين المحظوظين القلائل الذين التقاهم ولديهم تأمين طبي. سألته وأنا أقاوم آلامي: "وماذا عنك، هل لديك تأمين؟". قال لي: "نعم، لأنني غير سعودي. فمن الشروط التي فرضتها وزارة العمل على أرباب العمل منح المقيمين تأميناً شاملاً". واسترسل في إجابته مشفقاً على أبناء جلدتي قائلاً: "يحزنني أن معظم السعوديين لا يملكون تأميناً. لدي أربعة زملاء سعوديين يعملون معي في نفس الشركة رواتبهم دون الأربعة آلاف ينتحبون أثناء الليل وأطراف النهار إثر سوء الخدمات الصحية العامة وعدم استطاعتهم التردد على الخاصة". وزاد المهندس المصري محمد القادم من سوهاج ألمي ألماً عندما أخبرني أنه اضطر في إحدى المرات أن يصطحب ابن زميله السعودي إلى مستشفى خاص على أنه ابنه ليتلقى العلاج اللازم بعد سلسلة معاناة مع المستشفيات العامة.

ذهب لاحقاً ألم أسناني وبقي ألم أشد وطأة وأطول عمراً. إنه الألم الذي ألمسه في معاناة المواطنين مع الخدمات الصحية. فمعظمهم لا يحصلون على العلاج الذي يستحقونه. الطوابير طويلة والأسرة محدودة. الأخطاء غفيرة والمبررات واهية. إن أي شخص تتسنى له الإقامة في أي دولة تتمتع باقتصاد متين كالمملكة سيجد أن الخدمات الصحية تتوافر له ولعائلته دون تسول أو تجول.

إنها خدمات تلقائية سيظفر بها عن طريق تأمين صحي أو بشكل مباشر. في بريطانيا مثلاً يستطيع أي مواطن أو مقيم أن يحصل على أفضل الخدمات الطبية بالتسجيل فقط في (الجي بي) أو الطبيب العام الموجود في الحي الذي يقطنه. وهذا الطبيب يقوم بتحويله إلى المستشفى العام أو الاختصاصي إذا استدعت الحاجة.

مازلت أتذكر العناية الصحية التي حظي بها ابن صديقي عندما تعرض لوعكة صحية مفاجئة في برمنغهام البريطانية. فقد تلقى الطفل اهتماماً كبيراً من الطبيب والممرضة وسط غابة من الألعاب التي جفت دموع طفله الوحيد. وقد كانت مفاجأة صديقي كبيرة عندما استقبل في اليوم التالي ممرضتين جاءتا خصيصاً إلى منزله للاطمئنان على صحة طفله وهما يحملان هدية صغيرة وابتسامة كبيرة. يقول صديقي: "شعرت أن ابني مهم. أنني إنسان".

هذه الخدمات والعناية الصحية الأساسية لم لا تتوافر لنا في المملكة؟ لم لا تتوافر لنا مواطنين ومقيمين على حد سواء؟ نحن نستحق ذلك. إن العلاج ليس (أياد) أو (بلاك بيرى). إنه حاجة ضرورية نحتاجها لنتمتع بالصحة والعافية التي تخولنا للقيام بواجباتنا الأساسية تجاه وطن نحبه ونعشقه.

شخصياً أقيم أي بلد أزوره من خلال مستشفياته ومراكزه الصحية فهي تجسد الاهتمام بالمواطن من عدمه. فلا ناطحات السحاب ولا المجمعات الهائلة تشغلني. إنها ليست لكل الناس كالمستشفيات التي يرتادها الغني والفقير. الصغير والكبير. خدماتنا الصحية بحاجة إلى علاج. علاج يعيد الهدوء إلى الأجساد التي تغص بالألم والوجع. كم هو مؤلم أن يعود محمد إلى سوهاج ويروي إلى أصدقائه كم مريض بيننا. كم مريض لا يستطيع أن يعالج ابنه ويطفى ألمه.

حقوق الإنسان بين المناطقية والقبائلية

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 16 شوال 1431 هـ. الموافق 25 سبتمبر 2010 العدد 6193

http://www.aleqt.com/25/09/2010/article_446292.html

د. عبدالله محمد السهلي

قد يبدو للوهلة الأولى أن ليس ثمة علاقة بين طرفي المقال، وأنه إقحام لموضوع حقوق الإنسان في أتون المناطقية والقبائلية، لكن المقلب لصفحات التاريخ سيجد أنه ما من صراع نشب على وجه الأرض إلا والمنطقة أو القبيلة أو العرق فتتلا وباروداً لذلك النزاع أو الصراع هذا على مستوى المشهد السياسي وحركة التاريخ وتقلبات الدول .

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي
بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
إذن لقام بنصري معشر خشن
عند الكريهة إن ذو لوثة لانا
قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم
طاروا إليه زرافاتٍ ووحدا
لا يسألون أخاهم حين يندبهم
في النائبات على ما قال برهانا

أما على مستوى الاستقرار والحراك المدني والاجتماعي فنجد أن المناطقية والقبائلية تشكلان تهديداً للحقوق المدنية والسياسية للإنسان، فحق الحياة وحق العدل وحق المساواة على سبيل المثال لا الحصر مهددة روحاً ومضموناً بتداعيات هذه المناطقية وتلك القبائلية، وتأملوا معي حق الحياة الذي نادى به الشرائع السماوية والعقول السوية والقوانين الوضعية وكيف أن القبائلية في بعض صورها المتطرفة تشكل خطراً محدقاً على هذا الحق وإن شئتم مزيد بيان فتصفحوا الإنترنت وشاهدوا مواقع القبائل وتحديداً منتدى مآثر القبيلة وفرسانها وانظروا كيف ينبش الماضي الأسود بمعاول التقنية وحسبكم بهذه مفارقة !

والمضحك المبكي أنك تجد إعلان (بنر) في أعلى الصفحة ذاتها "ساهموا في عتق رقبة فلان بن فلان" الذي تورط في قتل مسلم عمداً، فلا غرو وتلك هي التدخلات أن تكون هذه هي المخرجات !
وإني أعتب أشد العتب على إحدى القنوات الشعبية التي كانت تذيع في رمضان وقبيل الإفطار - وسلم لي على الروحانية - برنامجاً بعنوان بطولات من الصحراء! أي بطولات هذه التي بنيت على أجساد وجماجم المسلمين، وفي ظني أن ثمة فرقاً بين الشجاعة والبطولة فالشجاعة قد تكون في الحق والباطل، بينما البطولة لابد أن تكون في سبيل الحق! والمفارقة الأخرى استبدال هذه الشريحة الأدنى بالذي هو خير كاستبدال بني إسرائيل المن والسلوى بالبصل والعسل، فنحن نرفل في الأمن والأمان وهؤلاء يجتروا حقبة تاريخية عاراً علينا جميعاً !
والحق أن الاستهانة بالدماء مسلك جاهلي نرى تداعياته في جرائم القتل والطعن والمشاجرات التي تحدث أمام المدارس وغيرها من تجمعات الشباب !

خذوا نموذجاً آخر في خطورة المناطقية وزحفها الخطير على نسيجنا الاجتماعي فتداعياتها وتطبيقاتها في المشهد المدني والاجتماعي تصادم حق الحياة الكريمة وحق العدل وحق المساواة فتهميش شريحة كبيرة من الناس لا يتمتعون لهذه المنطقة أو تلك ولا سيما في الوظائف العامة والقيادية، كما أن غياب -أو بعبارة أدق - تغييب المعايير إلا اللهم معايير المنطقة يصادم بشكل صارخ مبدأ تكافؤ الفرص وبالتالي يصادم العدل المساواة، وإن تكسب أبناء بعض المناطق في بعض الجهات نتيجة وجود بعض أبنائها البررة في تلك الجهة! يثير علامات الاستفهام! إننا في حاجة ماسة إلى وضوح

المعايير، معايير التوظيف والترشيح... إلخ، كما أننا في حاجة إلى تفعيل مبدأ الشفافية والمساءلة، وإن كان في الإسلام مبدأ من أين لك هذا؟ في موضوع المال والنزاهة فليكن بجانبه مبدأ لماذا أتيت بهذا؟ في نزاهة الاختيار للرجال والمناصب !
هذه تباريح من قلب مشفق يرى جنوحنا نحن العرب والمسلمين نحو التشطي والفرقة في حين يرى العالم من حولنا يزداد تكتلاً واتحاداً !
ودمت في صحة وأمن.

من يكتب مناهجنا المدرسية؟

المصدر: جريدة الوطن السبت 16 شوال 1431 هـ. الموافق 25 سبتمبر 2010

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2370>

علي سعد الموسى

تقول القصة التي تقع في مرتبة ما بين الخبر اليقين والشائعة المؤكدة إن وزارة التربية والتعليم سحبت من التوزيع ليلة بدء الدراسة كتاب - الفقه والسلوك - بعد أن اكتشفت أن ترويسة المؤلفين لذات المنهج تبتدى باسم علم رفع علمه مُعلنًا خلال العام ببعض آرائه الفقهية الحادة وبعض فتاواه التي اختلف معه حولها حتى أساتذته ومشايخه الذين منحوه من قبل درجته العلمية العالية. والقصة برمتها تكمن في (الاكتشاف) الذي يفصح هذا الاختراق المجلجل لقسم المناهج بالوزارة: عشرات الكوادر من الاختصاصيين والمشرفين من سدة المناهج وكلهم بالبرهان القاطع لم يقرؤوا الصفحة الأولى من كتاب مقرر مدرسي ليكتشفوا أسماء المؤلفين، ناهيك عن الأحلام أن يكونوا قد قرؤوا صفحة داخلية، وإلا لما كانت هذه القصة المدوية التي فوجئوا بها، وبالتأكيد من غيرهم، بعيد خروج الكتاب المدرسي من المطبعة.

وللذين مازالوا يقولون إن مناهجنا المدرسية تخضع لتمحيص وتدقيق ومراجعة ها هو البرهان من على مشارف الصفحة الأولى لمقرر مدرسي حيث المؤلف الأشهر يتصدر لائحة المؤلفين بالاسم الثلاثي ومباشرة من الكلمة الثالثة بعيد مفردتي (الفقه والسلوك). وللذين مازالوا يقولون إن مناهجنا تعج بالتسامح ها هو البرهان، لا من حبر من مثلي وأنا الذي أعرف جيداً أين وضعوني من التصنيف، بل البرهان من الاختلاف الحاشد مع ذات المؤلف من قبل حشد من ذات حقل المشتغلين بالعمل الشرعي. هو ذات المؤلف الذي أغلقت من أجله قناة فضائية في شهر رمضان المنصرم لأن المختصين في الإعلام الرسمي رأوا فيها خروجاً عن الأمر السامي بتقنين الفتوى، ثم كاد في شوال الجاري أن يدخل كل مدرسة من البوابة الكبرى لوزارة التربية من نافذة المناهج. وتبدو النافذة مخلوعة والباب على مصراعيه بلا حارس. هل هناك بوابة في الأصل؟ هذه القصة تفصح المسؤولين عن المناهج وتطرح السؤال: من هو الذي يكتب هذه المناهج؟ ولولا أن سعادة الدكتور المؤلف القضية قد قدم نفسه مبكراً خلال العام الأخير بفتاواه الذائعة لمر المنهج بهدوء، فالذين لم يقرؤوا الصفحة الأولى لن يقرؤوا بالتأكيد مئة صفحة لاحقة. لو أن المؤلف (القضية) انتظر لفتاواه حتى ما بعد نهاية هذا الأسبوع لما التفت أحد، ولم الالتفاتة إذا كانت إدارة المناهج هي النائمة. اختزلوا الإصرار على الاختراق لهذه المناهج في المعادلة التالية: في البلد خمسة آلاف حامل للدكتوراه في الشريعة ولم نجد بينهم من يملأ الصفحة الأولى لكتاب مدرسي إلا مؤلفاً، تضطر الوزارة لسحب مؤلفه القضية.

سيف التاجر.. ورقبة المواطن!

المصدر: جريدة الرياض الإحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 15434

<http://www.alriyadh.com/26/09/2010/article562614.html>

يوسف الكويليت

لسنا في زمن الحروب والحصار الاقتصادي، وللسنا بلداً بغير موارد وتجارة حرة وسوق مفتوح، ومع كل هذه التسهيلات أصبح سيف التاجر على رقاب المواطنين حكماً مطلقاً، أي أنه فوق الشبهات ويتمتع بالحرية التي يحولها ظلماً، طالما هو من يتحكم بالسلعة وأسعارها وتحديد العرض والطلب، ويكفي أزمة الحديد وارتفاع أسعاره عندما وجدت أحواش ومستودعات للتخزين تزيد على فائض السوق واحتياجاته كفرضية للاحتكار الذي لا تبيحه الأديان ولا القوانين الوضعية ..

الأيام الماضية شهدت أسعار الخضار جنوناً جديداً بزيادة 150% وإذا تلازم معها ارتفاع أسعار المساكن وفواتير رمضان والعيد، والمدارس، فالحصار على المواطن سيكون من كل الجهات، أي أن من يحدد معيشته هم حفنة من الأشخاص تظهر احتجاجاتهم إذا رفعت أسعار الكهرباء، أو حدث تغيير في نظام يخدم الدولة والمجتمع ليعلنوا بأصوات جمهورية صاخبة أنه من خلال هذا الغبن والظلم للذين لحقوا بهم يجبرانهم على هجرة أموالهم للاستثمار في الخارج! وكأن معاملاتهم في وطنهم مجرد صدقة جارية، بينما لو وجدوا أي مكاسب في بنغلاديش، أو غواتيمالا لركضوا وراءها طالما الحصانة الوطنية معدومة إذا كان الربح هو النتيجة والسبب، وهو ما كشفه الكثير من المواقف أن الولاء للكسب وليس للوطنية ..

قضية أن يتحول التاجر إلى خطر أمني على أكبر شريحة وطنية، وبدون قيود تفرضها الدولة لصالح الطرفين، وضمن تنظيم معمول به في أغنى الدول وأفقرها عندما تحدد الأسعار، وفي حال رفعها تواجه بتصاعد الضرائب، ولا أدري كيف أن بائعاً متجولاً في القاهرة على عربته التي يجرها حصان يضع على البضاعة الأسعار أمام المستهلك، بينما في سوقنا تجد التفاوت غير منطقي عندما يتساوى المكان بسوق عام لا تكاليف عليه، لكنه يتمثل في أسعاره وأحياناً أكثر غلاءً من الأسواق المركزية ..

المواطن يشكو من البطالة وتأمين السكن ويتكلم علناً عن ظروفه ومصادر دخله التي لا تتناسب والمصاريف الباهظة، والأرقام تكشف عن أن التضخم يتصاعد بصورة غير منطقية، بينما في جوارنا الخليجي لا توجد هذه الأزمات، والغريب أن من يقف في صف المواطن يوضع في قائمة المتهمين من الذين لا يؤمنون بحرية الاقتصاد، والرد يأتي من القانون الأمريكي أكبر اقتصاد حراً في العالم عندما تُفرض قيود قاسية على الاحتكار أو رفع الأسعار بدون وجه حق، بل وتواجهه جزاءات ومحاكمات لا تحدث عندنا ونحن البلد الذي يدين بالإسلام ويرعى الحقوق ..

نعرف أنه لا طائل من هذه الحروف إذا ما عرفنا أن كل المعنيين بحماية المستهلك ينامون على وسائد من حرير، وأن وزارة التجارة ومرفقاتها غير معنية حتى بالرد على الشكاوى والمظالم التي تلحق بالمستهلك محدود الدخل، وما لم تكن هناك محاسبة للمسؤول قبل التاجر والمحتكر فإن الضحية هم التسعون في المائة من الشعب، وتبقى النسبة الأخرى، هي اللاعب والمنتصر وعلى من يعترض على تلك التصرفات أن يشرب المر، وهي المسألة غير الصحيحة في بلد يريد أن يُحتذى في نظامه وسلوكه ..

الكاشيرة وحارسة الأمن ومتناقضاتنا!

المصدر: جريدة الوطن الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2374>

أمل زاهد

أثبتت لنا الأيام الأخيرة بما حفلت به من صراعات وممانعات أن الحيز المكاني الذي تشغله المرأة وظرفه "أمام" أم "خلف"، و"داخل" أم "خارج" هو الفيصل في قضية عمل المرأة في الأسواق كبائعة أو كاشيرة؛ وأخيرا كحارسة أمن! فحسب تحقيق نشرته صحيفة "الرياض" الثلاثاء الماضي فإن ذات النظام الذي لم يفتح الباب بعد للمرأة لبيع المستلزمات النسائية لبنات جنسها؛ هو نفسه الذي يسمح لهن بالعمل حارسات أمن في بعض المجمعات التجارية الجديدة، حيث تلاحظ فتيات بزي موحد يراقبن كل شاردة وواردة في معارض تبيع ملابس الرجال والنساء والأطفال والأدوات المنزلية والألعاب وزبائنهن من الجنسين! وذات العقلية التي لا ترى بأسا في رجل "داخل" محل تجاري وامرأة تقف "أمام" الرجل، ليتحدث معها في أدق خصوصياتها مقترحا عليها المقاسات والموديلات، يرفض تواجد المرأة "داخل" ذات المحل التجاري بائعة "أمام" زبونات من بنات جنسها! مما يجعل نسبة الباعة السعوديين الفارين من هذا الحرج في محلات بيع المستلزمات النسائية 98% فالعبرة ليست في الفعل نفسه، بل في موقع المرأة هل هو "أمام" آلة الكاشير أم "خلفها"، "داخل" السوق أم "خارج"، "داخل" المحل التجاري بائعة، أم "أمام" الزبائن حارسة أمن؟! ليتحول ذات الفعل في ذات المشهد بذات الشخص إلى فعل مرفوض وموصوم بالفساد والإفساد حينما يتغير ظرف المكان وحيزه! ففي تعامل الرجل مع امرأة "خلف" آلة الكاشير اختلاط موصوم بكل أنواع الرذائل، وليبرأ جانبه من الجريمة بتغير ظرف المكان! "أمام" آلة الكاشير لا وجود ولا حضور للاختلاط، وليس هناك شبهة التحدث مع رجل أجنبي، ولا منازل ستخرب أو أسر ستفكك! بينما "خلف" آلة الكاشير يكمن الشيطان وحبائله الملتفة على أعناق الرجال المساكين العاجزين عن صد هجوم الإناث الكاشيرات! وفي مشهد آخر لا ضرر من امرأة تفتش الطريق "خارج" السوق في وعاء الرصيف وشعث الشارع؛ وفي مرمى من هب ودب من متسكعي الطريق، بينما الشر كله يتجسد "داخل" أمن السوق و"بين" أمان جدران محل تجاري مكيف يحميها من قيظ الحر أو برد الشتاء! وفي مشهد ثالث لا ضرر أيضا من امرأة تقف "داخل" سوق شعبي لتبيع الزبائن رجلا ونساء، بينما الشر المستطير والوباء المستفحل يكمن في عملها بائعة "داخل" سوق تجاري حديث، ليتغير حكم "داخل" هنا تبعا لطبيعة السوق ففي الشعبي مسموح وفي الحديث مرفوض! وسلسلة المتناقضات والمفارقات الممهورة بختم خصوصيتنا لا ترحم أيضا الشباب، ليصبح وجود البائع الشاب العازب "داخل" المحل مسموحا ومقبولا، وليصبح وجوده هو نفسه وبذات الصفات "خارج" المحل وفي السوق مشتريا أحد الممنوعات!

الحل الجامع المانع لتناقضاتنا العجائبية وفوبيا المرأة هو في قرارات حكومية ملزمة تقطع دابر الممانعات، وتفتح أبواب عمل جديدة للنساء في القطاعات الحكومية والمؤسسات الخاصة مساهمة في الحد من بطالة المرأة؛ وصولا إلى تطبيع العلاقات بين الجنسين لتحكم إلى الإنسانية أولا وأخيرا.

مستشفياتكم تغتال المرضى!

المصدر: جريدة الوطن الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2373>

تركي الدخيل

ملّ الناس من نقد المستشفيات الأهلية، فضلا عن نقد المستشفيات الحكومية. وذلك لاعتبارات كثيرة، منها: أن الشقّ أكبر من الرقعة، وأن الخرق قد اتسع على الراقع، وأن كل محاولات المسؤولين في الصحة لتزيين وسرد وإملاء إنجازاتهم على الإعلام بكرةً وعشياً قد صارت مملة، وبات الناس يخافون من الذهاب إلى المستشفيات. ربما دخلت إلى عملية "نزع اللوزتين" وخرجت أعمى، وربما ذهبت لعلاج فقرات الظهر وخرجت بكرسي أسود، تلك حقيقة نحن لا نبالغ، ولا نعطي نماذج خيالية، فقط يحتاج كل قارئ إلى أن يدخل في محرك البحث ويضع مفاتيح البحث الآتية: "خطأ طبي + السعودية!" ذكرت صحيفة "شمس" "أول من أمس أن مديرية الشؤون الصحية بالعاصمة المقدسة توعدت بالتحقيق مع أحد المستشفيات الخاصة الكبرى - على خلفية اتهامه بفصل أجهزة الإنعاش الطبي عن مريض، وإخراجه من غرفة العناية المركزة، وتركه بعضاً من الوقت في قسم الطوارئ قريباً من إحدى دورات المياه بعد قرار شركة التأمين بعدم تحملها أي مصروفات أخرى لعلاج بعد أن تجاوزت فاتورته 250 ألف ريال خلال ثلاثة أشهر من وقت تنويمه بالمستشفى . قلتُ: هل المستشفيات الأهلية دكاكين؟ وهل التعامل المادي الجشع مع مريض يكافح من أجل الحياة، ويبحث عن نسمة هواء، هل هذا الفعل من ضمن إنجازات الوزارة؟

أتساءل كثيراً عن الرقابة الصحية على مثل هذه التصرفات التي اشتهرت بها المستشفيات الأهلية، التي تُخضع وزارة الصحة لنفوذها المالي، وربما كان لوصول صاحب المستشفى ومركزه ومنصبه أثر على نجاته الدائمة من المحاسبة والعقاب.

الناس - أحيانا - يشعرون بالخوف من الشكوى، ويظنون أن شكايه المستشفيات أو وزارة الصحة فيها عمل خطير، بينما هي ممارسة مدنية متطورة أن يتعامل الإنسان مع أيّ مسؤول على أنه خادم له، وضع من أجل خدمته والسهر على رعايته. الوزير - أيّ وزير - لم يضعه الملك ليستعرض "زري" "البشت، وإنما ليقوم بخدمة الناس والسهر على احتياجاتهم .

قال أبو عبدالله غفر الله له: المتحدث الرسمي باسم المديرية قال: "إنه وفي حال ثبوت تورط المستشفى فيما نسب إليه فسيتّم اتخاذ أقصى العقوبات الجزائية بحقه. شددنا على أن حياة المرضى لا يمكن الاستهانة بها". وأتمنى أن لا أنشد يوما قول جرير :

زعم الفرزدق أن سيقُتل مريعا ... أبشر بطول سلامة يا مريع

بعد تقنين الفتوى: لماذا يخشى القضاة تقنين القضاء؟

المصدر: جريدة الوطن الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2380>

علي سعد الموسى

الأحكام القضائية لا تخضع للمعيارية المطلوبة، وهذا ما يهز هيبة القضاء ومصادقته أمام الجمهور، رغم أن القضاء نفسه بريء نزيه لسبب مقنع بسيط: أن القضاء والقضاة أنفسهم لم يعتمدوا هذه التباينات الجوهرية. أتختصر القصة التالية حيثية الحاجة لتقنين القضاء: ثلاثة من البالغين الراشدين مع اثنين من الأحداث الصغار سناً تورطوا في عملية سطو لسرقة محل تجاري في إحدى المحافظات، وتبعاً لأن المحافظة النائية عن مركز المنطقة كانت تقتصر إلى دار للملاحظة ليودع بها الحدثان، فقد تم نقلهما إلى العاصمة الإدارية للمنطقة، وبالتالي فقد حوكما على الجناية في دائرة قضائية مختلفة عن ذات الدائرة التي حوكم فيها البالغون الراشدون أمام قاضي المحافظة حيث وقعت الجريمة. وتبعاً لاختلاف دوائر القضاء فلم يصدر لذات الحادثة الجنائية حكمان مختلفان فحسب، بل مدهشان في أن واحد: المحكمة القضائية بالمحافظة تصدر حكمها على البالغين الراشدين بالسجن لستة أشهر، فيما يتلقى الأحداث حكماً بالسجن لعامين كاملين أمام قاضي المدينة (الأم الإدارية). (الأحداث الصغار يتلقون أربعة أضعاف عقوبة البالغين الراشدين، وهم جميعاً شركاء في ذات حدود ومعالج الحادثة الجنائية.

في القصة الأخرى تذكر الأخبار الصحفية أن مرتكبي حادث التحرش الشهير في نفق النهضة بالرياض قبل أعوام تلقوا ما يقارب عقوبة مضاعفة من السجن عن تلك العقوبة التي استحقها تعزيراً مرتكب الجناح الشنيع باختطاف طفل واغتصابه في منطقة أخرى رغم تباين - الجرمين - الذي يجنح فظاعة وإجراماً بحق الاغتصاب لطفل بالمقاربة مع جريمة تحرش بامرأة راشدة.

أحمل في أرسيفي أيضاً ما يبرهن على هذه المفارقات من الأحكام، وبالتحديد في جرائم الحدود والجناح الأخلاقي حيث القضاء فيها مقاربات توفيقية لرؤية القاضي الفاضل وتقديره للعقوبة حسب معالم الحادثة. وبالبرهان فإن حادثتي اختطاف واغتصاب لطفلين في سن الرابعة والسادسة في حادثتين منفردتين قد استلزمنا على التوالي حكماً بأربع سنوات (لمختطف الطفل ذي السنوات الأربع) وست سنوات لمرتكب الجريمة الأخرى، ومن المفارقة اللافتة أن الحكم بالسجن كان مطابقاً لسن الطفل المختطف. نعرف جميعاً أن كل فرد بيننا يستطيع أن يدلي بقصصه المماثلة، ومن بيننا أيضاً حتى هؤلاء القضاة الأفاضل الذين يستطيعون هم أيضاً أن يسردوا مثل هذه الشواهد. لست بأول من يشير إلى مثل هذه القصص القضائية، ولكن: أنا أجزم تماماً أن الأفاضل من القضاة هم أول ضحايا عدم التقنين لأن هذه التباينات في الأحكام القضائية لذات الجرائم المتناسقة في حيثياتها وظروفها لا تعطي إلا الإشارة السلبية التالية: أن الأحكام القضائية لا تخضع للمعيارية المطلوبة، وهذا ما يهز هيبة القضاء ومصادقته أمام الجمهور، رغم أن القضاء نفسه بريء نزيه لسبب مقنع بسيط: أن القضاء والقضاة أنفسهم لم يعتمدوا أو يتقصّدوا هذه التباينات الجوهرية في الحكم المختلف على قضايا متشابهة. القضاء والقضاة هم أول الضحايا لأن هذه النتيجة لم تولد شيئاً سوى الانطباع العام السائد بين الجمهور بأن القاضي في كل الأحكام لا شيء لديه ليجهّد فيه قضاء سوى الخيارات اليومية المتاحة بين حزمة من العصي للجلد بالأرقام وبين حزمة أخرى من الأيام والشهور والسنين ليستل منها ما شاء بحسب رؤيته وتقديره للواقعة. هذا هو الانطباع الجماهيري عن وظيفة القضاء وبهذا الانطباع تبدو وظيفة القضاء (مهنة لا مسؤولية) واحدة من أبسط المهن وأكثرها سهولة، وبهذا الانطباع للرأي العام، فإن ذات الرأي العام لم يعد يعتقد أن القضاء اختصاص وعلم ودراسة بقدر ما هو رؤية تقديرية لا تحتاج أكثر من شخص يملك فراسة الخيار بين حزم العصي والأيام، ثم يحكم بها وفقاً لتقديره للحادثة أمامه. لاحظوا أنني أتحدث عن تباينات القضاء في مسائل الحدود والجناح الأخلاقي فقط.

ما الذي تحتاجه خطوة جريئة لتقنين القضاء بعد هذا الجدل الطويل الذي لم ينته من عقود حول هذه المسألة؟ تحتاج أولاً أن يفهم القضاة الأفاضل أنهم ضحايا عدم التقنين لأنهم ضحية الانطباع الجماهيري عن القضاء في حيثيات الواقع. تحتاج ثانياً لأن يتفهم الجهاز القضائي أن الجهاز هو أيضاً الضحية لأن ذات الانطباع الجماهيري يطبع في الأذهان أن القضاء مجرد تقوى وفراصة لا اختصاص ومهنة وبحث. تحتاج ثالثاً إلى بث الأمان للقضاء والقضاة أن التقنين لأحكام القضاء لن يسلب من القاضي حدود صلاحياته وهوامش قدرته على الاستنباط والاجتهاد. القانون والنظام المكتوب وكذا التدوين في كل مناحي العمل الإداري، في القضاء أو في غيره، دائماً ما تبث في المسؤول رسالة خاطئة في أن كتابة القانون وتحديد أطر الصلاحية وتدوين منهاج عمله اليومي المعتاد وفق رسم وبند وفقرة واضحة محددة تحيل الفرد القائم على رأس المهمة إلى مجرد آلة تسيير للعمل وتطبيق إجراءات روتيني له، ولهذا يهرب أي مسؤول من حتمية التدوين للصلاحيات والقانون ويتهرب دوماً من الالتزام بحرفية المنهج الإداري ولا ينظر بإعجاب إلى إضبارة الأنظمة واللوائح على طرف طاولته. هذه هي المخاوف الجوهرية التي لا أساس لها في البرهان والواقع اليومي، ولعله لهذا يبدو القضاء في كل بلد ومجتمع صفوة العقول ومحل الإعجاب، لا لأنهم صفوة العقول فحسب، بل لأنهم يحملون القانون: أصعب العلوم وأعقدها وأكثرها بريقاً في انطباعات الرأي العام.

أبناء يحرقون بالنار

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 3388
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100926/Con20100926374100.htm>

عبدالله مغرم

قضايا مفجعة، أبناء يحرقون بالنار ويشربون عنوة الماء الحارق ويضربون ضرباً مبرحاً ويكبلون ويسجنون في البيوت، وترتكب كل هذه الحماقات باسم التربية، وهي بريئة من ما يقترفه الحمقى باسم التربية ويزعمون أن ما يقومون به هو واجب التربية والتنشئة الصالحة - شرفها الله عما يفعل الظالمون - .

تستيقظ بعض الأسر على هروب بناتهم دون أن يكلفوا أنفسهم قبل أن يحدث ذلك التفكير في الطريقة التي عاملوا بها بناتهم! هل هي طريقة إنسانية أم طريقة تعتمد على القسوة المرفطة إلى الدرجة التي تجعل من الفتاة أن تقبل بجحيم الشارع وما يتبعه من أذى تدركه إدراكاً كاملاً وتقدم عليه هرباً من جحيم واقعها في منزلها.

إننا بكل أسف ضحايا موروثة اجتماعية فرضت على هيبة الرجل في منزله واجب السيطرة بكل الطرق، دون أن يضعوا اعتبارات لإنسانية الإنسان وحماية الطفولة من التعذيب والعنف المفرط إلى الدرجة التي تجعل من بعض الآباء والأمهات يقدمون على التعذيب والعنف بكل افتخار وحزم!.

إن ما تناولته الصحف خلال الأيام الماضية لغيض من فيض من قضايا العنف الأسري والتي لا يستطيع الكثير من الأبناء والبنات البوح بها خشية من العقاب الذي ينتظرهم في حال التجرد بالبوح بما يتعرضون له من صنوف التعذيب، وما هذا التعذيب والعنف الذي يمارس إلا صفات مكتسبة من الآباء أو الأمهات في سنوات طفولتهم حملوه معهم ويقدمونه لأبنائهم كطرق تربية عقلانية حكيمة بكل أسف.

من حق أي إنسان أن يتساءل ليس مجتمعنا كغيره من المجتمعات يعج بالمرضى والمعتدين نفسياً؟ وهم من يرتكب المجازر الأخلاقية والعنف بأنواعه تجاه أبنائهم وزملائهم والمجتمع! فلماذا لا تقوم أقسام علم النفس وعلم الاجتماع بقياس نسبتهما واقتراح الحلول؟ وأين دور وزارة الشؤون الاجتماعية في التوعية؟ وكيف ستنجح جهود وزارة التربية والتعليم في ترسيخ قيم التربية وست سنوات عجاف تمر على الأطفال وتتزع منهم براءة الطفولة وتزهدهم في الحياة قبل أن يتواجدوا على مقاعد الدراسة، والمبكي أن وصل العنف ببعض الأطفال بأن يحرموا من التعليم النظامي في سنواتهم الأولى لتحويلهم كخدم في منازل أزواج أمهاتهم وغيرها من القضايا التي تجعل من كل إنسان يفكر في مستقبل الوطن والأجيال القادمة في ظل هذه المدارس التربوية التي لم تقدم سوى الإحباط والتقليل وضياع الهمم وصناعة العنف.

إجراءات الجمارك للحد من الغش التجاري

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010 العدد 13877

<http://www.al-jazirah.com/20100926ec11.htm>

د. محمد عبدالرحمن الشمري

ترجع الجمارك السعودية تنظيم المنتدى العربي الثاني لحماية المستهلك من الغش التجاري في مدينة الرياض في العاشر من شهر أكتوبر المقبل تحت شعار « 10 - 10 - 2010م وذلك من خلال اكتمال بنيتها الأساسية في تطبيق (عشرة) إجراءات احترازية لسلامة الواردات من الغش التجاري.

وحسب التصريح الذي نشر في الصحف كان المنتدى العربي الأول لحماية المستهلك من الغش التجاري والتقليد الذي نظمته مصلحة الجمارك السعودية عام 2008م قد حقق نجاحاً كبيراً على جميع المستويات المحلية والعربية والدولية من خلال بلورة رسالة واضحة تمثلت في التزام وحرص المملكة على مكافحة الغش التجاري والتقليد والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية إضافة إلى توعية المستهلك بالعواقب الوخيمة المترتبة على استخدامه للبضائع المقلدة أو المغشوشة، وإيجاد شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تبادل المعلومات والخبرات بشأن أفضل السبل لمكافحة هذه الظاهرة.

شيء جيد إن كان مؤتمر 2008م قد حقق تلك النجاحات الكبيرة!.. لكن المستهلك، وأصحاب المصالح في التجارة المشروعة، يتطلعون إلى نتائج عملية ملموسة تقيهم الأضرار الفادحة جراء انتشار تداول السلع المقلدة والمغشوشة، وعدم إضاعة المزيد من الوقت في عقد المؤتمرات والندوات حول هذه القضية. وما دامت الجمارك ستفصح عن تطبيق عشرة إجراءات احترازية لسلامة الواردات السعودية، فهذا إنجاز عظيم يستحق عقد منتدى 2010 لكي يأخذ الجميع علماً بتلك الإجراءات خاصة الموردين من بعض الدول المجاورة الذين يغرقون السوق السعودية بالبضائع المقلدة. التعليق الذي يمكن أن نورد هنا أن المملكة عضو في منظمة التجارة العالمية، وهي ملزمة بتطبيق الالتزامات العامة لتنفيذ حماية حقوق الملكية الفكرية، واتخاذ تدابير فعالة ضد أي تعد على تلك الحقوق وفقاً للقواعد التي تضمنتها لائحة التدابير الحدودية التي تهدف إلى كشف ومنع دخول السلع المقلدة أو التي تنتطوي على انتهاك لحقوق الملكية الفكرية. والجمارك ملزمة بتطبيق تلك القواعد بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وإذا كانت جهود الجمارك في مجال مكافحة الغش التجاري جوهرية ومهمة، فإن تلك الجهود وحدها غير كافية للتصدي لهذه المشكلة. فهناك غش تجاري محلي لم يرد عبر الحدود. ونظام لمكافحة الغش التجاري غير مفعّل على نحو ما يجب. وجمعية لحماية المستهلك ذات جهد متواضع، ومستهلك لا يعي حقوقه، وإن طالب بحمايتها فالإجراءات عسيرة ومكلفة. ختاماً نتمنى أن يكون هذا المنتدى العربي هو الأخير. فما لدى الآخرين من إجراءات وتجارب نعرفها جيداً، ولن تضفي لنا الكثير. فالمطلوب تقوية النظام الداخلي لمكافحة الغش التجاري، وتفعيل دور الجهات المعنية بتطبيقه. وأن يكون لجمعية حماية المستهلك دور في هذا المجال على نحو ما تطبقه مثيلاتها في بعض الدول التي تهز أركان أي منشأة تجارية بمجرد مكالمة هاتفية.

العاطلون قنابل موقوتة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 17321
<http://www.al-madina.com/node/266056>

عبد العزيز علي السويد

أعلن مركز الإحصاءات والمعلومات السعودي أن معدل البطالة في صفوف الشباب السعودي ذكورا وإناثا صعد إلى مستوى 43.2% للأعمار ما بين 20 و 24 عامًا خلال عام 2009. وذكرت دراسة للمركز أن البطالة بين السعوديين بشكل عام ارتفعت العام الماضي إلى مستوى 10.5% من مستوى 10% الذي سجل في العام 2008. ويأتي ارتفاع البطالة رغم اعتماد الحكومة لإجراءات تهدف إلى سعودة الوظائف، وتقليل الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية. كما أشارت الدراسة إلى أن عدد العاطلين عن العمل من السعوديين قد بلغ العام الماضي 448547 عاطلاً أي بزيادة 32197 شخصاً عن العام الذي سبقه. ووصل معدل البطالة بين الرجال 6.9% مقارنة مع 6.8% في العام 2008، في حين سجل في صفوف النساء 28.4% العام الماضي ارتفاعاً من مستوى 26.9% الذي سجل في 2008. وينتظر أكثر من 400 ألف سعودي هم العدد التقديري للعاطلين عن العمل في المملكة للوقت الذي يصدر فيه مجلس الشورى توصيته في شأن آلية تتيج لهم الحصول على إعانة من الدولة بحدود ثلاثة آلاف ريال شهرياً، بحسب ما قالت مصادر وثيقة الصلة بالمجلس وهو المقترح الذي تقدم به العضو سالم المري في أيار (مايو) الماضي. وتشير المعلومات إلى أن فرص إقراره ضئيلة للغاية. وأكد المتحدث باسم مجلس الشورى الدكتور محمد المهنا لجريدة «الحياة» اللندنية، أن الموضوع أحيل إلى لجنة الأنظمة والإدارة التابعة للمجلس لدرسه، وأخذ آراء المعنيين وذوي الاختصاص في الجهات ذات الصلة، وأشار إلى أن دراسة حول المقترح من الجوانب كافة ستقدم، ومن ثم سترفع للهيئة العامة للمجلس لإدراجها ضمن جدول الأعمال ومناقشتها، وهي الجهة المختصة لتحديد الوقت الذي يدرج فيه المقترح من أجل التصويت عليه. ولم يحدد المهنا الوقت المحتمل لمناقشة المقترح، ولكنه ألمح إلى أنه لن يناقش بعد إجازة عيد الفطر مباشرة. وتشير إحصاءات وزارة العمل إلى أن 142 ألفاً تقدموا إلى وظائف في مكاتب الوزارة. ولا يشمل الإحصاء من تقدموا إلى وظائف عن طريق وزارة الخدمة المدنية، ولا الذين تقدموا إلى الوزارات مباشرة طالبين توظيفهم. ويرى مؤيدون أن من شأن رواتب العاطلين أن تعينهم على صعب المعيشة، وأنها ستكون قليلة، ولن تغني عن البحث عن عمل، فيما يرى معارضون أن هذا الراتب سيزيد العاطلين خملاً، ويقتل فيهم الرغبة في العمل ما دام ثمة دخل مضمون، وإن يكن قليلاً. العاطلون عن العمل رجالاً ونساءً، قنابل موقوتة، إنهم عيال على المجتمع، ولأنهم بدون إنتاجية، وبدون عمل، يعني أنهم أسرى الهواجس والظنون السوداء، والمنزلات الخطرة على أنفسهم وأهليهم ومجتمعهم، فإن كان الشباب والفراغ (المال) مفسدة للمرء أي مفسدة، فإن الفراغ وعدم العمل مع ضيق ذات اليد، أشد فتناً بالمرء، وإفساداً لقيمه وأخلاقه. الإرهابيون كانوا أسرى فكر ضال، فكانت النتائج مدمرة، والعاطلون أسرى الاحتياج الفعلي لقيمة الحياة، وقيمة العمل، وقيمة المشاركة في البناء الاجتماعي، فماذا تفعل الأيام والكوابيس والخواطر المزعجة والكآبة بشاب أو شابة تخرجاً من الجامعة، وانتظراً طويلاً إيجاد فرص عمل يعيشون حالة على أسرهم، إنهم ينظر الناس خائبون، هذا الشعور لا بد أن يجد متنفساً، وهنا يقبع الشيطان في انتظار شرارة اتلاف نفس شابة، وروح طموح، تواقّة للعمل والإنتاج من أجل مستقبل آمن. في الدول الفقيرة قد تعذر الحكومات، عن توفير فرص العمل للعاطلين، لكن في الدول الغنية، يعتبر ارتفاع نسبة البطالة سوءاً في التخطيط الإستراتيجي لموارد التنمية البشرية والمشروعات، ما لم تلح في سرعة إيجاد فرص عمل، فزيدوا عدد السجناء ومستشفيات الصحة النفسية، فالبطالة أكثر شراسة وخطراً من الأمراض والأوبئة، وأزيد ضرراً من المخدرات على المجتمع، إن الشباب العاطل ألغام مدفونة في بيوتنا وشوارعنا.

لوزارتي الداخلية والعدل: عاقبوا المغفلين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2400>

قينان الغامدي

هناك مقولة شائعة تقول (القانون لا يحمي المغفلين)، وهي مقولة غير مقنعة، فغير المغفلين أقل حاجة لحماية القانون من المغفلين الذين إذا لم يحمهم القانون فمن يحميهم؟ ولكن كيف يستطيع القانون حماية المغفلين الذين يجري استغلالهم بعيدا عن عين الرقيب، أي أن القانون لا يعلم عنهم إلا بعد أن تقع الفأس في رؤوسهم .

ومع الأسف أن المغفلين كثيرون، ويتكاثرون بصورة تدعو للدهشة، ومن لا يصدق فليقدم تفسيرا مقنعا عن هؤلاء الذين تنادوا ليدفعوا 300 مليون ريال لهامور مساهمة وهمية في المدينة المنورة، وذلك حدث بعد سلسلة مساهمات وهمية كثيرة علم بها القاضي والداني، ابتداء بمساهمات - سوا - ومرورا بالعقار وانتهاء بالبيض وغيره، وما زال هواميرها في السجون، وقضاياها في المحاكم، وضحاياها ينتظرون الفرج بعد أن فقدوا أموالهم في ظلام الطمع بعيدا عن أعين القانون، هذا القانون الذي مهما بلغت قوته وقسوته فإنه يستحيل عليه القضاء على النصابين طالما هناك مغفلون يمدونهم بكل ما يشجع غيهم وانتهازيتهم، فيماذا تفسرون تكاثر هؤلاء المغفلين الطماعين؟

أسأل وأنا أعرف أن كثيرين سيقولون هؤلاء ضحايا ولا بد من توجيه الملامة والعقاب للنصابين وللقانون الذي ليس رادعا بصورة كافية، ومع تقديري لمن يقول ذلك، أريد أن أسأله هل هناك نصاب يجمع كل هذه الملايين في الخفاء وهو لا يعرف مصيره إذا انكشف أمره، ثم ماذا تريد من القانون أن يفعل أكثر من ملاحقة هؤلاء وسجنهم، وإعادة ما تبقى معهم من أموال إلى ضحاياهم، هذا إذا بقي معهم أموال ولم تختف بصورة أو بأخرى؟ وقد يقول قائل ولماذا تختفي الأموال؟ وهو سؤال وجيه، لكن الأكثر وجاهة منه، لماذا تدافع هؤلاء المغفلون للمساهمة بصورة سرية وغير نظامية؟ إن المطالبة بمعاقبة النصابين أمر مفروغ منه ولا يحتاج نقاشا، ولكن كما قلت قبل قليل لن يتوقف النصابون طالما هناك مغفلون الأمر الذي يستدعي قانونا لردع المغفلين، أو لتنبههم على الأقل حتى يتوقف تكاثرهم أو يتحول إلى التناقص لأنهم هم المنع الذي يتدفق منه النصابون، فما هو هذا القانون الكفيل بردع المغفلين عن ظلم أنفسهم؟ هل يكفي أنهم خسروا أموالهم، وأصبحوا شبه يائسين من استعادتها؟ لا أظن هذا يكفي، والدليل أنهم يعلمون عن السوابق في هذا المضمار الوهمي ومع ذلك ساروا فيه، ولهذا ولأن وزارتي الداخلية والعدل هما الجهتان اللتان تتحملان وزر ومشاكل هذه الغفلة المتزايدة فإنني أقترح عليهما دراسة الأمر ووضع نظام يعاقب كل من يدخل في مساهمة غير مرخصة من الجهات الرسمية، وذلك قياسا على الحديث (انصر أخاك ظالما أو مظلوما)، والمغفلون بحاجة ماسة لمن يأخذ على أيديهم، ويصنع لهم وقاية من ظلمهم لأنفسهم، ولعل العقوبة تساهم بفعالية وتنتهي مسخرة هذه المساهمات الوهمية عن طريق كبح جماح المغفلين الواهمين.

مدارس ... تتحول إلى سجن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 15435

<http://www.alriyadh.com/27/09/2010/article562695.html>

د. محمد ناهض القويز

في حركة غير مسؤولة وغير مسبقة أقدمت (مدارس للبنات) على حشر الفتيات في صالات ومنعهن من الدخول للفصول في أول يوم دراسي، إلا بعد تسديد رسم إعادة التسجيل مع العلم بأنهن لسن مستجدات. ولم يسبق للمدرسة أن طلبت كتابيا مقدم قسط لهذه السنة.

هذا التصرف هو امتداد لحالة الانحدار التي صاحبت التغييرات الكثيرة التي مرت على المدارس برغم زيادة الرسوم غير المبررة.

كما أنه تصرف يفتقر لأدنى درجات الحضارة دع عنك التربية التي تدعيها المدارس وتتشدد بها.

بل هو تصرف ينحدر إلى إدراج الطالبات إلى مادون مستوى الأدمية.

في البداية منعهن من الخروج من المدرسة، بمعنى آخر سجنوهن سجنا جماعيا، ثم رفضن طلبات بعض الطالبات للتحديث مع مديرة المدرسة، مما جعل عددا غير قليل من الطالبات يمتنع عن الذهاب إلى المدرسة في اليوم التالي.

حاول أولياء الأمور الاتصال بإدارة المدارس ولم يتمكنوا.

ولئن كانت المدارس تشتكي من عدم سداد بعض أولياء الأمور فعليها أن تتعامل معهم بحزم، ولكن أن يُعمم ذلك على الطالبات فما عسانا أن نقول.

هل هو استغلال لضعف الطالبات وقلة حيلتهن.

أم أنها "بلطجة" من نوع آخر؟

إننا نطالب المدارس بالاعتذار عن هذا التصرف للطالبات، ورد اعتبارهن.

كما نطالب المالك بمعاينة المتسبب.

ونطالب وزارة التربية والتعليم بمحاسبة إدارة المدارس ومالكيها ومعاقبتهم ماليا، وأخذ التعهد عليهم بعدم تكرار ذلك.

وما بقاء بناتنا لديكم لجودة فيكم ولكن كما قال المثل "مالذي صبرك على المرّ فقال الأمر منه".

أول المتحرشين

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 13878

<http://www.al-jazirah.com.sa/20100927ms7d.htm>

سعد الدوسري

لن يكون بالإمكان الحصول على إحصاءات محلية دقيقة حول ظاهرة التحرش الجنسي في أماكن العمل، وهي ظاهرة بدأت تشغل حيزاً كبيراً في اهتمامات الرأي العام العالمي، كونها تؤثر سلباً على الموظفين، وتقيد عطاءاتهم الوظيفية، وربما تتسبب في تركهم للعمل أو في إصابتهم بحالات نفسية تجعلهم غير قادرين على التعايش مع الناس داخل أو خارج المكتب.

لماذا لا نستطيع الحصول على الإحصاءات الدقيقة؟! لأن الموظف حينما يتحرش بزميلته أو مرؤوسته أو المتقدمة للعمل عنده، فهو بذلك يستغل سلطته الذكورية أو سلطته الوظيفية، وهو يعرف تمام المعرفة، أن الفتاة أو السيدة لم تحصل على العمل أو لن تحصل عليه إلا بشق الأنفس، ولذلك فإنها لن تبلغ عن هذا التحرش، حرصاً منها على لقمة عيشها، أو لكونها امرأة فاقدة السلطة لا تحب أن تحوم حولها شبهة جنسية.

من هذا المنطلق، فإن الوسيلة الوحيدة لحماية بناتنا وأخواتنا من هذه الظاهرة المستجدة، هي تأسيس رقم هاتفي مجاني، يتم فيه تسجيل صوتي لكل محاولات التحرش بالموظفات، وأن تقوم جهة مختصة بالتعامل مع التسجيل بكل سرية، ودون أن يشعر المتحرش، إلى أن يتم الإيقاع به. وحينما يقع واحد أو اثنان أو ثلاثة موظفين، وينالون جزاءهم الرادع، فإن الآخرين سيعملون ألف حساب قبل أن يفكروا بممارسة هذا الفعل المريع الخسيس والدنيء، والذي يباركه بعض المدراء، والذين حينما تسألهم: «هل ترضى أن يتحرش أحد موظفيك بابنتك»، يرد عليك: «أنا أصلاً لا أرضى أن تعمل ابنتي هنا»!

إن مثل هذا المدير المتناقض، الذي نشأ وهو يسمع حديث رسول صلى الله عليه وسلم: «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته»، والذي في نفس الوقت لا يحرك ساكناً وهو يرى موظفيه وهم يتحرشون بموظفاته، يجب أن يكون أول المتهمين بجريمة التحرش.

200 مليون ريال بس!!

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 13620
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13619&I=787432&G=1>

د. عبدالله الطويرقي

200 مليون ريال بس وجدت في حساب قاض بالمدينة المنورة.. طبعا ممكن يكون وارث له عن اهله سيولة او الله منعم عليه بأصول صلبة تدر عليه مداخيل شهرية خرافية، وهو امر طبيعي في البلد خاصة مع ربحية تجارة العقار المجنونة وإقطاعي الأراضي وهوامير المساهمات.. ومسألة يا إخوة في غاية البساطة هنا ان يصبح أي مواطن مهما كانت عقلانيته رأسمالي بين عشية وضحاها لميوعة الأنظمة وضعف الرقابة على تطبيقها وسهولة الضحك على الناس ووجود مرتزقة مال واعمال لديهم علاقات نافذة في العديد من الجهات ولمصالح العامة ويستخدمون كل اشكال الممنوع من رشاوى وهدايا ومصالح من كل شكل ونوع للوصول لغاياتهم.. بس تصبح المسألة فيها نظر لما يكون صاحب الـ 200 مليون موظف حكومة وراتبه لو جمعه من تاريخ تعيينه في الوظيفة لغاية سن التقاعد ما يصرف منه ولا هلة فبالعزايير يجمع الرجل في حدود الـ 5000,000 ريال طيلة كرف سنين الوظيفة.. من اسبوع تقريبا نشرت صحيفة محلية عن فساد مالي وإداري في محكمة بالمدينة المنورة ألقى فيها القبض على مجموعات عمل من موظفي المحكمة شغالين على شوية صكوك استحكام لأراض من فترة وعلى رأسهم اخونا القاضي صاحب الـ 200 مليون ريال لله دره ..قبل ذلك اطاحت المباحث الإدارية بمجموعة من كتاب عدل في جدة حسابات الشباب حسب ما تواتر من اخبار انها في المتوسط - ويتقديرات متحفظة- من الـ 200 مليون وطالع على خلفية كارثة سيول جدة الحالمة.. طيب هذا وغيره اعتقد انه شيء يروّع خاصة وان المسألة هنا لا تتعلق بحقوق عامة وخاصة وتلاعب بمصالح للدولة ومكتسبات المواطنين، وإنما بأشخاص لهم مكانة رفيعة في جهاز عدلي معني برد المظالم والحفاظ على الحقوق في البلد.. يعني إذا وصل الفساد لهذا الدور فمن باب اولي ان لا ننتظر الا الأسوأ بكل تأكيد.. قد تتساءلون معي اين هي الرقابة والمتابعة والتفتيش داخل الأجهزة العدلية؟! وهل لو كانت تعمل بشكل سليم كان من الممكن لأجهزة امنية خارج الجهاز الكشف عن هكذا خروقات مالية مخيفة بين من ينتسبون لهذا المرفق الحساس مثلما حدث في المدينة وفي جدة وغيرها..؟! طبعا ارقام بعشرات وملايين الريالات يتعاطى بها الشباب في قطاع كهذا لا احد يقول لي إن هناك ضبطا وربطا وتفتيشا ورقابة داخل الجهاز وإن كانت موجودة فهي مجرد لوحة ومكاتب وشغل تشبيك على دوامات الشباب وتأديب من يلزم تأديبه إداريا من العاملين.. انا اقول يا اخوان ان الطبيعة البشرية واحدة ومسألة تنزيه قطاع وإعطائه حصانات ومزايا واستثنائه من مسائل الرقابة والمتابعة الصارمة لأي جهاز اخر في البلد تحت ذريعة ان لا سلطة على هذا المرفق اعتقد انه تحتاج لوقفة جادة وإعادة نظر. لنرصد فقط حجم الانتهاكات لحقوق الدولة والمواطنين التي ترتبت على تحصيل الشباب لهذه الثروات غير المشروعة، بل والأضرار التي تلحق بمؤسسات الدولة ماليا وإداريا عندما تنخرط الحكومة في معالجة الأضرار التي تسبب فيها كل هذا العبث بالمصالح العامة والخاصة!! مسألة بلا شك ليست بالهينة والتقليل منها تحت بند الشذوذ والخارج على المألوف وان القاعدة تمام التمام اعتقد انها غير قابلة للصرف ابدًا لا علي ولا على ابسط البسطاء من الناس.. منطق الأشياء يقول يا سادة يا كرام السلطة المطلقة مفسدة مطلقة ومن لديه عكس ذلك ليقنعنا به.. والله الأمر من قبل ومن بعد!!

إعلانات سداد الديون

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ. الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 3390
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100928/Con2010092837448.htm>

خالد أبو راشد

بدائية، كل عام وأنتم بخير، وأعتذر على عدم التواصل في الفترة السابقة لإعطائكم فترة من الراحة أثناء الإجازة الصيفية، حيث لا يستساغ التمتع بإجازة صيفية مع استمرار مقالات تتناول القضايا والمشاكل.

وحين عودتي للمملكة تفاجأت أثناء إطلاعي على بعض الصحف بإعلانات تصل إلى صفحة كاملة لمجموعة من المؤسسات والأفراد تتولى سداد الديون، حيث لا أعتقد أن تلك المؤسسات، وكذلك الأفراد حصلوا على التراخيص اللازمة التي تعطيهم الحق في إجراء التعاملات المالية مع الغير وسداد ديونهم، بل والأكثر من ذلك هي طريقة الإعلان المثيرة للريبة، حيث تجد أن بعض الإعلانات لا تتضمن إلا اسم المعلن الأول فقط (الاتصال على فلان) ورقم جواله وليس ذلك فحسب، فهناك أيضا إعلانات لا تتضمن حتى الاسم الأول وإنما (أبو فلان)، فهل بلغ الأمر إلى أن يكون هنالك تعاملات مالية قد تصل إلى ملايين الريالات وقد تمس الآلاف من أفراد المجتمع دون رقيب، بل حتى دون الإشارة إلى الأسماء الكاملة أو حتى الناقصة وإنما الاكتفاء بكتابة (أبو فلان)؟

جميعنا عشنا قضايا المساهمات الوهمية وكان العتب على السماح لبعض الأفراد أو المؤسسات بالإعلانات في الصحف دون الحصول على التراخيص اللازمة، وها نحن الآن أمام مرحلة جديدة وهي إعلانات سداد الديون والتي يقوم بها فلان - وأبو فلان - وعلى الرغم من أنني لا أتهم أي معلن منهم بالنصب أو الاحتيال إطلاقا، ولكنني أتساءل فقط عن مدى حصولهم على التراخيص اللازمة لإبرام التعاملات المالية؟

سؤال آخر يفرض نفسه فيما إذا حصلوا فعلا على تلك التراخيص (وإن كنت أشك في ذلك)، فهل تلك التراخيص تسمح لهم بالإعلان في الصحف تحت مسمى (أبو فلان)؟

أتمنى التنبيه لهذه المسألة مبكرا قبل فوات الأوان.

* المحامي والمستشار القانوني

رمضان والقانون والقضاء والمحامون

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ الموافق 28 سبتمبر 2010

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2415>

ماجد محمد قاروب

لماذا لا يكون العمل القضائي في رمضان منصباً على إجراءات التوفيق والتسوية؟ لماذا لا تخصص الجلسات القضائية فيه لإجراءات الصلح؟

تعجبت كيف أن يمر شهر رمضان الكريم دون أن نستفيد منه، ففي رمضان تعزيز المحبة والإخاء والسلام عوضاً عن الخصومة والبغضاء، وتساءلت ونحن نملك في الشريعة مقومات الصلح والتسوية والوساطة بالإضافة إلى التحكيم . لماذا لا يكون العمل القضائي في رمضان منصباً على إجراءات التوفيق والصلح والتسوية؟ لماذا لا نستغل العلم الشرعي لقضائنا بحيث تخصص الجلسات القضائية في رمضان لإجراءات الصلح والحث عليه بين الخصوم خاصة في القضايا ذات الطابع العائلي في التركات والميراث والطلاق والحضانة والنفقة وعضل الفتيات والعنف الأسري مع تعزيز دور لجان إصلاح ذات البين.

كما يمكن للغرف التجارية أن تفعل اختصاصاتها في التسوية والصلح بين التجار بالاستعانة بأهل الخبرة والمحامين أو لجان المحامين بالغرف ليساهموا في تقريب وجهات النظر والعمل على خلق مناخ مناسب للصلح والتوفيق وللتسويات الودية عوضاً عن تقديم المذكرات القانونية، ولعل ذلك يفيد في تقنين وسائل بديلة لحل المنازعات تتبع من تعاليم الدين وقيم وأخلاق المجتمع المسلم، وفي ذلك إسهام طيب في أعمال الخير الرائعة في رمضان نهله فيه من رحمت هذا الشهر الفضيل لحل المشاكل العائلية والتجارية والاقتصادية ليعم الخير في شهر الخير ليكون موسماً حقيقياً للمودة وإصلاح ذات البين.

والأسرة نواة المجتمع بكل فئاته وأطيافه الذي يجب أن يسعى إلى عمل كل شيء طيب وأي شيء صالح للحصول على الثواب في رمضان الخير والبركة أعاده الله على المسلمين بالخير والبركات. ولعل أئمة وخطباء المساجد يساعدون على هذا الخير في لقاءاتهم بالمصلين بحث المسلمين والعباد على التراحم والتآخي والتسامح في رمضان.

وهمسة لإخواني رجال الأعمال وغيرهم من المحسنين ممن يخرجون الصدقات والزكوات والتبرعات في هذا الشهر الفضيل لا تنسوا عمالك وموظفيكم في خضم مصروفات عطلة الصيف التي تداخلت مع رمضان وتوزيع الصدقات والتبرعات والزكاة وسلموهم رواتبهم ومستحققاتهم فقد أمر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بأن يأخذوا حقوقهم قبل أن يجف عرقهم وأكد نظام العمل على وجوب حماية الأجور بالسداد في المواعيد وأعتبر بأن التأخير مخالفة يعاقب عليها نظام العمل بالغرامة والعقوبة.

في رمضان فرص كثيرة وكبيرة لنا كمجتمع مسلم لمراجعة أعمالنا وتصرفاتنا وعاداتنا وتقاليدينا في كل أمور الحياة لنخرج من هذا الشهر أفضل من الأعماق عما دخلنا به الشهر، ونحن القضاة وزملائي المحامون وأصدقائي وإخواني من رجال القانون لا نختلف عن غيرنا في وجوب إحداث هذه المراجعة للنفس حتى نحصل على أجر الشهر ونخدم المجتمع وتكون لنا في رمضان أدوار في التوفيق والصلح والتسوية والوساطة نكسب فيها لأخوتنا وأيضاً لديننا سائلاً المولى عز وجل أن يعيد علينا والمسلمين رمضان أعواماً مديدة بصحة وعافية وأجر كريم. ولعلي أعتبرها دعوة إلى المجلس الأعلى للقضاء وديوان المظالم ووزارة العدل والغرف التجارية ومجلسها الموقر ولجان إصلاح ذات البين لتبني هذا الطرح ليطبق من رمضان القادم.

امراة بلا وظيفة ولا ضمان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 17322

<http://www.al-madina.com/node/266194>

أ.د. نجاح أحمد الظمار

رأيتها والقلق يكسو ملامحها.. والحيرة تسكن عينيها، وهموم الدنيا ترفرف على رأسها، ومع هذا كانت تتحدث بنبرة إيمانية عالية، لكنها تريد من يساعدها للخروج من الدائرة المغلقة التي مازالت تدور فيها.. ولا أكتفكم سرًا بأنني أصيبت بالحيرة أكثر منها، ما أعجزني عن تقديم المساعدة الفورية لها، فاستجذت بقلمي لعل مسؤولاً، أو شخصاً متخصصاً في القانون يساعدها. حكايتها أنها كانت موظفة رسمية في جهة أمنية على المرتبة السادسة، وتتقاضى راتباً جيداً، وكان ذلك قبل حوالي أربع سنوات، ثم كتب الله لها الزواج، فقدّمت استقالتها لجهة عملها كتابية، غير أنها مثل الكثيرين الذين يتقنون في المجهول لم تحتفظ بصورة من تلك الاستقالة، إمّا جهلاً منها، وإمّا لتقتها العمياء في إدارتنا المصونة، وما هي إلا شهور قليلة حتى انفكت عرى ذلك الزواج، وكان الانفصال والطلاق شأنها شأن كثير من الزيجات في عصرنا الحالي. وبعد أن ضاعت تلك الوظيفة من يدها، وفي ظل شح الوظائف، وانتشار البطالة حتى في صفوف المهندسين والأطباء، كان من سابع المستحيلات أن تجد وظيفة تكفل لها عيشة كريمة، وهي من تحمل الشهادة الابتدائية؛ لذا بعد أن أعياها البحث يمت وجهها نحو الضمان الاجتماعي الذي طلب منها ما يثبت أنها غير عاملة، فذهبت إلى مقر عملها، وطلبت منهم إخلاء طرف، أو ما يثبت أنها ليست على رأس العمل، ففوجئت بمفاجأة سارة وضارة، فراتبها مازال يُصرف شهرياً ومستمرًا منذ 4 سنوات ففرحت، وطلبت إرجاعها إلى عملها، وكانت المفاجأة الضارة فقد رفضوا إرجاعها بحجة انقطاعها عن العمل، وعدم تقديمها لاستقالة خطية؟!.. فأكدت لهم أنها قدمت استقالتها، ولكنها لم تحتفظ بصورة منها.. وهكذا ضاعت منها مساعدة الضمان، فأخذت تبحث عن وظيفة أخرى في مؤسسات التعليم، فنعتوها بالمحتالة، فهي تشغل وظيفة أمنية براتب جيد، وتريد أن تعمل في وظيفة في قطاع التعليم، فذكرت لهم حكايتها وأنها لا تعمل أن... وأن... لكن الإدارات لا تسير بالعاطفة، إنما بالأوراق الرسمية. السؤال هنا: كيف تتغيّب موظفة عن عملها أربع سنوات، ويظل راتبها مستمرًا؟! الذي يعلمه الجميع أن الموظف إذا تغيب بدون عذر لأكثر من 15 يومًا يعدّ مفصولاً من عمله، حتى ولو لم يقدم استقالته، فكيف بمن يتغيّب لمدة أربع سنوات؟!.. هل يمكن أن يكون هناك شخص (ما) له مصلحة في صرف مثل هذا الراتب؟ وأنه بطريقة (ما) يدخله إلى خزانته العامة؟ هل هناك قانون نجهله يسمح بصرف الراتب لموظف منقطع لعشرات السنوات.. ثم ما مصير هذه الأموال؟ وأين تذهب بعد هذه المدة؟ هذه المرأة الحائرة تعترف بها دائرتها ولا تعترف، حيث تصرف لها راتباً شهرياً، وفي الوقت نفسه ترفض إعادتها لعملها، أو منحها إخلاء طرف، والمؤسسات الأخرى ترفضها لأنها في العرف الإداري تعدّ عاملة. هذه المرأة ليست محامية حتى تستطيع أن تجد لها مخرجاً، وليست دراسة للإدارة وفنونها حتى تعرف مداخلها ومخارجها، بل إن كثيراً من الموظفين الذين يحملون أكبر الشهادات لا يعلمون معظم حقوقهم، لعدم وجود آلية منشورة توضح لهم التفاصيل، فكيف بموظفة لا تسعفها شهادتها، ولا ثقافتها وخبرتها الإدارية على إدراك الأمور؟!.. من أجل هذا نريد المرأة المحامية؛ لتقف بجانب هؤلاء النسوة الضائعات الحائرات، تساندنهن، وتدعمنهن، وتترافع عنهن، فما الحل يا أصحاب الحل والربط؟ هذه امرأة بلا زواج، ولا وظيفة، ولا ضمان.. أمان يا ربي أمان. ص. ب: 698 المدينة المنورة 41311

الفجوة بين الحكومة والقطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 15436

<http://www.alriyadh.com/28/09/2010/article563051.html>

د. هاشم عبده هاشم

**** لست ضد القطاع الخاص ..**
**** كما أنني لست ضد سياسة حرية العمل.. والتجارة.. والاستثمار.. وحركة رأس المال في كل اتجاه ..**
**** ولكنني لست مع إبقاء هذا القطاع الخاص خارج إطار الخطط الإستراتيجية الشاملة للدولة ..**
**** وبالتأكيد.. فإنه عندما يصبح هذا القطاع جزءاً من التصور الأساس لمستقبل هذه البلاد فإنه ستصبح له الكثير من الحقوق.. وعليه الكثير من الواجبات التي يتحتم عليه أدائها في إطار المنظومة الاقتصادية والتجارية والسياسية والإدارية بحكم المسؤولية الوطنية المترتبة عليه ..**
**** وهذا يعني أن نسارع في دمج رجال المال والأعمال – بصورة أشد وأقوى- بمنظومة العمل الوطني.. بعيداً عن الفصل الحالي الحاد بين القطاعين الحكومي والأهلي ..**
**** فنحن لا نكاد نلمس هذه الشراكة ، أو ذلك الاندماج في مؤسسات العمل الوطني .. والمسؤوليات الوطنية الكلية إلا من خلال بيانات وزارة المالية السنوية المرافقة لصدور الميزانية العامة للدولة.. بما تشير إليه من مساهمة هذا القطاع في الناتج الوطني المحلي.. دون أن تتحدد طبيعة هذه المساهمة.. وكيفية.. وطبيعتها.. وآلياتها.. ومدى عضويتها وارتباطها بالهيكل الاقتصادي العام للدولة ..**
**** ولكي يتحقق هذا فإن علينا أن نخلق ثقافة جديدة يصبح فيها كل مواطن شريكاً حقيقياً في صنع تقدم البلد ونهضته وتطوره.. ويتحمل بدرجة متساوية مع غيره مسؤوليات الأخطاء.. وأوجه القصور الموجودة فيه ..**
**** وعندما تؤدي هذه الثقافة ثمارها – في النهاية – فإن مشكلة البطالة (مثلاً) سوف تعالج بسهولة وإن ما نسميه بالقطاع الخاص سيكون سباقاً إلى توفير الحلول العملية لها.. بدلاً من أن نكون سبباً في تفاقمها.. وبالأذات حين يتاح لهذا القطاع بأن يسهم في وضع مناهج التعليم، وتكون له بصماته الواضحة في صنع السياسة الاقتصادية أيضاً بحيث يكفل مخرجات وطنية تفي باحتياجاته وتتجاوز مع متطلبات نموه.. ولا تتعارض مع مصالحه أيضاً.. مما سوف يدفعه إلى التخلي عن أنانيته والمضي في سياسة) مصالح أولي وأخيراً ..**
**** وعندما يشعر هذا القطاع بأنه جزء من القرار الوطني بشكل عام.. فإنه سيد نفسه مستعداً لتبني أفكار وخطط وبرامج الدولة الكلية.. كما أنه سوف يتقن أداء أدواره في) خارطة المسؤولية الشاملة) بدل حالة السلبية التي نلمسها منه الآن.. لأنه يشعر بأنه خارج دائرة التفكير الحكومي.. وأنه يكاد يكون معزولاً عن الحياة العامة بشكل عام ..وأنه ليس مطلوباً منه سوى التخطيط والعمل والتنفيذ في نطاق استثماراته وسعيه إلى تنميتها.. وعليه -بعد ذلك - أن يتحمل نتيجة إخفاقاته.. ويعالجها بنفسه .. مع أن الأزمة المالية والاقتصادية في العالم أكدت خطأ هذا التفكير.. وركزت على أهمية أن تتخذ الدول قرارات متوازنة.. تجمع بين مصالح الجميع.. وتنظم العلاقة بين المؤسسات المالية والنقدية والتجارية ، وبين جميع الشركاء فيها والمستفيدين أو المتضررين مما يقع فيها ..**
**** صحيح أن المملكة قد اختارت سياسة الإنفاق للخروج من هذه الأزمة وأن هذه السياسة تعني تحريك الاقتصادي الوطني وأن عملية التحريك هذه تعني تنشيط مجالات التجارة والعمل والاستثمار وكلها قطاعات تتصل مباشرة بأداء القطاع الخاص ..**
**** لكن الأكثر صحة هو .. أن القنوات الحكومية والتجارية الخاصة ما تزال غير مفتوحة بين الطرفين بدرجة كافية.. وأن الدعم والمؤازرة من الدولة لهذا القطاع يظلان غير مباشرين ولا يصبان بصورة فعالة في قناة إنعاش هذا القطاع.. بدرجة كافية ..**

****ونتيجة لكل هذا ، فإن هذا القطاع يعمل على كيفه.. ويتحرك بصورة تلقائية.. ولا تحكمه أنظمة وقوانين منظمة لهذه العلاقة ومعززة لتلك الشراكة ..**

****ويزيد من سلبية مشاكل هذا الوضع أن الدولة أصبحت حساسة للغاية في التعامل مع هذا القطاع.. ولا ترغب في تحديد مساراته وحتى في ظل الأزمات والمشاكل الكبرى ..وبالتالي فإن أداءه يظل محكوماً برؤيته هو .. وبقناعته هو .. وبمصالحه هو .. وليس برؤية البلد.. ومصالحه العليا ..**

****ولست هنا بصدد تحديد مسؤولية أي طرف في هذه الحالة ولكنني بصدد القول إن تنظيم العلاقة بين الدولة وهذا القطاع بصورة أفضل تصبح ضرورة.. وترقى إلى مستوى القضايا الوطنية المحورية الملحة .. فهل نندرك هذا الأمر ونصححه ؟ !**

ضمير مستتر :

(لايوجد وطن.. تخدمه فئة دون فئة.. وتصنع تقدمه قوة دون قوة أخرى.. وإلا فإن المستقبل لا يصبح أجمل إذا لم يتكاتف الجميع وتوظف قدراتهم للتشرف بخدمته).**

لماذا تسيئون بتضليل الحقائق ؟

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ الموافق 28 سبتمبر 2010 العدد 15436

<http://www.alriyadh.com/28/09/2010/article563133.html>

د. فهد محمد بن جمعة

هذه الأيام وللأسف يحاول البعض أن يؤثر على مشاعر ونفسيات المواطنين العاطلين عن العمل من خلال تضخيم مشكلة البطالة في السعودية لا من أجل وضع الحلول المناسبة والتوعية، وإنما من خلال قراءة الأرقام بصورة خاطئة على سبيل المثال عندما أوضحت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إن إجمالي عدد المقيمين بلغ 8,429,401 فرد في 2010م، بل إن البعض يتوقع إن الرقم أكبر بكثير من هذا دون معرفة حجم الطلب في المقابل. إن الأمانة العلمية تتطلب أن يكون المتحدث صادقاً وعارفاً لما يتحدث عنه عندما يكون الأمر يتعلق بقضية كبيرة تمس الأفراد العاطلين والاستقرار الاقتصادي وما قد يولد من كراهية بين المواطن والعامل الوافد. إن تأجيح مشاعر المواطنين لا يخدم المصلحة العامة ولا يوظف السعوديين. هل تعرفون كيف تم استغلال هذا الرقم؟ لاحظ أن الرقم يقول فرد وليس عاملاً أي أنه يشمل جميع المقيمين وعائلاتهم وهذه التركيبة مزيج من العاملات والسائقين الخاصين وكما ذكرت في مقال سابق أنه يوجد في الولايات المتحدة أكثر من 14 مليون عامل أجنبي ولديها بطالة تفوق 9.6% ولم تدع أن سببها هو تلك العمالة وإنما عوامل اقتصادية.

إنه بمجرد تعيين الوزير الجديد إلا وانهالت عليه التلقينات والاقتراحات التي لأساس لها وكأنه لا يفقه شيئاً من أمره أو أنه سوف يبني قراراته على هذا الكلام العاطفي غير المنتج. أن الوزير لديه من الخبرة والإمكانيات التي تمكنه من بناء قراراته على الحقائق وما يترتب عليها من نتائج إيجابية، فموقفه سوف يكون حيادياً لخدمة جميع الأطراف ولكن سوف تكون عينيه على دعم الاقتصاد السعودية واستقراره وليس الإخلال به، وهو يعرف أن النمو الاقتصادي هو الذي يخلق الوظائف للسعوديين.

علينا ألا نخدع الشباب السعودي الذي يريد أن يعمل بل علينا أن ندعمه ونوجهه فمعظم هؤلاء من الشباب مازالوا في بداية مشوارهم وقراراتهم ما زالت متقلبة وطموحاتهم ما زالت مرتفعة ولا تعكس واقع الأعمال وصعوبة الحياة. علينا أن نقول لهم القطاع الخاص يبحث عن الربحية البحتة ويساهم في إجمالي الناتج المحلي الذي يؤدي ارتفاعه إلى النمو والتوسع وخلق وظائف جديدة. دعونا نشجعهم على المنافسة في سوق العمل من خلال صقل المهارات والتفاني في الانضباط وأداء العمل ورفع الإنتاجية ولو حتى بأجور منافسة قريبة من أجور الوافدين، هذا سوف تكون إثارة في المدى المتوسط أقل من قناعة العامل ولكن في المدى الطويل سوف يحصل السعودي على استحقاقه طبقاً للقيمة المضافة إلى منشأته، هل تعرفون أن بلداً مثل السويد وعدد سكانه 9 ملايين نسمة تقريباً يبلغ متوسط معدل البطالة فيه 5.7% وبين الشباب من عمر 16-24 سنة بلغت 12.5%، وهذا نتيجة لارتفاع الأجور الأولية وأنظمة العمل المتشددة مما جعل أصحاب العمل يشعرون أنهم يتحملون مخاطرة كبيرة بتوظيف هؤلاء الأفراد الذين ليس لديهم خبرة أو تأهيل. وكان اقتراح الحكومة السويدية المزيد من التدريب والتأهيل لهؤلاء العاطلين. ألا نتعلم درساً من هذا البلد الصغير بان الأنظمة الصارمة التي تفرض على القطاع الخاص سوف تكون نتائجها سلبية.

إنني احذر من التشدد في القوانين والأنظمة والضغط على المنشآت الخاصة والتدخل في آليات السوق التي سوف تكون نتائجها كارثية ومنها تضخم الهابير (Hyperinflation) المرتفع الذي قد يرفع الأسعار بأكثر من 50% ويصبح وضع المواطن في المستقبل أسوأ منه في الحاضر. إن اقتصادنا قريباً من هذا النوع من التضخم مع استمرار ارتفاع الإيجارات والتعرفة الكهربائية والأن تطبيق التأمين الصحي على السعوديين، وإذا ما تم ممارسة المزيد من الضغوط على القطاع الخاص بالتوظيف القسري فإن العواقب قد تكون مفاجئة للكثير.

* عضو جمعية اقتصاديات الطاقة الدولية

* عضو الجمعية المالية الأمريكية

إعلام.. حرية.. ديموقراطية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010
<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2437>

عبدالرحيم الميرابي

سؤال طرحته قبل أكثر من سنة: "هل الإعلام يحتاج إلى حرية، أم الحرية تحتاج إلى إعلام؟" فلم يجب عنه أحد، ولم أكن أنا أعرف الإجابة حتى جاءت على لسان المسؤول عن الإعلام، الأخ الصديق الدكتور عبدالعزيز سؤال طرحته قبل أكثر من سنة: "هل الإعلام يحتاج إلى حرية، أم الحرية تحتاج إلى إعلام؟" فلم يجب عنه أحد، ولم أكن أنا أعرف الإجابة حتى جاءت على لسان المسؤول عن الإعلام، الأخ الصديق الدكتور عبدالعزيز خوجة، حين قال: "المملكة أطلقت يد الحرية المسؤولة لأبناء الوطن المخلصين من الكتاب والإعلاميين"؛ فقلت: لله درّ مؤسس الحرية الإعلامية المسؤولة في المملكة، المفكر الفذ والقائد عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، يحفظه الله ويرعاه . دعونا نتحدث قليلاً عن الإعلام لدى الغرب: إننا حينما نطالع الإعلام الغربي نلمس أنه حر، ومسؤول في الوقت عينه؛ لأنه لو لم يكن حراً ومسؤولاً، لما كان قائماً على خدمة مصالح أمتهم حتى لو جاء ذلك على حساب مصالح أمم أخرى مستضعفة أو غير مستضعفة؛ هذه هي حرية إعلامهم.. وفي الوقت ذاته لا حرية للإعلام عندهم إذا ما كان الأمر ضاراً بمصالحهم.

حتى الديموقراطية الغربية التي ليس للعرب نصيب فيها وإن طالب الغرب العرب بضرورة إرساء قواعدها في بلدانهم لينعموا بالعيش الرغيد في ظلها؛ إلا أن كثيراً من بلدانهم التي تتربع على عروش الديموقراطية، كفرنسا - مثلاً - وبريطانيا وأمريكا نلاحظ أنها تتيج لشعوبها ممارسة الديموقراطية في الانتخابات بأنواعها، وتشرّف - أحياناً - على بعض انتخاباتنا العربية؛ لكنها حينما تلحظ أن الديموقراطية العربية لا تصب في مصلحة وسلامة أمنهم واستقرار اقتصادهم، فإنه لا مكان للديموقراطية عندهم.. فمثلاً: حينما يتعلق الأمر بفوز حزب عربي لا يتوافق وسياسة مصالحهم، نجدهم يجندون إعلامهم الحر في دحض ديموقراطيتنا غير الحرة.

إن الديموقراطية عندهم تخدم الصغار؛ وعندنا تخدم هي الكبار ليُحرَم منها الصغار.. والحرية عندهم تنزايد مع الديموقراطية؛ وعندنا تضر الديموقراطية بالحرية.. والإعلام عندهم يخدم شعوبهم؛ وعند العرب لم يخدم شعباً بعد؛ إلا أن أمل الشعب السعودي في إعلامه معقود في كلمة مليكهم - يحفظه الله - ففيها الخير الكثير إن شاء الله تعالى.. وما محاربة الإعلام للفساد ببعيد عن بشائر هذا الخير.

أظن أن الإعلام والحرية والديموقراطية هي في النهاية ضرب من الأخلاق السياسية والاجتماعية.. تارة تكون نافعة، وأخرى غير ذلك.

قلت:

لا حرية لشعب بلا إعلام.

الدين العام: أسئلة تبحث عن أجوبة

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2438>

علي سعد الموسى

تشير تقارير وزارة المالية ومؤسسة النقد إلى أن حجم الدين الحكومي العام انخفض نهاية العام الماضي إلى 225 مليار ريال ولكن: هذا الدين العام لم يسجل تناقصا في العام نفسه عن سابقه إلا بنسبة 5% والمقلق بمكان تشير تقارير وزارة المالية ومؤسسة النقد إلى أن حجم الدين الحكومي العام انخفض نهاية العام الماضي إلى 225 مليار ريال ولكن: هذا الدين العام لم يسجل تناقصا في العام نفسه عن سابقه إلا بنسبة 5% والمقلق بمكان أننا نحتاج لعشرين سنة كاملة كي نقفل هذا الدفتر إذا ما استمررنا بهذه الوتيرة وبهذه النسبة المتويزة من تآكل هذا الدين. وحتى نبرهن أننا جميعا شركاء في وطأة ومسؤولية هذا الدين العام، تماما مثلما نحن شركاء في عوائد المال العام، فإن على كل فرد أن يتدبر بالحسابات الرياضية نصيبه الشخصي من هذا الدين العام، لأنه، وبالمنطق، هو من سيدفعه طالما أنه اقترض من أجله كمواطن، وبكل تأكيد سندفعه على حساب شعاب وأودية تنموية وخدماتية وحياتية. طالما أن هذا الدين العام اقترض من أجل المواطن فإن الافتراض يشير إلى أن ذات المدين هو من سيدفعه. الفوارق فقط تكمن في ماهية وكيفية الدفع وبحساب آلتى الحسابية، وبقسمة الدين العام الملياري على ملايين المواطنين، فإن نصيب أسرتي الصغيرة من هذا الدين العام، أو بالصحيح مسؤوليتها من حصة السداد تلامس سقف منتي ألف ريال، وهنا تكمن مسؤوليتنا الأخلاقية: سأفترض أن نصف عائلتي الصغيرة لم يستفد من هذا الدين لأنه لم ير الدنيا بعد في سنوات استقراره ومع هذا سيدفعون صلبه وفوائده على حساب أشياء أخرى. كان يفترض أن تذهب إلى تعليمهم وصحتهم وحاجات حياتهم المختلفة. نحن الذين اقترضنا فلماذا تدفع الأجيال من بعدنا إرث ديوننا التي سترحلها إليهم دون أن يفتحوا لأجلها .

بقي من فزاعة الدين العام تلك الأسئلة التي لا يثيرها أحد ويبدو أنها رغم إلحاحها وأهميتها لا تستفز جوابا من أحد. طالما أننا المقترضون نحن هو الدائن إذا. ولكي نطمئن أكثر فهل بين هؤلاء الدائنين جهات حكومية مثل ما يشاع عن التأمينات الاجتماعية وصندوق مصلحة التقاعد؟ وهل تستطيع هذه الجهات الحكومية أن تقف على قدميها وأن تفي بالالتزامات التي تعمل لأجلها إن ضاق بنا الحال وجاء يوم أو عام لا نستطيع فيه حتى الإيفاء بسداد هذه النسبة السنوية؟ هل هناك دائنون آخرون؟ ومن هم؟ وما هي الجدولة التي نتعامل بها مع كل دائن يمد يديه إلى الجيوب؟ أنا مواطن وأعترف بشراكتي في هذا الدين العام واستحقاقه علي. أريد فقط أن أتدبر حصتي منه واستحقاق أسرتي الصغيرة كي أتدبر أمرها قبل أن أرحل.

القانون الدولي لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية - الأربعاء 20 شوال 1431 هـ. الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 6197

http://www.aleqt.com/29/09/2010/article_448360.html

عبد العزيز محمد هنيدي

«تكامل وترابط حقوق الإنسان» كان عنوان المقالة السابقة، حيث دار الحديث عن المبادئ الأساسية الثلاثة للإنسان، واستعرضنا مبدئين منها، وهما عالمية حقوق الإنسان، لأن كرامة كل إنسان في العالم هي شيء أساسي وضروري لحياة الإنسان مهما كان موقعه أو دينه أو لونه أو أي مميز آخر، لذلك أقبلت جميع الشعوب والدول على المناداة بمبدأ الكرامة وتأييده واحترامه، لأنه جزء لا يتجزأ من حياة الإنسان وحاجته الماسة إلى حق الكرامة. والمبدأ الثاني بإيجاز أن حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف؛ أي لا يجوز سلب أو تجريد أي شخص من أي حقوق له إلا بموجب القانون عندما تتوصل محكمة قضائية إلى إثبات جرم معين على شخص ما، عند ذلك يمكن وبشكل مؤقت حرمان الشخص من حريته حتى تنتهي فترة العقوبة، وفي هذه الحلقة نبدأ في شرح المبدأ الثالث والأخير للمبادئ الأساسية المذكورة، وهي: حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة بسبب ترابط تلك الحقوق مع بعضها البعض، وهي أشبه ما تكون بحلقات السلسلة التي تعتمد كل حلقة على الأخرى - مهما كان حجم أو موقع أي حلقة من السلسلة -، لذا فإن انتهاك أحد الحقوق يؤثر في تفعيل وممارسة الحقوق الأخرى، فمثلاً: حق الإنسان في الحياة يفترض مسبقاً احترام الحق في الحصول على الغذاء والشراب والسكن وكذا حق الإنسان في الحصول على عمل، وكذلك حق الإنسان في التعليم وخاصة التعليم الأساس.. كما أن الدفاع عن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يفترض مسبقاً احترام حرية التعبير وتكوين الجمعيات، لذلك فإن مجموعة حقوق الإنسان الرئيسية والفرعية تتكامل مع بعضها البعض، وتعتبر كلها متساوية مع بعضها، وهي أشبه ما تكون بأعضاء جسم الإنسان التي تعمل بالتكامل والتنسيق بينها وتعاونها الشامل حتى يعيش الإنسان في صحة وسعادة تامتين. وقد أكد المجتمع الدولي المفهوم الكلي لحقوق الإنسان في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام 1993م، والآن مع مجموعة من التعاريف والمصطلحات والمعلومات التي تزيد وتنمي الثقافة في مجال حقوق الإنسان، المستقاة من مراجع رسمية، وخاصة ما يصدر من منظمة الأمم المتحدة وفروعها ذات العلاقة، والآن مع :

نشأة القانون الدولي لحقوق الإنسان

للقانون الدولي لحقوق الإنسان علاقة مباشرة وقوية بالقانون الدولي، فعندما ظهرت في القانون الدولي كلمة (التدخل الإنساني ...)، وأنه مشروع ضروري في الحالات التي ترتكب فيها إحدى الدول جرائم وفظائع ضد مواطنيها، وتسبب ظملاً جائراً وصدمة كبيرة للضمير الإنساني - عندما تم ذلك بالإضافة إلى حركة ونشاط الصليب الأحمر وخاصة في الدول الغربية وإنشاء منظمة العمل الدولية في عام 1919م التي أدت إلى إبرام اتفاقيات جنيف والاتفاقيات الدولية الأولى التي تهدف إلى حماية العمال الصناعيين من الاستغلال اللانإنساني للعمل وتحسين بيئة العمل ورفع الرواتب كل ذلك ساعد على ولادة القانون الدولي لحقوق الإنسان.. كما أن معاهدات الأقليات التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى التي أسهمت في حماية حقوق الأقليات الإثنية (العرقية) واللغوية كان لها هي الأخرى مساهمة في نشأة القانون المذكور، ومن المتعارف عليه أن نشأة القانون الدولي لحقوق الإنسان اكتملت نشأته وبدأ في الظهور في القرن التاسع عشر، وفي الحلقة (140) نكمل ما أمكن من التعاريف والمعلومات المشار إليها.

موقف الجهات الحكومية من القضاء الإداري

المصدر: جريدة الرياض 20 ارباء 20 شوال 1431 هـ الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 15437

<http://www.alriyadh.com/29/09/2010/article563336.html>

محمد بن سعود الجذلاني

من المعلوم بداهة أن رقابة القضاء على أعمال الإدارة تعدّ أهم وأجدى صور الرقابة وأكثرها ضماناً لحقوق الأفراد وحياتهم لما تتميز به الرقابة القضائية من استقلال وحياد . وقد أخذت جميع دول العالم حديثاً بمبدأ إخضاع تصرفات إدارتها الحكومية للرقابة القضائية عبر قضائي الإلغاء أو التعويض سواء كان ذلك عبر القضاء العام أو القضاء الإداري المستقل ، ذلك أن هذا التوجه هو الفارق بين الدولة التي يسود فيها القانون ويحكم جميع مرافقها، وبين الدولة التي تأخذ بالشكل البوليسي الذي لا يعترف بالنظام ولا القانون ، إلا أن الدول تتفاوت فيما بينها في تفعيل رقابة القضاء على أعمال وتصرفات إدارتها، وفي تطبيق ما يصدر عن القضاء من أحكام في مواجهة أجهزة الدولة وذلك بحسب تحضر الدولة ومدنيته وحرصها على العدل .

تظهر صورة هذا التوتر وعدم الانسجام في تباطؤ كثير من جهات الإدارة وعدم تعاونها مع القضاء الإداري في ثلاث نواح أساسية هي : (حضور الجلسات القضائية – تلبية طلبات القضاء من تزويده بالمستندات أو الوثائق التي يطلبها – تنفيذ الأحكام)

ومع أن جميع الدول اعترفت بهذا المبدأ واختارت الأخذ به إلا أنه ما يزال هناك نوع من عدم الارتياح أو التوتر في العلاقة بين القضاء الإداري، وبعض الأجهزة الحكومية والوزارات . وتظهر صورة هذا التوتر وعدم الانسجام في تباطؤ كثير من جهات الإدارة وعدم تعاونها مع القضاء الإداري في ثلاث نواح أساسية هي : (حضور الجلسات القضائية – تلبية طلبات القضاء من تزويده بالمستندات أو الوثائق التي يطلبها – تنفيذ الأحكام) وما تزال هذه الجوانب محل إشكال كبير يعوق القضاء الإداري عن القيام بدوره الذي وُجد لأجله .

ومما يؤسف له أن هذه الإشكالية موجودة لدينا في المملكة وتصل لدرجة مقلقة تبرز في كثير من الوقائع والقضايا التي يظهر بعضها عبر وسائل الإعلام ويخفى كثير منها ، ولعل لهذه الإشكالية عدة أسباب وعوامل ليس هذا محل بسطها واستقصائها إلا أنه لا ينبغي إغفال معالجتها على أعلى المستويات لأن ذلك هو السبيل الوحيد لكفالة الحقوق وصيانة الحريات وكبح جماح التعدي عليها بحجة المصلحة العامة التي تتذرع بها بعض الجهات الحكومية أحياناً وتستخدم ما لديها من سلطة على الناس فتضع السيف في موضع الندي، أو تستهدف مصالح شخصية تحت ستار المصلحة العامة .

وفي تأمل لأبرز أسباب عدم ترحيب بعض الجهات الحكومية بدور القضاء الإداري وجدت أن أبرزها في ما يلي :

- طغيان العنصر الشخصي واستقلال المسؤول الأول في الوزارة أو الإدارة الحكومية بالقرار الإداري وأنه لا وجود للعمل المؤسسي في كثير من الوزارات والمصالح الحكومية فكل جهة تخضع لتوجه ورأي المسؤول الأول فيها فقط ، وأنه حتى لو حاول بعض المسؤولين الاستعانة بفريق العمل فإنه في الحقيقة يختار أعضاء هذا الفريق من بين أكثر الناس ولاءً شخصياً له وانسياقاً تاماً معه في كل ما يطرحه أو يعتقد من آراء بحيث لا تكاد تسمع صوت معارض أو منتقد داخل فريق معالي الوزير أو سعادة المدير . وهذا الأمر جعل كثيراً من المسؤولين يرى في أحكام ديوان المظالم مساساً برأيه الشخصي وباجتهاده وحقاً من قدره ومعارضة لتوجهه فیمقت هذه الأحكام ويتأبى عليها ويشكك في توافقها مع المصلحة أو التطبيق الصحيح للقانون والنظام وأخشى أن يكون في داخله شك في نزاهة القاضي أيضاً .

- أنه اجتمع مع طغيان العنصر الشخصي في قيادة الجهات الحكومية ضعف كبير لدى بعض المسؤولين في الثقافة القانونية بحددها الأدنى ، وعدم تفهم لطبيعة القضاء الإداري ومنطلقاته وقواعده العامة ، وهذا الضعف ينتج آثاراً سيئة على كثير من قرارات وتصرفات الجهة الحكومية ويؤثر سلباً في موقفها من ديوان المظالم إذ تنظر إليه على أنه يتدخل في صلاحياتها وسلطانها التقديرية، ويعيق قيامها بمسؤولياتها على الوجه المحقق للمصلحة العامة .

-أنه مع عدم تفعيل الإدارات القانونية في كثير من الوزارات والجهات الحكومية وتهميش دورها الذي يقتصر غالباً على معالجة ما يقع من أخطاء وتجاوزات المسؤولين في الوزارة بعد قيام الدعوى الإدارية ؛ إلا أنه علاوة على ذلك أيضاً تجد كثيراً من الإدارات القانونية في الجهات الحكومية تفتقر للكفاءات المؤهلة القادرة على تفعيل أحكام القانون وتقديم الرأي النظامي الصحيح قبل اتخاذ القرار ، أو حسن معالجة الإشكالات التي تنشأ في الدعاوى الإدارية؛ بحيث تكون الإدارة القانونية في أي وزارة مؤهلة وقادرة على التعاون الأمثل مع القضاء الإداري وفهم متطلباته وإعانتته على القيام بدوره على خير وجه لا أن يكون ممثل الجهة الحكومية عائقاً في وجه العدالة بقصد أو دون قصد . وفي هذا السياق تجدر الإشارة بتجربة وزارة الصحة في التعامل مع هذا الملف حيث أخبرني معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه في لقاء سابق بمعاليه أنه وجه بتقديم مكافأة لكل مستشار قانوني في الوزارة يتراجع في إحدى القضايا أمام ديوان المظالم ويحقق النجاح فيها إذا كانت من الدعاوى المالية وذلك بصرف مبلغ يعادل نسبة مئوية من مبلغ القضية ، كما أخبرني معاليه أنه يسعى للتواصل مع ديوان المظالم للنقاش حول القضايا المشتركة بين القضاء ووزارة الصحة .. ولا شك أن لذلك عظيم الأثر في ردم الفجوة بين القضاء والوزارة بما يحقق المصلحة العامة . وبعد ما سبق إيراده أؤكد على أن هذا الموضوع من أهم المواضيع وأولها بالعناية والمعالجة ، وأقترح على غرار توجه معالي وزير الصحة أن يعقد بين قضاة ديوان المظالم وبين المسؤولين في الجهات الحكومية والوزارات عدة لقاءات دورية لتقريب وجهات النظر وليطلع كل طرف على منطلقات الآخر. كما أقترح أن يصدر ديوان المظالم بشكل دوري تقريراً يبين فيه مستويات الجهات الحكومية التي ينظر الدعاوى ضدها ومدى استجابة كل جهة من عدمه وهذا يعطي نوعاً من الرقابة للمجتمع والأجهزة الحكومية الرقابية على تلك الإدارات، وسيكون في حال تطبيقه خير سبيل لحث الإدارات على التجاوب مع القضاء . وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم سبحانه.

في اليوم الأخير من قمة أهداف الألفية تعهدات بـ40 مليار دولار لصحة المرأة والطفل

المصدر: جريدة الاتحاد الخميس 23 سبتمبر 2010

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=61268&y=2010>

ا ف ب

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أمس عن مبادرة من أجل تحسين الوضع الصحي للنساء والأطفال في العالم نالت تعهدات بقيمة 40 مليار دولار ما سيتيح على حد قوله إنقاذ ملايين الأرواح. وأعلن بان كي مون في بيان صدر في اليوم الأخير من قمة الأمم المتحدة حول أهداف الألفية المنعقدة في نيويورك "نعلم ما يجدي من أجل إنقاذ حياة النساء والأطفال ونعلم أن النساء والأطفال عنصر حاسم لبلوغ جميع أهداف الألفية للتنمية". وأشار إلى أن المانحين من حكومات ومجموعات خاصة وفعالي خیر أبدوا "ريادة" بجمعهم 40 مليار دولار .

واعتبر بان كي مون أن هذه الاستراتيجية العالمية من أجل صحة المرأة والطفل ستنتقذ حياة 16 مليون شخص حتى عام 2015 . ومن بين أهداف الألفية الأساسية الثمانية التي حددت عام 2000 ، يسجل أبطأ تقدم على صعيد هدفي خفض عدد وفيات النساء أثناء الحمل وخلال الولادة وخفض عدد الوفيات المبكرة بين الأطفال ما دون الخامسة من العمر .

وحضر القمة حوالي 140 زعيما ورئيس دولة وسيختتم أعمالها الرئيس الأميركي باراك أوباما اليوم. وبين الجهات المانحة أيضا أثرى رجلين في العالم الأميركي بيل جايتمس والمكسيكي كارلوس سليم ومنظمات غير حكومية وشركات متعددة الجنسيات. وقال رئيس الوزراء النرويجي ينس ستولتنبيرغ الذي تعتبر بلاده من أسخى المانحين في العالم "لم يسبق أن اجتمع هذا العدد الكبير من الرجال والمنظمات من أجل إنقاذ حياة نساء وأطفال ."

وقالت ثريا عبيد المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن ترقية صحة النساء وحقوقهن هي "من أهم قضايا عصرنا الاجتماعي".

وجاء في بيان للأمم المتحدة أن هذه المبادرة ستسمح بإنقاذ أكثر من 15 مليون طفل ما دون الخامسة من العمر خلال الفترة الممتدة بين 2011 و 2015 . وتابع البيان انها ستتيح تجنب 33 مليون حمل غير مرغوب به وستمنع وفاة 740 ألف امرأة نتيجة مضاعفات مرتبطة بالحمل والولادة ، كما ستحمي 120 مليون طفل من التهاب الرئة. ومن الهيئات الدولية التي ستسمح بحشد التعبئة لمبادرة بان كي مون صندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي .

ولم يتضح حجم الوعود الجديدة من أصل هذه التعهدات بقيمة 40 مليار دولار. و وعدت حكومات عدة دول فقيرة بزيادات كبرى في حجم نفقاتها في إطار مبادرة بان كي مون.

وكان بان أعلن في مقابلة أجريت معه قبل القمة أن صحة الأم والطفل ستكون أولى أولويات منظمته خلال السنوات الخمس الأخيرة من حملة أهداف الألفية للتنمية. وعقدت القمة التي استمرت ثلاثة أيام سعيا لترقية أهداف الألفية الثمانية للتنمية التي حددت في قمة الألفية عام 2000 على أن يتم تحقيقها بحلول 2015.

وتقضي أهداف الألفية بخفض عدد وفيات الأطفال ما دون الخامسة بمعدل الثلثين وخفض عدد وفيات النساء أثناء الولادة بمعدل ثلاثة أرباع. وتراجع عدد وفيات الأطفال المبكرة بنسبة 28% بين 1990 و 2008 ، لكن لا تزال تسجل حوالى تسعة ملايين وفاة كل سنة. كما تقضي أهداف الألفية بخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم وعدد الذين يعانون من الجوع بمعدل النصف بحلول 2015 ، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع وتمكين المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين ومكافحة الإيدز والملاريا وأمراض أخرى.

مع بدء العام الدراسي حقوق الإنسان تدعو إلى تجاوز التعصب وتفعيل التسامح والحرية

المصدر: جريدة القيس الخميس 14 شوال 1431 هـ. الموافق 23 سبتمبر 2010
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=637939&searchText=حقوق الإنسان&date=27092010>

مع بدء العام الدراسي اصدرت الجمعية الكويتية لحقوق الانسان بيانا شددت فيه على اهمية الاهتمام بالامور التالية :
اولا: حق الطفل بالتعبير عن آرائه وحقه في تلقي التعليم المناسب.
ثانيا: منع الاساءة للاطفال كما تنص على ذلك اتفاقية حقوق الطفل، كذلك التأكيد على حق الطفل بالحماية من كل اشكال العنف والضرب والاساءة البدنية والعقلية او الاهمال وسوء المعاملة.
ثالثا: اهمية مساعدة الطفل في غرس القيم الايجابية.
رابعا: مساعدة الطالب على كسب مشاعر الانتماء لاسرته وبلاده.
خامسا: تعزيز المفاهيم الايجابية واحترام الذات.
سادسا: تمكين الطالب من كسب القيم والمفاهيم بما يعزز قدراته على ان يكون عنصرا ايجابيا في المستقبل .
سابعا: الارتقاء بالشعور بالمسؤولية المجتمعية لدى الطالب.
ثامنا: تعزيز الاهتمام الايجابي بالبيئة النظيفة والصحية.
تاسعا: اعداد الطالب اعدادا مناسباً ليتمكن من ممارسة حياة ايجابية ضمن المجتمع وبما يتوافق مع مبادئ ومواثيق الامم المتحدة والتفاعل مع قيم السلم والكرامة والتسامح والحرية والاخاء.
عاشرا: تحفيز الطلبة على الحضور المنتظم في المدارس.
حادي عشر: تفعيل الادارة المنتظمة في المدارس وبما يكفل كرامة الطفل.
ثاني عشر: تنمية الشخصية المستقلة للطفل والارتقاء بمواهبه وقدراته العقلية والبدنية الى اقصى المستويات.
ثالث عشر: تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية والمبادئ الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان لدى الطلبة في كل المستويات الدراسية.
واعربت عن الامل في ان توفق وزارة التربية ووزارة التعليم العالي في تطوير عملية التحصيل التعليمي ونشر الثقافة الايجابية والعقلانية في البلاد بما يمكن من تجاوز مظاهر التعصب والقيم السلبية.

تنشر معلومات متاحة بلغات متعددة التطوير والاستثمار السياحي تؤكد ضمان حقوق العمال في جوجنهايم

المصدر: جريدة الاتحاد الخميس 23 سبتمبر 2010

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=61124&y=2010>

وام
أكدت شركة التطوير والاستثمار السياحي وشركة سولومون ر. جوجنهايم التزامهما العميق بحماية حقوق العاملين ورفاهيتهم في موقع مشروع متحف جوجنهايم أبوظبي .
وفي هذا السياق، أشاد متحف جوجنهايم بالخطوات المهمة التي قامت بها شركة التطوير والاستثمار السياحي في ما يخص تعزيز حقوق العمال في جزيرة السعديات، بما في ذلك تطوير وثيقة "سياسة ممارسات التوظيف" وهي الوثيقة التي تضع إطاراً واضحاً للتعامل مع حقوق العمال وممارسات العمل والمعايير التي يتم تطبيقها في مختلف مشاريع شركة التطوير والاستثمار السياحي، بما في ذلك موقع متحف جوجنهايم أبوظبي ومتاحف المنطقة الثقافية لجزيرة السعديات بشكل عام، وذلك بما يتماشى مع قانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة .
وفي هذا السياق، قامت الشركة ببناء قرية لإسكان العمال في جزيرة السعديات تراعي أفضل المعايير العالمية في هذا الخصوص كما تعمل الشركة بشكل وثيق مع الهيئات الحكومية الإماراتية وغيرها من الهيئات الأخرى ذات الصلة بقضايا العمل.
وتهدف الشركة إلى ضمان أن جميع المقاولين والمقاولين الفرعيين العاملين في أي من مشاريعها بما فيها متحف جوجنهايم أبوظبي يلتزمون ويمتثلون لسياسة ممارسات التوظيف وقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة .
وإضافة إلى المعلومات الشاملة التي سيتم تعميمها على العمال من خلال برنامج تدريب العمال الإلزامي، سيتم توفير معلومات واضحة، وستكون متاحة بلغات متعددة في جميع أنحاء مواقع العمل الخاصة بمتحف جوجنهايم أبوظبي لضمان إطلاع العمال على حقوقهم .
وذكر البيان بعض الحقوق الأساسية والمزايا التي ستكون مضمونة لجميع العمال المشاركين في بناء متحف جوجنهايم أبوظبي وتطبق هذه الحقوق وتكون سارية بموجب قانون العمل الإماراتي ووثيقة "سياسة ممارسات التوظيف".
وفيما يخص إقامة العمال، يلتزم جميع المقاولين العاملين في موقع متحف جوجنهايم أبوظبي بتوفير الإقامة لموظفيهم ضمن قرية إسكان العمال في جزيرة السعديات المصممة والمشيدة بحسب المعايير الدولية حيث توفر القرية مساكن فسيحة ومريحة ومكيفة لجميع عمال البناء في جزيرة السعديات وتقدم القرية الممتدة على مساحة تفوق 40 هكتاراً مجموعة من المرافق الحديثة، بما في ذلك المتاجر والمحلات البيع بالتجزئة ومقاهي الإنترنت وخدمات الغسيل اليومي وصالون الحلاقة والحائق والمطاعم .
وفيما يخص المرافق الرياضية والترفيهية، فتشمل قاعات متابعة البرامج التلفزيونية وملاعب كرة السلة وملاعب للكريكت وملاعب أخرى متعددة الأغراض .
ويتحمل المقاولون تكلفة سكن موظفيهم في القرية دون أن يتحمل الموظف أي تكلفة تتعلق بهذا الصدد .
مركز الاتصال

يوجد داخل قرية السعديات مركز اتصال مخصص للعمال يوفر السرية لجميع الموظفين للحصول على المعلومات وتقديم الشكاوى.

ويتولى مركز الاتصال إحالة القضايا ذات الصلة بمستويات إدارية عليا والإبلاغ عن أي حادث يخالف سياسة ممارسات التوظيف وسيقدم مركز الاتصال خدماته بمعظم اللغات التي يتحدث بها العمال بما في ذلك الهندية والأوردو والبنغالية والتاغالو والمالايالام والتاميلية.

كما سيعمل المركز على متابعة كل الشكاوى التي يستلمها مع الجهات المتخصصة والتحقيق بها وحلها.

دفع الأجور

يلتزم المقاول بدفع الأجور إلكترونيا لجميع الموظفين بما في ذلك المزايا والمستحقات مرة واحدة في الشهر على الأقل وبدون تأخير ووفقا لدليل نظام حماية الأجور المنصوص عليه في وزارة العمل.

وينبغي تقديم قسيمة دفع الراتب مفصلة عن كل موظف فور دفع الأجور دون أن يرد فيها ما يشير إلى خصم تكاليف الصحة والسلامة والغذاء والسكن من أجر الموظف. وتعتبر أي دفعة يتم صرفها للمقاول فيما يتعلق بالمشروع مخصصة للوفاء أولا بأي أجور مستحقة للموظفين أو غيرها من المدفوعات القانونية التي يتعين دفعها لصالح الموظفين.

ساعات العمل

لا تتجاوز ساعات العمل الرسمية للموظفين العاملين في الأنشطة المتعلقة بالبناء وفقا للقانون الساري في دولة الإمارات الحد الأقصى المحدد بثمانى ساعات يوميا على مدى ستة أيام في الأسبوع ولا يجوز لأي موظف العمل بأكثر من خمس ساعات متتالية دون انقطاع في فترة الثمانى ساعات.

وللعاملين الحق في الحصول على يوم واحد على الأقل كعطلة مدفوعة في الأسبوع. إضافة إلى أجور ساعات العمل العادية، يدفع للموظفين وفقا للقانون الإماراتي عن كل ساعة عمل إضافي ما لا يقل عن 25% زيادة على الأجر المخصص في الساعة الأساسية إلا إذا كان العمل يجري بين الساعة 9 مساء إلى 4 صباحا، ففي هذه الحالة يحصل الموظف على ما لا يقل عن 50% زيادة عن الأجر المخصص للساعة الأساسية.

رسوم الوكلاء والتوظيف

يكون المقاول المسؤول الوحيد عن دفع جميع رسوم التعيين للموظف ولا يجوز لأي مقاول يعمل في أعمال الإنشاء الخاصة بمشاريع شركة التطوير والاستثمار السياحي الاستفادة من خدمات أي وكيل بشكل يحمل الموظف أي رسوم تتعلق بالتوظيف وفي حال معرفة المقاول أو شركة التطوير والاستثمار السياحي بحدوث مخالفة لهذا البند أي بمعنى أن يتم تحميل أي عامل رسوم التوظيف من قبل شركة التوظيف ستقوم شركة التطوير والاستثمار السياحي بإحالتها إلى السلطات المتخصصة ووقف التعامل مع هذا الوكيل بشكل نهائي.

ويجب على جميع المقاولين تقديم قائمة لشركة التطوير والاستثمار السياحي تبين جميع الوكلاء ووكالات التوظيف التي يتم التعامل معها في استقدام العمال لضمان امتثال الأخيرة لأحكام سياسة ممارسات التوظيف.

عقد العمل

يتعين أن يحصل جميع الموظفين على وثيقة رسمية توضح شروط العمل وتتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالأجور، وذلك قبل مغادرتهم بلدهم الأصلي أو قبل تكليفهم بالعمل في الموقع إذا كان الموظف موجود بالفعل في دولة الإمارات.

ويتوجب أن تتماشى عقود العمل مع القوانين السارية والمعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة ويجب أن تكون مترجمة ومشروحة لكل موظف بحسب لغته الأم قبل التوقيع عليها.

وتتم الموافقة على عقود العمل وتسجيلها لدى وزارة العمل.

ويمنح الموظف نسخة من عقده لحفظها في سجلاته.

الانتقال للعمل في دولة الإمارات

يتحمل المقاول جميع التكاليف المرتبطة بانتقال الموظف للعمل في دولة الإمارات، بما في ذلك رسوم التأشيرات والفحوصات الطبية وتكاليف السفر المتعلقة بنقل الموظف إلى المكان الذي يتواجد به موقع العمل.

جوازات السفر والوثائق الشخصية

لا يجوز لأي مقاول الاحتفاظ أو حجز جواز السفر أو أي وثيقة شخصية أخرى للموظفين باستثناء الحالات التي يحتفظ بها المقاول بهذه الوثائق لأغراض الحصول على تأشيرة الإقامة أو تجديدها أو إلغائها.

ويتوجب على المقاول تقديم قائمة شهرية بجوازات السفر التي في حوزته مع ذكر سبب الاحتفاظ بها وبالتالي يتعين على الموظفين الاحتفاظ بوثائقهم الشخصية بما في ذلك جوازات السفر ورخص القيادة وبطاقات العمل وبطاقات التأمين الصحي .

النقل

يتوجب أن يقوم المقاول بتقديم خدمات نقل مجانية لموظفيه من موقع السكن لمقر العمل في بداية ونهاية كل ورديّة عمل . كما تؤمن شركة التطوير والاستثمار السياحي حافلات صغيرة مجانية لاستخدام جميع الموظفين، بحيث تؤمن لهم الانتقال المجاني بصفة دورية من قرية الإسكان إلى أقرب مكان لوسط المدينة .

العطل الرسمية والإجازات

يتعين على جميع المقاولين منح جميع الموظفين الحد الأدنى من الإجازة السنوية المدفوعة وهي 30 يوماً في كل عام ويقوم المقاول بدفع جميع تكاليف السفر ذهاباً وإياباً بين دولة الإمارات والدولة التي ينتمي إليها الموظف على الأقل مرة كل سنتين .

كما يحق للعاملين في إجازة بأجر كامل لجميع العطلات الرسمية وفقاً لقوانين دولة الإمارات .

نزاعات الموظفين

تكفل شركة التطوير والاستثمار السياحي إعلام جميع الموظفين العاملين في أي من مشاريعها بحقوقهم في الرجوع إلى وزارة العمل لفرض أي نزاع قائم ولا يجوز بأي شكل أن يصبح الموظفون ضحية لممارسة أي حق من حقوقهم المكفولة في قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة .

الصحة والسلامة

يتوجب أن يقوم المقاول في جميع الأوقات بتوفير ظروف العمل الآمنة لموظفيه بما في ذلك تزويدهم بالمعدات الآمنة والملابس الواقية والتي تقدم للموظفين مجاناً .

وينبغي على المقاول أن يوفر برنامجاً للصحة والسلامة يلبي متطلبات القانون في دولة الإمارات ووثيقة "سياسة ممارسات التوظيف".

وستقوم شركة التطوير والاستثمار السياحي بمراجعة إجراءات السلامة وتقييم المخاطر والقيام بزيارات إلى الموقع بشكل منتظم وسوف تشارك جوجنهايم بالتقارير ونتائج عمليات المراجعة والتقييم والزيارات في ما يتعلق بأعمال الإنشاء الخاصة بمتحف جوجنهايم أبوظبي .

التعريف بوثيقة "سياسة ممارسات التوظيف"

ستنفذ شركة التطوير والاستثمار السياحي برامج تعريف بمضمون وثيقة "سياسات ممارسات التوظيف" بما يكفل توضيح جميع حقوق وواجبات العمال والمقاولين العاملين في أي من مشاريع الشركة .

وستضمن اتفاقيات شركة التطوير والاستثمار السياحي الموقعة مع المقاولين الطلب من جميع المقاولين التأكد من أن جميع الموظفين على دراية تامة بجميع المخاطر التي تهدد السلامة، والطلب من جميع المقاولين التأكد من أن جميع الموظفين لا يقومون بالعمل في الموقع قبل حضور برنامج التعريف بتعليمات السلامة، والطلب من المقاولين أن يقوموا بدفع رواتب الموظفين المعتادة عن الوقت الذي ينفقونه لحضور برامج التعريف المذكورة .

وتتضمن المواضيع الرئيسية الواجب تضمينها في برامج التعريف كلاً من إجراءات الصحة والسلامة، وتطبيق سياسة ممارسات التوظيف، والأحكام والشروط التي تحكم العمل، ومبادئ مواءمة العمل، والإجراءات المنظمة لعلاقات العمل في موقع العمل، واستخدام مركز الاتصال المخصص في القرية المذكورة أدناه .

وحال وصول العامل إلى قرية إسكان العمال ستنظم له برامج تعريفية منفصلة للتعرف بالقرية والمرافق والخدمات المختلفة التي تؤمنها.

التأمين

يجب على المقاول الحصول على عقود التأمين ذات الصلة لضمان تمتع جميع الموظفين بالتأمين الصحي الساري من تاريخ انضمامهم لموقع العمل. ويكون المقاول مسؤولاً عن تغطية جميع المصاريف المتعلقة بالتأمين الصحي للموظفين.

العلاج الطبي المتعلق بالإصابات المهنية

في حال إصابة الموظف بأي نوع من إصابات العمل أو الأمراض المهنية الأخرى يتوجب على المقاول دفع تكاليف العلاج ما لم يتم تغطيتها عن طريق التأمين.

الإجازات المرضية

وفقاً لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة يحق للموظف بعد إتمام فترة التجربة الحصول على إجازة مرضية لمدة تصل إلى 90 يوماً في كل سنة وبأجر كامل لمدة 15 يوماً من الإجازة الأولى ونصف الأجر عن فترة الـ 30 يوماً اللاحقة.

وفي حال تجاوز الإجازة فترة 45 يوما تكون إجازة غير مدفوعة الأجر .

تعويض نهاية الخدمة

وفقا للقانون الإماراتي يحق للموظف الذي أكمل سنة أو أكثر من الخدمة المتواصلة بالحصول على تعويضات نهاية الخدمة التي تحسب وتدفع وفقا لقانون العمل الإماراتي .

المقاولون الفرعيون

يتعين على المقاولين التأكد من أن المقاولين الفرعيين والموردين ووكالات التوظيف المختلفة على دراية تامة بالأحكام ذات الصلة بوثيقة "سياسة ممارسات التوظيف" هذا وسيتم مراقبة مدى الامتثال لهذه الأحكام من قبل الشركة ويتحمل المقاول مسؤولية عدم التزام أي مقاول من الباطن بأحكام سياسة ممارسات التوظيف .

عودة الموظف إلى وطنه

تدفع جميع الأجور والرسوم للموظف في نهاية العقد المبرم وقبل العودة إلى وطنه، بما في ذلك تعويضات نهاية الخدمة وفقا لقانون دولة الإمارات .

ويقوم المقاول بدفع تكاليف عودة الموظف إلى وطنه والتي تحدد كحد أدنى بإصدار تذاكر السفر أو دفع قيمة مساوية لتذكرة السفر .

الفحص والتدقيق

يتوجب أن يسمح المقاول في جميع الأوقات لأي من مفتشي وزارة العمل في دولة الإمارات وغيرها من السلطات الإماراتية المختصة بالقيام بعمليات التفتيش والوصول إلى موقع العمل والاطلاع على المستندات المطلوبة ليتم الاحتفاظ بها قانونيا والتحدث مع العمال للتأكد من الامتثال لأحكام قانون الإمارات المطبقة بالموقع . كما يحق لشركة التطوير والاستثمار السياحي التفتيش على عمليات المقاول وسجلات التوظيف وإجراء مقابلات مع الإدارة والموظفين .

حرية الحركة

يتمتع الموظفون في جميع الأوقات بحرية التنقل ويحق لهم مغادرة المنطقة التي يقيمون فيها بحرية ووفقا لإرادتهم . حقوق المرأة

بموجب القانون الإماراتي تحصل الموظفة على أجور مساوية لما يحصل عليه الموظف إذا كانت تؤدي العمل ذاته . ويحق للموظفات الحصول على إجازة أمومة بأجر كامل لمدة 45 يوما وخلال الأشهر الثمانية عشر التالية للولادة يحق لها الحصول على فرصتين إضافيتين من الاستراحة تعطى لغايات الاعتناء بطفلها في كل يوم على ألا تتجاوز كل منها نصف ساعة.

معايير العمل

ينبغي أن لا يقل أعمار الموظفين العاملين في بناء متحف جوجنهايم أبوظبي عن 18 سنة . ويعتبر العمل القسري غير قانوني في دولة الإمارات وأي ممارسة من هذا القبيل يترتب عليها عقوبات بموجب القانون . وينبغي أن يتم التعامل مع جميع الموظفين في جميع الأوقات معاملة عادلة ودون أي اعتبار لأمر آخر كالعرق أو الجنس أو الدين .

الامتثال

لضمان امتثال المقاولين لمضمون وثيقة "سياسة ممارسات التوظيف" أنشأت شركة التطوير والاستثمار السياحي قسما للتدقيق على مدى الامتثال لهذه السياسة حيث يكون القسم مخولا بمراقبة تنفيذ وإجراء عمليات المراجعة لضمان الرقابة على تنفيذ السياسة بدقة من قبل جميع الأطراف الملزمة لها .

ويقوم قسم التدقيق مدى امتثال المقاولين لسياسة ممارسات التوظيف ضمن فئات معينة من الأداء بما في ذلك ساعات العمل ودفع الأجور واحتجاز جوازات السفر ومراعاة الصحة والسلامة والتظلم الداخلي. ويقدم القسم تقاريره مباشرة إلى الإدارة التنفيذية في شركة التطوير والاستثمار السياحي مع الحفاظ على الاتصال المباشر مع وزارة العمل في دولة الإمارات التي تعتبر هي المسؤولة عن تطبيق قوانين العمل في الدولة .

وتشارك شركة التطوير والاستثمار السياحي بانتظام متحف جوجنهايم بهذه التقارير التي يصدرها قسم التدقيق بصفة دورية .

وتطلب شركة التطوير والاستثمار السياحي من جميع المقاولين تعيين موظف مختص متفرغ لشغل منصب إدارة علاقات العمل والتدقيق لضمان الامتثال لجميع القوانين السارية ولوثيقة "سياسة ممارسات التوظيف" في الموقع .

ويطلب من المختص حضور ورشة عمل والحصول على الشهادات الممنوحة من قبل شركة التطوير والاستثمار السياحي والخاصة بهذا الموضوع.



إجراءات بحرينية بحق نشطاء حقوقيين من الجوار

المصدر: جريدة القيس الجمعة 15 شوال 1431 هـ الموافق 24 سبتمبر 2010

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=638589&searchText=حقوق الإنسان&date=27092010>

المنامة - د.ب.أ - أعلنت وزارة الداخلية البحرينية عن إجراءات قانونية بحق أشخاص ينتمون إلى دول مجاورة بعد أن تلقوا دورات وبرامج تدريبية غير مرخصة في المملكة سراً من خلال الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان. وأوضحت أن هؤلاء المتدربين يعتبرون في الوقت الراهن «أشخاصاً غير مرغوب بهم في البحرين، التي ترحب بمواطني الدول الشقيقة والصديقة، ولكن في إطار التزامهم بالقوانين.»

بدورها، اتهمت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي جمعية حقوق الإنسان بعقد دورات غير مرخصة، وصل عدد المشاركين في إحداها إلى 75 شخصاً.



أنقرة رحبت بحيادية التقرير وتل أبيب عدته منازراً مجلس حقوق الإنسان يطلب ملاحقة المجرمين الإسرائيليين في العدوان على أسطول الحرية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 15 شوال 1431 هـ الموافق 24 سبتمبر 2010 العدد 15432

<http://www.alriyadh.com/2010/09/24/article561957.html>

جنيف - (أ.ف.ب) اعتبرت بعثة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن هناك " أدلة واضحة" تسمح بـ"دعم إجراء ملاحقات" ضد (إسرائيل) بشأن "جرائم قتل متعمد وتعذيب أو معاملات غير إنسانية والتسبب المتعمد بالآلام شديدة أو الإصابات البالغة" خلال عدوانها الهامجي على سفن "أسطول الحرية" الذي كان ينقل مساعدات إنسانية لقطاع غزة.

المحاصر نهاية أيار - مايو، والذي أوقع تسعة قتلى في صفوف نشطاء السلام الأتراك وآثار موجة استنكار وشجب دولية.

وقال التقرير "إن منفذي الجرائم الأكثر خطورة الذين كانوا ملثمين لا يمكن تحديد هوياتهم من دون مساعدة السلطات الإسرائيلية". وطلب من حكومة تل أبيب التعاون للسماح بـ"تحديد هوياتهم بهدف ملاحقة المذنبين". ووصف التقرير الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة بأنه غير قانوني. وحذر من أن مثل هذه الحوادث يمكن أن تتكرر إذا لم يحدث تغيير جوهري في السياسات بشأن غزة.

ورحب وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بحياد التحقيق الدولي. وقال للصحافيين في نيويورك على هامش الجمعية العامة للمنظمة الدولية ان تقرير مجلس حقوق الإنسان "حيادي تماماً ويستند إلى أدلة متينة. اننا نقدر ذلك"، بينما رفضت (إسرائيل) التقرير ووصفته بالمتحيز.

الكويت أمام مجلس حقوق الإنسان الدولي: جادون في حل مشكلة البدون نهائياً.. رغم الصعوبات

المصدر: جريدة القيس الجمعة 15 شوال 1431 هـ. الموافق 24 سبتمبر 2010

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=638231&searchText&date=27092010>

جنيف - كونا - أكدت الكويت أمس التزامها بتنفيذ كل توصيات مجلس حقوق الإنسان، ليكون ذلك عاملاً مساعداً في المضي قدماً بتطوير التشريعات والقوانين من أجل تعزيز وصون حقوق الإنسان في المجالات كافة. وقال مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير ضرار الرزوقي أمام مجلس حقوق الإنسان، إن الكويت «وافقت على التوصيات المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان حسب مبادئ باريس»، مؤكداً أن «قرار إنشاء هذه المؤسسة يحظى بدعم وتأييد كبيرين، وعلى أعلى المستويات في الدولة، لما سيكون لهذه المؤسسة من إضافات مهمة لتعزيز وصون حقوق الإنسان».

وأكد الرزوقي في جلسة مجلس حقوق الإنسان لاعتماد تقرير الكويت حرصها على «تقديم الخطوات التي انتهجتها بغية تعزيز ودعم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل، بعيداً عن التسييس والانتقائية، مما رسخ مقومات الحوار التفاعلي بين الدول ومنظمات المجتمع الدولي».

ضمانات دستورية
وأوضح الرزوقي أن الكويت من خلال المراجعة الدورية الشاملة لتقريرها الوطني «أكدت أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يأتي ضمن نطاق ما جاء به دستور الكويت من مواد، تشدد على أهمية الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات».

وأشار إلى موافقة الكويت خلال اجتماعات الفريق العامل للاستعراض الدوري الشامل في مايو الماضي على 114 توصية من أصل 159، حيث إن بعضها منها معمول به ومطبق على أرض الواقع. كما بين أن 26 توصية لم تحظ بالقبول إما لتعارضها مع أحكام الدستور والشريعة الإسلامية والتشريعات المحلية، أو لكونها تتضمن معلومات غير صحيحة أو مخالفة للواقع.

وقال إن التوصيات التي لم تحظ بالقبول، والتي لا تتعارض مع أحكام الدستور والشريعة الإسلامية «لا يعني عدم قبولها أننا لا نقوم على أرض الواقع بتطبيق بعضها أو أغلبها، ولكن الأمر يتطلب إجراء تعديلات على بعض التشريعات الوطنية، وذلك من خلال الأطر الدستورية».

قضية البدون

وأضاف أن «قضية المقيمين بصورة غير قانونية تشكل واحدة من أبرز الصعوبات والتحديات التي تسعى الكويت للتغلب عليها»، مؤكداً أن أجهزة الدولة تحاول الوصول إلى جنسياتهم الأصلية «ولكن ورغم عدم تعاونهم وقيام العديد منهم باخفاء المستندات التي تثبت هويتهم خشية حرمانهم من بعض المزايا التي يحصلون عليها حالياً، فإن دولة الكويت قامت بتقديم كل التسهيلات الانسانية لهذه الفئة من المقيمين على أراضيها وب توفير سبل الرعاية لهم خاصة في مجالي التعليم والصحة».

وقال انه على الرغم من كل الصعوبات فإن الحكومة تدرس وبجدية حل هذه المشكلة بصورة نهائية وبما يتوافق مع الدستور والتشريعات الوطنية.

وأشار إلى «إطلاع دولة الكويت على التوصيات المتعلقة بنظام روما الاساسي واحيطت علماً بها خاصة وتوقيعها مواد هذا النظام».

العمالة المنزلية

اما بالنسبة للتوصيات المتعلقة بضم قطاع العمالة المنزلية الى قانون العمل في القطاع الاهلي وباجراءات الاقامة لهؤلاء العاملين، فقال ان الكويت احيطت علما بها، مبينا ان الفقرة الخامسة من قانون العمل الجديد طالبت الوزير المختص باصدار قرار لتنظيم هذا القطاع.

واضاف انه ومن هذا المنطلق وافقت الكويت على التوصية المتعلقة بالفقرة الخامسة من قانون العمل الذي دخل حيز التنفيذ منذ صدور القرار الوزاري رقم 1182 لعام 2010، الذي نص في بنده الثامن على حقوق العمال المنزليين ليشمل حقوقهم باستلام رواتبهم في الوقت المحدد لذلك، والحصول على اجازة سنوية مدفوعة الثمن والعيش الكريم في بيئة نظيفة وملائمة.

كما قال ان القرار الوزاري حدد ساعات العمل الاسبوعية والعطل الاسبوعية والحق بالتعويض في حال الاصابة خلال العمل وغيرها من الحقوق بما فيها الحق بتذكرة سفر مجانية الى موطن العامل مرة كل سنتين.

ضايا المرأة

واكد حرص الكويت على بذل الجهود اللازمة لتعزيز دور المرأة في المجتمع واعطائها اكبر قدر من الحقوق كي تتمكن من المساهمة الفعالة في عملية التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

وقال انه ومن هذا المنطلق وافقت الكويت على التوصيات المتعلقة بمنح المرأة فرصة متساوية مع الرجل للعمل في المناصب الاشرافية وفي السلك الدبلوماسي، اذ ان هذا الامر معمول به حتى من قبل عملية المراجعة، بالاضافة الى الموافقة على التوصية بتنفيذ خطة عمل وطنية لتحقيق المساواة ما بين الرجل والمرأة تماشيا مع توصيات اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.

وبين اهمية الاشارة الى التوصية المتعلقة باتخاذ المزيد من الاجراءات لتعزيز دور المرأة في قطاع القضاء، اذ ان الكويت احيطت علما بها مع التأكيد ان المرأة الكويتية تساهم بشكل فعال في الوظائف المساندة داخل هيكل القضاء، فهي تعمل كمحققة في ادارة التحقيقات ومحاامية تدافع عن حقوق الدولة في ادارة الفتوى والتشريع . كما بين موافقة دولة الكويت على جملة من التوصيات التي وردت من الفريق العامل منها ما يتعلق بتوجيه دعوات مفتوحة للاجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الانسان لزيارة البلاد بعد التنسيق المسبق ما بين الطرفين لتحقيق الاهداف المرجوة من هذه الزيارات.

إشادة عربية

رحبت الدول العربية في مجلس حقوق الانسان ببيان الكويت النهائي حول آليات الاستعراض الدوري الشامل حول ملف حقوق الانسان.

وجاء هذا الترحيب في الكلمات التي ألقاها المندوبون الدائمون نيابة عن دولهم امام مجلس حقوق الانسان، حيث رأت السعودية على لسان سفيرها في جنيف عبد الوهاب العطار ان الكويت حرصت على التعاون الدولي والحوار الايجابي في هذا الملف.

من جهته، قال مندوب سوريا الدائم لدى الامم المتحدة في جنيف السفير فيصل الحموي ان التقرير الدوري الشامل حول اوضاع حقوق الانسان في الكويت اعطى انطباعا اكيذا عن جدية ومهنية عالية في التعامل مع آلية المراجعة بما يستدعي الثناء والتشجيع من اجل تحقيق المزيد من النجاح.

كما رأت اليمن في كلمتها التي ألقاها أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية ان الكويت نموذج يحتذى في الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والعناية بدور المرأة في المجتمع والعمل السياسي.

ورأت قطر في كلمتها «ان الاستعراض الدوري الشامل اثبت جدية تعامل الكويت مع ملف حقوق الانسان، وحرصها على التعاون مع الآليات الدولية والاقليمية المعنية بهذا الملف» واشادت بما حقته الكويت من انجازات بالغة في مجال التنمية البشرية والاهتمام بحقوق الانسان.

التقرير الوطني

تقدم مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة السفير ضرار الرزوقي بالشكر لمجلس حقوق الانسان واعضاء فريق الترويكما المعني بالتقرير الوطني لدولة الكويت، وبالغ الشكر للرئيس الاسبق المندوب الدائم لبلجيكا لادارته المتميزة لانجاح اعمال المجلس خلال ولايته. كما نقل تهنيتي الكويت لما وفره الفريق العامل المعني بالآلية الاستعراض الدوري الشامل، خلال دورته الثامنة التي انعقدت في جنيف في الفترة من 3-14 مايو 2010، من توصيات قيمة تهدف الى تحقيق المزيد من الانجازات في تعزيز وصون حقوق الانسان في الكويت.

نظام الكفيل

استعرض التقرير الكويتي امام مجلس حقوق الانسان الجهود الرامية لالغاء نظام الكفالة للعاملين الاجانب واستبداله بلوائح تنمائي مع المعايير المعمول بها دوليا.

كما شرح تأكيد الكويت من خلال مداخلات اعضاء الفريق المشارك في عملية المراجعة أن حقوق الانسان كانت دائما العنصر الرئيسي في رسم سياسات الدولة في مجالات التعليم والصحة والبيئة، وحقوق العمال الاجانب والنهوض بالمرأة، وحقوق الطفل وكبار السن.



مجلس حقوق الإنسان يعتمد تقرير الكويت بالإجماع

المصدر: جريدة القيس السبت 16 شوال 1431 هـ الموافق 25 سبتمبر 2010

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=638440&searchText&date=27092010>

جنيف - كونا - اشادت الكويت امس بقرار مجلس حقوق الانسان اعتماد تقريرها الوطني المقدم للفريق العامل المعني بعملية الاستعراض الدوري الشامل، معربة عن مضيها في تعزيز وصون هذه الحقوق.

وقال المندوب الدائم للكويت لدى الامم المتحدة السفير ضرار الرزوقي لـ«كونا»: «ان الكويت اجتازت عملية المراجعة الدورية بأفضل شكل ممكن، وذلك نتيجة للتعاون المثمر الذي قام بين جميع الجهات المعنية بحقوق الانسان في اجهزة الدولة والمجتمع المدني». و اضاف الرزوقي الذي ترأس وفد الكويت في جلسة مجلس حقوق الانسان لاعتماد هذا التقرير «ان الكويت حرصت على اطلاع المجتمع الدولي على انجازاتها في المجالات المتعددة لحقوق الانسان، وذلك تنفيذا لما جاء به الدستور الكويتي من مواد تشدد على اهمية الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات».

وفي السياق ذاته، اشار الرزوقي الى ان الفريق العامل وجه 159 توصية للكويت تتعلق بحقوق الانسان في مجالات التعليم والصحة والبيئة وحقوق العمال الاجانب والنهوض بالمرأة وحقوق الطفل وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من الموضوعات. وقد وافقت الكويت على 123 توصية، فيما لم تحظ التوصيات الـ 26 الاخرى بالقبول، اما لتعارضها مع احكام الدستور والشرعية الاسلامية والتشريعات المحلية، واما لكونها تتضمن معلومات غير صحيحة او مخالفة للواقع، كما تمت احاطة الكويت علما بعشر توصيات اخرى.

دورات وتدريبات غير مرخص بها

البحرين تعتبر نشطاء حقوقيين من دول الجوار غير مرغوب بهم

المصدر: جريدة القيس السبت 16 شوال 1431 هـ. الموافق 25 سبتمبر 2010

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=638505&searchText=حقوق الانسان&date=27092010>

المنامة - دب أ - أعلن مسؤولون بحرينيون أن مجموعة من نشطاء حقوق الإنسان العرب أصبحوا «أشخاصاً غير مرغوب بهم» جراء تلقيهم دورات وتدريبات «غير مرخص بها» من جماعة حقوقية محلية، وهي الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان.

وقالت وزارة الداخلية إنها بصدد اتخاذ الإجراءات القانونية بحق أشخاص لم يحدد عددهم، ينتمون إلى دول مجاورة بعد أن تلقوا دورات وبرامج تدريبية غير مرخصة، في مملكة البحرين سرا من خلال الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان. في إطار التزامهم بالقوانين

أوضحت أنه تم استكمال التحقيقات الخاصة بشأن هؤلاء المتدربين الذين يعتبرون «أشخاصاً غير مرغوب بهم»، مشددة على أن المملكة ترحب باستضافة جميع مواطني الدول الشقيقة والصديقة، في إطار التزامهم بالقوانين، وعدم ارتكاب مخالفات تسيء إلى البحرين وبلدانهم.

كانت الحكومة أخضعت مطلع الشهر الجاري الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان للرقابة الإدارية، بعد أن اتهمتها بالمساعدة على تدبير مؤامرة للإطاحة بالحكومة.

75 شخصاً في ندوة

وأكدت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي، أن الإجراءات التي اتخذت لم يكن الهدف منها عرقلة عمل الجمعية التي تؤدي مهامها منذ سنوات من دون أي تدخلات، وإنما جراء ارتكابها مخالفات إدارية جسيمة، في مقدمتها قيامها سرا بتقديم دورات وبرامج غير مرخصة.. وصلت في إحدى الدورات إلى ما مجموعه 75 شخصاً، وذلك بناء على اتفاقات مع منظمات وهيئات دولية، ومن دون العودة إلى الجهات البحرينية المعنية.

وأشارت إلى أن الأمين العام السابق للجمعية، عبدالله الدرازي، وعدداً من أعضاء مجلس الإدارة، قاموا بترتيب أمر هذه الدورات وإجراء الاتصالات بالمتدربين، وعمدوا إلى إخفاء الموضوع برمته عن السلطات.

فوزية الصباح تحذر من رفض تعليم طلبة بدون

المصدر: جريدة القيس الاحد 17 شوال 1431 هـ. الموافق 26 سبتمبر 2010

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=638665&searchText=حقوق الانسان&date=27092010>

استغربت المنسق العام للجنة الشعبية لقضايا الكويتيين البدون المحامية فوزية الصباح قرار الصندوق الخيري لتعليم الاطفال المحتاجين عدم تحمل نفقات تعليم العديد من الاطفال البدون خلال العام الدراسي الجديد تحت مبررات واعذار وهي عدم تجديد بطاقاتهم الامنية.

وذكرت ان غرس الكراهية والألم والذل والمهانة في نفوس اطفال ابرياء منذ صغرهم وحرمانهم من حق التعليم سياسة غير حميدة وضد مصلحة البلد في المستقبل، وتتنافى مع اتفاقية حقوق الطفل الدولية التي وقعت عليها دولة الكويت في المرسوم رقم 104 لسنة 1991، كما ان هذه الاجراءات ضد هؤلاء الاطفال الابرياء تتنافى مع ابسط مبادئ الاخلاق التي اقرتها جميع الاديان والقوانين وحقوق الانسان.

وناشدت المحامية فوزية الصباح الحكومة واعضاء مجلس الامة وجمعيات النفع العام واصحاب الايدي البيضاء بالتدخل السريع لالغاء هذا القرار غير الانساني.

واكدت ان قانون انشاء الصندوق الذي يساهم به بيت الزكاة ومؤسسات حكومية وخاصة وافراد لم يشر الى ضرورة ان يحمل الطفل بطاقة امنية، بل ولم يشر الى حصول الطفل على «ميلادية» واكتفى ببلاغ الولادة، فكيف تفاجئ الحكومة هؤلاء الاطفال الابرياء وتحرمهم من حق التعليم لتزج بالآلاف منهم في الشوارع حتى يحصلوا على شهادة الاجرام والامية، وبعض منهم في المستقبل قد يحصل على الجنسية الكويتية او قد يتزوج من كويتية.

واضافت انه وبعد ان فشلت الحكومة في حل قضية البدون، لم تجد سوى ممارسة الضغط على اطفال ابرياء لا حول لهم ولا قوة ولدوا على هذه الارض الطيبة، ولا هدف لهم سوى ان يحملوا حقائبهم على اكتافهم في الصباح ويتوجهوا الى المدارس اسوة بجميع الاطفال.

واشارت الى بعض الحالات التي حرمتها الصندوق «الخيري» من حق التعليم كسفر الاب خارج البلاد بحثا عن جنسية تاركا زوجته واطفاله في الكويت، وقد يستغرق الحصول على الجواز عدة سنوات، فهل يبقى اطفاله من دون تعليم؟!

ندوة تناقش حقوق الطفل وضمانات الدولة لحمايته

المصدر: جريدة الخليج الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010

<http://www.alkhaleej.ae/portal/80128763c8b41-4e3-b09-507cfbaf70ef8.aspx>

أقامت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان ندوة بعنوان "حقوق الطفل"، قدمها الدكتور محمد الضويني أستاذ القانون والفقه المقارن المشارك في معهد دبي القضائي، بمشاركة محمد حسين الحمادي أمين السر العام للجمعية، وعبدالرحمن غانم رئيس لجنة التمكين الاجتماعي يوم الأربعاء الماضي في مقر الجمعية في دبي .
افتتح الندوة محمد حسين الحمادي الذي رحب بالحضور، ونقل لهم تحيات عبدالغفار حسين رئيس جمعية الإمارات لحقوق الإنسان .

وذكر في ورقة العمل التي طرحها أن الطفل الذي يعتبر زينة الحياة الدنيا هو فرد من أفراد الأسرة، التي هي نواة المجتمع في أقطار العالم كافة، فهو طفل اليوم ورجل الغد .

وأكد الحمادي حرص المشرع الإماراتي على توفير سبل الرعاية للأطفال كافة، فأصدر التشريعات وسن القوانين التي تلائم طبيعة الطفل، ومنها قانون الأحداث رقم (9) لسنة 1976 الذي ميز الطفل عن البالغ في الاجراءات والمسؤولية القانونية، بل أوجب عقوبات على الوالدين، ومن هو مكلف برعاية الطفل، إذا أهمل في رعايته للطفل، وكذلك قانون الأحوال الشخصية الذي نص على حقوق كثيرة للأطفال لم تنص عليها كثير من الدول، مثل الحق في النسب والرضاعة والحضانة والحماية من الاستغلال الجنسي، وغيرها .

وأكد د. محمد الضويني أن الأطفال في أية أمة هم سر بقائها وقوتها الحقيقية التي تحفظ كيانها، وأن حقوق الإنسان في الإسلام تبدأ بالطفل، وسائر المعاهدات الدولية أخذت تفاصيلها من شريعة الإسلام .

وتطرق إلى بعض النقاط المهمة في محاضراته، وأهمها التعريف بحقوق الطفل في ضوء الكتاب والسنة والقانون، وحقوق الطفل قبل ولادته في ضوء قانون الأحوال الشخصية الإماراتي، وحقوق الطفل في المواثيق الدولية، ودستور دولة الإمارات العربية المتحدة، وقانون الأحوال الشخصية الإماراتي ومدى رعايته لحقوق الطفل، ثم تطرق إلى حقوق الطفل بعد ولادته، وجميع الحقوق التي يتمتع بها، من صحية واجتماعية وتربوية وتعليمية، وحقوق الولاية على الطفل .
وفي نهاية محاضراته أشار إلى أن الطفل هو ركيزة المجتمع، وأن أية أمة من الأمم يعتبر الطفل فيها جيل المستقبل ورجل الغد .

وفي ورقة ثالثة عن حقوق الطفل قدمها عبدالرحمن غانم رئيس لجنة التمكين الاجتماعي عن العنف ضد الأطفال ماهيته وأسبابه وعلاجه، ومن أهم النقاط التي أشار إليها، حقائق وأرقام حول ظاهرة العنف ضد الأطفال، وأشكال العنف ضدهم، والعوامل المؤثرة في تفاقم الظاهرة، وأهم الحلول والاجراءات الوقائية للحد من هذه الظاهرة، كما تم مقارنة الضمانات التي قدمتها دولة الإمارات لتحسين أوضاع الطفل مع ما جاء في الاتفاقية التي صادقت الإمارات عليها وهي اتفاقية حقوق الطفل .

وبعد انتهاء المحاضرة تبادل الحضور بعض الحوارات والنقاشات والمبادرات حول أهمية المحافظة على حقوق الطفل والدفاع عنها . (وام)

مصادقية الكويت على المحك

دشتي: سنراقب التزام الحكومة بتعهداتها لمجلس حقوق الإنسان

المصدر: جريدة القبس الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=639044&searchText&date=27092010>

أشادت النائبة د. رولا دشتي بالدور الذي بذله المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير ضرار الرزوقي والبعثة الدبلوماسية الكويتية التي حضرت اجتماع مجلس حقوق الإنسان الدولي في جنيف، وهو ما أدى في النهاية إلى صدور قرار من المجلس باعتماد تقرير الكويت الوطني لحقوق الإنسان، المقدم للفريق العامل بمجلس حقوق الإنسان المعني بعملية الاستعراض الدوري الشامل.

وطالبت د. دشتي الحكومة بتنفيذ تعهداتها التي تقدمت بها خلال الاجتماع الأخير لمجلس حقوق الإنسان الدولي في جنيف قبل أيام، والذي تضمن قبول 114 توصية، موضحة أنه أن الأوان بأن نعمل جميعا بجدية والتزام لتعزيز مركز وترتيب الكويت في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان بين دول العالم، وخاصة بالقضايا المتعلقة بالتمييز ضد المرأة وحقوق العمالة المنزلية وغير محددتي الجنسية، وأشارت دشتي إلى أن مصادقية الكويت أمام المجتمع الدولي على المحك، لأنه بعد عامين من المفترض أن تأتي الكويت بما يؤكد اتخاذها كل التدابير والإجراءات التي وعدت بها لتعزيز حقوق الإنسان. وأضافت: «إننا سنراقب ونتابع الإجراءات الحكومية للتأكد من مدى التزام الحكومة بتعهداتها أمام مجلس حقوق الإنسان الدولي، ولن نقبل التهاون في هذا الملف الذي يمس مصادقية الكويت وسمعتها الخارجية أمام دول العالم والمؤسسات الدولية.»

وأكدت دشتي أنه من غير المقبول فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أن تتعهد وزارة الخارجية الكويتية للمؤسسات الحقوقية الدولية بشيء، ثم الأجهزة الحكومية الداخلية تتصرف بشيء من اللامبالاة وتنتهج إجراءات واسلوب عمل يخالف هذه التعهدات، لافتة إلى أنه لا يمكن قبول حدوث أي تناقض بين خطابنا الخارجي الرسمي وبين ما تتخذه الحكومة الكويتية من إجراءات محلية داخل الكويت.

دورة منظمة الهجرة الدولية الكويت بريئة من الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة القبس الاثنين 18 شوال 1431 هـ. الموافق 27 سبتمبر 2010
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=638880&searchText&date=27092010>

أحمد المسعودي

قال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمد الكندري: ان الكويت وضعت العديد من الحلول لمعالجة قضايا الاتجار بالبشر، مستذكرا الاشادة الدولية من قبل منظمة العمل الدولية في جنيف بخطوات واجراءات الحكومة في هذا الجانب. وأضاف الكندري في تصريح للصحافيين، على هامش افتتاحه لورشة العمل والدورة التدريبية، التي يقيمها مكتب منظمة الهجرة الدولية في الكويت بمقر بيت الامم المتحدة في مشرف صباح امس: ان وزارة الشؤون تعمل جاهدة بالتنسيق مع وزارات الدولة على محاربة ظاهرة الاتجار بالبشر. ولفت الى ان هيئة العمل المنتظر العمل بها في فبراير المقبل ستلغي مسمى الكفيل، بل ستكون هناك حلول جذرية لمعالجة ذلك الملف.

بيع وشراء العمالة

من جهته، اكد مدير عام الادارة العامة للهجرة اللواء كامل العوضي ان الكويت لا يوجد فيها ما يسمى ببيع وشراء للعمالة الوافدة العاملة كخدم منازل، «ولو كانت الكويت كذلك فلماذا يصدرون عمالهم إلينا؟». لافتا الى ان العمالة المنزلية يبلغ عددها 750 ألف عامل تسعى الدولة جاهدة الى حمايتهم ورعايتهم. وتابع: ما نقلته اندونيسيا عن الكويت مؤخرا مبالغ فيه، ولا يوجد هناك ما يدعو حكومة تلك الدولة الى القول بأن عمالها متضررة، لافتا الى ان الخلل يكمن في سفارة بلادهم.

هيئة العمل والكفيل

من جهته، اكد الوكيل المساعد للشؤون القانونية في وزارة الشؤون جمال الدوسري ان مركز الايواء الجديد في جليب الشيوخ سيكون بسعة 700 نزيل، وتتوافر فيه كل الامكانات اللازمة لحماية العمالة الوافدة من ضحايا الاتجار بالبشر. ولفت الدوسري الى ان قانون العمل رقم 6/2010 بشأن العمل في القطاع الاهلي جاء واضحا وصريحا، ومن ذلك المادة 9 التي اقرت انشاء هيئة العمل التي ستضع البدائل الممكنة لنظام الكفيل، والتي بدأت ملامح إلغاؤه مع صدور العديد من القرارات، منها السماح للعامل بالتحويل من دون الرجوع للكفيل بعد مضي 3 سنوات (اقامة متصلة) لدى الكفيل الاول. حماية العمالة الوافدة

وكان الكندري قد اكد في كلمته خلال افتتاح اعمال الورشة والدورة التدريبية حرص الكويت الجاد في رعاية وحماية العمالة الوافدة وحفظ حقوقها العمالية والاجتماعية، وتوفير حياة كريمة لها، مشيرا الى ان القانون رقم 6 لسنة 2010 الصادر اخيرا بشأن العمل في القطاع الاهلي روعي فيه معالجة معظم سلبيات قانون العمل السابق.. وأوضح الكندري ان فعاليات الدورة التدريبية تستهدف تدريب القائمين على ادارة مراكز الايواء وتقديم العون للعمالة التي تقيم فيها لاسباب انسانية التي تقام في مقر المنظمة الدولية للهجرة بمنطقة مشرف، وان وزارة الشؤون لا تألو جهدا في معالجة وحل قضايا ومشاكل العمالة الوافدة بما يحقق مصلحة الاطراف كافة، مبينا ان الوزارة قامت منذ فترة بتوفير مقر مؤقت لسكن وايواء العمالة التي تواجه مشاكل مع اصحاب الاعمال لرعايتهم حتى حل وانتهاء مشاكلهم، فضلا عن تحمل الوزارة نفقات سفر ومغادرة كثير من هذه العمالة.

حالات الإيواء

وتابع أن الحكومة أدرجت بصفة عاجلة ضمن خطة برنامج عملها إقامة مركز للإيواء المؤقت للعمالة الوافدة يتناسب مع اهتمام الكويت بهذا الشأن، مشيرا الى أن بعض حالات الإيواء المؤقت ترجع اسبابها إلى العامل الوافد، حيث تكون ظروف العمل في الكويت من وجهة نظره لا تتناسب مع طموحاته وليست بالضرورة لاسباب ترجع إلى صاحب العمل، متمنيا أن تكون حالات الإيواء المؤقت بأقل عدد ممكن، متقدما بجزيل الشكر الى المنظمة الدولية للهجرة لرعايتها واقامة

هذه الدورة التدريبية للقائمين على مركز الايواء المؤقت، مؤكداً أن وزارة الشؤون على اتم استعداد لتقديم الامكانيات كافة المتاحة الى المنظمة لنجاح هذه الدورة وتحقيق اهدافها الانسانية النبيلة.
امكانيات وجهود

من جانبها، قالت رئيسة مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الكويت ايمان عريقات «ان سياسة المنظمة تركز على التعاون مع الحكومات وتقديم الدعم عن طريق تسخير كل امكانياتها وخبراتها الدولية للنهوض بالكوادر الحكومية خلال تقديم مشاريع ومقترحات تساهم في تعزيز قدرات تلك الحكومات، ونحن في مكتبة المنظمة نشعر بالاعتزاز بما تم انجازه حتى الآن، حيث أنه خلال الفترة الماضية قمنا بتدريب ومشاركة الخبرات مع ما يزيد على 85 موظفا حكوميا.
تعزيز الكوادر

وأضافت: «هذه الدورة تكملة للخطوات التي يسير عليها مكتب المنظمة في الكويت من اجل تعزيز قدرة الكوادر الحكومية وتزويدها بالخبرات العالمية بما يتلاءم مع المعايير الدولية، وجاءت هذه الدورة نتاج التعاون المتميز مع وزارة الشؤون مما يظهر مدى التزام الحكومة بالعمل على كل ما هو ممكن لتطوير امكانيات كوادرها، ويمثل المشاركون في هذه الدورة كلا من وزارات الشؤون والخارجية والداخلية والصحة، حيث سيتم تدريبهم لمدة 5 ايام على اساس ادارة مركز الايواء وكيفية تقديم العون لضحايا الاتجار بالبشر.



محافظ النجف ينفي ممارسة التعذيب في السجون

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شوال 1431 هـ. الموافق 27 سبتمبر 2010

<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/185268>

النجف - فاضل رشاد

اعلن محافظ النجف عدنان الزرقي ان بإمكان وسائل الإعلام زيارة سجون المحافظة والوقوف على واقع السجناء فيها، في وقت دعا رئيس مجلس المحافظة الى اجتماع عاجل لرؤساء الأجهزة الأمنية في المحافظة للتحقيق في ادعاءات إمام الجمعة في النجف صدر الدين القبانجي حول وجود حالات تعذيب في السجون وتردي الوضع الأمني .
وقال الزرقي في اتصال هاتفي مع «الحياة»: «بإمكان الإعلاميين ان يزوروا المعتقلات المخصصة لمكافحة الإجرام والإرهاب حيث لا يوجد أي نوع من أنواع التعذيب فيها. ونحن نعمل وفق القانون وهناك منظمات مراقبة من منظمات المجتمع المدني ووزارتي حقوق الإنسان والعدل والقضاء والادعاء العام. لقد قمنا بزيارات مستمرة ومراقبة لشؤون السجون داخل المحافظة ولم تسجل لدينا أية انتهاكات.»
الى ذلك، أعلن مجلس محافظة النجف أنه قرر استدعاء قائد الشرطة والأجهزة الأمنية في المحافظة إلى جلسة طارئة على خلفية تصريحات القيادي القبانجي حول تردي الوضع الأمني في المحافظة .
وقال رئيس المجلس فائد كاظم نون الشمري خلال مؤتمر صحفي «قررنا استدعاء مديري الأجهزة الأمنية، في المحافظة إلى جلسة طارئة مع اللجنة الأمنية، لتدارس الوضع الأمني بعد تصريحات القيادي في المجلس الأعلى.»
وكان القبانجي اعتبر المحافظة «تمر بتدهور أمني خطير»، محملاً المحافظ عدنان الزرقي مسؤولية ذلك، ومطالباً بإقالته .
وتوقعت مصادر مطلعة أن يعمد مجلس المحافظة إلى إقالة مدير الشرطة المدعوم من المجلس الأعلى، كرداً على اتهامات القبانجي التي يراها المسؤولون في المجلس، غير مطابقة للواقع.
يذكر أن الأيام الأخيرة في محافظة النجف، شهدت حملة إعلامية واسعة، شنها القبانجي على المحافظ على خلفية تحريك دعوى قضائية تتهم القبانجي وابنه بالمشاركة في حملة اغتياالات للبعثيين بعد سقوط النظام عام 2003.

السودان: حقوق المواطنة حال الانفصال تثير سجالات بين مسؤولي الجنوب والشمال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 15435

<http://www.alriyadh.com/27/09/2010/article562696.html>

الخرطوم - بليغ حسب الله
دخل المسؤولون في شمال السودان وجنوبه في سجال حول حقوق المواطنة في حال اختار سكان الجزء الجنوبي الانفصال في استفتاء تقرير المصير المقرر ان ينطلق في التاسع من شهر يناير المقبل، ورفضت حكومة الجنوب تصريحات مسؤولين شماليين حذرت سكان الاقليم من خسران الامتيازات المرتبطة بحق المواطنة السودانية إذا قرروا الانفصال. واعتبر نائب رئيس حكومة الاقليم الدكتور رياك مشار تلك التصريحات محفزاً لخلق توترات بين الشمال والجنوب في حال الانفصال. ولوح بأن حكومته تمتلك خيارات عديدة لم يفصح عنها للرد على الخرطوم في حال تنفيذ تلك التحذيرات. وقال مشار إنه يمكن تطبيق اتفاق الحريات الأربع بين الطرفين اذا ما حدث الانفصال. لكن رئيس البرلمان السوداني أحمد إبراهيم الطاهر القيادي في حزب المؤتمر الوطني بزعامة البشير تمسك بأن انفصال الجنوب والشمال سيحرم شعوب البلدين من الامتيازات كافة. ورد عليه نائبه الجنوبي في البرلمان اتيم قرنق بقوله إن ذلك أمر منافي لسلوك رجل الدولة، محذراً من أن أي قسوة يلاقيها الجنوبيون حال الانفصال ستجعل الخرطوم بلداً فاشلة وحاملة لفلسفة الانتقام، ما يثبت مبدأ الكراهية الذي ظللنا نحاربه"، وطالب الطاهر الجنوبيين بالحفاظ على وحدة البلاد ليكونوا ملاكاً لكل السودان. وكان وزير الإعلام السوداني الدكتور كمال عبيد استيق ذلك بتحذيرات لسكان الجنوب من فقدان حقوق المواطنة، والوظيفة والبيع والشراء في أسواق الخرطوم والعلاج وكافة الامتيازات المرتبطة بالمواطنة إذا قرروا الانفصال خلال عملية الاستفتاء. وقال إن سكان جنوب السودان سيخسرون كل امتيازات المواطنة حال قرروا انفصال إقليمهم.

مسؤول أممي سابق يدعو للتحقيق في جرائم الحرب بأفغانستان

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 شوال 1431 هـ الموافق 27 سبتمبر 2010 العدد 15435
<http://www.alriyadh.com/27/09/2010/article562709.html>

لندن - ي. ب. أ
دعا مسؤول بارز سابق في الأمم المتحدة مجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة إلى فتح تحقيق حول ما اعتبرها جرائم حرب في أفغانستان لتحديد الأفراد المسؤولين عنها وتقديمهم للعدالة وفي سير الحرب هناك، جراء ارتفاع مستوى الخسائر بين صفوف المدنيين على يد قوات التحالف وحركة طالبان .
وقال فيليب ألتون، الذي استقال الشهر الماضي من منصب مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو الإعدام التعسفي، في مقابلة مع صحيفة أوبزيرفر امس إن التحقيق المقترح "ينبغي أن يكون على غرار التحقيق في العمليات العسكرية في قطاع غزة ."
واعتبر ألتون أن غياب المحاكمات بشأن جرائم الحرب المزعومة "كان سبباً رئيسياً للقلق حيال مقتل عدد كبير من المدنيين الأفغان في الصراع الدائر في بلادهم ."
وأضاف المسؤول السابق في الأمم المتحدة "إذا لم تتخذ الدول بشكل معقول تحقيقات محايدة وملاحقات قضائية فيما يبدو أنها انتهاكات خطيرة ، فإن ذلك سيترك الباب مفتوحاً أمام امكانية تدخل المجتمع الدولي لفتح تحقيق دولي حول ادارة الحرب في أفغانستان على غرار تحقيق غزة ."
وقتل أكثر من 1000 مدني افغاني في العنف المسلح والحوادث الأمنية خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2010، وتم تحميل حركة طالبان مسؤولية معظم هذه الوفيات .
وقال ألتون إن رفض الولايات المتحدة أن تصبح دولة موقعة على المحكمة الجنائية الدولية "يعني أن التحقيق من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يقدم بديلاً معقولاً، لأن هذه المحكمة لا تستطيع تحميل الأمريكيين المسؤولية في أي معنى عملي، ولا تستطيع أيضاً تحميل طالبان المسؤولية ."
وأشارت الصحيفة إلى أن دعوة ألتون، خبير القانون الدولي والذي يقدم حالياً تقارير منتظمة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، جاءت بعد أن "كشفت مصادر بأن المدعين في المحكمة الجنائية الدولية اتصلوا بمسؤولين بريطانيين بشأن التحقيقات التي يجريها جيش بلادهم حول مزاعم جرائم الحرب في أفغانستان". وقالت نقلاً عن المصادر "إن بريطانيا هي من بين بلدان أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) اتصلت بها المحكمة الجنائية الدولية كجزء من اختبار أولي لمعرفة ما إذا كانت هناك أدلة كافية لبدء تحقيق كامل حول جرائم الحرب في أفغانستان."



كاريكاتير



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الخميس 14 شوال 1431 هـ.
الموافق 23 سبتمبر 2010
<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.asp?CaricaturesID=825>



المصدر: جريدة الوطن الجمعة
15 شوال 1431 هـ. الموافق
24 سبتمبر 2010

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.asp?CaricaturesID=830>



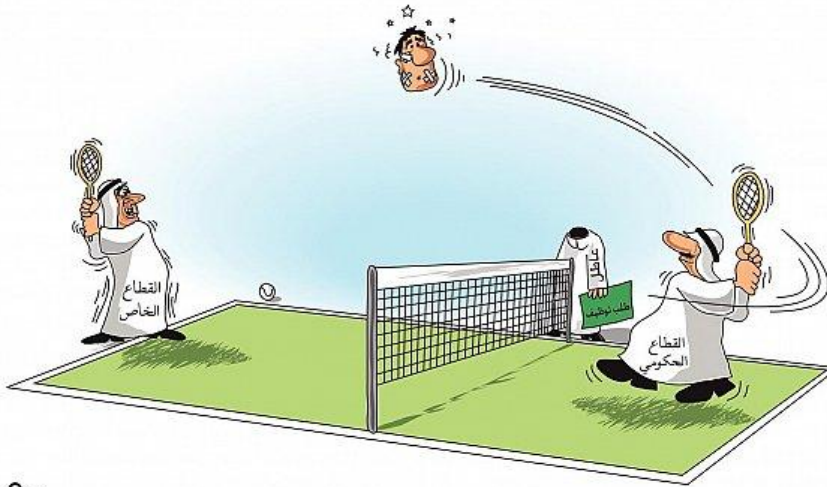
www.alriyadh.com



www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 18 شوال 1431 هـ
الموافق 27 سبتمبر 2010
العدد 15435

<http://www.alriyadh.com/article27/09/2010/html562883>



ربيع

rabea@alriyadh.com
www.alriyadh.com

إلغاء نظام أكفيل بدولين خليجيين...وعندنا !!



الخليجيات
AL-KHAYAT@AL-HAYAT.COM

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء 19 شوال 1431 هـ
الموافق 28 سبتمبر 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/185720>

